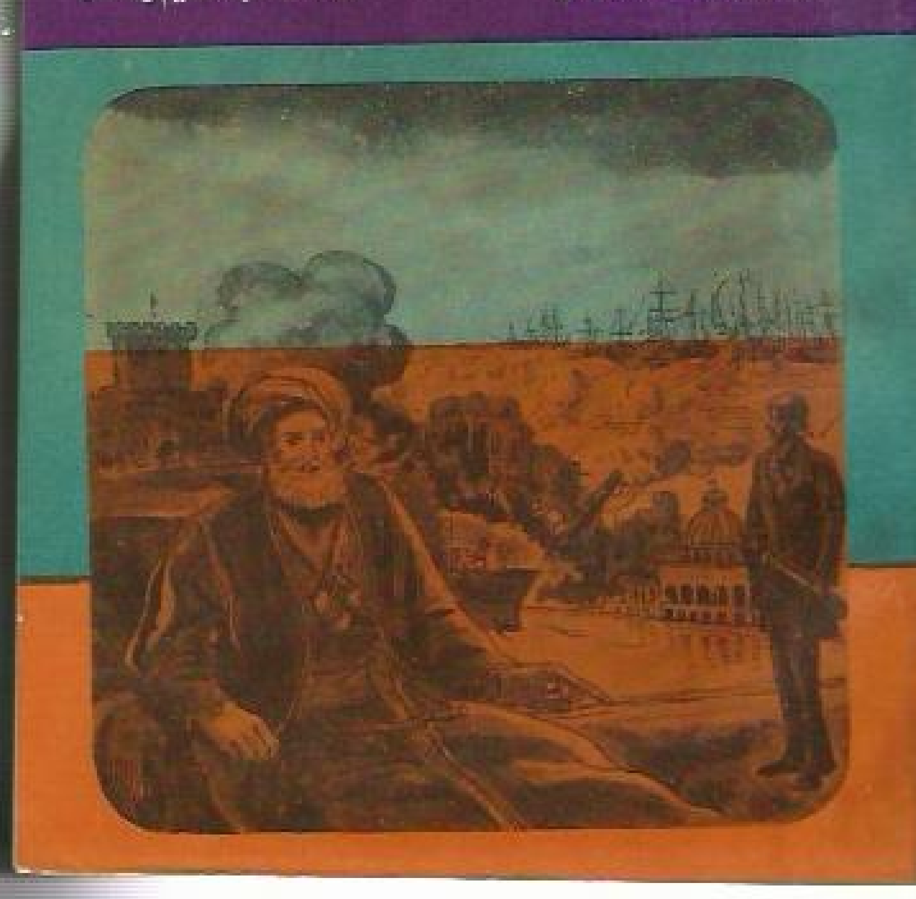
كتاب الساعة

تاريخ النهب الاستعماري لمصر

١٧٩٨ - ١٨٨٢

تأليف: جون مارلو

ترجمة: د. عبد العظيم رمضان





تاريخ النهب الإستعمارى لمصر

من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ إلى الإحتلال البريطانى ١٨٨٢

بقلم : جون مارلو

ترجمة : د . عبد العظيم رمضان

الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٦

مقدمة المترجم

ربما كان هذا الكتاب الذى أقدمه الى القارىء العربى أحسن الكتب التاريخية الأجنبية الحديثة التى تعرضت لهذه الفترة الدقيقة من تاريخ مصر الحديث . وهى فترة يكفى مجرد اختيارها للبرهنة على ذكاء الباحث وتوفيقه . فقد اختار فترة تبدأ بغزو أجنبى قصير الأجل ، طويل المفعول ، يتمثل فى الحملة الفرنسية التى يتخذها البعض ، لأسباب وجيهة ، بداية لتاريخ مصر الحديث ـ وتنتهى بغزو أجنبى آخر طويل الأجل والمفعول ، يتمثل فى الاحتلال البريطانى . وفيما بين الغزوين تتبع الباحث ، بمقدرة فذة ، أخطر عملية نهب استعمارى منظم تعرض لها بلد من البلاد المستعمرة والتابعة فى القرن التاسع عشر ، وهى عملية كانت تواكب عملية أخرى أشد خطورة ، تتمثل فى التغلغل الاستعمارى الأوروبى المالى والاقتصادى الذى انتهى الى نتيجته الطبيعية وهى الاحتلال البريطانى فى يولية عام ١٨٨٢ .

نحن اذن – فى هذا الكتاب أمام انموذج فريد لسقوط بلد فى براثن الاستعمار الأوروبى المالى والاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، بلد تنطبق عليه مواصفات البلاد المستعمرة والتابعة – فهو – على حد وصف الباحث – « بلد ضعيف عسكريا ، سهل المنال ، متخلف تكنيكيا ولكنه غنى زراعيا ، يسكنه شعب وديع ، ، يحكمه حكما استبداديا حكام غير مصريين » . وهذا الاستعمار الذى سقطت فى براثنه مصر ، يختلف عن أى استعمار قديم أو حديث تعرضت له . فهو استعمار تقوده رأسمالية أوروبية هى أخبث وأشرس ما شهد التاريخ . رأسمالية كانت تمر فى ذلك الحين بتحولات خطيرة ، نقلتها من مرحلة « تصدير البضائع » حيث السيادة التامة للمزاحمة الحرة ، الى مرحلة تصدير « رأس المال » حيث السيادة للاحتكارات . وهى تحولات ، كانت تزيد من خبثها وشراستها .

ونحن نعرف أن المرحلة السابقة على عام ١٨٦٠ من تطور الراسمالية الأوروبية ، تتميز بتصدير البضائع نتيجة للانقلاب الصناعى . وفى هذه المرحلة كان ظهور التكنيك الحديث بأوروبا وتزايد الانتاج ورخصه وقسوة المنافسة الحرة ، قد نزع وسائل العيش من أيدى الملايين من الأوروبيين وقذف بهم من أوروبا الى المستعمرات والبلاد المتخلفة ، سعيا وراء الرزق السهل ، والوظائف الميسرة ، والاستثمار المتاح ، والسلب والنهب . وفى الوقت نفسه فان نمو قوى الانتاج فى أوروبا واشتداد المنافسة الراسمالية قد دفع بكثير من اصحاب رءوس الأموال الى التدفق على البلاد المتخلفة بحثا وراء أسواق جديدة لبيع فائض المصنوعات وفتح مجالات جديدة للاستثمارات . وقد شهدت مصر تدفق هذين الفريقين من الأوروبيين عليها : فريق الملفوظين الأوروبيين ، وفريق المحظوظين . وكلا الفريقين جاء بغرض واحد هو السرقة والسلب والنهب ، وقد كونا أرستقراطية أجنبية وقفت على رأس الطبقات الوطنية التى كانت تحكم حكما استبداديا .

اما المرحلة الثانية من مراحل تطور الراسمالية الأوروبية ، وهى مرحلة تصدير رأس المال ، فقد بدأت بشكل جاد منذ العقد السابع من القرن التاسع عشر ، وكانت نتيجة لتراكم فائض رأس المال الأوروبى بكميات هائلة ، والرغبة فى تصديره الى البلدان المتأخرة ، حيث رءوس الأموال فيها قليلة ، وأسعار الأرض منخفضة، والأجور زهيدة والخامات رخيصة . ففى خلال الفترة من ١٨٦٢ الى قيام الحرب العالمية الأولى تزايد رأس المال المصدر من أوروبا وتضاعف باضطراد . فقد ارتفع بالنسبة لانجلترا من ٣٫٦ مليار من الفرنكات فى عام ١٨٦٢ ، الى ١٥ مليارا عام ١٨٧٢ الى ٢٢ مليارا عام ١٨٨٢ والى ٤٢ مليارا عام ١٨٩٣ والى ٦٢ مليارا عام ١٩٠٢ ثم الى ٧٥ – ١٠٠ مليار عام ١٩١٤ ! وبالنسبة لفرنسا ، فقد ارتفع من لا شىء فى عام ١٨٦٢ الى ١٠ مليارات عام ١٨٦٩ ، الى ١٥ مليارا عام ١٨٨٠ ، والى ٢٠ مليارا عام ١٨٩٠ ، والى ٢٧ – ٣٧ مليارا عام ١٩٠٢ ، ثم الى ٦٠ مليارا عام ١٩١٤ ! أما بالنسبة لألمانيا فقد ارتفع من لا شىء فى عام ١٨٦٢ الى ٤٤ مليارا فى عام ١٩١٤ !

وقد تم تصدير رأس المال عن طريق البنوك « الخاصة » و « المساهمة » التى اخذت تنتشر مع تراكم رأس المال فى البلاد المتقدمة . ففى خلال الفترة من عام ١٨٦٢ الى ١٨٦٥ تأسس فى لندن وحدها خمسون بنكا جديدا للعمل فى الخارج . وفى عام ١٩٠٤ كان عدد فروع بنوك انجلترا فى المستعمرات يبلغ ٢٢٧٩ فرعا . اما بالنسبة لفرنسا فقد تأسست فيها ثلاث بنوك مساهمة كبرى فى النصف الأول من العقد السابع وهى « الكريدى ليونيه » عام ١٨٦٣ و « الشركة العامة » ١٨٦٤ ، و « الكونتوار » ١٨٦٤ . وفى سنة ١٩٠٤ كان لدى فرنسا ٢٠ بنكا فى المستعمرات لها ١٣٦ فرعا ! وبالنسبة لألمانيا ، ففيما بين ١٨٧٠ و ١٩١٤ افتتحت البنوك الألمانية ٧٥ فرعا فى الخارج لمنافسة بريطانيا فى مجال التوسع الاستعمارى .

وقد اتخذ تصدير رأس المال الى البلاد المتخلفة والمستعمرات أشكالا رئيسية هى :

أولا – تقديم القروض المالية للحكام والحكومات ، وانشاء فروع للمصارف والبنوك للتسليف على مشاريع التجارة والزراعة والصناعة ، بضمان السلع والمحاصيل ورهن الأراضى والأملاك ·
والثانى ، استثمار رءوس الأموال فى تنفيذ مشاريع المرافق العامة ·
والثالث ، انشاء الشركات الصناعية والتجارية والزراعية التى تحصل على ضمانات الاحتكار والتسهيلات اللازمة لخروج الأرباح ورءوس الأموال ·

وقد شهدت مصر هذه الأشكال الثلاثة من الاستثمارات الى جانب الأشكال السابقة من الاستغلال · كما شهدت الى جانب البنوك « الخاصة » التى يملكها أوروبيون ويعملون فيها بأموالهم بالاضافة الى الموارد الأخرى التى يحصلون عليها بعلاقاتهم المالية من البنوك الأخرى بالخارج – مثل بنك درفيو وشركاه ، وأبنهايم وشركاه ، وباستريه – البنوك « المساهمة » مثل البنك المصرى ، والبنك الانجليزى المصرى ، وفروع البنوك الأجنبية فى مصر ·

وقد تتبع « جون مارلو » ، فى دأب وصبر ، خيوط العنكبوت الاستعمارى الأوروبى المالى والاقتصادى وهى تنسج حول مصر شيئا فشيئا ، حتى تنتهى بالغزو البريطانى المسلح فى يولية ١٨٨٢ · ولكن أهمية عمله العلمى لا تكمن فى ذلك وحده ، وانما تكمن أساسا فى المادة العلمية الخام التى استقى منها بحثه ، والتى تتمثل بصفة أساسية فى الأرشيف البريطانى العام PRO والكتب الملونة ومضابط البرلمان والأوراق الخاصة ، وعدد كبير من الدراسات العلمية التاريخية والاقتصادية الهامة ·

والمؤلف له قدم راسخة فى التاريخ لمصر · فقد سبق له أن قدم :

The Anglo-Egyptian Relations
The Making of the Suez Canal
Golden Age of Alexandria
Mission to Khartum

وفى مجال التاريخ العربى والشرق الأوسط قدم :

Arab Nationalism and British Imperialism
The Persian Gulf in the Twentieth Century

هذا فضلا عن دراساته فى التاريخ الانجليزى · وهو يمتاز بأسلوبه الرفيع · ودقته العلمية ، وكتابته الموثقة ، وروح الانصاف التى تسود أحكامه التاريخية ·

ولست بحاجة الى القول اننى احترمت النص ما وسعنى ، والتزمت به التزاما شديدا فى الحدود التى لا تنقل الى احساس القارىء ، ما أمكن ، أثرا من آثار العجمة يذكره باللغة الأصلية للكتاب · وقد سجلت ملاحظاتى فى الهوامش فى مكانها من الكتاب · ولاشك أن الذين مارسوا ترجمة كتاب فى التاريخ الاقتصادى والمالى يستند بصفة أساسية الى اللغة الدبلوماسية لوثائق القرن التاسع عشر ، يدركون ما يتكلفه من جهد ومشقة ·

وفى الختام لا أملك الا أن أشكر الدكتور محمود الشنيطى رئيس هيئة الكتاب وصاحب الفضل فى اكتشاف هذا الكتاب فى مسودته الأولى قبل نشره فى أوروبا ، حتى ان النسخة التى ترجمت منها هذا الكتاب كانت « بروفة غير مصححة » ، وذلك لما أتاح لى من فرصة تقديمه الى قارئنا العربى العزيز منقولا الى اللغة العربية ، وتزويد المكتبة التاريخية العربية بكتاب هى فى أشد الحاجة اليه ·

دكتور عبد العظيم رمضان

مقدمة المؤلف

هذه هي قصة الاستعمار الاقتصادى والمالى والتقنى technical الذى تعرضت له مصر على يد أوروبا الغربية · وتبدأ القصة بالحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ ، وتنتهى بالاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ · وفى بداية هذه الحقبة كانت مصر ، من الناحية الاسمية، ولاية من ولايات الدولة العثمانية ، تتمتع بحكم شـــبه ذاتى ، ولكنها ، من الناحية الفعلية ، كانت تخضع لحكومة أوليجاركية شبه مستقلة · ولم تكن فى ذلك الحين قد لمستها بعد يد النفوذ الأجنبى بأية صورة من الصور · وانما كان الأوروبيون القـلائل فيها واقعين تماما تحت رحمة حكامها المماليك · وعند نهاية هـذه الحقبة كانت مصر ما تزال ولاية عثمانية ، وكان حكامها يتمتعون من الناحية الاسمية بنفس القدر من الاستقلال الذى كان يتمتع به الحكام المماليك ، ولكنها من الناحية الفعلية ، كانت قد سـقطت اقتصاديا وماليا فى قبضة الأوروبيين الأجانب · لقد أصـــبحت

مصر فى ذلك الحين مستعمرة لأوروبا الغربية ، وليست جزءا منها ، وقد أصبحت مستعمرة بمعنى أنها كانت بدرجة كبيرة واقعة تحت سيطرة الأوروبيين والأجانب الذين كانوا يتمتعون باعفاءات وامتيازات غير عادية فوق أرضها • وبمعنى أن هذه الامتيازات كانت تستخدم — أو يساء استخدامها فى الحقيقة — فى تمهيد تربة خصبة للاستعمار الأوروبى ، وتهيئة سوق مضمون للبضائع الأوروبية ، ومصدر رخيص للمواد الخام التى تحتاجها المصانع الأوروبية • وبمعنى أن الاجراءات التى كانت تتخذها الحكومة المصرية ، التى كانت تتمتع اسميا بالاستقلال ، كانت تخضع لضغوط لا تقاوم من جانب حكومات الدول الكبرى ، كما أن ثقافة مصر وفنونها الصناعية والأجواء التى كانت تحيط بالطبقة الحاكمة فيها ، كانت قد تسربت اليها ونفذت فيها حضارة أوروبا الغربية •

ولقد تحقق كل ذلك بسبب الضغوط التى استطاعت أوروبا الغربية الصناعية الرامية الى التوسع والمتفوقة تكنيكيا، أن تمارسها بفضل رءوس أموالها الفائضة وبضائعها المكدسة ، على بلد مجرد من الدفاع سهل المنال ، متخلف تكنيكيا ولكنه غنى زراعيا ، يسكنه شعب وديع يخضع لحكم استبدادى من جانب حكام غير مصريين افسدتهم واغوتهم شراك الغرب • كذلك فقد تحقق بسبب علاقة التبعية التى كانت تربط مصر بالدولة العثمانية ، والتى كانت هى نفسها ضحية بدرجة كبيرة لنفس عملية الاستغلال •

على أنه لم يتحقق بأية حال بسبب اهمية مصر الاستراتيجية، التى برزت حديثا ، بموقعها بين أوروبا الغربية والممتلكات البريطانية فى الهند • فان المصالح الاستراتيجية فى مصر والتدخل السياسى فيها الذى قاد الى الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ ، كان منفصلا عن عملية الاستعمار الاقتصادى ، ولو أنه كان موازيا له وملتحما به فى النهاية • لقد كانت المصالح الاستراتيجية فى مصر

قاصرة بالدرجة الأولى على بريطانيا ، أما المصالح الاقتصادية والمالية فكانت مصالح دولية •

ولقد تركزت اهتمامات هذا الكتاب فى النواحى الاقتصادية والمالية • فهو لا يحكى شيئا عن ميادين الحرب ، وانما يحكى عن صالونات رجال المال والأعمال • وهو لا يحكى عن صليل السيوف ، وانما يحكى عن صرير الأقلام • وهو لا يحكى قصة غزو مسلح ، وانما يحكى قصة تغلغل سلمى • ولقد امتلأت بداية هذه الحقبة بالدبلوماسيين والمهندسين • والمحامين والممولين ، والضحايا الذين تعاملوا معهم • حتى اذا ما قام الشعب المصرى متمردا ثائرا على العبودية المفروضة عليه ، كانت السفن الحربية تتربص به هناك وراء الأفق مختفية عن الأنظار •

● الفصل الأول

أصول النفوذ الأوروبي

بدأ اهتمام الغرب بمصر يشتد فى العصر الحديث ، وهو الاهتمام الذى أدى فى أقل من قرن الى استعمار مصر واخضاعها للغرب – مع غزو بونابرت لمصر سنة ١٧٩٨ · وكانت مصر قبل هذا الغزو بثلاثة قرون ، أى منذ الفتح العثمانى فى بداية القرن السادس عشر ، تعيش فى عزلة كاملة عن الغرب ، فلم يتأثر حكامها ولا شعبها بثقافة الغرب المتطورة ولا باكتشافاته العلمية والتقنية ، أو بمناخه الاجتماعى والسياسى السريع التقلب · ولقد كانت هناك بعض التجارة مع الغرب ، وكان هناك بعض القناصل الأوروبيين والتجار المقيمين فى مصر · كما زار مصر بعض الرحالة الأوروبيين المغامرين ، مثل « بوكوك » « Pokocke » و «سافارى» « Savary » و « بروس » « Bruce » ، وكتبوا يصفون البلاد الغريبة المجهولة نسبيا ، الغنية بآثارها القديمة ، والتى تعيش حاضرها غارقة فى بحر من التخلف والقذارة · وفى

« باريس » ، وأحيانا فى « فيينا » ، كان يثور من وقت لآخر اهتمام فاتر بامكانية احتلال مصر ، للهيمنة على الطريق البرى وتطويره لخدمة تجارة الشرق الغنية ، حتى ينافس الطريق البحرى الطويل حول رأس الرجاء الصالح ·

وقد ازدادت حدة هذا الاهتمام فى باريس فى أعقاب حرب السنوات السبع التى انتهت بهزيمة الفرنسيين وتأسيس الامبراطورية البريطانية التجارية فى الهند ، وكان غزو بونابرت لمصر هو النتيجة المباشرة لازدياد حدة هذا الاهتمام ·

وبالنسبة للنتائج المباشرة لهذا الغزو فلم تكن بذات أهمية · فلم يدم الاحتلال الفرنسى سوى ثلاث سنوات فقط ، وبعد عامين آخرين كان خلفاؤهم البريطانيون قد رحلوا بدورهم · وعادت مصر ظاهريا الى وضعها السياسى القديم قبل بونابرت · ولكن العزلة الطويلة التى عاشتها مصر بعيدة عن الغرب كانت قد وصلت فى الحقيقة الى نهايتها · ولعل أحسن ما يرمز الى امتداد هذه العزلة وانتهائها هو دخول آلة الطباعة فى مصر لأول مرة · فحتى وصول الفرنسيين الى الاسكندرية ، لم يكن قد طبع فى مصر سطر واحد ، وكان بونابرت قد جلب معه آلتين للطباعة ، بقيت احداهما بالاسكندرية حتى نهاية سنة ١٧٩٨ ، وكان يعمل عليها المستشرق الفرنسى مارسيل Marcel ومعه واحد وثلاثون من المساعدين، وكانت تحتوى على ثلاثة مجموعات من الحروف : فرنسية وعربية ويونانية · وقد طبعت عليها جميع منشورات بونابرت ، كما طبع عليها أول كتاب صدر فى مصر ، وهو « تطبيقات فى العربية الفصحى » · والى جانب هذه المطبعة التى كان يديرها « مارسيل » كان هناك مطبعة أخرى خاصة شحنت الى مصر بحرا بعد احتلال الفرنسيين العاصمة بقليل وقد طبعت عليها جريدة Le Courrier de l'Egypte أى « بريد مصر » التى كانت

تصدر أسبوعيا تقريبا ، وكذلك الدورية الأدبية والعلمية : Le Décade Egyptien · أى « العقد المصرى » ، وهى لسان حال « المجمع العلمى لمصر » Institut d'Egypte (١) · وهاتان الصحيفتان ، اللتان صدرتا عما عرف فيما بعد باسم المطبعة الوطنية بالقاهرة · L'Imprimerie Nationale du Caire ، تعتبران البداية الأولى للصحافة المصرية ، وأولى المطبوعات التى ظهرت فى ذلك الحين على ضفاف النيل سواء أكانت باللغة الفرنسية أو العربية أو الانجليزية أو الايطالية (٢) ·

ولقد كان ادخال آلة الطباعة مجرد « رمز » لانتهاء عزلة مصر عن الغرب ، أما النهاية الفعلية فقد حدثت عن طريق تطورين تمخضا عن غزو بونابرت : الأول ، وقد نشأ بشكل مباشر ، والثانى ، وقد نشأ بشكل غير مباشر ·

وبالنسبة للتطور الأول ، فقد كان فى عزم بونابرت أن يجعل من مصر مستعمرة فرنسية دائمة ، ولتحقيق هذه الغاية ، فقد ضم الى حملته عددا من العلماء فى كل فرع تقريبا من فروع المعرفة ، كانت مهمتهم دراسة كل جانب من موارد مصر الطبيعية وغير الطبيعية ، وتقديم تقارير عنها · وكانت حاجة بونابرت الى أبحاث هؤلاء العلماء أصلا للأغراض الادارية وبهدف استغلال ثروة مصر الاقتصادية · ولكن العديد من هؤلاء العلماء كانت تحركهم الرغبة المجردة فى المعرفة ·

وقبل ان تغادر الحملة فرنسا كان هؤلاء العلماء قد انتظموا فى لجنة هى « لجنة العلوم والفنون » التى ضمت ١٦٥ عضوا ، وكانت تضم علماء فى الهندسة ، ومساحة الأراضى ، ورسم الخرائط ، وفن المعمار ، والنبات ، والحيوان ، والطب ، والصيدلة ، والكيمياء ، والمعادن ، كما كان هناك أيضا طائفة من أصحاب

الفنون ، وعلماء الرياضة ، وعلم طبقات الأرض ، والكتاب ، والموسيقيين · وبعد وصولهم بقليل الى مصر ، تكونت من أبرز هؤلاء العلماء جمعية أكاديمية أكثر تخصصا من « لجنة العلوم والفنون » وتضم خلاصة أعضاء هذه اللجنة ، وهى « المجمع المصرى » · وقد تضمنت اختصاصاتها : (١) تقدم ونشر المعارف فى مصر · (٢) بحث ودراسة الحقائق الخاصة بمصر من النواحى الطبيعية والصناعية والتاريخية ، ونشر هذه الأبحاث والدراسات (٣) ابداء الرأى حول المواضيع المختلفة التى قد تطلب الادارة الفرنسية فيها الرأى · وقد انقسم « المجمع » الى أربعة أقسام : قسم الرياضيات ، وقسم الطبيعيات ، وقسم الاقتصاد السياسى · وقسم الآداب والفنون · وقد قام « المجمع » خلال سنوات الاحتلال الفرنسى بقدر كبير من الأعمال ، ثم استأنف نشاطه فى فرنسا بعد عودة الحملة الفرنسية من مصر ، ثم أعيد تأسيسه فى مصر بعد انتهاء الحرب · وقد قدم « المجمع » أبحاثه التى قام بها خلال فترة الاحتلال الى العالم فى تسعة مجلدات تحوى النصوص ، وأربعة عشر مجلدا تحوى الرسوم ، وهى التى اشتمل عليها جميعا كتاب « وصف مصر » Description de l'Egypte ، الذى طبع فى باريس بين عامى ١٨٠٩ ، ١٨٢٨ ، وقد اكتسبت هذه المجلدات ، خصوصا بعد انتهاء الحروب النابوليونية فى سنة ١٨٤٥ ، شهرة واسعة فى جميع انحاء أوروبا الغربية ، وساهمت لحد كبير فى ايقاظ الاهتمام بمصر من جديد بين الطبقات المتعلمة فى كل أقطار غرب أوروبا تقريبا · وقد اتجه هذا الاهتمام بشكل رئيسى الى آثار مصر القديمة التى كان « المجمع » قد قام بدراسة كبيرة عنها · وكانت الشهية لهذه الآثار قد تفتحت من قبل عندما صدر فى باريس فى عام ١٨٠٢ « كتاب فيفان دينون » Vivan-Denon وهو أحد أعضاء « المجمع » ، تحت عنوان : « رحلات فى مصر

السفلى والعليا » ، الذى كان يتكون من مجلدين يحويان النصوص ومجلد واحد يحوى اللوحات التى رسمها « دينون » نفسه • وكان قصة ممتعة موضحة بالرسوم عن الآثار المصرية القديمة الرئيسية المعروفة ، كما كان الأول من نوعه • ولذا اكتسب شهرة كبيرة ، وترجم الى الانجليزية بعد عام واحد من صدوره • وقد سـجل بداية الاهتمام المحمـوم بالآثار المصرية الذى تبدى فى أوروبا الغربية بمجرد انتهاء الحروب النابوليونية عندما اصبح فى امكان السادة الأوروبيين مرة أخرى القيام برحلات طويلة •

ولقد أبدى هذا الاهتمام علماء جادون ، كما أبداه رحالة يذرعون الأرض ، كما أبداه أيضا أثرياء مولعون بالفنون الجميلة وقد أدى ذلك كله الى قيام سـوق عظيم للآثار المصرية القديمة لتلبية حاجات المتاحف وجامعى الآثار • وقام كثير من الأوروبيين المقيمين بمصر ، ومنهم معظم قناصل الدول ، بتكوين مجموعاتهم الخاصة وتموين هذه السـوق • وكثير من الأوروبيين الزائرين ، ابتداء بالعلماء ، وانتهاء بالباحثين عن الثروة ، وبينهم عـدد من السادة الذين انضموا اليهم لمجرد التسلية ، وفدوا الى مصر لمشاهدة ما يمكن مشاهدته ، وحمل ما يمكن حمله الى بلادهم ، أو الاكتفاء برسمه ووصفه اذا لم يتيسر حمـله • ويقال ان الأب جيرامب Father Geramb وهو راهب ترابى Trappist قال مداعبا والى مصر سنة ١٨٣٣ : « يخيل الى يا سمو الأمير أن الانسان لن يكون جديرا بالاحترام اذا هو عاد من مصر الى أوروبا دون أن تكون فى احدى يديه مومياء وفى الأخرى تمساحا ! » •

ولقد كانت نظرة الحكومة المصرية الى هذه العملية من عمليات النهب نظرة تسامح ! فلم يكن فى وسعها أن تدرك أية فائدة أو قيمة لتلك الأحجار المنقوشة فيما عدا احتمال استخدام أصلبها للبناء ! كما لم تكن لتستطيع أن ترى أية فائدة أو قيمة للفائف

البردى أو صناديق المومياوات ، التى كان عدد كبير جدا من المقيمين والسائحين الأوروبيين يعلقون عليها أهمية كبيرة • ولسنين عديدة لم تضع الحكومة أية عقبات فى وجـه هؤلاء الأوروبيين الذى كانوا يفعلون ما يحلو لهم بهذه الآثار ، بما فى ذلك حملها معهم خارج القطر ! ولقد كانت نتيجة ذلك ، كما كتب «أرنست رينان» Ernest Renan فى سنة ١٨٦٥ ، « أن ظلت الآثار المصرية تنتهب لمدة تزيد على نصف قرن ، وأخذ متعهدو تزويد المتاحف بالآثار يجتاحون البلاد « كالوندال » للحصول على بقية راس او قطعة من نقش • وعمد البعض الى فك بعض الآثار الثمينة الى أجزاء صغيرة ! وكان هؤلاء المخربون الجشعون ، الذين كانوا يحصلون بصفة دائمة تقريبا على تأييد قناصلهم ، يعاملون مصر كما لو كانت ملكيتهم الخاصة » • وقد اصدر محمد على فى عام ١٨٣٥ ، بتوجيه من عالم المصريات الفرنسى الكبير شامبليون Champollion أمرا يحظر فيه خروج الآثار أو تخريبها ، ويقضى بانشاء متحف للآثار فى مصر • ولكن هذا الأمر لم ينفذ • ولم يكن قبل سنة ١٨٥٧ ، وبايعاز من عالم مصريات فرنسى كبير آخر هو Mariette حين أنشىء قسم للآثار ، واتخذت الترتيبات لانشاء متحف للآثار ، وصدرت لوائح تفصـيلية لتنظيم منح الرخص ، والاشراف ، وتسـجيل كل الحفريات •

ولقد مضت عملية الأبحاث وتقييم الآثار المصرية جنبا الى جنب مع عملية نهبها وجمعها • ولكن نتائج الجهود العلمية ظلت محدودة بامكانية حل رموز النقوش الهيروغليفية الموجـودة على الآثار ، والكتابات الهيروغليفية على لفائف البردى • وقد زادت امكانية حل هذه الرموز عندما اكتشف الملازم « بوسار » Boussard اثناء وجود الحملة الفرنسية فى مصر ، وفى رمال الصحراء قرب رشيد ، حجرا كبيرا من البازلت عليه ثلاثة نقوش : الاغريقية ،

والديموطيقية (التى ثبت فيما بعد أنها شكل من أشكال الكتابة الهيروغليفية) والهيروغليفية • وكانت الكتابة الاغريقية لمرسوم يرجع تاريخه الى عهد بطليموس الخامس • فاذا افترض أن النقوش الهيروغليفية المجهولة على الحجر انما هى ترجمة للاغريقية المعروفة ، فان النقش ، الذى كان طويلا بدرجة كافية ، يمكن أن يكون أساسا لدراسة الهيروغليفية •

على أنه لم يقدر للفرنسيين الاحتفاظ باكتشافهم فقد استولى عليه البريطانيون فيما غنموه من غنائم الحرب بعد الاستيلاء على الاسكندرية عام ١٨٠١ ، وقد شحن هذا الحجر ، الذى أصبح معروفا بحجر رشيد ، الى المتحف البريطانى ، ولقى على الفور اعترافا بأهميته ، وأجريت عليه دراسات كبيرة • وكان أول رجل استطاع أن ينفذ الى طلاسمه عام ١٨٢٢ ، شاب فرنسى من رجال الآثار يدعى شامبوليون Champollion ، يرجع اليه الفضل فى دراسة اللغة المصرية القديمة وفك طلاسم جميع النقوش والكتابات الهيروغليفية التى بقيت فى حالة تسمح بقراءتها • وقد أعطى هذا بطبيعة الحال دفعة عظيمة للدراسات المصرية القديمة ، وسجل بداية تلك المرحلة الطويلة والخلابة التى أخذ يتكامل فيها تدريجيا تاريخ مصر القديمة وديانتها ، وعاداتها •

وفى الوقت الذى كان علم المصريات (كما أصبح معروفا فيما بعد) يتقدم ، كان الهوس المدمر السابق بجمع الآثار قد أخذ يتراجع • فتحت نفوذ علماء الآثار المصرية ، أخذت عملية حمل ما خف حمله ، وتخريب أو اهمال ما صعب حمله ، تحل محلها عمليات أكثر تنظيما تستهدف حفظ ، وتسجيل ، ودراسة الآثار ، وجعلها متاحة لكل من المشاهدين والعلماء • وقد استغرق الأمر بعض الوقت قبل أن تبدى الحكومة المصرية اهتماما كافيا بالاستجابة لذلك عن طريق اصدار الأوامر اللازمة والعمل على

تنفيذها • ولكنها ما كادت تفعل ذلك ، حتى كانت تعرقل جهودها الامتيازات والاعفاءات الدولية ، التى سوف نرى أنها كانت فى ذلك الحين تفسح السبيل لاستغلال آخر لمصر أكثر خطورة • ومن سخرية القدر أن هذه البداية لفرض نوع من الرقابة على استغلال آثار مصر القديمة الذى كان يتم دون تمييز ، كانت تشهد فى نفس الوقت تقريبا بداية استغلال أوروبى آخر لموارد مصر الحديثة يتم دون تمييز أيضا ! •

وعلى كل حال فان هذا الغزو لآثار مصر القديمة كان هو النتيجة المباشرة للغزو الفرنسى وما نجم عنه من اهتمام أثارته فى أوروبا الغربية الشهرة التى صارت للآثار المصرية القديمة على يد الغزاة الفرنسيين • أما الغزو التقنى technical الذى نحن بصدد الكلام عنه فقد كان هو النتيجة غير المباشرة للغزو الفرنسى ، وقد نشأ بدرجة كبيرة نتيجة للاهتمام بالفنون الصناعية الغربية الذى أبداه ذلك الرجل الذى أصبح بعد عامين اثنين من جلاء البريطانيين عن مصر فى ١٨٠٣ ، حاكما مطلقا على مصر تحت السيادة العثمانية الاسمية ، والذى حكم مصر على مدى السنوات الخمس والأربعين التالية حكما مستبدا مستنيرا قويا ، ولكنه لا يعرف الرحمة ، وهذا الرجل هو محمد على •

كان محمد على جنديا ألبانيا أميا وفد الى مصر مع القوة العسكرية العثمانية فى فترة الاحتلال البريطانى ، ولم يلبث أن أصبح قائدا للفصيلة الألبانية فى الجيش العثمانى ، واستطاع فى فترة الاضطرابات التى أعقبت جلاء البريطانيين ، أن يحبط مناورات منافسيه بعدة عمليات ماهرة استخدم فيها العنف والمؤامرات • ثم أرغم الباب العالى على تعيينه « باشـا » ، أى حاكما على مصر ، والتسليم بحكمه المستقل الفعلى لبلد كان لايزال من الناحية الاسمية ولاية من ولايات الدولة العثمانية • وفى خلال السنوات العشر

الثانية ، وهى التى عاصرت السنوات العشر الأخيرة من الحروب النابوليونية ، كان محمد على مشغولا بتدعيم مركزه ، فقد أخضع ، بل قضى تقريبا ، على الأليجاركية المملوكية القديمة التى كانت تحكم مصر حتى الحملة الفرنسية · وأسس حكما قويا استبداديا مباشرا فى كل أنحاء مصر ، بعد أن الغى نظام الالتزام القديم ، والحيازات الاقطاعية ، واجبر القبائل البدوية المغيرة على الخضوع تقريبا لطاعته · وفى سنة ١٨٠٧ ، بعد أن احتلت قوة بريطانية مدينة الاسكندرية (التى كانت لا تزال بيد الأتراك) ، استطاع أن يلحق بها الهزيمة ، ويجبرها على الانسحاب من مصر ، ويضم بذلك الاسكندرية الى ولايته · ثم حصل على موافقة الدول الكبرى الأوروبية الضمنية على مباشرة سلطته على مصر · وفى سنة ١٨١٢ ، وبناء على أوامر مولاه السلطان ، خاض حربا مكللة بالنصر ضد الوهابيين المنشقين فى وسط شبه الجزيرة العربية ، أسفرت عن اندلاع شهرته فى أنحاء العالم الاسلامى وشغل بها جنوده من المرتزقة الالبانيين المتمردين الأقوياء · حتى اذا ما كان الوقت الذى جرت فيه معركة ووترلو ، كانت مطامع محمد على قد اتسعت ، وأصبح يفكر فى الشروط والأساليب التى يرضى بها حكم أسرته فى مصر ، مستقلا عن القسطنطينية ، وحاكما على جميع الأقطار التى تتكلم اللغة العربية فى الدولة العثمانية ·

ولكى يحقق هذه المطامع ، كان فى حاجة الى جيش قوى واسطول ، والى مال يدفع منه المرتبات ويجهز به هذا الجيش والأسطول ، ولكى يحصل على المال شدد من قبضته الادارية على مصر عن طريق السيطرة على تجارة الواردات والصادرات وتأسيس نظام الاحتكار · وفى ظل هذا النظام كانت المحصولات والمنتجات المحلية تشتريها الحكومة بأسعار جبرية تقوم بتحديدها ، ثم تبيعها للتصدير بأرباح تحققها · وأما البضائع الواردة فتشتريها الحكومة

كذلك ثم تبيعها للمستهلك المصرى بعد أن تحقق الربح منها أيضا ·

ولانشاء الجيش ، عمد محمد على لأول مرة ، الى تجنيد الفلاحين المصريين فى القرى ، والزنوج فى السودان ، الذى شرع فى فتحه عام ١٨٢٠ · ولتدريب هذا الجيش استخدم ضباطا اوروبيين · وكان من السهل الحصول عليهم فى أعقاب الحروب النابوليونية · فقد استخدم ضابطا فرنسيا هو الكولونيل سيف Colonel Sèves الذى كان ياورا للمارشال « نى » Ney والمارشال جروشى Grouchy وذلك لانشاء وقيادة معسكر للتدريب فى أسوان · وقد اعتنق الكولونيل سيف الاسلام فيما بعد ، وتزوج من مسلمة ، وخلف أسرة مسلمة ، ومنح لقب باشا ورتبة اللواء ، وأصبح حما أحد رؤساء الوزارات المصرية * · ومات سليمان باشا فى سن متقدمة فى الأربعينيات من القرن التاسع عشر · ثم عين محمد على فرنسيا آخر يدعى الكولونيل فاران Varin رئيسا لمدرسة السوارى بالجيزة · كما عين فرنسيا آخر يدعى : هاموند Hammont طبيبا بيطريا بالجيش · ثم اسس مدرسة للمدفعية فى طرة تحت قيادة الكولونيل سيجويرا Sequera وهو ضابط اسبانى · ولتزويد الجيش بالمدافع والقذائف بالدرجة الأولى ، اسس « مسبكا للحديد » فى بولاق تحت ادارة مهندس انجليزى يدعى « جالوى » Galloway كان يعاونه عدد من الانجليز · كما اسس عدة مصانع لانتاج الملابس العسكرية للجيش · ثم عين « م· كلوت » Clot وهو طبيب فرنسى ، لتأسيس مستشفى عسكرى · وقد امتد نشاط كلوت بك ، كما أصبح يعرف فيما بعد ، الى الطب المدنى ، فأسس مستشفى عاما مدنيا على النظام الحديث فى قصر العينى ، على مشارف القاهرة ، ومدرسة للطب البشرى فى

* شريف باشا (المترجم)

أبى زعبل شمال شرق القاهرة ، واليه يرجع الفضـــل فى ادخال المناهج الطبية والصحية الحديثة الى مصر .

كذلك فقد علق محمد على أهمية كبيرة على انشاء أسطول بحرى . وفى البداية كان يأمر بشراء جميع سـفنه من ترسانات الدول الأجنبية ، ولكن بعد تدمير أسطوله الأول فى « نافارينو » Navarino سنة ١٨٢٧ استخدم مهنـدسا مختصا فى بناء الأساطيل هو « م. سيريزى » Cérisy ليبنى له ترسانة كاملة التجهيز فى الاسكندرية ، حيث أخذ يبنى أسطولا ثانيا أشد قوة . ثم استخدم بعض الأوروبيين ، وغالبيتهم من الانجليز والفرنسيين ، لقيادة سفنه الضخمة .

وفى محاولاته لزيادة الانتاج الزراعى ، وزيادة القدرة الضريبية لمصر تبعا لذلك ، لجأ محمد على أيضا الى الخبرات الأوروبية والفنون الصناعية الأوروبية . ففى عام ١٨١٩ قام « جوميل » Jumel وهو مهندس زراعى فرنسى ، بعمل تجارب على بعض أنواع نبات القطن الذى كان يزرع لأغراض الزينة فى احدى حدائق القاهرة ، واستنبت قطنا طويل التيلة تراءى له امكانية زراعته للأغراض التجارية ، نظرا لصلاحيته لأنوال القطن الميكانيكية الجديدة فى أوروبا الغربية بصفة خاصة ، فوجه اهتمام محمد على للفكرة ، وفى خلال سنوات قلائل كان القطن يزرع فى جميع أنحاء مصر السفلى كمحصول هام للتصدير ، واحتفظ الوالى بعملية تصدير القطن بين يديه فى ظل نظامه الاحتكارى ، فكان يشترى المحصول من الفلاحين بأسعار رخيصة يحددها بنفسه ثم يبيعه للتصدير عن طريق الوكلاء الأوروبيين مستأثرا بالربح .

ولما كان القطن محصولا صيفيا ويحتاج الى الرى أثناء انخفاض النيل فى فصل الصيف ، فقد تطلب ذلك ضرورة تحسين نظـــام

الرى فى مصر ، وتطبيق أحدث الأساليب الهندسية الأوروبية . ولتدبير ذلك استخدم محمد على مهندسا فرنسيا من مهندسى الطرق والكبارى يدعى « ألفونس لينان دى بلفون » Alphonse Linant de Bellefond الذى سرعان ما تجمع حوله مع مضى الزمن عدد من المساعدين الفرنسيين .

وقد تطلب تطوير زراعة القطن استيراد ماكينات ضخ المياه للرى . كما أدى الى تأسيس مصانع الحليج ومصانع الغــزل والنسيج ، وبالتالى اقامة ورش ميكانيكية لصيانة واصلاح الآلات المستخدمة . ولقد كان جالوى Galloway ، الذى أصـبح كبير مهندسى محمد على ، هو المسئول عن اقامة هذه الورش والاشراف عليها ، وكان معظم كبار مساعديه من الانجليز . على أن التجارب فى مجال الصناعة لم تكن كلها ناجحة ، ويرجع ذلك بالدرجـة الأولى لفشل تدريب عدد كاف من الفنيين المصريين ، ولكن مع ذلك ، وكما ذكر أحد المراقبين الأوروبيين المعاصرين وهو البرنس « موسـكاو » Muskau ، « فان مصانع المـلابس كانت تنتج قماشا متينا أكثر تحملا وأرخص ثمنا وأحسن صباغة مما ننتجه نحن » . وقد لاحظ نفس المراقب أن أحد مصانع القطن كان يعد « مدينة صغيرة كاملة فى حد ذاتها ، تتوفر فيها أحسن العنـاية بصحة العمال وراحتهم » .

وقد كان محمد على فى الحقيقة يدرك أنه فى محاولته بناء دولة حديثة فى مصر ، لابد من تكوين كوادر من الشبان المصريين يتم تعليمهم وفقا للنظم الغربية . لذلك ففى عام ١٨٢٦ ، وبايعاز من فرنسى يدعى « جومار » Jomard أوفد أول بعثة الى باريس . وكانت تتكون من أربعين شابا مصريا ، وقد التحقوا بمدرسـة أنشئت لهم خصيصا تحت رعـاية الحكومة الفرنسية . وفى هذه المدرسة تلقى أفراد البعثـة مقررات دراسـية تتكون من اللغة

الفرنسية ، والرياضيات ، والجغرافيا ، والكيميـاء ، والزراعة ، والطبيعة ، والحيوان ، والطب والهندسة ، والملاحة ، والادارة المدنية والعسكرية . وكان المعلمون من الفرنسيين ، ولغـة التعليم هى الفرنسية . وقد تلت هذه البعثة الأولى بعثات اخرى ، الأمر الذى ترتب عليه أن هذه الكوادر الفنية والادارية الأولى التى تلقت تعليما اوروبيا قد تشربت النظم الفرنسية باللغة الفرنسية ومن الكتب المدرسية الفرنسية والمدرسين الفرنسيين . ولم تلبث أن انشئت فيما بعد مدرسة للصناعات ومدرسة للطب فى مصر ، وكانت هيئة التدريس فى كل منها تتكون أساسا من الفرنسيين .

ويرجع تغلب النفوذ الفرنسى فى مصر بدرجـة كبيرة الى « دروفيتى » Drovetti الذى شغل وظيفة القنصل الفرنسى العام فى مصر من سـنة ١٨٠٤ الى ١٨١٤ ثم من ١٨١٩ الى ١٨٢٩ (وترجع فترة الانقطاع الى ميول دروفيتى البونابارتية . لأنه كان كورسيكيا) وكانت عودته الى القنصلية العامة فى ١٨١٩ بسبب اشتداد رغبة الحكومة الفرنسية فى استعادة النفوذ الفرنسى فى مصر . فقد كان « دروفيتى » على علاقة طيبة بمحمد على . ولربما يرجع ذلك الى المعلومات المفيـدة التى زوده بهـا عن استعدادات البريطانيين عند نزولهم فى الاسكندرية عام ١٨٠٧ ، وكان فى مركز يسمح له بذلك نظرا لأنه كان فى الاسكندرية فى ذلك الوقت ثم غادرها الى القاهرة بعد نزولهم مباشرة . وقد كان على معرفة جيدة بمصر ، وقد بقى بها كمقيم عادى خلال السنوات الخمس التى انقطع فيها عن عمله الرسمى . وكان مثل « صولت » Salt ، معاصره فى القنصلية الانجليزية بين ١٨١٦ و ١٨٢٧ ، ولوعا بجمع الآثـار المصرية فى جشع ونهم ، ولكنه قدم لفرنسا خدمات طيبة بوصفه قنصلا عاما ، خصوصا خلال فترة عمله الثانية . وقد كان بفضل نفوذه لدى كل من محمد على والحكومة الفرنسية بدرجة كبيرة أن

اصبح الرعايا الفرنسيون فى مصر يفضلون فى الوظائف المصرية على غيرهم من الأوروبيين عند التعيين ، واظهرت الحكومة الفرنسـية تعاونها باتاحة فرص التعليم أمام الطلبة المصريين .

اما الحكومة البريطانية والقناصل البريطانيون المتعاقبون ، فلم يبد أحد منهم اهتماما كبيرا بادخال النفوذ الثقافى البريطانى فى مصر . وكان اهتمامهم الرئيسى منصبا ، بعـد انتهاء الحروب النابوليونية ، على التجارة البريطانية وتطويرها .

وكانت التجارة البريطانية مع مصر قبل غزو بونابرت مباشرة فى حكم العدم من الناحية الفعلية . ذلك أن شركة الليفانت التى كانت تحتكر هذه التجارة قد توقفت عن العمل بسبب ما كان يسود مصر من اضطراب الأحوال ، وبالتالى فلم يكن ثمة أحد من الرعايا الانجليز يقيم فى مصر فى ذلك الحين . ويمكن القول ان التجارة الأوروبية كانت واقعة بدرجة كبيرة فى يد الفرنسيين . على أنه فى خلال الحروب (النابوليونية) ، وبعد معركة أبى قير ، وضعت سيادة الأسطول البريطانى حدا لهذه التجارة الفرنسية مع مصر بصفة مؤقتة . ثم أدت الحاجة الى توفير المؤن لقوات الحملات المختلفة التى ترسل الى البحر المتوسط ، بالحكومة البريطانية الى تعيين وكلاء تجاريين بها فى مصر لشراء القمح . وقد كانت تلك هى بداية العلاقة التجارية الهامة والطويلة التى تمت بين بريطانيا ومصر . فبعد انتهاء الحرب بقى عدد من الوكلاء التجاريين البريطانيين فى مصر للتجارة لحسابهم الخاص . وكانت احـدى تلك الشركات التجارية البريطانية الأولى التى تأسست فى مصر فى وقت مبكر بعد الحرب هى شركة « بريجز وثيربرن » Briggs and Thurburn وكان « صمويل بريجز » قد عين وكيلا قنصليا لبريطانيـا فى الاسكندرية وقت جلاء البريطانيين سنة ١٨٠٣ ، ثم غادر الاسكندرية مع حملة فريزر Frasar الفاشلة سنة ١٨٠٧ ، وعاد الى مصر بعد

ذلك ليقضى بها عدة سنوات قليلة بصفته القنصلية لأداء مهمة رئيسية هى شراء القمح للحكومة البريطانية • ولكنه اختلف معها ، ولم يلبث بعدانتهاء الحرب أن عاد الى الاسكندرية ليقيم مشروعا لحسابه الخاص مع روبرت تربيرن •

وقد لعب صمويل بريجز دورا هاما فى تطور تجـارة القطن المصرى طويل التيلة الذى أنتجه جوميل Jumel • فقد أدرك على الفور صلاحيته لمصانع القطن فى لانكشير Lancashire ، ومن ثم قامت ثروة شركة « بريجــز وتربيرن » على تصدير القطن الى انجلترا الذى بدأ سنة ١٨٢٠ • ولقد كان هذا التصدير يتم خلال نظام محمد على الاحتكارى • فقد كان الوالى يشترى ، أو بالأحرى يستولى ، على المحصول من الزراع ، ثم يبيعه بثمن متفق عليه « لحلقة » مختارة من التجار الأوروبيين ، الذين كانوا يبيعــونه بدورهم باعلى الأسعار التى يستطيعون الحصول عليها فى الأسواق الأوروبية • ولقد أثبت هذا النظام فائدته الكبيرة لهؤلاء التجار وسرعان ما وجدوا أنفسهم يرتبطون معا فى تحالف سياسى وتجارى وثيق مع محمد على • وكان هــذا التحالف مفيدا لمحمــد على بنفس الدرجة ، نظرا لأنه كان فى وسعه الاستعانة بتجار هذه « الحلقة » فى تزويده بقروض قصيرة الأجل لتمويل نفقاته العسكرية والادارية وكان الأسلوب المتبع هو ان تدفع هذه النخبة المختارة من التجار مبلغا مقدما للحكومة فى نظير حصة من القطن متفق عليها من محصول العام التالى • وبهذه الوسيلة ، مضافا اليها الضرائب والأرباح التى كان محمد على يجنيها من الفلاحين عن طريق نظامه الاحتكارى ، كان قادرا على مواجهة نفقاته العســكرية الضخمة ، ودفع الجزية للباب العالى ، والانفاق على الشئون الادارية بوجه عام ، دون أن يتورط فى دين طويل الأجل • وقد كان فى ذلك أكثر حصافة من بعض خلفائه •

كذلك كان هؤلاء التجار يوجهون جانبا من العملات الأوروبية التى كانوا يحصلون عليها من بيع القطن ، لشراء المعدات العسكرية والبحرية والسلع الأخرى لحساب الوالى ، وكانوا يبيعونها مباشرة للحكومة المصرية من خلال النظام الاحتكارى ، وبذلك أصبح لهؤلاء التجار مصلحة كبيرة راسخة فى استمرار حكم محمد على ونظامه الاحتكارى • وكانت غالبية هؤلاء التجــار ، وليس جميعهم بأى حال ، من البريطانيين ، ففى سنة ١٨٢٥ كان هناك خمسون بيتا تجاريا بريطانيا فى الاسكندرية • وكان ١/٢ من الصادرات فى مصر تذهب الى انجلترا وثلثى تجارة الواردات يأتى منها •

وفى منتصف عام ١٨٢٠ أقام « صمويل بريجز » فى انجلترا ، تاركا الطرف المصرى من التجــارة فى يد « روبرت تربيرن » ، وأصبح وكيل محمد على فى لندن • وبهذه الصفة كان يقوم بشراء احتياجات الحكومة المصرية من المعـدات العســكرية وغيرها من انجلترا ، ويقضى بعض المهام السياسية ، ويعمل كهمزة وصل غير رسمية بين الوالى والحكومة البريطانية •

وكانت نظم التجارة الأوروبية فى عهد محمد على تختلف تماما عن النظم التى كانت سائدة حتى نهاية القرن الثامن عشر • ففى تلك الحقبة السابقة كان التجار الأوروبيون ينتظمون جماعات تحت رعاية شركاتهم الوطنية المرخصة ، ويعيشون ويعمــلون داخل جاليات وطنية تعرف فى اللغة الانجليزية باسم Factories تحت إشراف وحماية قناصلهم ، ويسكنون فى حى خاص من أحيـاء المدينة ، متعزل تقريبا عن الســكان الوطنيين • وكان التجار البريطانيون جميعهم أعضــاء فى شركة الليفـانت ، ويخضعون للوائحها ونظمها • وكانت هذه الشركة هى التى تعين القنــاصل البريطانيين • وكانت علاقة هذه الجاليات الأوروبية بالحكومة المحلية والسكان المحليين تحكمها ، من الناحية النظرية ، معاهدات الامتيازات

الأجنبية التى كانت معقودة بين الحكومة العثمانية ومعظم الدول الأوروبية . وكانت هذه المعاهدات تقضى بخضوع الرعايا الأوروبيين للسلطة القضائية لقناصلهم فيما يتعلق بالمشاكل المدنية والجنائية التى تنشأ فيما بينهم ، وتقدم ضمانات مختلفة فيما يتعلق بحرية العبادة ، والضرائب ، والأحوال الشخصية ، وممارسة التجارة وغير ذلك . أما من الناحية الفعلية ، فان هذه المعاهدات لم يكن معمولا بها غالبا فى مصر خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، بسبب طبيعة السلطة العثمانية على مصر التى كانت بالغة الضعف ، ولذا كان التجار الأجانب يعتمدون عادة على ما يملكونه من ثروة واسعة وعلى حسن تصرفهم .

على أنه بعد اعتلاء محمد على الحكم ، تغير هذا كله ، ذلك أن الجيل الجديد من التجار الأوروبيين كان قد أخذ يتاجر لحسابه الخاص بدلا من الاتجار من خلال شركات الاحتكار القديمة المرخصة (توقفت شركة الليفانت الانجليزية عن العمل فى سنة ١٨٢٥) . كما أنهم لم يعودوا يعترفون بسلطة قناصلهم على الرغم من أنهم كانوا أحيانا يلجئون اليهم لحمايتهم ، وان لم تكن ثمة حاجة الى هذه الحماية القنصلية فى عهد محمد على الا فى القليل النادر . فقد رحب الوالى بالتجار الأوروبيين ، وشجعهم على الخروج من أحيائهم التى تشبه حارات اليهود ، وعنى بالا يتعرضوا للمضايقات . ومع أن التجار فى البداية كانوا ينظرون بعين الريبة الى أساليب التحكم والسيطرة التى اتبعها الوالى ، الا أنهم سرعان ما تحققوا من المزايا التى يجنونها لأنفسهم من اتساع نطاق التجارة الأجنبية ، ومن استتباب القانون والنظام مما لم يكن مألوفا من قبل ، ومن نظام الاحتكار بصفة خاصة . وعندما أصبحوا يأمنون على أشخاصهم وممتلكاتهم ، أخذوا فى تكوين علاقات اجتماعية وتجارية مع الوطنيين المصريين ، كما أخذوا يتملكون العقارات ، وأخذوا بصفة عامة

يتكيفون مع البيئة . وسرعان ما أخذ الكثيرون منهم يترددون على محمد على ، وتصبح لهم به علاقات ود وصداقة وثيقة . وأخذ نظام الامتيازات يتغير لصالحهم من نواح عديدة ، فأصبحوا يتمتعون بما يشبه امتيازات اقليمية فوق العادة . وطالما أنهم كانوا ضالعين تماما مع الوالى ، فقد كانوا يتمتعون بمركز يحسدون عليه ، فان كل شىء كان يتوقف على فضله واحسانه .

وعندما كان محمد على فى ذروة سلطانه ، وقبل هزيمته وتقلص نفوذه فى ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ ، كان التجار والموظفون الأوروبيون فى خدمة الوالى ، يعتبرون مصر بوجه عام وطنهم الثانى ، ولا يفرقون بين مصالحهم ومصالح الحاكم . وكانوا من الناحية النسبية نادرا ما يسافرون الى أوروبا ، ولم يكونوا يرغبون ، بل لم يعد فى وسعهم أن يعيشوا بمعزل عن حياة البلاد . ولم تعد هناك « أحياء أوروبية » فى القاهرة أو الاسكندرية . وكان الموظفون والتجار الأوروبيون يعيشون فى بيوت على الطراز التركى ، ويرتدون الملابس التركية ، ويأكلون الطعام التركى ، ويتلاءمون من وجوه عديدة مع طراز حياة جيرانهم الأكثر ثراء (الا فيما يتعلق بالناحية الدينية ونظام الحريم) . وكانوا فى الغالب قد تعلموا التركية ، وأحيانا العربية ، ولو أن اللغة الفرنسية كانت قد أصبحت تدريجيا لغة الاتصال بين الأوروبيين والطبقة الأرستقراطية التركية (فى الواقع أن جميع أفراد الطبقة الحاكمة فى القاهرة والاسكندرية وهما المدينتان الرئيسيتان فى مصر ، كانوا أتراكا . ومصطلح « تركى » فى ذلك الحين كان يشمل الشراكسة والألبانيين ، وكان الأتراك ما يزالون هم العنصر السيد ، ويختلفون اختلافا صارخا عن الأهالى المصريين الخاضعين لهم) . وكان الأجانب فى أوقات الأوبئة الكثيرة يغلقون على أنفسهم أبوابهم كما يفعل جيرانهم . وبسبب الظروف غير الصحية السائدة كانت نسبة

الوفيات عالية ، خصوصا بين النساء والأطفـــال • وقد اعتاد الأوروبيون من الرجال الجلوس متربعين على الأرائك ، وهم يدخنون النارجيلة ويشربون القهوة مع وجهاء القوم • أما زوجاتهم فكن يزرن نسوة هؤلاء الوجهاء في الحريم • وكان الاتصال الرئيسى بين هؤلاء الأوروبيين وأوروبا يتم عن طريق الزيارات المتبادلة بينهم وبين قباطنة وقادة الأساطيل والسفن التجارية المختلفـــة التى كانت تتردد على الاسكندرية • وحتى عام ١٨٤٠ كان محمد على لايزال أميرا قويا ، ونجما صاعدا ، تلتمس لديه الحظوة ، وتطاع ارادته • وكانت المزايا التى يتمتع بها الأجانب الأوروبيون تمنح لهم اما فى شكل انعامات ملكية ، أو فى شكل اعتراف بجالية ذات أهمية ، او ردا لخدمات اديت ، ولكن ليس نتيجة لممارسة ضغط دبلوماسى او حاجة مالية • وكان الأوروبيون أقلية فى عددهم ، وكانوا متعلمين غالبا ، ولم يكونوا يسيئون استخدام امتيازاتهم • وعلى وجه العموم كانت خدماتهم للوالى تساوى ماديا المزايا التى كانوا يتلقونهـــا منـــه •

على أن الصورة تغيرت بعد عام ١٨٤١ بعد أن تقلص نفوذ الوالى ، وأصبح شبه مخلوع نتيجة لاستخدام القـــوة من جانب غالبية الدول الأوروبية ، التى كانت تعمل بالاتفاق فيما بينها • تحقيقا للمصالح السياسية لغالبية الدول الأوروبية ، التى كانت ترغب فى الحفاظ على الامبراطورية العثمانية ، جرى تجريد محمد على من كثير من قوته العســـكرية والبحرية ، وانتزعت منه جميع الأراضى خارج مصر وفقد بعض استقلاله الادارى الداخلى • وكانت النتيجة ان أصبحت مصر مستباحة لتلك المصالح الأوروبية المالية والتجارية ، التى أخذت ، وفى يدها فائض المال للاستثمار ، وفائض البضائع للتصدير ، تتطلع الى مصر كبلد غنى سهل المنال ، مجرد من الحماية العسكرية ومجرد من القوة السياســـية ، باعتبارها

مطمحا مثاليا للاستغلال • وكان محمد على قد تقدمت به السن ، واخذت صحته فى التدهور سريعا ، وكان قد سبقه ابنه الأكبر ابراهيم • وفى خلال عشرة أعوام من أحداث ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ كان الاثنان قد فارقا الحياة • وكان خلفاؤهما أقل منهما كفاءة ، ولم تلبث مصر ، خلال سنوات جد قليلة ، أن أصبحت مستعمرة أوروبية دون اطلاق رصاصة واحدة ! •

حواشى الفصل الأول :

1. Christopher Herold, Bonaparte in Egypt, pp. 165-66.
2. F. Charles-Roux, Bonaparte, Gouverneur d'Egypte, p. 152.

● **الفصل الثانى**

الطريق البرى وقناة السويس

كان اهتمام بريطانيا بمصر قبل نشوب الحروب النابوليونية منصبا على امكانية استخدام الطريق البرى عبر مصر لنقل الرسائل بين انجلترا والهند . ومع ذلك فقلما اتخذ هـذا الاهتمام شكلا حادا . على انه بعد انشاء مجلس ادارة الهند The India Board of Control فى عام ١٧٨٤ ، وبناء على الحاحها ، أعيد فى سنة ١٧٨٦ فتح القنصلية البريطانية فى مصر مرة أخرى (وهى التى اغلقت فى سنة ١٧٥٦) وذلك لعمل الترتيبات اللازمة لنقل الرسائل بين انجلترا والهند عن طريق مصر بصفة منتظمة . وقد اعد بالفعل مشروع تفصيلى لذلك بواسطة ادارة البريد البريطانية The British Post Office ، ولكن هـذا المشروع لم يتمخض عن شىء ، على الرغم من أن نقل الرسائل كان يتم قبل ذلك عبر هذا الطريق بشكل غير منتظم ومتقطع ، من قبل اغلاق القنصلية البريطانية وبعد اعادة فتحها .

وقد كان الطريق الأكثر استخداما لنقل البريد السريع ، بالمقارنة مع الطريق البحرى حول رأس الرجاء الصالح ـ وان لم يكن منتظما وتحفه الأخطار بدرجة ما ـ هو الطريق الذى يبدأ من لندن الى القسطنطينية عبر احد الطرق المنتظمة ، التى تتغير حسب مقتضيات الحرب والدبلوماسية ، ثم من القسطنطينية الى البصرة عبر الأراضى العثمانية عن طريق آسيا الصغرى ووادى الفرات ، بواسطة رجال البريد التتر الذين يستخدمون الجمال عادة .

وكان النقل عبر هذا الطريق قد نظمته كل من السفارة البريطانية فى القسطنطينية ، والقنصلية البريطانية فى حلب ، ووكلاء شركة الهند الشرقية فى بغداد والبصرة . وكانت السفارة البريطانية فى القسطنطينية تفضل هذا الطريق كثيرا على طريق مصر نظرا لأنه لم يكن يلقى اعتراضا من السلطات العثمانية التى كانت تعارض فى استخدام طريق مصر لخوفها من أن يزيد فى نفوذ أتباعهم المماليك فيها . ولعل هذا الطريق البديل ، الذى لم يكن يسهل الاعتماد عليه ، ولعل تفضيل السفارة فى القسطنطينية له أيضا ، مما يفسر لماذا لم تثابر الحكومة البريطانية وشركة الهند الشرقية على جهودهما لتطوير الطريق عبر مصر .

وفى خلال الحروب النابوليونية استمر نقل الرسائل السريعة بشكل متقطع بين انجلترا والهند عن طريق كل من مصر والفرات . ولم تكد تنتهى الحرب حتى أحدث اختراع وتطوير السفن البخارية ثورة فى كل الأوضاع ، فقبل ذلك لم تكن السفن الشراعية تستطيع الابحار الى السويس الا فى خلال ثلاثة أشهر تقريبا فى العام ، نظرا لسيطرة الرياح الشمالية فى خليج السويس ، ولكن بعد تطوير التجارة زالت هذه الصعوبة ، وأصبحت الجماعات البريطانية المختلفة فى الهند ، لأسباب تتصل بكل من أعمالها ومصلحتها ، تبدى

اهتماما جادا بامكانية تطوير خدمة ملاحية سريعة منتظمة بالسفن البخـــارية لنقل الركاب والبريد بين انجلترا والهند عن طريق السويس • وفى البداية لم تظهر الحـــكومة البريطانية أو شركة الهند الشرقية اهتماما كبيرا ، ولذلك جاءت جميع المبادرات تقريبا من الأفراد العاديين فى الهند • ففى ســنة ١٨٢٣ الفت الجالية البريطانية فى كلكتا Calcutta « لجنة بخارية » Steam Committees لتطوير خدمة ملاحية منتظمة بالسفن البخارية بين انجلترا والهند بأى طريق يثبت انه أسرع من الآخر وأنه عملى بدرجة اكبر • ثم لم تلبث بعد ذلك ان تألفت فى كل من بومباى Bombay ومدراس Madras « لجان بخارية » أخرى • وقررت لجنة كلكتا منح جائزة مالية لأى فرد أو شركة ينجح قبل نهاية عام ١٨٢٦ ، فى انشاء خط ملاحى منتظم بالسفن البخارية بين انجلترا والبنغال ، سواء عن طريق رأس الرجاء أو عن طريق السويس • ونتيجة لهذا العرض تم بنـاء السفينــة البخــارية « انتربرايز » Enterprise التى قامت بأول رحلة لهـا بين انجلترا والهند عن طريق رأس الرجاء • ولكن محاولة اقامة خط منتظم منيت بالفشل ، ومع ذلك فان التجربة قد أظهرت أن طريق البحر المتوسط والبحر الأحمر ، وهو الطريق الأقصر ، كان فى ذلك الحين هو الطريق الأكثر صلاحية للسفن البخارية من طريق المحيط ، بعد أن ثبت أن الملاحة فى الأطلنطى كانت صعبة على السفن البخارية ذات الدواليب البدالية (لم ينتشر استخدام المروحة اللولبية Screw Propeller قبل عام ١٨٥٠ تقريبا) •

وفى مطلع عام ١٨٢٩ ارسلت حـــكومة بومباى السفينة الشراعية « ثيتيز » « Thetis » الى البحر الأحمـــر « لاقـامة مخازن فحم للسفن البخارية ، وأيضــا لعمل مســـح للســواحل

والموانى » (١) • وكانت النية أن تبحر السفينة البخارية «انتربرايز» التى كانت حينذاك فى بومباى الى السويس فى نوفمبر سنة ١٨٢٩ وان ترسل شركة الهند الشرقية سفينة بخارية أخرى الى الاسكندرية بحيث تصل السفينتان معا فى وقت واحد ، ثم تحمل هذه السفينة ما على « انتربرايز » من بريد قادمة به من الهند • وقد اتخــذت القنصلية البريطانية من جانبها الترتيبات اللازمة لنقل البريد عبر مصر (٢) • ولكن الخطة منيت بالفشل • ذلك أن السفينة «ثيتيز» لم تستطع الوصول الى السويس بسبب الرياح العكسية ، واضطرت الى تفريغ حمولتها فى القصير (٣) • وقد أرسلت ســـفينة شراعية بريطانية اخرى ، وهى « أوين جلندوير » Owen Glendower ، ولكنها جنحت الى شاطىء البحر الأحمر واضطرت الى تفريغ حمولتها من الفحم فى القصير أيضا (٤) • ووجدت شركة الهند الشرقية أن استئجار سفينة بخارية للذهاب الى الاسكندرية يكلف غاليا ، بينما كانت حالة « انتربرايز » من ناحية آلاتهـــا تمنعها من مغــادرة بومباى (٥) •

وفى نهـــاية عام ١٨٢٩ وصـــل الى الاسكندرية توماس واجهورن Thomas Waghorn ، وهو ضابط سابق فى البحرية الهندية استقال من الخدمة ليتفرغ لما كان يطلق عليه اسم « رسالة البخار » the steam object • وكان يحمل معه بريدا من شركة الهنــــد الشرقية للتوجه به الى الهنـــد على متن السفينة « انتربرايز » • فلما عرف أنهـــا لم تصـــل الى السويس عاد الى انجلترا ، ولكن ليرجع فيما بعد الى مصر مرة أخرى •

وفى تلك الأثنـــاء كان القنصل البريطانى العـــام فى مصر « جون باركر » John Barker يتعرض لسيل من الأســـئلة من كل من وزارة الخارجية ، ومجلس الهند The India Board ، والسفير البريطانى فى القسطنطينية ، وحاكم بومباى ــ بخصوص

الطريق البرى . وفى يناير سنة ١٨٢٩ كتب الى السـير جون مالكولم John Malcolm ، حاكم بومباى ، يبلغه أن « الرياح الموسمية التى تهب على الجانب الآخر من خليج السويس مرتين فى العام ، سوف تمثل على الدوام عقبة لا يمكن التغلب عليها فى وجه أية مواصلات سريعة بين انجلترا والهند عن طريق السويس ، طالما أن السفن البخارية لا تستخدم فى الملاحة » . ثم مضى يقول انه بالنسبة للبريد فيمكن نقله عبر مصر فى خلال ثلاثة أيام ، أما اذا كان يراد نقل الركاب ، فلابد من اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير وسائل الراحة لهم فى المحطات التى ينزلون بها على طول الطريق» . كما أرسل يقول ان الأمن فى مصر أفضل مما هو عليه فى طريق وادى الفرات (وكان باركر يعرف ذلك جيدا ، اذ كان يشغل من قبل منصب القنصل البريطـانى فى حلب) وانتهى الى القـول بانه « لا يرى أية عقبة فى وجه نقل الطرود بين الاسكندرية والسويس بامان وانتظام وسرعة فى ظل الحكومة الحاضرة ، طالما كانت مصر تحت حكم محمد على أو ابنه ابراهيم » . وفى نفس الرسالة أعطى باركر تفاصيل عن تكاليف تفريغ الفحم الانجليزى فى الاسكندرية والسويس لتموين السفن البخـارية بالفحم ، وكانت تبلغ ٦٫٥٠ جنيها استرالينيا للطن فى السويس ، ٢٫٥٠ للطن فى الاسكندرية، على أساس أن فحم السويس سوف ينقل من الاسكندرية بالطريق البرى عبر مصر (٦) .

وفى بداية سنة ١٨٣٠ ، وصلت الى « القصـير » السفينة « ثيتيز » التى كانت قد اقلعت من بومباى ومعها البريد الذى كان مقررا أن تحمله السفينة « انتربرايز » معها . وقد وصلت بالبريد ومعه سبعة من الركاب أيضا .

وفى خلال عام ١٨٣٠ اجرى مسح بحرى آخر للبحر الأحمر قامت به السفينة بيناريس Benares من الأسطول الهندى،

التى جلبت معها أيضا بريدا الى القصير . ولكن أهم تطور حدث خلال ذلك العام هو وقوع أول رحلة تقوم بها سفينة بخارية بين بومباى والسويس . ففى ١٨٢٨ كانت حكومة بومباى قد بدأت فى تشييد سفينة بخارية حمولتها ٤١١ طنا فى بومباى للقيام بخدمة منتظمة بين بومبـاى والسـويس ، وقد نزلت هـذه السفينة الى البحر فى اكتوبر ١٨٢٩ وسميت « هيولندسى » Hugh Lindsay على اسم رئيس مجلس ادارة شركة الهند الشرقية . وفى ٢٠ مارس ١٨٣٠ غادرت « هيولندسى » بومباى الى السويس فى أول رحلة لها . وقد وصلت فى سلام الى السويس يوم ٢٢ ابريل ، بعـد أن استغرقت رحلتها ثلاثة وثلاثين يوما ، قضت منها اثنى عشر يوما فى القصير للتزود بالفحم (٧) وقد وصلت الرسائل التى حملتها معها الى انجلترا بعد تسعة وخمسين يوما من مغادرتها بومباى . وقد واصلت « هيولندسى » خدمتها المنتظمة بين بومباى ومصر . وفى رحلتها الثانية ، اقلت معها من بومباى حاكم بومباى المتقاعد الى القصير فى طريقه الى انجلترا ، ثم حملت معهـا خلفه فى طريق عودتها الى بومباى . ومع ذلك فلم يظهر حماس كبير فى انجلترا للاستمرار فى تطوير هذا الطريق ، فعلى الرغم من أن حكومة بومباى قد أوصت ببناء ثلاث سفن بخارية أخرى حتى يتسنى لها تنظيم خدمة شهرية منتظمة ، الا أنه لم تبن أية سفينة أخرى لعدة أعوام لما كانت تتكلفه من نفقات كبيرة فيما يظهر . وقد أوصى « باركر » Barker بأن يكون نهاية خط المواصلات فى مصر فى القصير بدلا من السويس، وبنى وجهة نظره على أنه يمكن لساعى بريد « يمتطى جوادا جيدا أن ينقل البريد بين القصير والاسكندرية فى سبعة أيام فى جميع الفصول » . وبذلك يمكن توفير استهلاك خمسة أيام من الفحم ، أى ٥٠ طنا ، فى كل رحلة » . على أن باركر لم يلبث أن نقض رأيه السابق بابلاغه الحكومة البريطانية ، أن « طريق البصرة ــ حلب

سوف يكون من جميع الوجوه أفضل من طريق البحر الأحمر ، اذا امكن للسفن البخارية الملاحة فى الفرات فى جميع فصول السنة . واقترح القيام بمسح للفرات ، كما قدم عدة مقترحات تفصيلية بناها على سابق معرفته بالمنطقة » (٨) .

وفيما يبدو أنه كان بناء على توصية باركر ، أن أخذت « هيولندسى » ومعها سفينة أخرى تسمى فيلكس Felix ، وكانتا قد بدأتا رحلاتهما بصفة منتظمة من كلكتا Calcutta سنة ١٨٣٤ ، تنهيان رحلاتهما التالية فى القصير بدلا من السويس لفترة من الزمن . ولكن فى سنة ١٨٣٥ ، وبناء على توصية من الفتنانت كولونيل « كامبل » Campbell الذى خلف باركر قنصلا عاما عادت السفينتان تواصلان رحلاتهما الى السويس مرة أخرى (٩) . وفى نفس العام ١٨٣٥ أقامت الحكومة البريطانية خطا ملاحيا منتظما من السفن البخارية بين مالطة والاسكندرية . وقد طلبت الى كامبل الحصول على تسهيلات من محمد على لمرور الركاب والبريد بالطريق البرى بين الاسكندرية والسويس « حيث أن حكومة صاحب الجلالة قد اتخذت هذه التدابير للاحتفاظ بطريق مواصلات سريع ومنتظم مع الأقاليم البريطانية فى الهند عن طريق البحر الأحمر » (١٠) وكان قد انشىء قبل ذلك بعام أى فى سنة ١٨٣٤ ، خط ملاحى منتظم أقامته شركة نمساوية بين تريستا Trieste والاسكندرية (١١) .

وكان محمد على متحمسا لتطوير الطريق البرى ، لما سيجلبه له من المال ولأنه كان يأمل أن يؤدى الى تحسين علاقاته مع انجلترا . ولذلك فقد ساعد القنصلية البريطانية على اتخاذ التدابير لتفريغ الفحم ونقل البريد عبر مصر . وأرسل خطابا الى حاكم جدة يأمره فيه بالتعاون مع الأسطول الهندى فيما يقوم به من مسح البحر الأحمر (١٢) . وما لبث أن أخذ ينعم النظر فى امكانية انشاء

قناة أو خط حديدى بين القاهرة والسويس (١٣) . وكان الخط الحديدى قد اقترحه عليه مهندس مدنى انجليزى فى خدمته هو جالوى بك Galloway ، الذى أمضى بعض الوقت فى مسح الطريق بغرض اقامة خط حديدى مزدوج كان يقدر امكان الانتهاء منه فى عامين (١٤) . أما القناة فقد اقترح انشاؤها على الوالى بروسبير انفانتان Prosper Enfantin أحد أتباع سان سيمون الذى كان متحمسا لدرجة التعصب للفكرة ، وكان قد زار مصر فى سنة ١٨٣٣ مع بعض المهندسين الفرنسيين .

على أنه فى ذلك الحين لم يقدر لفكرة القناة أو فكرة الخط الحديدى التحقيق ، لأن محمد على آثر مشروعا آخر يتمثل فى بناء قناطر على رأس الدلتا لرفع منسوب المياه الصيفية فى فرعيها لرى محصول القطن . على أنه لم يتم اتخاذ اجراء سريع فى هذا المشروع أيضا نظرا لأن تحرج العلاقة بين محمد على والسلطان ، وما كان يفرضه ذلك عليه من استعدادات على حساب موارده ، كان يجعل من المستحيل تنفيذ أى مشروع ضخم من المشاريع العامة فى ذلك الحين . وقد سافر جالوى الى لندن لتدبير المال اللازم لانشاء خطين حديدين أحدهما بين الاسكندرية والقاهرة والآخر بين القاهرة والسويس ، ولكن الحكومة البريطانية فى ذلك الحين كانت مهتمة أكثر بطريق وادى الفرات وامكانية تطويره ، ولذلك فلم يحصل جالوى على تشجيع أو مال (١٥) .

فى ذلك الحين كانت الحكومة البريطانية قد أصبح لديها تقريبا سياسة تقليدية بتفضيل طريق الفرات على طريق السويس . وكانت هذه السياسة قد تعززت خلال عام ١٨٣٠ بعدة عوامل : أولها ، عزوفها المتزايد عن رفع شأن محمد على . ثانيا ، رغبتها المتزايدة فى أن يكون هناك وجود بريطانى على طول خط الفرات تحت بعض الدوافع التى تبدو معقولة ، وذلك لتضع عينها على

التوسع الروسى فى هذا الاتجاه • ثالثا ، أن الدواليب البدالية التى كانت ما تزال تعمل بهـا السفن البخارية ، كانت أكثر صلاحية للأنهار منها لأعالى البحار • هذه العوامل جميعها ربما كانت هى التى أغرت الحكومة البريطانية على أن تولى التوصية التى قدمها باركر بتفضيل طريق الفرات انتباها أكثر مما أولته لوجهة النظر الأخرى •

مع ذلك فان آراء باركر ربما كانت أقل تأثيرا من آراء الريز ادميرال ف٠د٠ تشيزنى Chesney ، الذى قدم فى سنة ١٨٣٢ تقريرا عن المزايا النسبية لكل من الطريقين المتنافسين ، اللذين كان قد انتهى من معاينتهما • وكان تشيزنى قد ذهب الى القسطنطينية فى سنة ١٨٢٨ بنية تقديم مساعداته للجيش التركى فى الحرب التى كان يخوضها مع روسيا ، ولكنه عندما وصل هناك كانت الحرب قد انتهت ، ووجد نفسه بلا هدف • لذلك فقد أسعده أن يسند اليه السفير البريطانى السير « روبرت جوردون » Gordon مهمة معاينة كل من طريقى السويس والفرات واعـداد تقرير عن مزاياهما النسبية • وقد سافر أولا الى مصر ، فوصل الى الاسكندرية فى مايو ١٨٣٠ حيث سلمه باركر قائمة باسئلة كان قد تسلمها توا من « مجلس الهند » (١٦) • وبينما كان تشيزنى فى مصر ، بحث امكانية تحويل الطريق البرى عبر مصر الى طريق مائى بحفر قناة فى برزخ السويس • ولم تكن هذه الفكرة جديدة ، فان احـدى التعليمات التى تلقاها بونابرت من حـكومة الديركتوار عند غزو مصر سنة ١٧٩٨ كانت تقضى ببناء هذه القناة ، وبناء على هـذه التعليمات قام احد مهندسيه ، وهو « لوبير » Le Père بعمل معاينة للطريق انتهى منها الى نتيجة حاسمة هى أن شق طريق مباشر بين البحر المتوسط والبحر الأحمر لا يمكن تنفيذه نظرا لوجود فرق بين مستوى مياه البحرين قدره ثلاثون قدما • على أن تشيزنى توصل الى الرأى الصحيح بعدم وجود فرق يذكر • ولكنه لم يمض قدمـا

فى فكرة شق طريق مستقيم فى برزخ السويس لأنه كان قد أصبح منجذبا الى الطريق الآخر عبر وادى الفرات • وعلى ذلك فعند نهاية سنة ١٨٣٠ ، طلب من جوردون الاذن له بمغادرة مصر وعمـل معاينة للفرات لاختبار قابليته للملاحة بالنسبة للسفن البخارية •

وفى ينـاير ١٨٣١ قام تشيزنى من « عنة » قرب الحدود السورية شمال شرقى حلب ، وانطلق فى الفرات فى رحلة حافلة بالمغامرات انتهت به الى البصرة فى نهاية شهر ابريل • وعلى الرغم من مسـاوىء الطريق العديدة الناجمة عن وجـود المستنقعات ، والتيارات الخطرة والعرب المعادين ، فان تشيزنى ،عندما عاد الى انجلترا فى نهاية سنة ١٨٣٢ ، كتب تقريرا الى الحكومة البريطانية يحبذ فيه طريق الفرات ، ويقرر أنه سوف يكون أسرع من الطريق عبر مصر بستة أو سبعة أيام ، وأن تنفيذه أقل تكلفة (وان كان تحسينه أكثر تكلفة) وانه صالح للاستخدام على مدار العام ، وأكثر راحة ، كما أن امكانياته التجارية أكبر (١٧) • وقد تأثر بالمرستون، وزير الخارجية بهذا المشروع ، وتكونت لجنة مختارة من مجلس البرلمان لبحث الموضوع (١٨) •

وقد كتبت اللجنة تقريرها فى يوليو ١٨٣٤ وأوصـت فيه « بضرورة اتخاذ اجراءات فورية لاقامة اتصال ملاحى منتظم بالهند بالسفن البخارية عبر طريق البحر الأحمر » الذى يمكن استخدامه لمدة ثمانية اشهر فى العام (حيث أن السـفن البخارية ذات الدواليب الدوالية لا تستطيع الملاحة فى المحيط الهندى خلال فصل الرياح الموسمية) ، وانه لتوفير خدمة شهرية منتظمة على مدار العام ، فمن الضرورى أيضا اقامة خط ملاحى للسفن البخارية عن طريق الفرات، وقد أوصت اللجنة بضرورة اعتمـاد البرلمان مبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى لعمل تجربة للملاحة فى الفرات بالسفن البخارية • وقد اعتمد مجلس العموم هذا المبلغ فى ذلك الوقت ، تحت تأثير رئيس مجلس الهند •

وقد اختار مجلس الهند ، الذى كان مسئولا عن ادارة المشروع، تشيزنى ، الذى رقى الى رتبة لفتنانت كولونيل ، لقيادة البعثة . وكانت الخطة تقوم على تشييد أجزاء سفينتين بخاريتين فى انجلترا ، وارسالهما بحرا الى سلوقية Selucia على مصب الـ Orontes فى شمالى سوريا ، ثم نقلهما بطريق البحر من هناك الى أعلى موقع يمكن الملاحة فيه على الفرات ، حيث يتم هناك تركيبهما للابحار الى البصرة . وقد تسلم السفير البريطانى فى القسطنطينية فرمانا من السلطان يسمح « لسفينتين بخاريتين بالملاحة فى الفرات بالتناوب ، واستمرار هذه الملاحة طالما لا يترتب عليها أية متاعب » . وقد تلقى القنصل العام البريطانى فى مصر تعليمات بالحصول على تعاون محمد على الذى كان فى ذلك الحين يحتل سوريا والذى كان على البعثة أن تمر عبر أملاكه لتصل الى الفرات .

على أن البعثة منيت بالفشل . فبعد ان امكنها التغلب على العقبات الطبيعية وغيرها مما كان يقف فى وجه نقل أجزاء السفينتين بالطريق البرى من سلوقيه الى « بير » Bir على الفرات ، وبعد أن تم تركيب اجزاء السفينتين « تيجريس » Tigris «والفرات»، وابحرتا فى مارس ١٨٣٦ ، حتى وصلتا الى « دير الزور » ، لم تكد تغادر « تيجريس » مياه « الدير » حتى انقلبت يوم ٢١ مايو بسبب عاصفة رملية ، وغرق معها بعض رجال البعثة . أما «الفرات» فقد وصلت الى البصرة يوم ١٩ يونية لتجد فى انتظارها السفينة « هيولندسى » التى كانت قد وصلت من بومباى والتى كانت تنتظر منذ عدة أسابيع ومعها البريد لتحمله البعثة معها فى رحلة العودة، ولكن « الفرات » لم تكن فى حالة تمكنها من العودة فورا ، نظرا لحاجة آلاتها الى عمرة كاملة ، ومن ثم فقد غادرت « هيولندسى » البصرة ومعها البريد الى السويس حيث أرسل من هناك الى انجلترا عن هذا الطريق . أما « الفرات » ، فلم تكد تنتهى عمرتها حتى اقلعت

الى بغداد حاملها معها بريدا كان قد وصل من الهند حديثا ، تاركة وراءها « تيجريس » . وقد ارسل هذا البريد من بغداد الى «بيروت» عن طريق تدمر ودمشق ، وبذلك فتحت طريقا ثالثا استقر استخدامه بانتظام تقريبا لعدة سنوات . ولقد كان فتح هذا الطريق الجديد هو النتيجة المفيدة الوحيدة التى اسفرت عنها البعثة . وقد عادت « الفرات » الى البصرة فى أكتوبر ، حيث كانت « هيولندسى » فى انتظارها للمرة الثانية ومعها ما تحمله من بريد من الهند ، ولكن فى أثناء عودتها عن طريق الفرات ، تعطلت آلاتها، وتطوع أحد أعضائها لنقل البريد بالطريق البرى الى البحر المتوسط، واستطاع على الرغم مما تعرض له من مهاجمة أثناء الطريق ومن نهب وسلب ، الوصول الى الساحل السورى ، حيث أرسل البريد الى انجلترا . وقد عادت الفرات الى البصرة . وفى ١٩ يناير سنة ١٨٣٧ تم التخلى نهائيا عن البعثة ، بعد أن تكلفت ٤٣٫٠٠٠ جنيها استرلينيا وهو مبلغ يزيد على ضعف المبلغ الذى اعتمده البرلمان أصلا . ومنذ ذلك الحين فصاعدا بدأت الحكومة البريطانية وشركة الهند الشرقية تنظران الى الطريق عبر مصر نظرة جدية .

وفى نهاية عام ١٨٣٧ كانت هناك ثلاث سفن بخارية تقوم بخدمة منتظمة بين بومباى والسويس ، وهى « هيولندسى » ، و « أطلنطا » Atlanta ، « وبيرينيس » Berenice . وكلها تتبع شركة الهند الشرقية . وكانت الرحلة تستغرق عشرين يوما تقريبا فى الاتجاه الواحد . وفى الوقت نفسه أقيمت خدمة شهرية منتظمة بين انجلترا والاسكندرية ، ولو أنه وجد من المتعذر التنسيق بين الخدمتين بحيث يتم وصول السفن فى وقت واحد (١٩) . وفى سنة ١٨٣٧ عاد « واجورن » الى مصر بوصفه نائبا لوكيل شركة الهند الشرقية (كان « كامبل » ، بوصفه قنصلا عاما هو الوكيل الرسمى بحكم منصبه) وذلك لتنظيم نقل الركاب

والبريد ، واتخاذ الترتيبات لتفريغ الفحم ، والاشراف على وكلاء الشركة المحليين فى القاهرة والسويس والقصير وجده ٠

وقد كانت مسألة تخزين الفحم مسألة ذات ضرورة قصوى فى تنظيم وادارة الخط الملاحى ٠ وكانت هذه العملية فى البداية يقوم بها الأسطول الهندى الذى يأتى بالفحم من انجلترا عن طريق رأس الرجاء ٠ ولما كان مستودع الفحم فى السفينة « هيولندسى » صغيرا ، وبالتالى فلم يكن فى وسعها أن تقطع سوى مسافات صغيرة دون التزود بالوقود ، فلذلك أقامت شركة الهند الشرقية مستودعات الفحم فى سقطرى وعدن ، وقمران ، ومخا ، والقصير ٠ ولكن الضرورة أصبحت تقضى بتزويد الأسطول بسفن ذات مستودع أكبر ، مع اقامة محطة واحدة كبيرة للفحم بين بومباى والسويس ٠ ولذلك ، وبسبب الرغبة فى تأسيس هذه الخطة الكبيرة على أسس مأمونة لحد كبير ، قامت حكومة بومباى باحتلال عدن فى سنة ١٨٣٨ ٠ وقد وجد أن تخزين الفحم فى « السويس » وتموينه من انجلترا عن طريق الاسكندرية ومنها الى السويس بالطريق البرى ، أرخص تكلفة من تخزين مقادير منه فى القصير تجلب من انجلترا بحرا عن طريق رأس الرجاء ٠ ولذلك فقد كانت احدى مهام « واجورن » الرئيسية هى أن يعد الاجراءات اللازمة لذلك ، وهو ما قام به عن طريق ترتيب نقله من الاسكندرية الى القاهرة بطريق النيل ، ومن القاهرة الى السويس على ظهور الجمال ٠ على أنه بينما كان يؤدى هذا العمل اصطدم « بكامبل » الذى اعترض على قيامه بهذه الاجراءات بطريق الاتصال المباشر بمحمد على ، كما اعترض على سلوكه الأوتوقراطى بصفة عامة ٠ وبعد مضى عدة أشهر من الخلافات قدم واجورن استقالته ، وأخذ منذ ذلك الحين يعمل لحسابه الخاص فى تنظيم التسهيلات اللازمة لنقل المسافرين عبر مصر فى طريقهم الى الهند أو قادمين منها ، والذين كانت أعدادهم تتزايد باستمرار (٢٠) ٠

فى ذلك الحين ، وعلى الرغم من العلاقات المتدهورة بين الحكومة البريطانية ومحمد على بسبب نزاعه مع السلطان ، استمر محمد على فى تعاونه فى تطوير الطريق الملاحى الى أقصى مدى ٠ فقد قدم تسهيلات تخزين الفحم فى القاهرة ، والسويس ، والقصير ، وقمران ٠ كما استولى على الجمال لتزويد الشركة بها لنقل الفحم من القاهرة الى السويس ، مما أدى الى انخفاض النفقات من ١٠ شلنات الى ٥ شلنات فى الرحلة الواحدة لكل جمل ٠ ثم أبدى استعداده لاقراض الشركة الفحم من مستودعات الحكومة المصرية فى بولاق فى حالة نقص المخزون فى السويس (وكان هذا يحدث أحيانا حيث أن نقل الفحم بالطريق النهرى من الاسكندرية لم يكن يتم الا وقت ارتفاع النيل) ٠ وقد وضع امكانيات ورش الحكومة المصرية تحت تصرف الشركة عند حدوث أى عطب فى آلات السفينة « بريتيس » يتطلب الاصلاح ٠

وقد كان من الطبيعى أن يؤدى تزايد استخدام الطريق البرى الى بعث الاهتمام بامكانية انشاء خط حديدى ٠ وكان جالوى بك قد أخذ يضغط على الوالى من أجل الموافقة على ذلك لعدة سنوات ٠ وفى سنة ١٨٣٨ عارض « كامبل » الفكرة على اعتبار أنه « لا توجد حاجة اليها ، ولأنها من نافلة القول » ٠ وكانت الحجة التى أقام عليها رأيه هى أنه « ليس من المحتمل أن تصبح مصر فى يوم من الأيام طريق مواصلات تجرى عليه حركة مرور ثقيلة بين أوروبا والهند ٠ وأن البضائع الخفيفة يمكن على الدوام نقلها بين السويس والقاهرة فى مدى يومين أو يومين ونصف » (٢١) ٠ وقد عزا حماس جالوى الى حقيقة أن والده من رجال صناعة سباكة الحديد وأنه هو الذى سوف يمد المشروع بالقضبان الحديدية ، واعتبر المشروع كله « أحد المشاريع الخرافية » التى « يخدع بها أصحاب المصالح الباشا ، ويدفعونه الى تكاليف ثقيلة لصالحهم الخاصة ، وأن هذا هو

غرض كل الأوروبيين هنا تقريبا » . وقد انتهى مشروع السكة الحديدية ، مثله فى ذلك مثل كثير من المشروعات المشابهة ، الى لا شيء ، على الرغم من « أن جزءا كبيرا من الحديد اللازم للمشروع كان قد أرسل الى مصر وأصبح بلا فائدة » .

فى ذلك الحين كانت فكرة القناة الملاحية لا تزال فى الأفق وكان « أنفانتان » قد غادر مصر فى سنة ١٨٣٦ . ولكن فى نهاية ١٨٣٨ ، أرسل « كامبل » تقريرا يقول فيه أن « موجيل » Mougel وهو مهندس فرنسى من مهندسى الطرق والكبارى التحق حديثا بخدمة الباشا ، كان متحمسا كبيرا لانشاء قناة ملاحية تربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط » (٢٢) . وفى الوقت نفسه كان « لينان دى بيلفون » Linant de Bellefonds وهو مهندس فرنسى آخر يعمل فى خدمة الباشا منذ عشرين عاما تقريبا ، يدافع بحماس أيضا عن المشروع . وكان قد أعد دراسة حول امكانية انشاء هذه القناة وقام بطبعها ، بناء على طلب محمد على فى عام ١٨٤٠ .

فى تلك الأثناء ، كان الطريق البرى قد أخذ يتطور بمزيج من المشروعات الخاصة والحكومية . ففى الطرف الغربى منه ، وفيما بين سنة ١٨٣٧ و سنة ١٨٤٠ ، كان نقل البريد والمسافرين بين « فالموث » Falmouth وجبل طارق يتم على ظهر سفن « شركة بواخر شبه الجزيرة » The Peninsula Steamship Company ثم بين جبل طارق والاسكندرية عن طريق مالطة على ظهر سفن الأدميرالية التى كانت تنقل البريد والمسافرين والبضائع . أما فى الطرف الشرقى فان الملاحة كانت تقوم بها شركة الهند الشرقية . وكانت شركة الهند الشرقية تدير عملية نقل البريد بالطريق البرى عبر مصر ، كما كانت تقوم أيضا بتخزين الفحم فى السويس والقصير ، وكان نقل المسافرين والبضائع عبر مصر يتم عن طريق

متعهدين خصوصيين . وقد أدارت احدى الشركات الخاصة خط ملاحة نهرية يتكون من عدة صنادل تجرها الخيل على طول ترعة المحمودية بين الاسكندرية و « العطف » على فرع رشيد . بينما أقام واجورن خطا ملاحيا من المراكب الشراعية على النيل بين العطف والقاهرة . وكان « ريتشارد هيل » Richard Hill وهنرى ريفين Henry Ravin ، وهما انجليزيان يملكان أحد الفنادق فى القاهرة ، قد تعاقدا فى عام ١٨٣٨ مع « لجنة بخار بومباى » على تسيير خط منتظم من عربات الركاب التى تجرها البغال بين القاهرة والسويس ، مع ادارة سلسلة من الاستراحات والمحطات ثبتتها « لجنة بخار بومباى » على طول طريق القاهرة — السويس (٢٣) . وقد نافس واجورن كلا من « هيل وريفين » فى طريق القاهرة السويس ، وقام كل من الفريقين المتنافسين ببناء الفنادق فى السويس . ولكن لم يسمح لواجورن باستعمال الاستراحات ، مما جعله ينتقم لذلك عن طريق الاستيلاء على البغال الموجودة ، ونجح فى ذلك أحيانا !

وفى سنة ١٨٣٩ تم ابرام « اتفاقية بريد » بين الحكومتين البريطانية والفرنسية بخصوص مرور البريد عبر فرنسا الى الهند . وفى ١٨٤٠ تسلمت شركة بواخر شبه الجزيرة ، « براءة ملكية » ، تعيد تنظيمها تحت اسم جديد هو « شركة شبه الجزيرة والملاحة البخارية الشرقية » .

The Peninsula and Oriental Steam Navigation Company

على أن تكون مهمتها تنظيم خدمة ملاحية بخارية منتظمة سريعة وموحدة بين انجلترا والهند ، تعمل على جانبى خليج السويس ، كما منحت أيضا عقدا مدته خمس سنوات لنقل البريد بين مارسيليا والهند . ولم ينقض عام آخر حتى كانت هذه الشركة قد ابتلعت شركة الهند الشرقية للملاحة البخارية The East India Steam Navigation Company التى كانت قد تكونت فى كلكتا لسد العجز

في الخدمة الملاحية التي كانت تقوم بها شركة الهند الشرقية بين بومباي والسويس والتي لم تكن مرضية تماما ·

وفي نهاية سنة ١٨٤٠ ذهب الى مصر « آرثر اندرسون » Arthur Anderson ، المدير الاداري للشركة الجديدة (والتي أصبحت تعرف باسم (P and O) وذلك لتحسين الخدمة عبر الطريق البرى (التي لم تكن قد تأثرت اطلاقا بالأحداث السياسة الجارية) · ونتيجة للمفاوضات التي أجراها مع الحكومة المصرية فقد تم الاتفاق على أن تجبي الحكومة المصرية على بضائع المرور (الترانسيت) بين انجلترا والهند رسوما جمركية تبلغ ½٪ في المائة فقط بدلا من ٣ في المائة المنصوص عليها في الامتيازات (والتي لم تكن تفرق بين البضائع المستوردة وبضائع المرور) · ثم انشأ خطا ملاحيا على طول ترعة المحمودية يتكون من صنادل تجرها الرفاسات البخارية ، مما يعد تطويرا لطريقة جر الصنادل بالخيول· كما استعان بسفينتين بخاريتين نهريتين ، هما « لوتس » Lotus و « القاهرة » لخدمة الملاحة بين العطف والقاهرة · واتخذ الترتيبات لاصلاح الطريق بين القاهرة والسويس ومد أعمدة التلغراف على طول الطريق بين المدينتين (٢٤) · وفوق ذلك فقد اهتم بامكانية شق قناة ملاحية في برزخ السويس ·

ولم تكد تنتهي زيارة « اندرسون » ، حتى قام « واجورن » من جانب ، « وهيل وريفين » Ravin من جانب آخر ، بادماج شركتيهما في شركة واحدة باسم « هيل وشركاه » Hill and Co. ، بعد أن توقع الطرفان دون ريب المنافسة القاسية التي سوف تواجههما من جانب شركة P. and O. ، وفي سنة ١٨٤١ حصلا على سفينة بخارية هي « جاك أولانترن » Jack O'Lantern ، التي تم بناؤها للخدمة بين العطف والقاهرة · كذلك ضما اليهما خط

الصنادل التي تجرها الخيول في ترعة المحمودية ، واستبدلا بالخيول رفاسات بخارية لمنافسة شركة P. and O. ·

في هذا الوقت ، كان عدد المسافرين عن طريق مصر بين انجلترا والهند يبلغ الألف كل عام تقريبا · وفي سنة ١٨٤٣ ، وكخطوة أولى من جانب محمد على لوضع مشروعات النقل بين يديه شخصيا ، قدم قرضا يبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيها استرلينيا لتاجر انجليزي يدعى « روبرت ثيربرن » Thurburn لمساعدته على تأسيس شركة باسم « شركة الترانزيت » Transit Company · وازاء هذا العمل الذي كان يمثل دعوة لشركة « هيل وشركاه » اما لبيع امتيازها أو تحمل مخاطرة التفوق عليها من جانب شركة تأسست تحت حماية الحكومة (٢٥) ، فقد فضلت البيع لثيربرن الذي نقل اليه أيضا امتياز استغلال استراحات طريق القاهرة ـ السويس من يد « لجنة بخار بومباي» Bombay Steam Committee وعلى أثر ذلك « تحسنت الخدمة في معظم نواحيها على يد شركة الترانزيت ، ولكن أجرة السفر ارتفعت من ١٢ جنيها استرلينيا الى ١٥ جنيها · وظهرت من جانبها منذ البداية النزعة لاحتكار كل وسيلة من وسائل النقل » (٢٦) ·

وفي ديسمبر ١٨٤٤ ، جرت مفاوضات بين ادارة البريد البريطانية The British Post Office والحكومة المصرية لعقد « اتفاقية بريد » تخول نقل البريد البريطاني ـ الهندي عبر مصر بصفة منتظمة · وقد اشترطت الحكومة البريطانية للتصديق على الاتفاقية ، منح الشركات البريطانية والأفراد الحرية في ترتيب نقل المسافرين والبضائع عبر مصر ، وأن يخضع ذلك ، فيما يختص بتدابير الحماية من التهرب من الرسوم الجمركية ، لاجراءات معقولة · على أن الحكومة المصرية أصرت على أن يكون نقل المسافرين والبضائع والبريد بواسطة « شركة الترانزيت » التي يديرها

تيربيرن ، والتي كان هي نفسها التي انشأتها ، ونتيجة لذلك رفضت الحكومة البريطانية التصديق على الاتفاقية ، ومع أنه جرت فيما بعد مفاوضات أخرى حول الموضوع ، الا أن أحدا من الطرفين لم يتراجع عن موقفه ، واستمر البريد على ما كان عليه من قبل ينقل بواسطة شركة الهند الشرقية حتى عام ١٨٤٨ ، حين تم التوصل الى اتفـاق أصبحت الحكومة المصرية بمقتضاه مسئولة عن نقل البريد عبر مصر في مقابل مبلغ أساسي سنوي تدفعه ادارة البريد البريطانية (٢٧) .

وكان محمد علي ، وهو الذي اعترف في احدى المرات للقنصل البريطاني العام بأنه عندما قدم المال « لتيربيرن » لشراء شركة «هيل وشركاه » انما كان ينوي بالفعل وضع النقل في يديه شخصيا (٢٨) — قد عمد بعد فشل مفاوضات اتفاقية البريد الى رفض السمـاح لشركة P. and O. بتعزيز أسطولها في النيل بسفينة ثالثة ، وبعد أسابيع قليلة قام بتجريد مستر « تيربيرن » بالقوة من كل سيطرة ، وأرغمه على أن يبيع له حصته كاملة ، واستحوذ على جميع الاستراحات الواقعة على طريق السويس (٢٩) .

وقد اضطرت شركة P. and O. بعد أن حاولت عبثـا الحصول على أي مساندة من الحكومة البريطانية ، الى التوقف عن المقاومة وباعت الى الحكومة المصرية سفنها البخارية النهرية والصنادل التي كانت تعمل في ترعة المحمودية ، فأصبحت الحكومة المصرية بذلك تحتكر في يدها تماما النقل بالطريق البري ، وهو الذي كان في ذلك الحين يمر به سنويا قرابة ٢٣٠٠ مسافر و ٢٥٠٠ جمل محمل بالبضائع ، فيما عدا البريد .

في تلك الأثناء ، وفي صـيف عام ١٨٤٦ ، سقطت حكومة المحـافظين في انجلترا التي كان يرأسـها سير روبرت بيـل Sir Robert Peel ، وكان وزير الخارجيـة فيهـا اللـورد

ابردين Lord Aberdeen ، الذي كان يشغل هذا المنصب منـذ عام ١٨٤١ . وقد عاد « بالمرستون » الى وزارة الخارجية وهو يحمل معه كل شكوكه القديمة عن الخطط الفرنسية في مصر ، بعد أن انتعشت هذه الشكوك في رأسه بسبب الاهتمام الذي أبداه عـدد من الرعايا الفرنسيين بفتح قناة للملاحة من جهة ، ولاعتقاده بأن الموظفين الفرنسيين في خدمة الحكومة ، قد استخدموا نفوذهم في تحريض محمد علي على الاستيلاء على النقـل ، لا انتزاعه من يد البريطانيين ، من جهة أخرى .

وقد كان القنصل البريطاني الجـديد في مصر « تشـارلز مري » Charles Murray وهو الذي خلف الكولونيل Colonel Barnett سنة ١٨٤٦ ، يشارك بالمرستون وجهة نظرة هـذه فقد أرسل الى بالمرستون في نهاية عام ١٨٤٦ خطابا شرح فيه رؤيته للأحوال في مصر وكيف تسير (٣٠) ، فبين أن « الباشا ، الذي يقوده ذكاؤه الخاص من جانب ، ونصائح مستشاريه الفرنسيين بدرجة أكبر من جانب آخر ، قد التزم خطـا سياسيا واحدا على الدوام ، الغرض منه الاحتفاظ بالمواصلات عبر الطريق البري كلها تحت سيطرته ومنع انجلترا من الحصول على موضع قدم هام أو دائم لها داخل أملاكه .. وأنه لهذا السبب اشترى شركة الترانزيت، ولهذا السبب أيضا منع شركة P. and O. من تعزيز السفينتين اللتين تملكهما في النيل بسفينة ثالثة » .

وقد مضى « مري » بعد ذلك في معالجة مسألة الخط الحديدي. وكانت فكرة اقامة خط حديدي بين القاهرة والسويس قد ثارت مرة أخرى قبـل ثلاثة أعوام ، أي في عام ١٨٤٣ ، على يد « ج. أ . جالوي » ، وهو شقيق جالوي بك الذي توفي في سنة ١٨٣٨ . وكان « ج. أ . جالوي » الذي كان شريكا في بيت تجاري انجليزي في الاسكندرية ، قد واصل ما بداه أخوه من الترويج للخط الحديدي

فى كل من انجلترا ومصر ، بحجة أنه أقل نفقة وأفضل بصفة عامة من البديل الآخر وهو انشاء قنـــاة ملاحية لتقريب الطريق الى الهند (٣١) • وفى نهاية عام ١٨٤٣ ارسل اللورد « ابردين » ، - مستجيبا فى ذلك فيما يبدو لطلب تقدمت به عائلة جالوى فى لندن - تعليماته الى الكولونيل بارنيت القنصل العام « ليمنح كل تشجيع مناسب لمثل هذا المشروع المفيد » وأضاف أنه اذا لقى المشروع معارضة ، صريحة أو خفية ، أو اثيرت ضده حجج من جانب ممثل أية دولة اجنبية ، فعليه ان يشجع الباشا على اتمام مشروع ينتظر ان يعـــود باكبر المزايا على مصر ، ويحقق فائدة ضخمة للعـــالم الغربى باسره » (٣٢) •

على أن الحماس للمشروع فى مصر كان قليلا • فقد اخبر أرتين بك ، وهو أحد رجال الباشا الأرمن وموضـــع ثقته ، بارنيت بأن الباشا كان قد سبق ان أعطى أمره لجالوى بانشاء الخط الحديدى ، ولكنه (اى آرتين) نصح الباشا بالغاء هذا الأمر • ثم مضى يقول ان محمد على كان لديه الاستعداد التام للمسارعة بتبنى أى مشروع خطر يعرض عليه ، وانه لم تعد اية تقديرات مناسبة للتكاليف ، واضاف انه ، اذا أرادت الحكومة البريطانية انشاء الخط فربما كان عليها ان تستعد للتكفل بضمان مبلغ سنوى معين لصيانته • وقد نقل « بارنيت » هذه المحادثة الى « أبردين » وعبر عن رأيه بأن نصيحة ارتين للباشا كانت حكيمة ، ورأى أن انشاء قناة ربما كان بديلا افضل (٣٣) •

وفى خلال المفاوضات التى جرت حول اتفاقية البريد اظهر محمد على بعض الاهتمام بفكرة الخط الحديدى وســـمح لجالوى باجراء المسح اللازم (٣٤) • وقد استمر « أبردين » ، تحت ضغط عائلة جالوى دون ريب ، فى تأييد هذه الفكرة ، متجاهلا قلة حماس « بارنيت » لها • فقد ابلغ « بارنيت » انه « على الرغم من أن حكومة

صاحب الجلالة لا تقترح التدخل فى الأمر بشكل مباشر ، الا أنهـا تبدى عميق اهتمامها بسرعة نقل البريد والمســافرين عبر مصر ، تاركة للباشا تقرير ما اذا كان مثل هذا الاجراء يعتبر عمليا ومفيدا، وما هى الوسيلة لتحقيق ذلك » (٣٥) •

على انه بعد أن رفض البريطانيون التصـــديق على اتفاقية البريد ، فقد محمد على اهتمـــامه بمشروع الخط الحديدى • وقد اخبر ارتين بك بارنيت بأنه تم ابلاغ جالوى أن « صاحب السمو يرفض فى الوقت الراهن البدء فى العمل فى الخط ، بزعم أن السبب يرجع الى ارتفاع أسعار الحديد فى انجلترا » • وعندما اقترح جالوى بناء الخط على نفقته الخاصة « ببعض الشروط » ، رفض الباشا بحث اية ترتيبات من هذا القبيل (٣٦) • وقد أضاف « بارنيت » ان جالوى قد لامه لأنه لم يقدم له المساندة الكافية •

وما حدث هو أن محمد على قد قرر المضى قدما فى مشروع قناطر الدلتا بدلا من مشروعى القناة والخط الحديدى ، ففى ابريل ســـنة ١٨٤٥ بعث بموجيل Mougel ، وهو مهندس فرنسى يعمل فى خدمته ، الى باريس « ليعرض على مجلس المهندســين المدنيين هناك مشروعا جديدا لبناء القناطر » (٣٧) ، وقد كان القرار من جانب الوالى تكرارا لقرار مشابه اتخذه قبل عشر سنوات ، عندما كان واقعا تحت ضـــغط جالوى بك ، من جـــانب ، لانشاء الخط الحديدى ، وتحت ضغط « انفانتان » ، من جانب آخر لبناء القناة • وفى ذلك الحين ظهر النزاع مع الباب العالى حول سوريا ليحول دون البدء فى تنفيذ القناطر •

وقد رأى مرى أنه من غير المحتمل ان يؤدى الضغط من أجل قبول مشروع الخط الحديدى الى أى شىء من النجاح • وأبلغ بالمرستون ان فرنسا قد أعلنت معارضتها له باصرار ، وأنها فى هذه المعارضة تلقى تأييد ممثلى دول القارة الأوروبية التى تميل لحد ما الى مشروع

القناة البحرية بين الليفانت والبحر الأحمر » (٣٨) . وقد كان هذا الكلام اشارة الى ما حـــدث فى باريس فى نوفمبر ١٨٤٦ تحت نفوذ « انفانتان » ، من تاليف « جمعية للدراسات » بغرض وضع مشروع قناة بحرية . وكانت هذه الجمعية قد تكونت مـــن خمســـة من الفرنسيين وعشرة من الألمان ، واثنين من الانجليز ، وكانت على اتصال « بلينان دى بلفون » ، وبالقنصل النمساوى فى مصر لورين Laurin ، الذى كان شـــديد التحمس لفكرة القناة وكتب عنها الى مترنخ .

وقد استنتج مرى « من آراء أحسن المختصين العليمين ببواطن الأمور الذين تحدثت معهم » أن مثل هذه القناة سوف تكون أكثر نفقة من الخط الحديدى . ثم طلب موافاته بالتعليمات فيما اذا كانت حكومة صـــاحب الجلالة ترغب فى الاحتفاظ بتوظيف رأس المال الانجليزى والوكالات البريطانية فى مشروعات النقل ، أو أنها قنعت برؤية ذلك يذهب كلية الى يد الوالى . وما اذا كانت حكومة صـــاحب الجلالة توافق على أن تبيع شركة P. and O. كل سفنها الى الحكومة المصرية (أبلغ فيما بعد ان البيع قد تم) ، وما اذا كان بناء الخط الحديدى بين القاهرة والسويس « يعتبر مرغوبا فيه للمصالح البريطانية ويجب الضـــغط من أجله على محمد على باعتباره مسألة توليها حكومة صاحب الجلالة اهتمامها ، أو ما اذا كان على أن أعتبره مسألة خاصة بين مستر جالوى والباشـــا ، وبالتالى فلا أسعى للتدخل فيه من جانبى ؟ » .

وردا على ذلك ، أبلغ « بالمرستون » « مرى » بأنه من المؤكد ان حكومة صاحب الجلالة ترغب فى الاحتفاظ بقدر الامكان برؤوس الأموال البريطانية والوكالات البريطانية فى مشروعات النقل . « ولكن ، وعلى العـــكس من السياسة التى تبدو أنها اتبعت فى السنوات الأخيرة ، يجب عليك أن تعمل بفطنـــة وحكمة لمحاولة

استرداد ما ضاع . وما عليك الا الانتظار وتحين الفرص » . ثم قال ان شركة P. and O. كانت قد باعت سفنها قبل أن أتمكن من النصح لها بالا تفعل ذلك ، وانه فيما يختص بالخط الحديدى ، فان حكومة صاحب الجلالة يسعدها أن ترى هذا المشروع قد بدأ تنفيذه ، ولكن نظرا لأن العمل سوف يتم على نفقة الباشا ، ولما كان فى الوقت الحاضر مرتبطا بعملية كبيرة النفقات لاقامة خزان على النيل ، فان اغراءه الآن بقبول انشاء الخط الحديدى سوف يعد امرا بعيد احتمال . وأما بخصوص القنـــاة البحرية ، « فلا يجب أن تدع اية فرصة تمر دون اقناع الباشا ووزرائه بأنها مشروع كثير النفقات ان لم يكن غير عملى ، وان الأشخاص الذين يضغطون على الباشا بمثل هذه المشروعات الخيالية انما يفعلون ذلك بوضوح من أجل صرف اهتمامه عن الخط الحديدى الذى يعد عمليا تماما وأقل نفقة نسبيا » (٣٩) .

فى ذلك الحين ، لم يتخذ أى اجراء فعال ، سواء من جانب حكومة صاحب الجلالة أو غيرها ، للحد من امتداد احتكار الحـــكومة المصرية لوسائل النقل الى الطريق البرى ، وهو الذى فرض فرضا عن طريق سحب الامتياز الذى حصل عليه أندرسون والخاص بجعل رسوم النقل ½ فى المائة ، والتمسك بتحصيل نسبة الـ ٣ فى المائة كاملة على جميع البضائع التى تنقل عن غير طريق ادارة النقـــل الحكومية . وقد قدمت احتجاجات عديدة فى البـــداية من جانب مندوب « ادارة البريد البريطانية » فى الاسكندرية ومن آخرين بسبب ما تبدى من عدم الكفاءة فى أداء الخدمة والتأخير ، ولكن بصفة عامة ، فان الخدمة كان يبدو أنها تحسنت عن الماضى (٤٠) . وشيئا فشيئا أخذ اهتمام بريطانيا بالطريق البرى يتركز فى الدفاع عن الخط الحديدى والمعارضة فى انشاء القناة البحرية ، دون أن يكون لذلك أدنى صلة أو اية صلة بالمزايا الفنية أو التجارية لأى من المشروعين ، وانما كان الدفاع عن الخط الحديدى لأنه قدم عن

طريق الرأسماليين البريطانيين ولمصلحتهم ، وأما المعارضة للقناة فلما كان يعتقد من أن الحكومة الفرنسية تساندها لتعزيز النفوذ الفرنسي في مصر .

ولقد كانت أول مرة وصل فيها الى علم حكومة صاحب الجلالة رسميا خبر بخصوص احتمال انشاء قناة في سنة ١٨٣٣ ، عندما كتب اليها « كامبل » Campbell يخبرها بأن محمد علي يفكر في ذلك جديا . وفي هذه المناسبة ، وعلى الرغم من أن ادارة الهند India Board كانت ترى أن هذا المشروع بعيد الاحتمال ، الا أنها كتبت مذكرة الى الخارجية تذكر فيها أنها لا تتوقع الا نتائج مرغوبة من مثل هذا العمل » (٤١) . وعلى ذلك فقد تم ابلاغ محمد علي بأن حكومة صاحب الجلالة ليس لديهـــا ما تعترض به على مشروعه . ولكن لم يسمع عنه شيء آخر في ذلك الحين . وفي عام ١٨٤١ ، بعد أن غادر « أنفانتان » وجماعته مصر ، وبعد أن نشر « لينان» دراسته عن القناة ، كتب آرثر اندرسون Arthur Anderson عقب عودته من رحلة له الى مصر زار فيها شركة P. and O. رسالتين الى « بالمرستون » مؤرختين في ٢ مارس ١٨٤١ و ٢٣ ابريل ١٨٤١ ، يطرح فيهما بشيء من التفصيل اقتراحا بانشاء قناة بحرية باسم السلطان وبرأس مال بريطاني وتقسم أرباحها مناصفة بين السلطان والشركة صاحبة الامتياز (٤٢) . على أن هـــذا الاقتراح لم ينل الا اعترافا رسميا من بالمرستون فقط ، فقد سقط المشروع فيما يبدو . وفي سـنة ١٨٤٣ قدم القنصل النمساوي العام ، بتعليمات من مترنيخ ، مشروعا مماثلا لمحمد علي ، ولكنـه لم يتمخض عن شيء أيضا . وفي سنة ١٨٤٥ قدمت جماعة من رجال الأعمال في « ليبزيج » Leipzig مشروع قناة آخر الى الوالي ، ولكنها لم تلق تشجيعا منه . وأخيرا ، وفي عام ١٨٤٦ ، تكونت « جمعية الدراسات » ، وسافرت ثلاث جماعات منهـــا في عام

١٨٤٧ الى مصر ، احداها بزعامة انجليزي هو « روبرت ستيفنسون » Robert Stephenson والثانية برئاسة فرنسي هو « بولان تالابو » Paulin Talabot والثالثة برياسة نمساوي هو نجريللي Negrelli — حيث اضطلعت كل منها بعمل مسح تفصيلي لبعض جوانب الموضوع . وبينما كانت هذه الجماعات في عملها ، كتب مري Murray الى بالمرستون يقول ان الحكومة المصرية « تقوم بفحص ودراسة مشروع قناة اعده « م. لينان » M. Linant وهو موظف فرنسي أشرف على بناء جميع الكباري والقنوات ومجاري العيون التي أقامها الباشا في مصر ، وقد تم عرض مشروع «لينان» على ثلاثة من كبار المهندسين ، أحدهم فرنسي ، والآخر نمساوي ، والثالث انجليزي . ولم أسمع بأن الحكومتين الفرنسية والنمساوية قد تدخلتا بشكل مباشر ، ولكن المشروع دون شك تلقى تأييدهما ، خصوصا تأييد الأخيرة . وقد حصل نيجريللي على خطابات توصية من فيينا .. ونظرا للتقدم العلمي الحالي ، فاني لا أجرؤ على أن آخذ على عاتقي مسئولية التأكيد لفخامتكم بأن المشروع غير عملي كما كان منذ عدة سنوات مضت » وبعد أن علق على المشروع بأنه سـوف « يمارس ، اذا نجح ، تأثيرا واسع النطاق على مصالحنا الهندية » ، طلب « مري » موافاته بالتعليمات حول ما يجب اتباعه (٤٣) .

وقد أبلغ بالمرستون مري ، في رد مفصل ، أنه من الصعب على حكومة صاحب الجلالة « تكوين حكم دقيق فيما اذا كان انشاء القناة يعتبر أمرا عمليا ، أو التنبؤ بشيء من التأكيد بالأثر الذي سوف يحدثه على المصالح التجارية والسياسية البريطانية » . ونصح مري بأن « أسلم الطرق التي يمكن أن تتبعها هي أن تستمر في الوقوف موقفا سلبيا تماما من الموضوع ، وأن تقول بأنه ليست لديك تعليمات من حكومتك بالتأييد أو المعارضة ، وان كان في رأى حكومة صاحب الجلالة أن المزايا التجارية التي سوف تترتب

عليها (القناة) يمكن الحصول عليها أيضا تقريبا وبنفقة أقل فى الوقت والمال ، عن طريق انشاء خط حديدى عبر الصحراء من النيل الى البحر الأحمر » ٠ وبعد ان وصف « بالمرستون » صعوبات انشاء القناة من الناحية الفنية ، مضى يقول : « على أنه سوف يكون من الجراة التاكيد بأن كل هذه الصعوبات سوف لا يمكن التغلب عليها اذا خصص اعتماد كاف لهذا الغرض ٠٠ ان الحكومة النمساوية تحبذ المشروع ٠٠ لأنها تعتقد ان تجارة الهند والصين يمكن جلبها الى البحر المتوسط عن طريق البحر الأحمر بدلا من الالتفاف بهـا حول راس الرجاء ، وبذلك تصبح « تريستا » مركزا عظيما للتجارة بين آسيا واوربا ٠ على أن أى اجراء جـــديد من شأنه تسهيل التجارة بوجه عام ، وتقصير المواصلات ، وتقليل نفقات النقل ، سوف يكون بالضرورة مفيدا لانجلترا باعتبارها أعظم بلد تجارى فى العالم ٠ وان الحكومة الفرنسية متلهفة على تنفيذ المشروع لأنها ترى فى اتمامه عددا كبيرا من المزايا البحرية والعسكرية ، لأنه سوف يجعلها ، باعتبارها قوة عسكرية وبحرية من قوى البحر المتوسط ، اقرب من انجلترا الى الهند ، ومع ذلك فربما كان الفرنسيون يبالغون فى تقدير المزايا السياسية التى سوف يجنونها من ذلك ، فطالما أن انجلترا هى المتفوقة فى البحار فمن الممكن ان تستفيد من القناة بدرجة أكبر مما تستفيد فرنسا » ٠ ثم اختتم «بالمرستون» كلامه قائلا « وعلى وجه العموم ٠ فان حكومة صاحب الجلالة لا تريد ان تعترض على القناة بشكل مطلق ، ولكنها تفضل بدرجة كبيرة انشاء الخط الحديدى » (٤٤) ٠

وقد اجرى بالمرستون تحريات فى القسطنطينية عن طريق السفير البريطانى اللورد كاولى Cowely ، الذى كتب اليه يقول : ان محمد على قد أبلغ الصدر الأعظم رشيد باشا « بأن الدول العظمى قد ألحت عليه فى بناء القناة ، ولكنه اعارها إذنا

صماء ، وأنه يفكر فى الاضطلاع بالمشروع بنفسه بعد الانتهاء من العمل الذى يقوم به حاليا [قناطر الدلتا] كذلك فقد طلب الوالى الى رشيد عدم تشجيع المشروع اذا عرضته على الباب العالى اية دولة اجنبية ٠ وقد أكد رشيد « لكاولى » أنه ليس من المحتمل ان تبنى القناة قبل سنوات ، ووعده بأن يتكلم مع محمد على فى صالح انشاء الخط الحديدى (٤٥) ٠ وقد أخبر رشيد « كاولى » فيما بعد ٠ بأن محمد على يعارض فى انشاء القناة بنفس الدرجة التى يعارض بها فى انشاء الخط الحديدى (٤٦) ٠

لم يحدث اى تطور آخر بخصوص اى من المشروعين حتى وفاة محمد على فى سنة ١٨٤٩ ، وقد نشرت تقارير « جمعية الدراسات » فى الوقت المناسب ، وكانت توصى ببناء قناة من النيل الى البحر الأحمر بدلا من شق قناة مباشرة فى برزخ السويس ، وفى ذلك الحين ، كان « تالابوت » Talabot قد وقع فى خلاف مع « ليتان » كما وقع ستيفنسون فى خلاف مع الجمعية ، بعد اهتمامهما بانشاء خط حديدى بين الاسكندرية والقاهرة ، على اعتبار أنه أفضل من الناحية الاقتصادية من انشاء خط بين القاهرة والسويس ليس ثمة ما يبرره اقتصاديا سوى « تجارة المرور » (٤٧) ٠ وأما « انفانتان » فقد اخذ يروج لفكرة القناة فى أنحاء أوروبا دون نجاح ، ولكنه استرعى اهتمام دبلوماسى فرنسى متقاعد لا يملك مالا ولا نفوذا سياسيا ، كان قد خدم فى مصر من قبل ذلك بحوالى خمسة عشر عاما ، أثناء بعثة انفانتـــان ٠ وكان هذا الرجل هـــو فرديناند ديليسبس ٠

وفى خلال السنوات الثمانى الأخيرة من حياة محمد على ، من ١٨٤١ الى ١٨٤٩ ، كانت قواه البدنية والعقلية قد أخذت تتدهور باستمرار ٠ وأخذ يفقد تمالكه لنفسه شيئا فشيئا ، ودب النفور بينه وبين ابنه الأكبر ابراهيم ، فلم يسمح لابراهيم بأن يلعب فى

ادارة الدولة ذلك الدور الذى كانت تؤهله له مواهبه لحد كبير ، وظل حتى عام ١٨٤٢ ، عندما أصيب بلوثة عقلية شديدة ، يحتفظ بمقاليد الأمور فى يديه بدرجة كبيرة ، مما أصاب هذه الأمور بخلل كبير • على أنه بعد ذلك صارت علاقات الحكومة المصرية بالدول الكبرى وبالجاليات الأجنبيةفى يد أرتين بك الذى خلفبوغوصيوسف ناظرا للخارجية والتجارة بعد وفاة بوغوص فى يناير سنة ١٨٤٤ ، وقد كان أرتين بك هو الرجل الثانى فى سلسلة اهل الثقة من الأرمن ـ وكان بوغوص هو الأول ـ الذين لعبوا دور همزة الوصل الرئيسية بين الوالى والقناصل الأوروبيين • ولكن بينما كانت « خلفية » بوغوص بريطانية ، كانت « خلفية » أرتين فرنسية • وفى خلال الفترة التى كان يسيطر فيها ، والتى دامت من بداية عام ١٨٤٤ الى نهاية ١٨٤٨ ، كان الموظفون الفرنسيون فى الحكومة المصرية مطلقى الحرية فى التصرف الى حد كبير ، ولذلك فقد عانى القنصل البريطانى فى هذه الفترة الكثير من الصعوبات فى التفاوض حول العديد من الشئون الهامة • وقد تمثل النفوذ الفرنسى المتزايد خلال هذه الأعوام ، فى نظر القنصل العام البريطانى ، فى المحاباة التى كان يلقاها المقاولون الفرنسيون عند فتح عطاءات الحكومة (٤٨) كما تمثل فى ابتداء العمل فى قناطر الدلتا فى أبريل ١٨٤٧ • طبقا للتصميمات الفرنسية وتحت اشراف مهندس فرنسى (٤٩) • ثم فى تعزيز استحكامات الاسكندرية على يدجاليس بك Gallice Bey وهو مهندس فرنسى فى خدمة الحكومة المصرية ، طبقا لتصميمات رسمت فى باريس (٥٠) وقد شكا « مرى » من أن « كل مصلحة من مصالح الخدمات العامة فى يد الفرنسيين تقريبا ، وأن جميع أفراد الأسرة الحاكمة من الشبان قد تلقوا تعليمهم فى باريس أو على يد معلمين فرنسيين ، وأن فروع الطب ، والتربية والتعليم ، والهندسة هى جميعها فرنسية ، وقد عزت الاسكندرية بفرنسى ، والقائد العام الفعلى للجيش (سليمان باشا) فرنسى المولد ، ووزير

الخارجية (أرتين) فرنسى بالتبنى ، ولم يبق الا تعيين ضباط من الفرنسيين على رأس وحدات الجيش لتصبح مصر تونس أخرى توطئة لجعلها جزائر أخرى » (كانت الجزائر من الممتلكات الفرنسية وتونس محمية فرنسية) •

وفى مايو ١٨٤٨ ، وبسبب حالة محمد على الصحية ، اجتمع الديوان (مجلس الوالى) اجتماعا خاصا ، وقرر اسناد ادارة البلاد الى ابراهيم باسم والده (٥١) • وقد صدق السلطان فيما بعد على هذا القرار ، وأصدر « خط شريف » بتعيين ابراهيم واليا (٥٢) • ولكن ابراهيم أيضا كان على وشك الموت ، وكانت مسألة من يخلفه تسبب كثيرا من القلق • وقد كتب مرى تقريرا يقول فيه : « اننى على يقين من أن بقاء وراثة العرش فى هذه الأسرة بعد موت ابراهيم باشا ليس من الصواب فى شىء • فان اخوته وأولاده وأبناء اخوته هم جميعا وبدرجة متساوية مكروهين وغير أكفاء ، كما انهم جميعا على خلاف مع بعضهم البعض ، وعند موته فان الفوضى والحرب الأهلية لن يمكن تجنبها الا عن طريق تدخل عسكرى من الخارج » ثم مضى يقول انه يوجد ثلاثة أشكال ممكنة من التدخل : اما باعادة مصر الى الحكم المباشر للباب العالى ، أو باحتلالها بقوات فرنسية «تستولى على استحكامات الاسكندرية التى قام الفرنسيون منذ وقت طويل بتصميمها وبنائها لهذا الغرض » ، أو عن طريق احتلال بريطانى للمحافظة على سلامة المواصلات الانجليزية ـ الهندية (٥٣) •

وكانت ولاية العرش ، طبقا لبنود تسوية ١٨٤١ تئول الى أكبر الذكور الأحياء من نسل الوالى • وكان المنصب فى حالة وفاة ابراهيم يئول الى عباس ابن طوسون ثانى أبناء محمد على • وكان يليه مباشرة من الذكور اثنان هما : سعيد ابن محمد على ، الذى كان عمره حينذاك خمسة وعشرين عاما ، وأحمد ، أكبر أبناء ابراهيم ، الذى كان أصغر منه بعام تقريبا • وكان هناك أيضا

اسماعيل ومصطفى فاضل ، أصغر أبناء ابراهيم ، اللذان كانا فى
أواخر العقد الثانى من عمرهما • وكان عباس ، بالاضافة الى انه
كان الأكبر ، أكثر الجميع خبرة أيضا ، لتوليه منصب حاكم القاهرة
لعدة سنوات • وطبقا لما ذكره « مرى » فقد كان « أنانيا وطاغية ،
وقد عرف بانهماكه فى الشهوات التى حطت من مقامه لحد كبير ،
ولكنه كان « رجلا على جانب كبير من الذكاء والنشاط ، وربما كان
هو الأقدر على كبح عناصر الشقاق » لأن حقيقة كونه مكروها جدا
هى فى حد ذاتها برهان على أنه سوف يكون مهابا بدرجة ما ، بينما
الآخران يعتمدان كلية لاحراز النجاح على التأييد الذى يمكن
أن يتلقياه فى النهاية : اما من الباب العالى ، أو من الدول
العظمى » (٥٤) •

وقد كان عباس ، من وجهة نظر « مرى » ، الأفضل أيضا
لأسباب شخصية ، فقد كان مرى يمتاز عن زملائه القناصل بانه
يتكلم التركية بطلاقة ، ولم يكن عباس يتكلم أية لغة أوروبية ،
بينما تلقى أحمد تعليمه فى فرنسا وكان لسعيد مرب فرنسى •

وعندما مات ابراهيم فى نوفمبر ١٨٤٨ ، اتفق السفراء فى
القسطنطينية مع الباب العالى ، بناء على توصية القناصل العموميين ،
على أن يخلفه عباس ، فصدر بذلك « خط شريف » ارسل سريعا
الى مصر ، يتضمن تعيين عباس نائبا لجده •

وقد بدت مدة نيابة عباس فرصة مناسبة لحكومة صاحب
الجلالة لاثارة مسألة الخط الحديدى • وكانت عائلة جالوى فى ذلك
الحين قد تركت المسرح ، كما أن الفكرة القديمة لانشاء خط بين
القاهرة والسويس قد حلت محلها فكرة انشاء خط بين القاهرة

والاسكندرية • وكان وراء هذه الفكرة « روبرت ستفنسون » ،
عضو البرلمان وابن رائد القاطرة البخارية العظيمة ، الذى اختلف
مع « جمعية الدراسات » ، وألقى بثقل نفوذه وراء الخط الحديدى •
وفى أعقاب تولى عباس النيابه كتب « بالمرستون » الى « مرى »
يقترح عليه انتهاز فرصة مناسبة ليبين لعباس ، كيف « أن
التحسن الذى طرأ على وسائل المواصلات قد خلق فى كل مكان
زيادة نسبية فى الحركة التجارية » ، ويحذره من أنه « لن يكون من
المستحيل ، فى حالة عدم انشاء الخط الحديدى بين الاسكندرية
والقاهرة ، أن يجرى التفكير فى خط مواصلات حديدى آخر ،
يمكن أن يصرف المسافرين والبضائع عن طريق مصر كلية اذا هيأ
لهم طريقا آخر أكثر اختصارا للوقت بين انجلترا والهند (٥٥) •
وقد كان فى ذهن « ستفنسون » فى ذلك الحين أنه اذا تم انشاء
خط حديدى بين القاهرة والاسكندرية ، فمن الضرورى أن يتبعه
بناء خط آخر بين القاهرة والسويس •

وفى البداية ، لم يثمر هذا الاقتراح شيئا هاما • ففى أبريل
١٨٤٩ ، عندما قام السير جون بيرى Sir John Pirie ، مدير شركة
P. and O. بزيارة مصر ، شعر مرى بأن من واجبه تحذير
« بالمرستون » مما قد يقع فيه « بيرى » من التأثر ببعض الاشارات
المهذبة التقليدية من جانب عباس أثناء المقابلة ، فيتخذ وجهة نظر
مغرقة فى التفاؤل حول احتمال انشاء الخط الحديدى • « فلقد اتضح
لى تماما ، وأنا الذى أفهم لغة صاحب السمو ، أن فكرة الخط الحديدى
كانت بغيضة لديه » • وأضاف أن « اقتراح انشاء خط حديدى
يتم تمويله فى انجلترا لن يستمع اليه للحظة واحدة •• فان
سموه من الرأى الذى يؤمن بأن انشاء خط حديدى سوف يؤدى الى
ازدياد النفوذ الذى تمارسه انجلترا فى مصر بدرجة عظيمة ، وهذا
الانطباع سوف يقوى لديه بالدليل المادى اذا عرض عليه رأس المال

الانجليزى لبنائه » (٥٦) : وقد التقط « ستيفنسون » هذه النقطة فصاغ فكرة الخط الحديدى فيما بعد على أساس أن يكون ملكا للحكومة المصرية وهى التى تقوم ببنائه وتشغيله ، ويكون دور المصالح البريطانية فيه تقديم المقاولين وتوريد المواد .

على أنه لم يبد أن عباسا سوف يوافق على الخط الحديدى فى أية صيغة من الصيغ . فلم يكن يملك شيئا من حماسة جده للتجديد . وفى خلال الأشهر القليلة الأولى من نيابته ، « أهمل تقريبا جميع الأعمال التى أنشأها الباشا العجوز . فقد ألغيت المدارس ، وأوقفت المصانع . وانى لأتوقع قريبا أن أسمع أن القناطر المشهورة سوف يتوقف العمل فيها » . كذلك فقد بدأ فى تخفيض حجم الجيش من ٨٠ ألفا ، وهو الحجم الذى كان عليه أيام نيابة ابراهيم القصيرة الى ٢٧ ألفا . كما ألغى الخدمة العسكرية الالزامية الجديدة التى كان ابراهيم قد أمر بها (٥٧) .

وفى مقابل هذه التدابير الاقتصادية ، كان عباس ينفق أموالا طائلة فى الأغراض الشخصية . ولكن ، على وجه العموم ، فان تخفيض الانفاق على الجيش وعلى البحرية (كان قد تخلص من معظم السفن الحربية التى أغرم بها محمد على ، أو جردها من حمولتها الحربية) وعلى الأشغال العامة ، قد أفاد البلاد من حيث أنه أدى الى تخفيض الضرائب وانخفاض عدد الأيدى العاملة التى كانت تسحب من الزراعة . وقد أدى التحول عن التجديد أيضا الى الاستغناء عن كثير من الخبراء الفرنسيين فى خدمة الحكومة ، والى تدهور النفوذ الفرنسى بالتالى .

وفى ٢ أغسطس ١٨٤٩ توفى الباشا الكبير عن ثمانين عاما وتولى عباس رسميا منصب الولاية . وكما هو المعتاد عند مجىء عهد

جديد ، فان الحاكم الجديد أخذ ينقلب على أكبر معاونى سلفه الخصوصيين الذين كانوا محل ثقته . ففقد سامى بك ، الذى كان لمدة سنين سكرتير محمد على ويده اليمنى ، حظوته ، واستطاع الحصول من القسطنطينية على أحد الباشويات فى البلقان . كما طرد مدير ادارة النقل ، ووقع أرتين بك فى فضيحة وهرب من البلاد فى أغسطس ١٨٥٠ (وبعد رحيله انفصلت نظارتا الخارجية والتجارة اللتان كانتا متحدتين فى عهد بوغوص وأرتين وأصبح « ستفن بك » Stephen ، وهو أرمنى آخر وزيرا للخارجية وعين أدهم بك ، وهو تركى مسلم ، ناظرا للتجارة) .

وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك معارضة مكشوفة لتولى عباس الحكم ، الا أنه لم يمض وقت طويل حتى قامت المؤامرات فى وجهه . فقد كان أقرباؤه يغيرون منه ، وكانت أشدهم خصومة له نازلى هانم ، ابنة محمد على الأثيرة لديه ، والأرملة التى كانت تعتبر فى حياة أبيها السيدة الأولى فى مصر ، وقد تعرضت للاعتداء فى حفل الجنازة الذى أقامه عباس لوالدته أرملة طوسون . وفى القسطنطينية ، أخذ سامى وأرتين يحركان الصدر الأعظم رشيد ، الذى كان مفروضا أنه صنيعة « ستراتفورد كاننج » ، Stratford Canning ، ضد عباس (٥٨) . وكان رشيد متلهفا على استخدام القوى المعارضة لعباس أداة لاستعادة السلطة العثمانية الفعالة على مصر تحت غطاء تسوية ١٨٤١ التى لم تدخل أبدا فى حيز التطبيق الكامل أثناء حياة محمد على وابراهيم ، وأخذ من ثم فى مضايقة عباس بعدة طرق كيدية . وقد اتبع ما أصبح فيما بعد تقليدا عثمانيا ، بدعوة عدد من أعضاء أسرة الوالى للاقامة فى القسطنطينية وتكوين نواة لمعارضة مستمرة ومركز للمؤامرات ضد الوالى الحاكم . وقد شكا من حجم الجيش المصرى الذى كان ، على الرغم من تخفيضه فى عهد عباس ، ما زال

يزيد على عدد الـ ١٨ ألفا الذى نصت عليه تســـوية ١٨٤١ ، وقد حاول الاصرار على ضرورة تطبيق « التنظيمات » تطبيقا كاملا على مصر ، وهى قوانين عثمانية كان قد فرض تطبيقهـــا من الناحية النظرية على جميع الولايات العثمانية نتيجة لتدخل الدول الكبرى .

وقد رأى « مرى » فى فضيحة أرتين بك ، والمعارضة المتزايدة لعباس فى القسطنطينية ، فرصة لزيادة النفوذ البريطانى فى مصر بالوقوف فى صف عباس فى القسطنطينية . كما رأى فيهـــا ، بصفة خاصة ، فرصة لحمل عباس على بناء الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية مقابل التأييد البريطانى فى القسطنطينية . وسرعان ما أصبح على علاقة وثيقة بعباس مستغلا معرفته بالتركية التى اعتاد أن يتحدث بها معه على انفراد .

وفى فبراير ١٨٥١ أرســـل عباس فى طلب مرى ، وطلب منه مساعدة حكومة صاحب الجلالة له فى اخماد المؤامرات التى كانت تحاك ضده من كل جانب . وقد أوصى مرى « بالمرستون » بضرورة منحه هـــذه المســـاعدة . فعلى الرغم من أن عباسا كان « بعيدا عن أن يكون حاكما فاضلا » الا انه لم يكن من السوء كما يجرى تصويره ، ومن الضرورى مساندته من أجـــل المصـــالح البريطانية فى مصر ، من جهة ، ولأن حكومة صاحب الجلالة كانت طرفا فى تسوية ١٨٤١ التى تحدد حقوقه من جهة أخرى (٥٩) .

وقد أكد « بالمرستون » « لمرى » أن « ستراتفورد كاننج » (الذى كان عباس قد اتهمه بمساعدة أعدائه فى القسطنطينية) قد تلقى تعليمات بمساندة عباس فى وجه أية مؤامرات تدبر ضـــده فى القسطنطينية ، ولكنه لن يؤيد عباسا فى مقاومته تطبيق التنظيمات على مصر » (٦٠) . ولم يكن فى ذلك ما يثير الدهشة ، نظرا لأن كاننج كان أداة فى فرض التنظيمات على الباب العالى . وفى نفس الوقت ، كان مرى قد أبلغ « ستراتفورد كاننج » أن « مســـاندة

عباس للمصالح البريطانية فى مصر مشروطة بمساندة بريطانيا لمصالح عباس فى القسطنطينية » (٦١) . وأن « الوالى ليلتمس مساعدتكم الودية فى اعفائه من مهانتين تهددانه بشكل مباشر » وهما : تطبيق التنظيمات على مصر ، واستدعاء صـــغار أعضاء عائلته الى القسطنطينية دون موافقته . وفى خطاب شخصى تبعه مباشرة الى السفير ، أوضـــح « مرى » الموقف بصراحة : « اذا كنتم على استعداد لمساندة الوالى بنفوذكم فسوف يكون لنا الفضل فى ذلك وسوف نحرز هنا منزلة ممتازة لن يكون من الســـهل زعزعتها ، واذا نحن تأخرنا فان الفرصة سوف تضيع ، وحتى اذا تحقق ما يريده عباس من أغراض فى النهاية ، فلن يكون مدينـــا أصلا لانجلترا بشىء من ذلك » (٦٢) .

كان الشىء الذى يسعى وراءه « مرى » فى الحقيقة هو الخط الحديدى . ويبدو أنه أقنع عباسا بابرام عقود مع شركات بريطانية لانشائه بشرط مساندة بريطانيا له فى القسطنطينية ، لأن نوبار بك ، وهو موظف صاعد فى خدمة الحكومة المصرية عمل من قبل مترجما لمحمد على . وهو ابن أخ بوغوص يوسف ، كان على وشك الذهاب الى لندن مفوضا فى توقيع عقود لتوريد المعدات . كما كان ستفنسون يتفاوض فى ابرام عقد مع الحكومة المصرية للاشراف على أعمال البناء .

على أن ستراتفورد كاننج لم يكن مقتنعا اقتناعا تاما بحجج « مرى » . فقد كان يشعر نحو التنظيمات بشعور الملكية ، وكان خلال سنوات عمله كسفير فى القسطنطينية ، (منذ عام ١٨٤١ ، مع فترة انقطاع واحدة قصيرة ، ومع فترتى عمل سابقتين) قد ربط نفسه تماما الى السياسة البريطانية التقليدية فى مســـاندة السلطان ضد تابعه فى مصر ، وحقق على أساس هذه السياسة مع الصدر الأعظم رشيد باشا تحالفا متينا كان يبدو فى ذلك الوقت

أنه يضمن هيمنة النفوذ البريطانى فى القسطنطينية • وباختصار ، فلم يكن مستعدا لأن يقلب هذه السياسة ، وأن يعرض للخطر المكاسب التى تحققت من ورائها ، من أجل خاطر توظيف رأس المال البريطانى فى خط حديدى فى مصر • كما أنه لم يكن مستعدا للارتباط بـ « مرى » والدخول فى تنافس مع فرنسا ، فى الوقت الذى كان يحتاج فيه الى مساعدة النفوذ الفرنسى فى القسطنطينية لموازنة التهديد الدائم من جانب الروس ـ للشمال • ولذلك فلم يكن التأييد الذى قدمه لعباس صادرا بأية حال من الأحوال من أعماق قلبه كما كان يشتهى مرى • فالى جانب النزاع على التنظيمات (الذى تحول الى جدل طويل حول ما اذا كان لعباس الحق فى تنفيذ حكم الاعدام فى مصر دون تصديق السلطان أم لا) وعلى حجم الجيش ، وكبح جماح الأقرباء الصغار ، فقد طلب الباب العالى من عباس الا يقوم ببناء الخط الحديدى دون صدور فرمان بذلك من السلطان • ثم أرسل مختار بك مبعوثا له الى مصر ليبلغه ذلك • وقد كتب « مرى » الى « بالمرستون » يحتج فى مرارة ويقول : « اننى وأنا أخوض هذه المعركة أجد نفسى وحيدا تماما ، لأنى أعلم أن ممثلى جميع الدول الكبرى الأخرى لديهم تعليمات ، سرية أو علنية ، بالوقوف موقف المعارضة ضده (الخط الحديدى) ، ولذلك فلا غرابة اذا شعر عباس بشىء من التردد فى تنفيذ مشروع لا تستسيغه جميع الدول الأوروبية وكذلك الباب العالى • على أنه لما كنت قد تلقيت منكم أكثر من مرة تعليمات للضغط على صاحب السمو من أجل المشروع ، ولما كنت أشعر عن قناعة بأنه سوف يحقق فائدة عظيمة للتجارة الداخلية فى مصر ولعلاقتنا الخاصة بالهند ، فلم أتردد فى الاصرار فى حزم على ضرورة تنفيذه (عباس) لوعده الذى أعطاه ، وفى التأكيد له بأن حكومة صاحب الجلالة سوف توليه مساعدتها ومساندتها فى تحقيق اصلاح داخلى كبير سوف لا يعطى ذريعة قانونية سواء للباب العالى أو للقوى

الأوروبية الأخرى للهجوم • وقد ذكر مختار بك ان الوالى لايستطيع البدء فى مثل هذا العمل دون الحصول على موافقة الباب العالى ، ولكن عباسا اعترض بأن محمد على قد قام بكل أنواع الاصلاحات فى مصر دون الحصول على موافقة الباب العالى • وهو مصمم على المضى فى طريقه • وسيرسل نوبار الى انجلترا مزودا بكل السلطات لابرام جميع العقود اللازمة لتوريد القضبان والعربات •• الخ بارشاد مستر « ستيفنسون » الذى أسند اليه عباس منصب كبير المهندسين • وارجو الا أكون قد تجاوزت روح تعليماتكم بتشجيع سموه على اتخاذ مثل هذه الخطوة ، وفى حالة ما اذا وجد سموه نفسه وهو يتخذها معرضا للكيد له من جهات أخرى ، فانى أثق فى أنه سوف يلقى من تأييد حكومة صاحب الجلالة الحازم ما يستحق ، نظرا لما تعهد به من القيام بعمل على جانب عظيم من الأهمية للمصالح البريطانية ، على الرغم من اشتداد المعارضة ضده » (٦٣) •

على أن « ستراتفورد كاننج » ، الذى كان يرى بوضوح أن المصالح البريطانية فى مصر ، مثلها فى ذلك مثل بقية أنحاء الامبراطورية العثمانية ، يمكن صيانتها بطريقة أفضل عن طريق ادارتها من القسطنطينية ، أبلغ « مرى » محذرا أنه قد تعهد للصدر الأعظم بأن العمل فى الخط الحديدى لن يتم دون ترخيص من السلطان • ثم أشار الى أنه ربما سيكون قادرا على الحصول على هذا الترخيص اذا وافقت حكومة صاحب الجلالة على المشروع (٦٤) •

ولم يكن ذلك ما يريده عباس ، فقد رأى أن هذا الاصرار على الاعتراف بسلطة السلطان ، انما هو جزء من المخطط العثمانى الذى يهدف الى اعادة مصر الى حالة التبعية الكاملة للباب العالى ، مما يتجاوز ما تقرر فى سنة ١٨٤١ ، ويبعد كثيرا عما كان يمارس

خلال حكم جده . ولم يكن ذلك أيضا ما يريده « مرى » ، لأنه كان فى الحقيقة قد ارتبط بكل من عبـاس و « ستيفنسون » . ولذلك فعندما تسلم خطاب السفير احتج لدى « بالمرستون » بأن « مبعوث الوالى موجود فى انجلترا منذ مدة ليتخابر مع كبـار مهندسينا بعلم حكومة صاحب الجلالة فى شأن الرجال اللازمين والمواد » ، وأنه فى جميع أشغال محمد على العمومية ، بما فيهـا القناطر ، «لم يجرؤ الباب العالى حتى على تقديم لوم له أو عتاب» ، وأنه « فى بناء استحكامات الاسكندرية ورشيد على يد مستشارين فرنسيين ومهندسين فرنسيين ، وبنفقات تقل بالكاد عن نفقات القناطر ، لم يحدث تدخل أو احتجاج فى أى وقت ، لا من الباب العالى ولا من حكومة صاحب الجلالة » . وأنه « الآن ، وفى الوقت الذى يزيد فيه الدخل على المتصرف فى مصر زيادة كثيرة ، وتبلغ الزراعة والتجـارة أقصى حالات الازدهار ، عندما يقترح الوالى مشروعا لصالح الطرفين .. فان الباب العالى الذى تحركه غيرة فرنسا ومؤامراتها ، يتقدم لمنع تنفيذ المشروع ما لم يحصـل مسبقا على تصديق السلطان » (٦٥) .

وهنـا وقف بالمرستون الى جانب « مرى » ، فأبلغ « ستراتفورد كاننج » أنه قد تم ابلاغ موزوروس بك Musurus Bey السفير العثمانى فى لندن ، بأن حكومة صاحب الجلالة ترى أنه فيما يختص بمبدأ ضرورة الحصول على اذن من السلطان ، فانه لا يمكن أن ينطبق الا على المسائل التى يكون لها تأثير سـياسى هام فى وضع مصر كجـزء من الامبراطورية العثمانية . أما فى مسائل الاصلاحات الداخلية البسيطة مثل انشاء خط حديدى ، فانه يتعذر تفسيره بحيث ينطبق عليها . أما انشاء قنـاة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر فانه امر مختلف ، لأن مثل هـذا العمل ، الذي من شأنه أن يحدث تغييرا فى أوضـاع بعض الدول

البحرية الأوروبية تجاه بعضها الآخر ، سوف يحمل فى طياته امكانية حدوث نتائج سياسية على جانب عظيم من الأهمية ، وربما يؤثر على العلاقات الخارجية للامبراطورية العثمانية (٦٦) .

وأخيرا ، وبعد جدال لم يحسم حول ما اذا كان محمد على قد طلب أو لم يطلب اذن السلطان فى بناء القناطر ، كتب عباس الى السلطان تحت نصيحة الحكومة البريطانية « خطابا مفعما بأعظم آيات الاحترام والرعاية » يسأله الأذن ببنـاء الخط الحديدى ، ولكن النتيجة ، كما كان يخشى « مرى » وعباس ، كانت قائمة طويلة من الأسئلة يطلب فيها معلومات تفصيلية عن مالية مصر . وبعد مكاتبات استفزازية بين « ستراتفورد كاننج » و « مرى » ، وبعد أن أبلغ مرى بالمرستون أن « شرف بريطانيا منوط لحد ما بتنفيذ هذا المشروع » ، صدر الفرمان فى نوفمبر ١٨٥١ بنـاء على تدخل « ستراتفورد كاننج » (٦٧) . وقد ابتهج عباس وأبلغ مرى أنه تسلم تقارير من القسطنطينية تفيد أن السفير البريطانى ، قد ناضل من أجله نضالا مجيدا ، وأنه لم يستنكر فقط وقاحة سلوك صغار أعضاء الأسرة ضد عباس بأقوى العبارات ، بل انه وعد أيضا بأن يحصل لعباس على تقدير طيب لمطالبه بخصوص التنظيمات » (٦٨) .

ولقد كان من حظ عباس ومرى ـ أن تم الحصول على الفرمان بتلك السرعة . ففى يولية السابق كان العقد ببناء الخط الحديدى قد أبرم بين ستفن بك Stephen وممثل « ستفنسون » ، وكان يقضى بانجازه خلال ثلاث سنوات . وقد اشترطت الحكومة المصرية عند اتمام انشاء الخط ، أن يكون ملكا لها وتقوم بتشغيله (٦٩) .

وعلى هذا النحو استطاع مرى ، الذى كان يسبح ضـد تيار السياسة البريطانية التقليدية القوى فى القسطنطينية وفى

مصر ، أن ينال مآربه . ولكن بالمرستون أوضح جيدا أن هــذه
السياسة ، وان كانت تستطيع ان تنثنى أحيانا لتتلاءم مع متطلبات
موقف طارىء قصير الأجل ، الا أنها ما تزال هى السياسة المتبعة
الى ذلك الحين . وعندما نصح عباس بأن يكتب الى السلطان لاصدار
الفرمان ، نبه مرى الى أن « تدخل حكومة أجنبية بين عاهل وتابعه
لا يمكن أن يتجاوز حدودا معينة .. وان حكومة صاحب الجلالة
لا تستطيع ان تقدم للباشا اى أمل بمساعدته ماديا « اذا هو تورط
فى قطيعة مع السلطان حول هذه المسألة ، وانما تستطع فقط أن
تنصحه بأن يمتثل لأوامر الســلطان » (٧٠) وقد أنقــذ
« ستراتفورد » الموقف باصراره على ان يمنــح الســلطان عباس
الفرمان فورا ، ونجاحه فى الحصول عليه . فبدون هذا الاصرار
فان الباب العالى كان سيماطل الى ما لا نهاية ، كما فعل بعد ذلك
بخصوص القناة ، ويكون عباس قد خسر قضيته . والحق لقد
كان الخط الحديدى اختبارا ، ليس فقط للنفوذ البريطانى فى
مصر . بل ولمقدرة عباس على الاحتفاظ بعرشه .

ولقد اعتبر منح الفرمان لعباس فى نظر الدوائر الأجنبية فى
مصر فوزا للنفوذ البريطانى على النفوذ الفرنسى ، وســاعد على
استمرار المنافســة الانجليزية الفرنسية التقليدية ، التى كانت
مراعاتها وسوف تكون مراعاتها لوقت طويل ، بمثابة التزام شرف
بين القناصل البريطانيين والفرنسيين والعموميين ، وكان « ستراتفورد
كاننج » متحررا بشــكل غريب من نزعة العداء للفرنسيين التى
ابتلى بها كثير جدا من الموظفين البريطــانيين فى منطقة الليفانت ،
وقد كتب بعد صدور فرمان الخط الحديدى خطابا شــخصيا الى
مرى ينصــحه بتحسين علاقاته مع زميله الفرنسى « لوموين »
Le Moyne ولم يظهر « مرى » ندمه لما أصبح نبرة تقليدية
للموظفين البريطانيين فى الليفانت ، فقــد رد مؤكدا أن علاقته

الشخصية طيبة مع « لوموين » ، كما عبر عن اعجابه « بزوجته
الساحرة » ، ولكنه شكا من أن الفرنسيين لا يستطيعون ترويض
أنفسهم على حقيقة أنهم قد خسروا نفوذهم الذى كانوا يتمتعون
به فى مصر » . أما « لوموين » ، فانه من جانبه كان يرى أن مرى
قد استغل فرصة معرفته بالتركية استغلالا سيئا فى التفوق على
زملائه والحظـوة لدى عباس (٧١) . وقد عـلق أحـد المراقبين
الدبلوماسيين للمسرح السياسى وقتذاك قائلا : « ان المرء ليرى هذا
المشهد الغريب ، مشهد الحــكومة البريطانية التى كانت تتزعم
سياسة فرض « الخط الشريف » عام ١٨٤١ على محمد على ، وهى
تشجع عباسا على تأكيد استقلاله عن الباب العــالى . بينما يرى
فرنسا ، التى كادت تخوض الحرب ضد الجميع دفاعا عن مصــالح
محمد على ، تتآمر لاحكام قيود تبعيته » (٧٢) ولكن الذى حــدث
حقيقة هو أن المصالح المالية والتجارية الخاصة فى كل من انجلترا
وفرنسا كانت قد بدأت تمارس نفوذا على السياسة يفوق ما كان
مفروضا أن تمارسه المصالح الاستراتيجية .

وفى خلال العامين التاليين تضافرت عدة أحداث على تهدئة
التوتر الســياسى بين مصر والقسطنطينية . وبصفة رئيســية ،
نتيجة للجهود التى بذلها ستراتفورد دى ردكليـف Stratford
de Redcliffe (وهو ستراتفورد كاننج بعد أن ارتقى الى مرتبة
الاشراف فى سنة ١٨٥٣ وأصــبح اسمه اللورد ستراتفورد دى
ردكليف) ـ تم التوصل الى حل وسط بين السلطان وعباس حول
التنظيمات وحول الوضع المالى لأسرة عباس (فقد اعطى عباس الحق
فى التصديق على أحكام الاعدام فى مصر لمدة خمس ســنوات ،
وتقررت رواتب تصل فى مجموعها الى ٧٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى
فى العام لأفراد الأسرة) وأصبحت انجلترا وفرنسا حليفتين مع
تركيا فى حرب القرم ضد روسيا . وقد دعم عباس السلطان أثناء

الحرب باسطول بحرى يتكون من بارجة ، وأربع فرقاطات ، وقروتيتين من البحرية المصرية الضعيفة مع ١٠ آلاف جندى (٧٣) . كما بعث اليه بعد ذلك بتعزيزات عسكرية أخرى ، حتى بلغ مجموع القوات التى اشتركت فى الحرب ٣٠٫٠٠٠ جندى (٧٤) . وقد ترك « مرى » مصر فى مارس ١٨٥٣ وخلفه الأونرابل ف. و. أ. بروس Hon F.W.A. Bruce فى ديسمبر من ذلك العام وكيلا بريطانيا وقنصلا عاما .

وقد أرسل اللورد « كلارندون » Clarendon ، وزير الخارجية فى حكومة الائتلاف التى تألفت تحت رياسة لورد « أبردين » . Aberdeen فى ربيع عام ١٨٥٣ ، الى بروس بتعليماته فيما يختص بالسياسة البريطانية فى مصر ، فقال : «ان حكومة صاحب الجلالة لا ترغب فى أن يكون لها نفوذ سياسى فى مصر ، ولا تسعى الى الانفراد بمزايا فيها ، وهى لا ترغب فى تعكير صفو تلك العلاقات الطيبة القائمة لحسن الحظ بين السلطان والباشا ، ولكن حكومة صاحب الجلالة لها الحق فى أن تأمل فى تنفيذ المعاهدات وتوفير العدل الكامل لرعاياها البريطانيين ، وهى مصممة على تحقيق ذلك .. وليس لانجلترا رغبة أخرى غير أن ترى مصر فى رفاهية وتقدم ، وضرورة أن تبقى طريقا الى الهند » (٧٥).

وقد بذل بروس جهدا كبيرا فى تحسين العلاقات الانجليزية الفرنسية . فقد لاحظ أن استمرار المنافسة الانجليزية الفرنسية « قد أدى الى تكوين حزبين : الأول ، ويتكون من الموظفين الفرنسيين فى الحكومة المصرية ، الذين جعلوا مهمتهم الايعاز الى الوالى بأن أى اصلاح توحى به انجلترا انما القصد منه تحقيق أغراض خفية ينسبونها اليها لوضع يدها على البلاد . بينما أولئك الذين يعلنون تعاطفهم مع النفوذ الانجليزى لا يدعون أية فرصة تمر دون اساءة تفسير أية خطوة يتخذها الممثل الفرنسى دفاعا عن حقوق ومصالح

الرعايا الفرنسيين . وبذلك أصبح الباشا مسوقا الى النظر الى أية اصلاحات ادارية داخلية تقترح عليه فى غيرة وشك ، والى المبالغة فى اهمية التعبيرات العامة التى تتحدث عن الصداقة وحسن القصد ، والى الزهو بأنه باستغلاله حرص كل من الطرفين على عدم تعريض ما يمكن أن يترتب على حسن الصلة به من نفوذ للخطر ، سوف يكون قادرا على الاستمرار فى الامتناع عن تقديم أية تعويضات عن الاضرار المتكررة التى تلحق بالأفراد نتيجة محاولاته استعادة نظام احتكار التجارة » (فى ذلك الوقت كانت احدى المسائل الرئيسية التى تعنى بها حكومة صاحب الجلالة فى مصر ، الحيلولة دون انتعاش احتكارات محمد على ، خصوصا فى القطن) . وقد مضى « بروس » فأعرب عن رأيه بأن حسن التفاهم مع « ساباتييه » Sabatier (الذى حل محل لوموين كوكيل فرنسى وقنصل عام) سوف يضع حدا لتكتيك عباس فى استغلال التنافس الانجليزى الفرنسى . وأعرب عن موافقته على موقف « ساباتييه » ، الذى أعلن عن « عزمه على التمسك وبأى ثمن بضرورة احترام المعاهدات » ، وهو الموقف الذى أصبح « ساباتييه » بسببه أبغض شخصية لدى عباس ، وأخذ عباس فى فصل عدد كبير من الموظفين والضباط الفرنسيين من خدمته . وأضاف « بروس » أن « ساباتييه» ليس لديه اعتراض على مشروع الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية ، وأنه لن يبدى اعتراضا على امتداد هذا الخط من القاهرة الى السويس ، بشرط سريان المزايا التى منحت لشركة P. and O. الى شركات النقل الفرنسية French Messageries وبشرط سريان امتياز رسوم الترانسيت التى تبلغ ½ فى المائة فقط على جميع بضائع المرور التى تمر عبر مصر (٧٦) .

وقد كان « بروس » متلهفا على رؤية الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية بعد اكتماله ، والحصول على موافقة الوالى على امتداده

من القاهرة الى السويس · ولكنه قاوم محـــاولات « ستفنسون » استخدام مهندسين أوروبيين فى بناء الخط الحديدى نظرا لأن « أى اجراء من هذا النوع سوف يستغله خصوم الخط الحديدى فى اثناء عزم الباشا عن المضى فيه على أساس انه سوف يمكن للمصـــالح الأجنبية فى البلاد » · وقد اعترف « بروس » بأن بناء الخط قد ثبت انه استنزف لحد كبير اليد العاملة فى البلاد ، وكان يتوقع مواجهة بعض الصعوبة فى اقناع عباس بمد الخط الى الســــويس · وعلى العكس من « مرى » ، فقد علق « بروس » أهمية كبرى على الخط بين القاهرة والسويس على اعتبار أنه « ضرورى تماما لتحســين المواصلات الى الهند » ، وأنه « بدون ذلك فان الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية ، من وجهة النظر هذه ، لن يكون قد حقق ســوى القليل من الفـــائدة » (٧٧) · وفى النهـــاية اقنع هو و « ستفنسون » عباسا ببناء الخط بين القاهرة والاســكندرية · ولكن قبل الشروع فى ذلك وقبل الانتهاء من اتمام خط القــاهرة والاسكندرية ، كان عباس قد مات فى سنة ١٨٥٤ · على أن سعيدا الذى خلفه أوفى بالتزامات عباس · وفى عام ١٨٥٥ تم بنـــاء خط القاهرة ـ الاسكندرية ، الذى تضمن جسرا اقيم على فرع دمياط عند بنها · وقد تم عبور فرع رشيد عند كفر الزيات لأول مرة على معدية بخارية ، ثم اقيم فيما بعد جسر تم الانتهاء منه فى عـــام ١٨٥٩ · وقد شرع فى بناء خط القاهرة ـ السويس فى سنة ١٨٥٦ وانتهى العمـــل فيه فى عام ١٨٥٨ ، ودبرت الاعتمادات الضرورية بصفة رئيسية من أرباح ادارة النقل (٧٨) ·

وكانت ادارة النقل خلال حكم عباس فى يد عبد الله بك ، وهو انجليزى مرتد عن دينه ، وعندما اعتلى سعيد العرش فصـــله هو ومعظم كبار الموظفين ، وعين محله مستر « لى جرين » Lee Green وهو شقيق القنصل البريطانى فى الاسكندرية · وفى ذلك الحين

كانت حركة المرور بالطريق البرى قد ازدادت زيادة كبيرة ، ولم تكن تشمل البريد والمسافرين فقط ، بل تشمل أيضا مقادير كبيرة من البضائع · فقد كان الذهب يأتى من الحقول الجديدة فى استراليا الى انجلترا عبر هذا الطريق ، كما كان يأتى الحرير من الصين · واصبح هو الطريق المألوف للمسافرين بين أوروبا ومعظم الجهات التى تقع شرقى السويس · وفى عـــام ١٨٥٥ تم نقل الآلاين من السوارى عبره فى طريقهم من الهند الى القرم · وبعد عامين اثنين تم نقل عدة آلايات اخـــرى من انجلترا الى الهنـــد لتعزيز الحاميات البريطانية هناك أثناء حركة التمرد الهندية · وقد كان للفرنسيين خط من السفن البخـــارية تديره شركة النقـــل الامبراطورية The Imperial Messageries · التى كانت تزاول نشاطهـــا شرقى وغربى السويس ، وكانت تستخدم ، مثلها فى ذلك مثـــل شركة P. and O. وشركة البريد الملكية Royal Mail Co. ، هذا الطريق فى نقل البريد والمسافرين والبضائع ·

وقد قدمت بعض الشكاوى ضد ادارة النقـــل بسبب التأخير والسرقات وعدم الكفاءة بوجه عام · وكان بعض هذه الشكاوى من الأتراك والمصريين الذين ساءهم تعيين مدير أوروبى وعدد من كبـــار الموظفين ، والبعض الآخر جاء من المضاربين الأوروبيين الذين كانوا يودون أن يروا الادارة تزول عنها صفتها الوطنية وتتحول الى شركة خاصة · كمـــا كان البعض الثالث من ادارة البريد البريطانية ومن شركة الهند الشرقية ، الأمر الذى أحرج « بروس » وخشى أن تحمل هـــذه الشكاوى سعيدا على تغيير رأيه بخصوص خط القاهرة ـ السويس · وبناء على طلب « بروس » طلبت الحكومة البريطانية من أصحاب الشكاوى البريطانيين التزام السكون !

وفى نهاية عام ١٨٥٧ تقاعد مستر لى جرين رئيس ادارة النقل لأسباب صحية (٧٩) · وقد حل محله نوبار بك ، أحد كبار رجال

الوالى وموضع ثقته ، وكان القسم الخاص بنقل البضائع عند تولى نوبار الادارة مربحا للحكومة المصرية ، ومهما بنفس الدرجة للحكومة البريطانية مثل البريد تقريبا . وكانت معظم البضائع تتولاها شركة ال P. and O. ، وقد حدثت احتكاكات مستمرة بين هذه الشركة وادارة البريد البريطانية نظرا لأن كلا منهما كان يعتقد أن مصالحه يضحى بها لحساب الآخر . وكان ممثلو ادارة البريد البريطانية بصفة خاصة أكثر جلبة وأدى ذلك الى نفاد صبر « بروس » تجاه كل من الطرفين ، فقد كان يعتزم الاحتفاظ بالعلاقة الودية مع الحكومة المصرية حتى يتسنى له اتمام طريق القاهرة — السويس .

وفى سنة ١٨٥٨ تم تجديد اتفاقية البريد ، التى كانت قد أبرمت فى عام ١٨٤٨ لمدة عشر سنوات لنقل البريد عبر مصر . وبها كانت الحكومة المصرية تحصل على مبلغ اجمالى قدره ١٢٫٠٠٠ جنيه استرلينى كل عام فى نظير الخدمة . وكانت حكومة صاحب الجلالة فى ذلك الوقت قد قبلت ملكية الحكومة المصرية لادارة النقل ، واضطلاعها بها ، لأسباب يرجع بعضها الى أنها كانت ممتنة من الحكومة المصرية لوقوفها موقف التعاون فى مسألة مرور القوات والمعدات البريطانية بمصر أثناء قيام الثورة الهندية . وقد استمرت هذه القوات والمعدات بعد انتهاء الثورة فى المرور من وقت لآخر من كلا الجانبين بالطريق البرى . وقد عقدت حكومة صاحب الجلالة أهمية عظيمة على هذه الوسيلة السريعة من وسائل المواصلات ، التى وان كانت عارضة الا أنها ذات قيمة كبيرة .

وقد عزل نوبار من ادارة النقل بعد أشهر قليلة بسبب الشكوى من كونه أجنبيا ، وعينه سعيد بعدها سكرتيرا له وصار يرسله الى أوروبا مندوبا عنه ، وأصبح بناء على ذلك على معرفة وطيدة برجال المال والسياسيين الأوروبيين . وحل محله على رأس ادارة النقل

تركى لا يعرف أية لغة أجنبية ، لكن معظم العمل كان يقوم به « بيتس بك » Betts Bey وهو انجليزى كان يعمل نائبا له .

وقد أخذت العروض تقدم لسعيد من وقت لآخر من جانب بعض الأفراد واتحادات أصحاب رؤوس الأموال لمنحهم امتياز تشغيل الخط الحديدى ، وفى بعض الأحيان مقابل منحه قرضا . ولكن سعيدا رفض هذه العروض جميعا . بمساندة القنصل البريطانى العام عادة ، وذلك لأسباب يرجع بعضها الى أنه كان يرى فى السكة الحديدية شيئا أشبه بالعوبة ، وبعضها لانه كان محظورا عليه ، بحكم الفرمان الذى فوض اليه سلطة انشائها ، التخلى عن ادارتها ، وبعضها لأن « بروس » حذره من أن منح مثل هذه الامتيازات قد يتبعه مطالبة بتعويضات على أساس أنها لم تحقق ما كان مرجوا منها من الأرباح .

وفى سنة ١٨٦١ كان سوء تدبير سعيد للشئون الاقتصادية ، قد أدى الى اهمال تشغيل وصيانة السكة الحديد . وقد حمل هذا ، بالاضافة الى وجود شركة قنال السويس الفرنسية ، حكومة صاحب الجلالة ، على النظر بمزيد من الارتياح الى امكانية اسناد امتياز تشغيل السكة الحديد ، وربما ملكيتها ، الى شركة انجليزية . وقد عرضت بعض المقترحات فى هذا الصدد ولكنها أيضا لم تؤد الى نتيجة . وفى ذلك الحين كان الدخل الذى تدره السكة الحديدية — كما قدره القنصل البريطانى العام — يبلغ ١٩٠٫٠٠٠ جنيه سنويا « رغم سوء ادارة الحكومة المصرية لها » (٨٠) . وقد امتدت خطوط السكة الحديدية ، خلال السنوات القليلة الأولى من حكم اسماعيل ، الذى خلف سعيدا ، الى الصعيد حتى وصلت الى قنا ، كما أنشئت عدة خطوط فرعية فى الدلتا . وفى سنة ١٨٦٦ رهنت ايرادات السكة الحديدية ضمانا لأحد القروض العديدة التى عقدها اسماعيل .

ولقد كان بعد اعتلاء سعيد العرش بوقت قصير ، ومع اختراع التلغراف الكهربائى ، أن برز جانب جديد من جوانب استخدام الطريق البرى . ففى سنة ١٨٥٥ تعاقدت الحكومة المصرية مع احدى الشركات الانجليزية على مد خطوط أرضية بين القاهرة والاسكندرية وبين القاهرة والسويس (٨١) . وفى سنة ١٨٥٦ تم اتصال انجلترا وأوروبا بمصر عن طريق مد « كابل » (سلك) بحرى الى الاسكندرية على يد شركة التلغراف الشرقية ، التى كان لديها أيضا مشروع لمد « كابل » بحرى بين السويس وبومباى . وقد قام مستر « جسبورن » Gisborne ، مندوب شركة التلغراف الشرقية ، بالتفاوض مقدما مع الحكومة المصرية لمنح الشركة امتيازا مدته خمسون عاما لمد خطوط أرضية عبر مصر تربط بين كابل الاسكندرية وكابل السويس . ولكنه لم يلق معاونة حكومة صاحب الجلالة ، واضطر الى الاكتفاء بالحصول على تسهيلات لمد خطوط خاصة على طول حركة المواصلات التى تنظمها الحكومة المصرية . وكانت حكومة صاحب الجلالة ، فى مثل هذه الامتيازات وغيرها ، تتبع بصفة عامة سياسة الامتناع عن تأييد اى مقترح يرمى الى منح امتياز باحتكار منفعة عامة ، حتى ولو كانت الشركات أو الأفراد الذين يتعلق بهم الأمر بريطانيين .

وعندما شبت الثورة فى الهند ، وتطلب الأمر سرعة تبادل الاتصالات بين انجلترا والهند ، كان القنصل البريطانى فى السويس يبرق الى لندن عن طريق القنصل البريطانى فى الاسكندرية . وفى سنة ١٨٥٩ ـ ١٨٦٠ مد خط بحرى فى البحر الأحمر من السويس الى عدن عن طريق القصير وسواكن ومصوع ، ولكنه كان يتعطل كثيرا ، مما سبب كثيرا من المضايقات . ولذلك ، وعلى الرغم من أنه تم ربط عدن وبومباى بكابل فى سنة ١٨٦٢ ، الا أن الاتصال التلغرافى بين انجلترا والهند لم يتحقق لأول مرة الا عن طريق الخط الأوروبى الهندى الأرضى عبر العراق وايران والخليج الفارس .

وقد ظلت مسألة انشاء قناة بحرية طوال عهد عباس بأكمله موضوعة على الرف . ذلك أن « جمعية الدراسات » ، لم تحرز أى تقدم آخر بعد الدراسات التفصيلية والتصميمات التى وضعتها فى عام ١٨٤٦ ، فقد ترك « ستفنسون » الجمعية ووجه اهتمامه الى مشروع السكة الحديدية ، وأما « أنفانتان » فقد استمر يجرى وراء امل كان يبدو شيئا فشيئا أنه ميئوس منه .

ثم ظهر فرديناند دى ليسبس على المسرح . وكان بعد تقاعده من خدمة الخارجية الفرنسية قد كرس حياته لدراسة مشروع القناة . وقد قرأ كل شىء عن الموضوع ، واتصل بانفانتان وبعدد من أعضاء « جمعية الدراسات » ، كما اتصل عن طريق بعض الوسطاء بالحكومة العثمانية فى القسطنطينية ، وبعباس فى القاهرة ، ولكنه لم يلق تشجيعا من أية جهة من الجهات . ثم سنحت له الفرصة عندما تولى سعيد الحكم سنة ١٨٥٤ . وكان قد أتيح له التعرف على سعيد عن قرب أثناء فترة عمله كقنصل فى مصر منذ عشرين عاما ، واستمر يراسله منذ ذلك الحين . وبعد تولى سعيد الحكم مباشرة تقريبا ، كتب اليه يلتمس منه دعوته الى الحضور الى مصر لزيارته ، فأرسل اليه سعيد هذه الدعوة . وجاء ديلسبس الى مصر ، وفى أسابيع قليلة بعد وصوله كان قد حصل من سعيد ، فى نوفمبر سنة ١٨٥٤، على امتياز يمنحه « الحق المطلق فى تكوين وادارة شركة عالمية لشق قناة فى برزخ السويس واستغلالها » . وقد نص هذا الامتياز ، ومدته تسع وتسعون سنة ، على أن تقوم الشركة بتمويل وبناء واستغلال القناة ، وأن تقوم الحكومة المصرية بمنحها الأراضى اللازمة ، وتحصل فى مقابل ذلك على ١٥ فى المائة من الأرباح الصافية . كما نص أيضا على وجوب تصديق السلطان على الامتياز، ونبه على ديليسبس بعدم البدء فى العمل قبل الحصول على هذا الترخيص من السلطان .

وفى يناير سنة ١٨٥٦ ، وبعد أن قامت « لجنة علمية دولية » كان قد عينها دى ليسبس بعمل دراسة لمشاكل المشروع الفنية ،منح سعيد لديليسبس امتيازا ثانيا يوسع فيه نطاق الامتياز الأصلى ٠ وينص هذا الامتياز ، فيما ينص ، على أن تشق القناة رأسا بين البحر المتوسط والبحر الأحمر ، وأن تحفر قناة أخرى عذبة من النيل الى برزخ السويس ، بحيث تسير هناك بمحاذاة القناة البحرية ، وأن يكون اربعة أخماس العاملين فى القناة من المصريين ، وأن تحدد رسوم القناة بمعرفة الشركة صاحبة الامتياز بحد أقصى ١٠ فرنكات للطن ٠ وأن تفتح القناة لجميع السفن التجارية على اختلاف جنسياتها دون تمييز ٠ وقد حدد القانون الأساسى للشركة الذى نشر فى نفس الوقت راس مالها بـ ٢٠٠ مليون فرنك ، وهو قيمة تكاليف انشائها حسب تقدير « اللجنة العلمية الدولية » مقسما الى ٤٠٠٫٠٠٠ سهم قيمة كل منها ٥٠٠ فرنك ، كما نص على أن يكون مقر الشركة القانونى فى فرنسا ٠ وبعد سبعة أشهر ، أى فى يولية ١٨٥٦ ، تم التوصل الى اتفاقية سرية بين سعيد ودى ليسبس صدرت بها لائحة من الوالى ، تنص على أن الحكومة المصرية ، بعد تقدير احتياجات الزراعة المصرية الموسمية ، سوف تقدم للشركة جميع من تطلبهم من العمال ، حسب أحكام صرف الجراية ودفع الأجور التى تحددها الشركة ٠ ولم يكن من الممكن تقديم هؤلاء العمال الا عن طريق السخرة كما حدث فى انشاء السكة الحديدية ، وفى بناء القناطر ، بل وفى جميع الأشغال العمومية الرئيسية التى تضطلع بها الحكومة المصرية فى الواقع ٠ وكان الفرق الرئيسى فى هذه المرة ، أن السخرة لن تكون لعمل تقوم به الحكومة المصرية ، بل لعمل تقوم به شركة امتياز أجنبية تعمل لحسابها الخاص ٠

وفى البداية كان الموقف الرسمى البريطانى هو موقف الرفض المشوب بالحذر ٠ ففى الخطاب الذى كتبه اللورد « كاولى » Cowley

السفير البريطانى فى باريس ردا على المذكرة التى قدمها Drouyn de Lhuys ، وزير الخارجية الفرنسية ، والتى يشكو فيها من أن القنصل البريطانى العام « بروس » يقف موقف المعارضة المكشوفة للقناة ، اعترف (كاولى) بأن حكومة صاحب الجلالة تعترض فعلا، ولكنه ذكر أن المعارضة البريطانية سوف لا تمضى وراء حدود المجاملة » (٨٢) ٠ وفى القسطنطينية تم ابلاغ « ستراتفورد دى ردكليف » بأن حكومة صاحب الجلالة ترى انه لن يكون من اللائق التقدم بأى احتجاج رسمى ضد المشروع » (٨٣) ٠ كذلك كان موقف الحكومة الفرنسية موقف الموافقة المشوبة بالحذر تقريبا ٠ وكانت التعليمات التى صدرت للممثلين الفرنسيين فى القسطنطينية والقاهرة هى أنه وان كان المشروع يجب أن يلقى من التأييد الرسمى ما يمكن أن يلقاه أى مشروع محترم يتقدم به مواطن فرنسى ، الا أن الحكومة الفرنسية لا توليه اهتماما خاصا ، وبالتالى فلا يجب أن يستخدم أى ضغط أو أن تبذل أية محاولة ارهابية لدفعه الى الأمام ٠وقد كتب « ستر اتفورد دى ردكليف » بأن « اللغة التى تستخدمها السفارة الفرنسية تميل الى الترويج لنجاحه فى الوقت الذى تتنصل من أى اهتمام أو دور رسمى فى المشروع » ٠ (٨٤)

هذا الاعتدال فى المواقف الرسمية دعت اليه فى ذلك الحين ضرورات التحالف الانجليزى الفرنسى فى حرب القرم ٠ ولكن « بالمرستون » ، الذى أصبح رئيسا للوزراء فى بداية عام ١٨٥٥ بعد سقوط وزارة « أبردين » (وقد بقى كلارندون Clarendon وزيرا للخارجية فى وزارة بالمرستون) أعرب بصفة غير رسمية عن اعتراضين محددين : الأول ، أنه فى حالة وقوع نزاع بين فرنسا وانجلترا ، فان فرنسا ، باعتبارها اقرب الى القناة سوف تسبقنا فى ارسال سفنها وخبرائها الى البحار الهندية (٨٥) ٠ والثانى ، « أنه من الواضح تماما أن المشروع قد بنى على نوايا معادية لوجهات النظر

والمصالح البريطانية ، وان النية المبيتة هى دون شك وضع الأساس لاقتطاع مصر من تركيا فى المستقبل ووضعها تحت الحماية الفرنسية .. وان وجود قناة عميقة وواسعة تفصل بين مصر وسوريا وتقام عليها التحصينات يعتبر خطا دفاعيا عسكريا يجعل مهمة الجيش التركى صعبة جدا ، خصوصا وأمامها الصحراء .. واذا ما أعطيت الأرض للشركة الفرنسية ، فان مستعمرة فرنسية سوف تقوم على أراض فرنسية لتعترض الطريق بين تركيا ومصر ، وستعتبر أية محاولة تقوم بها القوات التركية لعبور هذا الخط بمثابة غزو لفرنسا . ان مصر منذ اللحظة التى يكتمل فيها المشروع ستكون قد اقتطعت كلية من تركيا ووضعت تحت الحماية الفرنسية » (٨٦).

وفى خلال السنوات العشر التالية ، وحتى موت « بالمرستون » فى سنة ١٨٦٥ ، وهى فترة كان يشغل فى معظمها منصب رئيس الوزراء ، ظل « بالمرستون » يقف فى اصرار موقف المعارضة من القناة ، على أساس أنها دسيسة فرنسية مرسومة لفصل مصر عن الامبراطورية العثمانية ، وفرض الحماية الفرنسية عليها ، واتاحة الفرصة للفرنسيين ، فى حالة قيام حرب مع انجلترا ، لمهاجمة المصالح البريطانية شرقى السويس بكفاءة وفاعلية . وكان يدافع عن وجهة نظره بالاشارة الى ما تم من تقوية تحصينات الاسكندرية من قبل ذلك بسنوات قليلة على يد « جاليس بك » Gallice ، وهو مهندس فرنسى فى خدمة الحكومة المصرية ، طبقا لتصميمات وضعت فى باريس ، وكذلك بناء قناطر الدلتا على يد مهندس فرنسى بنصيحة فرنسية . ثم خرج من ذلك بتلك الفكرة الغريبة وهى أن الفرنسيين لم يصمموا القناطر لتكون منشأة للرى ، بل لتكون منشأة عسكرية يمكن بها اغراق الدلتا فى حالة وقوع غزو تركى أو بريطانى .

وقد قام ديليسبس بعدة مقابلات مع «سترا تفورد دى ردكليف» فى القسطنطينية ، ومع « كلارندون » فى باريس ، ومع «بالمرستون»

فى لندن ، فى محاولة لتخفيف حدة المعارضة البريطانية ، ولكنه فشل . كما تردد على أعضاء البرلمان فى باريس عدة مرات للحصول على التأييد الدبلوماسى الفرنسى ، ولكنه فشل أيضا . وعندئذ مضى قدما ليجعل من مشروعه أمرا واقعا . ففى أغسطس ١٨٥٨ وصل الى باريس وطرح برنامجه وفتح باب الاكتتاب . ولكن الاكتتاب فشل بسبب المعارضة البريطانية ، وبسبب عدم صدور فرمان من السلطان ، ولأن الدوائر المالية العالمية لم يكن لديها كبير ثقة بديليسبس . فمن بين ٢٢٠ر٠٠٠ سهم طرحت على المواطنين الفرنسيين ، لم يتم شراء الا ٢٠٧ر١١١ سهما . وقد وافق سعيد ، نيابة عن الحكومة المصرية على شراء ٦٤ر٠٠٠ سهم . كذلك فمن بين رصيد ١١٦ر٠٠٠ سهم تقريبا تم طرحها على عدد من البيوت المصرفية فى الأقطار الأوروبية الأخرى وفى الولايات المتحدة لم يكتتب الا فى ١٥ر٢٤٧ سهما فقط . كما لم يكتتب فى سهم واحد فى انجلترا والنمسا وروسيا أو الولايات المتحدة . وفيما عدا الـ ٦٤ر٠٠٠ سهم التى اشتراها الوالى ، لم يشتر أى سهم فى الامبراطورية العثمانية . وعلى ذلك فقد بقى عدد ١١٣ر٦٤٢ سهما فى يد ديليسبس ، ولكنه اعتمادا على وعد شفوى من سعيد بشراء أى عدد من الأسهم تبقى بعد الاكتتاب ، طلب الى وزارة التجارة الفرنسية تسجيل الشركة ، وهو ما كان يعنى أن رأسمالها المعتمد قد تم الاكتتاب فيه بالكامل ! ثم عاد بعد ذلك الى مصر ، وفى ابريل ١٨٧٩ بدأت الأعمال التمهيدية لانشاء القناة ، ولكنه سرعان ما وجد نفسه يواجه المتاعب ، فلم تكد حكومة صاحب الجلالة تسمع بأن العمل قد بدأ ، حتى أصدرت تعليماتها الى السير « هنرى بلوير » Henry Bulwer ، الذى حل محل سترا تفورد دى ردكليف كسفير فى القسطنطينية فى يوليو ١٨٥٨ ، للضغط على الباب العالى ، لاصدار أوامر صارمة بايقاف هذا العمل الذى يعد من أعمال

التصب الشخصي والسياسى » (٨٧) • وبنـــاء على ذلك فقد كتب الصدر الأعظم الى سعيد كتابا أشار فيه الى أن « المشروعات التى لها مثل هذه الأهمية لا يجب المضى فيها قبل الحصول على فرمان من السلطان » ثم استحثه على عدم فعل شىء « يزيد فى تلك التعقيدات السياسية التى يحاول كل فرد حلها » (٨٨) • وقد انزعج سعيد لهذه المكاتبة ، كما تضايق أيضا من خطاب تهديدى خال من اللياقة وصله من ديليسبس ولذلك فقد أصـــدر تعليماته بارسال كتاب الى شركة القنال ، يأمرها فيه بايقاف جميع الأعمال فى القناة، وأرسل صورا منه لجميع أعضاء الهيئات القنصلية فى مصر • على أن الشركة أرسلت الى « ولوسكى » Walewski ، وزير الخـــارجية الفرنسية تطلب اليه أن « يمارس الامبراطور سلطته القوية لتأييد حقوق الشركة » ، وحذرته من أنه اذا أصيبت القناة بانتكاسة عامة، فان هـــذه الانتكاسة سوف تعتبر فى نظر العـــالم انتكاسة لفرنســـا (٨٩) • ولكن « ولوسكى » كتب الى الشركة يبلغهـــا أنه « سوف يكون من الصعب على حكومة الامبراطور أن تقدم الى الوالى المصرى طلبا لا يتفق مع التزاماته تجاه الباب العالى » (٩٠) •

وفى الأسابيع القليلة التالية كان العمل فى القناة معلقا فى الميزان ، فقد سافر ديليسبس الى باريس لتعبئة كل تأييد يمكنه الحصول عليه (بما فى ذلك تأييد الامبراطورية أوجينى Eugénie ، التى كانت تمت له بصلة القرابة البعيدة) • وذلك لاستئناف عرض الأمر على الامبراطور للمرة الأخيرة ، وكان واضـــحا أنه لو فشل فى ذلك فان الشركة لن يكون أمامها الا أن تنفض • وفى الوقت نفسه وصل الى مصر فى أكتوبر مبعوث من القسطنطينية ، هو مختار بك ، يحمل خطابا حازما من الصدر الأعظم الى سعيد يطلب اليه فيه ايقاف كل عمل فى القناة بصفة فورية (وكانت الأعمال ماضية فى طريقها طوال الصيف) ، ودعا الهيئات القنصلية

الى التعاون معه عن طريق سحب العاملين الأجانب الذين يعملون فى القنـــاة من برزخ الســـويس • وبناء على هذا الطلب أعلن « ساباتييه » Sabatier الممثل الفرنسى ، أنه قد وافق على الفور » (٩١) •

فى ذلك الحين كانت الحكومة الفرنسية ، بعد أن تحققت من ضرورة انقاذ ديليسبس من الورطة الذى وضع نفسه متعمدا فيها ، تتقدم لمساعدته • فقد كتب « والوسكى » الى حكومة صاحب الجلالة يخطرها بأنه « سوف يكون من المستحيل تماما على الحكومة الفرنسية أن تتخلى عن مصالح الشركة التى طلبت منها حمايتها » ، وأضاف أن « ساباتييه » قد تلقى تعليمات مشددة للاصرار على ضرورة عدم سحب معدات الشركة وغيرها (٩٢) • وفى يوم ٢٣ أكتوبر ، وفور وصول نبأ بعثة مختار بك الى فرنسا ، حظى ديليسبس ومعه بعض أعضاء مجلس ادارة الشركة بمقابلة الامبراطور نابليون الثالث • وقد أكد لهم الامبراطور فى هذه المقابلة تأييده وحمايته • وقد ذهب ديليسبس بعد أن تعزز مركزه بهذا التأييد ، وبعد أن أفلح فى اقناع الامبراطور بعزل « ساباتييه » ، الى القسطنطينية ، حيث كان السفير الفرنسى « توفينيل » Thouvenal قد تلقى تعليمات أكثر حسما بتأييد ديليسبس • وكتب « بلوير » Bulwer الى حكومته يقول « انه سوف يكون من الصعب علينا حمـــل الباب العالى على مقاومة الحكومة الفرنسية بشكل محدد وقاطع الا اذا قدمنا له تأكيدا واضحا وقاطعا بأننا سوف نقف الى جواره مهما كانت النتائج » (٩٣) • ولكن حكومة صاحب الجلالة كانت قد بدأت فى التراجع من قبل ذلك ، فقد أبلغت « بالوير » أن « بريطانيا العظمى لا تستطيع أن تتعهد بأن تعارض لحساب مصالحها الثانوية مشروعا لحجم تركيا عن معارضته لحساب مصالحها الأساسية » ! (٩٤) • وفى أوائل العام الجديد أبلغ الباب العالى « موزوروس » بك Musurus

سفير تركيا فى لندن ، أن السلطان لن يصدر الفرمان حتى يتم التوصل الى اتفاق بين الحكومتين البريطانية والفرنسية ٠

وفى تلك الأثناء ، كانت الأزمة العابرة قد انقضت فى مصر وأخذ العمل فى القناة يتقدم الى الأمام بشكل ثابت ٠ وان كان فى بطء ٠ على أن الأمور لم تكن تجرى جميعها بسهولة ٠ فقد وقف سعيد موقفا عنيدا فى مسالة شراء الأســـــهم الزائدة التى كان ديليسبس يحاول تحميلها عليه ٠ وفى سنة ١٨٦١ عندما استخدمت « السـخرة » حسب اتفاقية استخدام العمـــــال بين ديليسبس وسعيد ، عارضت حكومة صاحب الجلالة فى ذلك ، وأخذ الباب العالى ، بايعاز من السفير البريطانى ، يوجه اليه الأسئلة المحرجة ٠ وفى ذلك الحين ، كانت حكومة صاحب الجلالة ، فى حملتها ضد شركة القناة ، تركز على ما وصفه « بالوير » « بملامح الاستعمار والعمل الاجبارى التى تتميز بها » (٩٥) ٠ وكان يقصد بالاستعمار ، الأراضى التى منحتها الحكومة المصرية للشركة ، والتى كانت حكومة صاحب الجلالة تعتقد ان النية كانت مبيتة على استصلاحها على يد المزارعين الفرنسـيين ، أو المزارعين الذين يتمتعون بالحمـــــاية الفرنسية ٠

وفى يناير ١٨٦٣ ، مات سعيد وخلفه ابن أخيه اسماعيل ، أكبر أبناء ابراهيم الباقين على قيد الحياة (٩٦) ، وبذلك افتتحت مرحلة جديدة فى تاريخ القناة وفى تاريخ مصر بوجه عام ٠

حواشى الفصل الثانى

(١) Moresby-Barker, 1.5.29, FO 78/184.

(٢) Barker, Governor of Bombay, 22.5.29, ibid.

(٣) Barker-Gordon, 3.6.29, ibid.

(٤) Ibid.

(٥) Hoskins, Br'tsh Routes to India, p. 197.

(٦) Barker-Malcolm, 23.1.29, FO 78/184.

(٧) Hoskins, op. cit., p. 109.

(٨) Barker-Aberdeen, 2.5.30. FO 78/192.

(٩) Campbell-Palmerston, 18.12.34, FO 78/245, and Campbell Wellington, 14.2.35, FO 78/257.

(١٠) FO-Campbell, 1.11.34, FO 78/244

(١١) Campbell-Palmerston, 3.11.34, ibid.

(١٢) Barker-Captain of H.M.S. Benares, 3.2.30, FO 78/192.

(١٣) Barker-Palmerston, 27.10.33 and 17.11.33, FO 78/213.

(١٤) Campbell-Palmerston, 1.11.34. FO 78/244.

(١٥) Ibid., 22.5.35. FO 78/257.

(١٦) India Board-Barker, 16.12.29, FO 78/184.

(١٧) Hoskins, op. cit., p. 155.

(١٨) Parliamentary Papers 1834, No. 478.

(١٩) وقد انشىء خط ملاحى فرنسى بين مرسيليا والاسكندرية فى عام ١٨٣٧ ٠

(٢٠) وقد الخرط « واجورن » فى قدر من الدسائس السياسية ، مشجعا محمد على على أفكاره الاستقلالية ، ومبالغا فى تقدير نفوذه الشخصى لدى حكومة صاحب الجلالة . وقد شكا كامبل الى حكومة صاحب الجلالة من ذلك ، وتلقى تفويضا من الحكومة بتحذير محمد على من أنه « لن يكون قد تصرف بحكمة اذا هو اعتمد على ما يؤكده مستر واجورن لشخصه من نفوذ . سواء فى انجلترا أو الهند .
Palmerston-Campbell, 12.5.38, FO 78/342.

(٢١) Campbell-Bowering, 18.1.38, FO 78/342.

(٢٢) Campbell-Palmerston, 26.12.38, FO 78/343.

(٢٣) وضعت شركة « هيل ورينن » Hill and Raven ميزانية لنقل ١٦ مسافرا شهريا من السويس الى القاهرة ، و ٥ مسافرين شهريا من القاهرة الى السويس ، علاوة على الأطفال والخدم . وكانت تسمح للمسافرين بحمل ما يزن قنطارين من الأمتعة لكل فرد . مع تقديم وجبات الافطار والغداء والشاى أو العشاء أثناء الرحلة التى تبلغ ٩٠ ميلا ، والتى كانت تستغرق ٢٢ ساعة . وتتقاضى ٦ جنيهات انجليزية عن الفرد كأجرة شاملة . أما الأطفال والخدم فتتقاضى عنهم نصف الأجرة ، مع تقديم المشروبات الروحية . وقد قررت أنها سوف تحقق ربحا كبيرا يقدر بـ ٢٥ جنيها انجليزيا شهريا تستهلك منه مصروفات أولية قدرها ١٠٠٠ جنيه انجليزى لشراء أربع عربات لنقل المسافرين ، وعربتين لنقل الأمتعة ، وأربعة بغال وسروجها .

(٢٤) Barnett-Aberdeen, 5.12.42, FO 78/502. وكان المشروع يتكون من سبعة عشر برجا لكل منها سيمافوران . وكان هناك تلغراف سيمافورى بين القاهرة والاسكندرية موجودا من قبل ذلك بعدة سنوات .

(٢٥) انظر تقريرا عن Overland Transit كتبه Mr. Waine وكيل شركة الهند الشرقية والقنصل البريطانى فى مصر . مرفق بكتاب
Murray-Palmerston, 6.6.47, FO 97/408.

(٢٦) Ibid.

(٢٧) FO 78/582 and 623.

(٢٨) Barnett-Aberdeen, 6.6.45, FO 78/623.

(٢٩) انظر تقرير والن (حاشية ٢٥ السالفة الذكر) وقد احتج تريبورن لدى حكومة صاحب الجلالة على نزع ملكيته . ولكن « بالمرستون » معتبرا أنه كان اداة لسياسة محمد على الاحتكارية ، رد عليه ردا جافا للغاية . فقد أبلغه أنه « اذا ورط الرعايا البريطانيون أنفسهم فى صفقات مالية معقدة مع حكومات

أجنبية ، أو مع موظفين تابعين لحكومات أجنبية ، فيجب عليهم أن يتحملوا عواقب اضطرابهم الحمقاء » FO 97/408.

(٣٠) Murray-Palmerston, 4.11.46. FO 97/408.

(٣١) انظر أيضا النشرة التى صدرت فى لندن سنة ١٨٤٤ تحت عنوان :
« Observations on the proposed improvements in the Overland Route via Egypt with reference to the ship Canal, the Boulac Canal and the Railroad », by J.A. Galloway. FO 97/411.
وتستمد عائلة جالوى مصلحتها فى انشاء الخط الحديدى من حقيقة أنهـا كانت تعمل فى صناعة سبك الحديد .

(٣٢) Aberdeen-Barnett, 31.10.43, FO 78/541. ومن الواضح أن وزارة الخارجية كانت متحمسة كثيرا فى مشروع الخط الحديدى بسبب عائلة جالوى التى أقنعتها بأن المعارضة له ترجع الى تفضيل الدول الأجنبية ، خصوصا فرنسا والنمسا ، انشاء قناة بحرية .

(٣٣) Barnett-Aberdeen, 1.12.43, ibid.

(٣٤) Ibid., 17.1.45 and 18.3.45, FO 78/623.

(٣٥) Aberdeen-Barnett, 16.8.44, FO 78/582.

(٣٦) Barnett-Aberdeen, 7.4.45, FO 78/623. ومن الواضح أنه كان من المنتظر أن يحقق جالوى ربحا كبيرا من ورائه . وقد كان « تريبورن » ، الذى انتزعت منه شركة النقل ، والذى كان له اصبع فى عديد من المشروعات المصرية ، مهتما أيضا به . انظر :
Barnett-Aberdeen, 17.1.45, ibid.

(٣٧) Barnett-Aberdeen, 12.4.45. FO 78/623.

(٣٨) انظر وجهة نظر القنصل الفرنسى العام كما وردت فى :
Barnett-Aberdeen, 19.3.44, FO 78/582.

(٣٩) Palmerston-Murray, 8.2.47, FO 97/408.

(٤٠) انظر تقرير والن (حاشية ٢٥) .

(٤١) Indi Board, FO 18.8.33, FO 97/411.

(٤٢) انظر هذه الخطابات والمذكرة المرفقة بالخطاب الثانى فى FO 97/411.

(٤٣) Murray-Palmerston, 3.5.47, FO 97/411.

(٤٤) Palmerston-Murray, 27.5.47, FO 97/411.

(٤٥) Cowley-Palmerston, 3.7.47, ibid.

(٤٦) Ibid., 17.10.47, ibid.

(٤٧) توجد رسالة فى الـ FO 97/411 مؤرخة ١٢/٣/٤٧ من « واجورن » الى « ستفنسون » يعبر فيها عن استنكاره لعلاقة ستفنسون بمشروع القنـــاة ، ويلح عليه بقبول فكرة الخط الحديدى بدلا منه ، وكانت لغة واجورن كالمعتاد حادة . وفى هذه الرسالة نسب مشروعى القناة والقناطر الى التـــدابير الرئيسية الشريرة . وربما كانت لآراء واجورن ، التى نشرت فى انجلترا ، بعض التأثير على « بالمرســون » . وقد مات واجورن سنة ١٨٥٠ خائب الأمل وعدما .

(٤٨) Murray-Palmerston, 25.3.47, FO/706.

(٤٩) Ibid., 3.5.47, FO 78/707.

(٥٠) Murray-Canning, 7.12.48, FO 78/757.

(٥١) Murray-Palmerston, 9.4.48, ibid.

(٥٢) Ibid., 4.10.48, ibid.

(٥٣) Ibid., 6.7.48, ibid.

(٥٤) Ibid., 4.10.48, ibid.

(٥٥) Palmerston-Murray, 21.12.48, FO 78/756.

(٥٦) Murray-Palmerston, 19.4.49, FO 78/804.

(٥٧) Ibid., 19.4.49, ibid.

(٥٨) وقد عاد « ستراتفورد كاننج » الى القسطنطينية للمرة الرابعـــة والأخيرة كسفير لبريطانيا .

(٥٩) Murray-Palmerston, 6.9.51, FO 78/875.

(٦٠) Palmerston-Murray, 20.2.51, ibid.

(٦١) Murray-Canning, 14.2.51, ibid.

(٦٢) Ibid., 15.2.51, ibid.

(٦٣) Murray-Palmerston, 17.4.51, FO 78/840.

(٦٤) S. Canning-Murray, 4.6.51, ibid.

(٦٥) Murray-Palmerston, 15.6.51, ibid.

(٦٦) Palmerston-S. Canning, 24.7.51, FO 97/411.

(٦٧) Murray-Palmerston, 7.11.51, FO 78/876.

(٦٨) Ibid.

(٦٩) Ibid., 16.7.51, FO 78/840.

(٧٠) Palmerston-Murray, 29.9.51, FO 78/876

(٧١) Le Moyne-Drouyn de Lhuys, 30.11.50, Egypt. Corres. Politique. 22.

(٧٢) هو السفير النمساوى فى لندن . وقد اقتبسها :
Hallberg, The Suez Canal, pp. 111-112.

(٧٣) Green-Clarendon, 20.7.53, FO 78/965.

(٧٤) Green-de Redcliffe, 7.11.53, ibid.

(٧٥) Clarendon-Bruce, 31.3.54, FO 78/1034.

(٧٦) Bruce-Clarendon, 16.3.54, FO 78/1034.

وفى الحقيقة ان شركة P. and O. قد حصلت على تخفيض فى رسوم النقل من ½ فى المائة الى ¼ فى المائة . على انه ليس من الواضح ما اذا كان ذلك قد طبق على جميع البضائع ، أم انه طبق على البضائع الانجليزية فقط ! انظـر :
Bruce-Clarendon, 2.5.54, ibid.

(٧٧) Ibid., 16.2.54, ibid.

(٧٨) بعد أن منح ستفنسون عقد سكة حديد القاهرة ـ السويس ! رفعت عائلة جالوى ، التى كان يمثلها J. A. Galloway دعوى تطلب تعويضا من الحكومة المصرية ، على أساس أن شركة جالوى قد حصلت فى ســنة ١٨٣٠ على عقد لبناء هذا الخط من محمد على . وبناء على تدخل « بروس » حصلت عـلى تعويض قدره ١١٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى . انظر : Bruce-Clarendon, 28.5.56, FO 78/1222. فضلا عن ذلك لقد تلقت عائلة جالوى امر توريد مهمـــات للخط الحديدى بمبلغ ١٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى
Bruce-Clarendon, 2.2.58, FO 78/1313.

(٧٩) وقد تسلم هدية من الوالى قيمتهـــا ١٠٠٫٠٠٠ جنيـــه انجليزى بمناسبة سفره .

(٨٠) Colquhoun-Russell, 29.7.61, FO 78/1590.

(٨١) Green-Clarendon, 10.10.55, FO 78/1123.

(٨٢) Cowley-Clarendon, 19.1.55, FO 78/1156.

(٨٣) Clarendon-de Redcliffe, 9.3.55, ibid.

(٨٤) De Redcliffe-Clarendon, 12.2.55, ibid.

(٨٥) Minute by Palmerston on de Redcliffe-Clarendon, 22.2.55, ibid.

(٨٦) Minute by Palmerston on de Redcliffe-Clarendon, 26.5.55, ibid.

(٨٧) Malmesburg-Bulwer, 17.5.59. FO 78/1489. وقد أعقبت حكومة بالمرستون فى فبراير ١٨٥٨ حكومة محافظين برئاسة اللورد ديربى Derby • وكان وزير الخارجية فيها هو اللورد مالمسبيرى Malmesbury

(٨٨) Lesseps, Journal, vol. III, p. 156.

(٨٩) Albufera-Walewski, 18.7.59, Mémoires et documents d'Egypte, vol. XIII.

(٩٠) Walewski-Albufera, 28.7.59, ibid.

(٩١) Colquhoun-Bulwer, 6.10.59, FO 78/1489. وقد كان هذا الموقف من ساباتييه متفقا مع التعليمات التى تلقاها من والوسكى Walewski الذى حذره من أى تدخل سياسى يقوم به نيابة عن شركة القناة •

(٩٢) Cowley-Russell, 20.10.59, ibid. وقد سقطت حكومة ديربى فى يولية ١٨٥٩ : وعاد بالمرستون رئيسا للوزراء ومعه لورد جون راسل كوزير للخارجية •

(٩٣) Bulwer-Russell, 22.11.59, ibid.

(٩٤) Russell-Bulwer, 21.12.59, ibid.

(٩٥) Russell-Bulwer, 28.12.59, FO 78/1489.

(٩٦) وكان احمد ، اكبر أبناء اسماعيل ، قد قتل فى حادث فى طريق القاهرة - الاسكندرية الحديدى فى سنة ١٨٥٩ • وكان بعض اعضاء الأسرة المالكة عائدين ؛ من حفل اقامه الوالى سعيد ، فى قطار خاص • فانقلبت احدى العربات فى النيل من معدية كانت تنقل القطار عبر فرع رشيد عند كفر الزيات ، وغرق احمد • وبطبيعة الحال فقد انتشرت اشاعة تتهم اسماعيل ، الذى لم يحضر حفل الوالى ولم يكن بالقطار ؛ بتدبير الحادث ، الذى جعل منه الوارث للعرش ، باعتباره أكبر الذكور بعد أحمد فى قائمة وراثة العرش • وقد كان عبد الحليم ، وهو أصغر ابناء محمد على ، وان كان اصغر قليلا من اسماعيل ، داخل العربة المقلوبة ؛ ولكنه استطاع النجاة بنفسه لمعرفته السباحة •

الامتيازات الأجنبيـة

تكونت الامتيازات الأجنبية من سلسلة من المعاهدات التى ابرمت بين السلطان العثمانى ومعظم الدول الأوروبية (١) • وقد نظمت هذه المعاهدات شروط التجارة وأحوال المعيشة للرعايا الأوروبيين الذين سمح لهم بالاقامة فى ولايات الدولة العثمانية، وكان الغرض من هذه المعاهدات ، من وجهة النظر العثمانية ، التوفيق بين المزايا المترتبة على التجارة مع الغرب من جهة وبين تصميم الباب العالى ومعظم رعاياه المسلمين فى الدول العثمانية على تجنب الاختلاط اجتماعيا بمسيحيى الغرب - وهو الاختلاط الذى كان يعتبر فى نظرهم نوعا من الرجس ، من جهة أخرى • وكان الباب العالى مستعدا لأن يتبع فى تعامله مع الأوروبيين ما كان يتبعه فى تعامله مع رعاياه المسيحيين من منحهم قدرا معينا من الحكم الذاتى للحفاظ على وحدتهم الاجتماعية والثقافية • أما من وجهة النظر الأوروبية ، فقد كان الغرض من المعاهدات ، توفير الأمن لحياة الرعايا الأوروبيين الذين يعيشون فى ولايات الدولة العثمانية ولممتلكاتهم ، وضمان

ظروف مناسبة لهم للتجارة وكفالة الحرية لعباداتهم الدينية ولاحوالهم الشخصية .

ولقد كانت أولى هذه المعاهدات تلك التى أبرمت بين الحكومة الفرنسية والسلطان سليمان القانونى سنة ١٥٣٥ . وقد ابرمت معاهدة على غرارها وعلى اسس اوسع مع الحكومة البريطانية سنة ١٥٨٣ . وعلى مدى السنوات المائة التالية تقريبا أبرمت معاهدات اخرى على نفس الأسس مع معظم الدول الأوروبية . وكان من الضرورى أن تجدد هذه المعاهدات مع تولى كل سلطان جديد ، وهذا ما جرت به العادة . وكان يضاف اليها أحيانا مواد لتوسيع مضمونها ، ولكن المواد الاساسية فى جميع هذه المعاهدات كانت تنص على الآتى :

١ - حرية الملاحة فى المياه العثمانية ، وحرية الدخول والخروج من الموانى العثمانية ، وحرية السفر فى الأراضى العثمانية ، للرعايا الأوروبيين وبضائعهم .

٢ - تحديد الرسوم الجمركية والضرائب على البضائع .

٣ - اختصاص المحاكم القنصلية بالنظر فى الدعاوى المدنية بين الأوروبيين (وقد جرت العادة فى هذا الصدد على أن تنظر الدعاوى بين الأجانب من مختلف الجنسيات أمام المحكمة القنصلية التابع لها المدعى عليه) .

٤ - ضرورة حضور ممثل عن قنصل المدعى عليه فى الجرائم التى تجرى محاكمتها أمام المحاكم العثمانية .

٥ - الاعفاء من الضرائب العثمانية والخدمة العسكرية الالزامية للأوروبيين الذين مضى على اقامتهم فى الولايات العثمانية اقل من عشر سنوات متصلة .

٦ - حرية العبادة واداء الشعائر الدينية .

٧ - ضرورة حضور مندوب القنصل عند اجراء القبض على اى أوروبى أو تفتيش محل اقامته بمعرفة السلطات العثمانية .

وفى خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، لم تكن الامتيازات الأجنبية فى مصر معمولا بها تقريبا ، وذلك نتيجة لتدهور السلطة العثمانية فى الولاية . وعندما استؤنفت التجارة الأوروبية بعد الغزو الفرنسى والغزو الانجليزى ، ثم بعد قيام محمد على واليا على مصر ، اتخذت الامتيازات الأجنبية شكلا يختلف كلية عن الشكل الذى كان سائدا خلال القرن الثامن عشر . ذلك أن شركات الاحتكار القديمة المرخصة لم يعد لها وجود ، كما حل محل الحكم الاستبدادى لبكوات المماليك الذى يتسم بالتعسف والاضطراب، حكم محمد على الاستبدادى الذى لا يقل تحكما ولكنه أكثر استنارة ، كما أنه محدد الهدف . وفى ظل حكمه - عادت معظم الاعفاءات والامتيازات التى تضمنتها معاهدات الامتيازات ، بل انها اتسعت من بعض الوجوه . ولهذا السبب ، بصفة رئيسية ، وبرغم نظام محمد على الاحتكارى (الذى ربما كان يعد جزئيا انتهاكا للامتيازات) اصبح التجار الأوروبيون فى مصر فى وضع افضل كثيرا بالمقارنة مع الأحوال التى كانت سائدة قبل محمد على ، أو مع الأحوال المعاصرة فى أجزاء الامبراطورية العثمانية فى ذلك الحين . فقد كان الأمن الداخلى ممتازا ، وتم كبح جماح التعصب بين المسلمين ، ولم يعد يفرض على التجار الأجانب الجبايات بين الحين والآخر ، واخذت تتسع تدريجا الامتيازات القضائية التى نصت عليها الامتيازات الأجنبية حتى تجاوزت ما كانت تفرضه هذه المعاهدات .

وعلى سبيل المثال ، فقد كانت المعاهدات تقضى ، فيما يختص بالقضايا الجنائية ، بضرورة حضور قنصل المتهم فى جميع المحاكمات التى تجرى أمام المحاكم العثمانية . وقد اتسع هذا فى عهد محمد على ، فاصبح جميع الأوروبيين المقيمين فى مصر ، الذين يتهمون

بجرائم غير مالية ، يحاكمون امام محاكمهم القنصلية • وكما كتب القنصل البريطاني في سنة ١٨٣٣ يقول : « أصبح كل أوروبي في مصر يعيش في ظـــل قوانين بـلاده وتحت الولاية القضـــائية المطلقة لقنصله ، الا اذا كان متهما بجرائم مالية ضد أحد الرعايا العثمانيين أو ضد الدولة » (٢) •

وهناك امتياز أجنبي آخر يتصل بالشئون الجنائية ، لم تكن تسوغه المعاهدات بشكل مؤكد ، ولكنه مع ذلك أخذ يتأكد بالعرف شيئا فشيئا على طوال القرن التاســـع عشر ، كما تأكد غيره من الامتيازات الأخرى التي كان يتمتع بها الأجانب ـ وهو امتياز اعفاء محال الاقامة التي يملكها أو يشغلها الأجانب من التفتيش ، الا في حضور قنصل المالك أو الساكن • فقد كان هذا الامتياز في الأصل مقصورا على مساكن المقيمين الأجانب الخاصة ، ولكنه امتد ليشمل محال أعمالهم ايضا • فلما كان منتصف القرن التاسع عشر ، أصبح يشمل « جميع الشوارع التي تقع فيها أحط الخمارات وبيوت الدعارة التي يديرها المالطيون واليونانيون والفرنسيون • وطبقا للامتيازات التي ندعيها •• فانه يمكن أن يحدث اعتداء على بريطاني فقير سكير ويسلب ما معه ويقتل في أحد هذه المواخير الســـيئة السمعة تحت ســـمع البوليس المصري ، وبصره ، دون أن يملك السلطة للدخول والتدخل ، حتى يستدعى القنصـــل الذى يتبعه صاحب الماخور ، ويكون المجرم حينذاك قد تمكن من الفرار ! (٣) • وقد شجع هذا الامتياز أيضا عمليات التهريب الواسعة التي كان يمارســـها الكثيرون من الأجانب نظرا لأنه كان من المستحيل على البوليس أن يضع يده على البضائع المحظورة والمهربة • وبسبب حالة الاخلال بالأمن في الاسكندرية كنتيجة لتدفق كثيرين من غير المرغوب فيهم من الأجانب منذ عام ١٨٥٠ فصاعدا ، طلب القناصل العموميون أنفسهم من الحكومة المصرية اتخاذ اجراءات أفضل لضمان التزام

سيئي السمعة من الأجانب بالنظام • وقد استجابت الحكومة المصرية لذلك ، واعدت لوائح جديدة للبوليس تتيح انخراط الأوروبيين فيه ، واصدار جوازات سفر للأجانب ، والحق في تفتيش المحال الأجنبية • ولكن الحكومة البريطانية رفضت الموافقة على هـــذه اللوائح ، التي كان القناصل الأجانب أنفسهم هم الذين طالبوا بها ! ، بعد أن اشار عليها رجالها القانونيون بأن اصدار جوازات السفر وتفتيش المحال التي يملكها أو يشـــغلها الأجانب لا يتفق مع المعاهدات ، كما اتخذت حكومات أخرى نفس الموقف • وعندئذ توقف تنفيذ هذه اللوائح ، واستمرت الانتهاكات السابقة للقانون دون أى قيود (٤) •

ولقد كان وضع الرعايا الأوروبيين بالنسبة للمنازعات المدنية أيضا وضعا مواتيا بدرجة متساوية • فقد كانت المعاهدات تنص على أن المنازعات المدنية بين الأجانب تفصل فيها المحاكم القنصلية • ولم تكن المنازعات المدنية بين الأجانب والرعايا العثمانيين تحـدث كثيرا في القرن الثامن عشر ، ولكن في القرن التاسع عشر ، وفي ظـل الظروف المتغيرة ، ومع الحريات الجديدة والفرص التجارية ، أخذت تتزايد باضطراد • وقد جرى العرف في عهد محمد علي على أن تنظر المنازعات بين الأجانب والرعايا العثمانيين التي يكون فيها الأجنبي هو المدعى عليه أمام المحكمة القنصلية ، ويكون ذلك باذن من الحكومة المصرية • وعندما يكون الأوروبي هـــو المدعى تجرى المحاكمة أمام المحاكم العثمانية • ومحاولة من جانب محمد علي ، لمواجهة الاعتراضات الأوروبية فيما يختص بنظر القضايا «المختلطة» التي يكون فيها المدعى عليه من الرعايا العثمانيين ، فقد اتبع سابقة جرت في القسطنطينية ، وأقام في الاسكندرية « محكمة تجارية مختلطة » من قضاة مصريين وأوروبيين ، للنظر في القضايا « التي يرى محافظ الاسكندرية أنه لا يستطيع البت فيها عاجلا » • على

ان ذلك لم يسفر عن نجاح كبير ، وذلك « بسبب الافتقار الى نظام قانوني محدد تقوم على أساسه الأحكام ، واستحالة حمل المحكمة على وضع نظام ثابت للاجراءات القانونية • وقد كتب القنصل البريطاني العام يقول : ان « القضاة الأوروبيين في المحكمة قد تملكهم الارهاق الشديد بسبب التأجيل والتعطيل ، حتى أصبح من المتعذر حملهم على الحضور الا بصعوبة » ، وأنه « في القضايا التي تخص الأوروبيين والتي لا يكون هناك من يهتم بها من أصحاب النفوذ الأتراك ، فان الحكم يترك للأعضاء الأوروبيين ، ولكن عندما يكون هناك تعويض مطلوب من مدع عليه ذي نفوذ من الأتراك ، فان الأعضاء الأتراك يؤيدونه بالاجماع ، ويكونون بصفة عامة قادرين على منع العدل من أن يتخذ مجراه » (٥) • وقد ترتب على ذلك أنه حين تكون ثمة دعوى عامة يقيمها أحد الأوروبيين ضد أحد الرعايا العثمانيين ، أو ضد الحكومة بصفة خاصة ، فان المسألة كانت تسوى بطريق الضغط الدبلوماسي ، الذي يتم عادة تحت ستار التحكيم •

وقد أصبح هذا الأسلوب في تسوية المنازعات هو السائد ، خصوصا بعد تولية سعيد الحكم عام ١٨٥٤ • وكانت العلاقات التجارية بين الرعايا العثمانيين والأوروبيين قد قلت نسبيا في عهد عباس ، عندما توقفت عملية صبغ مصر بالصبغة الأوروبية ، ولكن بعد اعتلاء سعيد المعروف بميوله الشديدة نحو التجديد وولعه المتطرف به ، عاد المد الى انطلاقه مرة أخرى وتحول الى فيضان قوي • فعلى عكس محمد علي ، الذي كان يحتفظ بمشروعات التجديد بحزم بين يديه ، وكان يمولها بنفسه ، ويستخدم الأوروبيين كموظفين في خدمته لتنفيذ هذه المشروعات ـ كان سعيد يوزع في سخاء رخص الامتياز والعقود التي كانت غالبيتها تصاغ في اهمال ودون مراعاة لمصالح الحكومة • وقد ترتب على ذلك عدد

لا يحصى من القضايا من أصحاب الامتياز الأوروبيين ضد الحكومة ، كانت كلها تقريبا تسوى ، ليس عن طريق المحكمة التجارية ، أو عن طريق أي اجراء آخر من الاجراءات القانونية ، وانما عن طريق الضغط الدبلوماسي الذي يمارسه القناصل الذي يتبعهم أصحاب الامتياز • وضد مصلحة الحكومة • ولقد شجعت هذه « السرقات » السهلة التي تتم بهذه الطريقة ، جماعة من الأفاقين الأوروبيين على المجيء الى مصر طلبا لعقود الامتيازات • كما شجعت أيضا على نبش دعاوى قديمة كان من الممكن الصمود لها في عهد الولاة السابقين ، ولكنها سويت في عهد سعيد الرعديد الذي يمكن طيه بسهولة ، والذي كان يحب أن يبدو في عين الأوروبيين جميعا شخصا محبوبا ، وكان يخشى الوقوع في نزاع مع الدول الأوروبية لتسبب له هذه الدول المتاعب في القسطنطينية • وعلى سبيل المثال ، لقد حصل جالوى ، بناء على تدخل القنصل البريطاني العام ، على مبلغ ١١٠٫٠٠٠ جنيه استرليني تعويضا عن عقد زعم أن محمد علي قد وعد شركته به منذ عشرين عاما • لانشاء سكة حديد القاهرة ـ السويس ، وعاد فمنحه لانجليزي آخر (بناء على ضغط قنصل بريطاني عام سابق !) •

على ان القناصل البريطانيين على وجه العموم ، قد أثبتوا انهم يتمتعون بعقلية قانونية تفوق ما يتمتع به بعض زملائهم • فقد سوى « بروس » Bruce تعويضا لمالطي يدعى جيجليو Giglio وهو رعية بريطانية ، يطلب منه ٢٠٫٠٠٠ جنيه استرليني لما زعم من عدم الوفاء بأحد العقود ، فنزل بالتعويض الى ١٠٠٠ جنيه فقط • وقد علق على ذلك بأن دعوى جيجليو انما هي ، فقط واحدة من الدعاوى الكثيرة الباطلة التي أقامها الأفراد ضد الحكومة ، • وقد شكا من « الصعوبة التي نعانيها في الوصول الى ترضية عن الاضرار ، نظرا للمبالغة المستمرة في تقدير الخسائر المترتبة عليها ،

والوسائل الدنيئة التى يضغط بها وكلاء الدول الأخرى غالبا للحصول على هذه المطالب » (٦) • وقد رفض أن يؤيد دعوى أقامها شخص يدعى « بوليتيس » Politis ، وهو من أهل الجزر الأيونية ، ضد الحكومة المصرية ، يطالبها ب ١٢٫٥٠٠ جنيه انجليزى بسبب دين له على البرنس الهامى ، ابن عباس ، الذى كان يدير له ضيعته (٧) • ولكنه حصل على بعض التعويض لانجليزى يدعى « لاركنج Larking كان عباس قد عينه وكيلا له فى لندن ، ثم استغنى عنه سعيد (٨) • كما رفض تأييد جسبورن Gisborn مندوب شركة التلغراف الشرقية ، فى محاولاته للحصول على احتكار خطوط التلغراف الكهربائى التى كانت تقام عبر مصر (٩) • وربما كان هذا الرفض يرجع جزئيا الى ما كان سيثيره هذا الاحتكار من غيرة الدول الأجنبية •

على أن هذه الاعتبارات لم تمنع بعض زملائه من مساعدة رعاياهم فى الحصول على امتيازات احتكارية ، ثم المطالبة فيما بعد نيابة عنهم بتعويضات ثقيلة للعدول عنها ! فقد حصل « روستى » Rosetti ، وهو ابن أخى روستى الذى كان قنصلا عاما للبندقية فى أواخر القرن التاسع عشر ، من سعيد ، على تعويض قدره ١٦٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى نتيجة لتدخل كل من القنصل العام الفرنسى والقنصل العام النمساوى ، وذلك بسبب الغاء احتكار تجارة السنامكى فى النوبة الذى ادعى أن محمد على قد منحه اياه ! (١٠) • أما زيزينيا Zizinia ، وهو تاجر يونانى كان قد حصل على الجنسية الفرنسية وعلى منصب قنصل عام بلجيكا ، فقد حصل ، بفضل جهوده الخاصة وجهود القنصل العام الفرنسى ، على تعويض قدره ١٣٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى مقابل الغاء امتياز يخوله حق تحصيل رسوم الهويس على قناة المحمودية ، كان قد منحه اياه سعيد كتعويض عن عدم تنفيذ اتفاق شفوى مزعوم مع محمد على

بمنحه احتكار النقل بين الاسكندرية والسويس (١١) • وقد تلقى الكونت دى كاستيلانى Compte de Castellani ، وهو احد الرعايا الفرنسيين ، بفضل اصرار القنصل العام الفرنسى ، تعويضا قدره ٢٦٫٠٠٠ جنيه استرلينى فى دعوى من دعاوى النصب اغلب الظن ، يزعم فيها تلف كميات من القز Some silk cultures بسبب تعرضها للهواء على يد الجمارك المصرية (١٢) •

هذا الأسلوب الذى كانت تتم به تسوية هذه الدعاوى التى كانت فى معظمها دعاوى باطلة اكد الرغبة فى الوصول الى نظام قانونى غير متحيز لتسوية الدعاوى بين الرعايا العثمانيين والأجانب ، وخصوصا بين الحكومة المصرية والرعايا الأجانب • لقد كان الشعور بعدم الثقة فى المحاكم الوطنية الذى يخالج الجاليات الأجنبية له ما يبرره تماما ، ولكن البلطجة الدبلوماسية التى حلت محلها كوسيلة لتسوية المنازعات « المختلطة » ، كانت مثالا للدواء الذى هو أسوأ من الداء • وهذه البلطجة التى ساعدت على قيامها سياسات القوى الدولية ، ودناءة الكثيرين من الرعايا الأوروبيين وممثليهم الدبلوماسيين ، وضعف الوالى ، جعلت من مصر ، بعد اعتلاء سعيد الحكم ، قبلة للمغامرين الأوروبيين وأتباعهم من المصريين لاصطياد الفرص السهلة للثراء •

وقد أدى تزايد امتلاك الأجانب للأراضى الزراعية الى ظهور مشاكل خاصة بالاعفاءات • فقد كان الأجانب فى ظل معاهدات الامتيازات ، محرومين من امتلاك الأراضى فى الأملاك العثمانية ، ولكن هذا المنع ضعف فى عهد محمد على ، اذ أصبح من الأمور المعتادة منذ عام ١٨٣٠ أن يتملك الأجانب العقارات والأراضى • وفى عام ١٨٥٦ صدر فرمان عثمانى يسبغ الشرعية على هذا الوضع باباحة تملك الأجانب للأراضى ، بشرط الخضوع لقوانين الملكية السائدة فى القطر ، ودفع نفس الضرائب التى يدفعها الرعايا

العثمانيون . فاصبح من حق الأجانب الحصول على « الحجج » ، أى عقود البيع ، بامتلاك العقارات التى حصلوا عليها . على أن بعض الأفراد والشركات الأجنبية حاولوا التذرع بالامتيازات فى رفض دفع الضرائب أو الخضوع للقوانين العقارية العادية فيما يتعلق بهذه الملكيات (١٣) . وقد كانت هذه مشكلة صعبة نظرا لانه فى ظل النظام الذى نشأ عن الامتيازات كان دفع الضرائب وفرض القوانين الأخرى المتعلقة بالملكية الزراعية يتم عبر المحاكم القنصلية ، لانه فى مثل هذه المنازعات يكون الأجانب مدعى عليهم وتكون الحكومة المصرية هى المدعية . وكما هو مفهوم فان القناصل العموميين لم يكونوا متلهفين على « ان يصبحوا تلقائيا جامعى ضرائب للسلطات العثمانية » (١٤) . وكانت النتيجة ، أن أصبح فى وسع غالبية الملاك العقاريين الأوروبيين ، ان لم يكونوا جميعهم ، التهرب كلية تقريبا من التزاماتهم المالية وغيرها تجاه الدولة فيما يختص بممتلكاتهم الزراعية . ومعنى ذلك ، من الناحية العملية ، أن الأوروبيين أصبحوا معفون من جميع الضرائب فيما عدا الرسوم الجمركية ، بل ان كثيرا منهم تملصوا من دفع هذه الرسوم ذاتها الى حد كبير عن طريق استغلال ما خولته لهم الامتيازات من حماية ، فى تهريب البضائع بالجملة .

ولقد كان تحت حماية هذه الامتيازات ، وفى ظروف نمو التجارة واتساع الأسواق أمام البضائع الأوروبية ، وازدياد فرص الاستثمار ، أن أخذت الجاليات الأوروبية فى مصر تنمو باضطراد حجما وثراء ، حتى ارتفع عددها فى عام ١٨٧١ الى ٨٠ الفا بعد أن كان هذا العدد لا يتجاوز ١٤٫٥٠٠ فى سنة ١٨٣٦ (١٥) .

حواشى الفصل الثالث

(١) كان يوجد فى عام ١٨٦٠ سبع عشرة امة اوروبية يمثلها فى مصر قناصل عموميون . وكان رعايا هذه الأمم يتمتعون بالامتيازات الأجنبية وهى :

النمسا والمجر ، وبلجيكا ؛ والدانمارك ، وفرنسا ؛ وبريطانيا ؛ واليونان ؛ والعصبة الهانسية ؛ وهولندا ؛ ونابولى ، والبرتغال ، وبروسيا ؛ وروسيا ؛ وسردينيا واسبانيا ؛ والسويد وتوسكانيا والولايات المتحدة . وكان سكان الجزر الأيونية (حتى عام ١٨٦٣) . وجبل طارق ومالطة ، يتمتعون بالرعوية البريطانية .

(٢) اخذ اهتمام حكومة صاحب الجلالة يتزايد باضطراد باتساع السلطة الجنائية التى يمارسها القناصل البريطانيون فى مصر . وكان قد صدر فى ١٨٤٤/٦/١٩ أمر من المجلس بموجب قانون القضاء الأجنبى « Foreign Jurisdiction Act » يحدد بوضوح وبشكل رسمى الاختصاصات والسلطات القضائية التى يتمتع بها قناصل حكومة صاحب الجلالة فى بلاد الليفانت » ؛ وطبقا لهذا الأمر ، فان القناصل كانوا مطالبين بالالتزام بحرفية معاهدات الامتيازات التزاما صارما ؛ وبمقتضاها فان الرعايا البريطانيين الذين يتهمون بتهمة جنائية يحاكمون أمام المحاكم المحلية فى حضور قناصلهم

Palmerston-Murray, 30.9.47, FO 79/706.

وقد اثار هذا القرار احتجاجا عنيفا من القنصل العام والجالية البريطانية فى مصر

Murray-Palmerotsn, 8.11.47, ib'd.

واخيرا اتفق على ان يطلب الى الحكومة المصرية اقامة نفس النظام الموجود فى القسطنطينية وبمقتضاه فان « الرعايا البريطانيين الذين يتهمون بتهمة جنائية

يحاكمون امام محكمة تركية فى حضور وبموافقة القنصل البريطانى العام ، اما الرعايا البريطانيون الذين يتهمون بمخالفة ضد الرعايا العثمانيين ، فيمكن القبض عليهم وقيادتهم الى السجن بوساطة السلطات التركية ، على أن يرسل اعلان القبض الى القنصل البريطانى العام ويحدد يوم المحاكمة . واذا كانت القضية ذات خطورة يحضر القنصل العام بنفسه ، والا يحضر ترجمانه . وفى هذه المناسبات يقوم بعمل قاض بالاشتراك مع القاضى العثمانى ، وتعتبر موافقته ضرورية وبصفة مطلقة فى الأحكام . واذا حدث خلاف بين القنصل العام والقاضى التركى يرفع الأمر الى السفارة البريطانية » . وبعد سنوات ثلاث طبق هذا النظام بالنسبة للمحاكمات الجنائية للرعايا البريطانيين فى القاهرة ، ولكن لم يطبق اطلاقا فى الاسكندرية .

(٣) Green-Clarendon, 15.11.58, FO 78/1401.

(٤) على الرغم من أن التنظيمات المقترحة قد وافق عليها اثنا عشر قنصلا من عدد القناصل الذى يبلغ سبعة عشر قنصلا فى مصر . الا أنها تعرضت لاحتجاج منظم من « والن » Walne القنصل العام البريطانى ، بتأييد من معظم المائة مقيم بريطانى تقريبا فى مصر ، بما فيهم مستر شبرد Shepheard صاحب الفندق المعروف .

(٥) Bruce-Clarendon, 4.4.56, FO 78/1222.

(٦) Bruce-Clarendon, 28.5.56, ibid.

(٧) Ibid., 10.3.56, ibid.

(٨) Bruce-Clarendon, 8.11.55, FO 78/1123. وبعد أن حصل على التعويض ، يبدو أن سعيدا قد أعاد تعيينه . انظر :
Colquhoun-Russell, 21.7.60, FO 78/1523.

(٩) Ibid, 6.12.55, ibid

(١٠) Sabry, L'Empire Egyptien sous Ismail, p. 18.

(١١) Ibid., pp. 39-40.

(١٢) Ibid., pp. 41-42.
وكانت لجنة التحكيم برئاسة تاجر بريطانى يدعى روبرت تبريون قد رفضت الدعوى .

(١٣) ومن الأمثلة على ذلك شركة « بريجز وشركاه » Briggs and Co. فهذه الشركة انتقل اليها التزام أملاك البرنس عبد الحليم ، الابن الأصغر لمحمد على ، بعقد مدته ٢٠ عاما مقابل دفع ديون حليم واعطائه ايرادا سنويا متفقا

عليه ، وقد طلبت شركة بريجز وشركاه تدخل القنصل البريطانى العام عندما طلب اليها تقديم السخرة من هذه الأملاك لأشغال الحكومة العامة ، ولكن كولكهون ، القنصل العام ، رأى أن الشركة قد وافقت على الالتزام بالأملاك وبكل الأعباء المفروضة عليها » ورفض مساعدتها قائلا انه اذا سمح للأجانب بالاستعانة بالامتيازات الأجنبية بهذه الطريقة ، فلن يمضى وقت طويل قبل انتقال التزام جميع الاراضى فى مصر الى الأجانب لكى يتمتع أصحابها بمزايا الاعفاءات الأجنبية . وقد أيدت حكومة صاحب الجلالة كولكهون فى موقفه هذا ، على أن شركة « بريجز وشركاه » اتجهت الى الوالى رأسا وحصلت منه على تعويض قدره ٨٠,٠٠٠ جنيه انجليزى مقابل التنازل عن امتياز الالتزام . (انظر المراسلات فى FO 78/1522.

(١٤) Green-Clarendon, 16.10.58, FO 78/1402.

(١٥) Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, p. 256.

الغزو التجارى والمالى

كانت مصر فى نهاية القرن الثامن عشر تكاد تكون بلدا زراعيا خالصا . وكان مصدر دخلها الرئيسى هو « الميرى » أو ضريبة الأراضى الزراعية . وكانت جباية هذه الضرائب يعهد بها الى طائفة من جباة الضرائب يطلق عليهم اسم « الملتزمين » ، كانوا يمنحون فى مقابل خدماتهم اقطاعيات كبيرة من الأراضى معفاة من الضرائب مع حق تسخير الفلاحين فى زراعتهـــا لهم . ومع مضى الزمن ، أصبحت الالتزامات والاقطاعيات التى تمنح معها وراثية ، وكان يحصـــل عليها البكوات المماليك . وكان هؤلاء البكوات يقيمون فى قصورهم فى القاهرة ويعهدون بجمع الضرائب وادارة الاقطاعيات الى وكلاء عنهم يدعون « كشاف » . أما الأراضى الأخرى فيما عدا الالتزامات فكان يعهد بزراعتها الى الجمـــاعات القروية . وكانت الأسر التى تتكون منها هذه الجماعات القروية تحصل على هذه الأراضى لزراعتها بحق العرف ، دون أن يحصلوا على حجج بامتلاكها . وكان الشيخ أو رئيس القرية مسئولا عن جباية الميرى المفروض على القرية كلها .

وقد جرد محمـــد على الملتزمين من اقطاعياتهم * ، والغى نظام الالتزام ، وعهد الى الحكومة بجمع الميرى بطريق مباشر . وأما الالتزامات فقد وزعها محمد على بمعرفته أو منحها لاعضاء اسرته أو لكبار الموظفين . وقد أمر بعمل مسح عام للأراضى الزراعية حصر به مساحات الأراضى التى أعطى المزارعين حق الانتفاع بها . ثم ادخل نظاما جديدا يتعلق بمحاصيل التصدير التى تدر أكبر قـــدر من الربح ، يقضى ببيع هذه المحاصيل للحكومة بأسعار تحددها الحكومة ذاتها . وكانت الحكومة بعد ذلك تبيعها بثمن أعلى للتجار الاجانب لتصديرها للخارج ، وكذا للتجار المحليين لتسويقها فى السوق المحلية . وقد طبق نظام الاحتكار هذا أيضا على كثير من السلع الواردة .

وقد كان الهدف الرئيسى من نظام الاحتكار هو تزويد محمد على بالأموال التى يحتاجها لتمويل نفقاته العسكرية والبحرية . وقد صاحبته تحسينات أدخلها على نظام الرى تشمل توفير كميات اضافية من المياه فى الصيف عن طريق حفر القنوات ومضـــاعفة آلات رفع المياه . وقد زادت مســاحة الأراضى المزروعة خلال مدة حكمه الطويل من قرابة ثلاثة ملايين فدان الى حوالى ٤،١٥٠،٠٠٠ فدان (١) وكان من الطرق التى اتبعت لتحقيق هذه الزيادة منح

* لم يجرد محمد على الملتزمين من اقطاعياتهم (وهى أراضى الوسية) كما يذكر المؤلف ، بل جردهم فقط من الالتزام ، بمعنى انه رفع أيدى الملتزمين عن التصرف فيها ، ولكنه منحهم اطيان الوسية طول حياتهم ، ان شـــاءوا زرعوها وان شـــاءوا أجروها ، وأعفى تلك الاطيان من الضرائب ومنع اصحابها حق الفراغ (التنازل) والهبة ، وصرح لهم ببيعها للحكومة فقط ، ونلاحظ ان المعلومات التى أوردها الكاتب بخصوص نظام الالتزام مقتضبة وغير دقيقة بدرجة كافية وننصح القارئ بالرجوع الى كتاب الدكتور أحمد أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاســـع عشر (مكتبة النهضـــة المصرية) وكتاب الدكتور رءوف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (دار الفكر الحديث) (المترجم) .

الأراضى غير المزروعة الى الأعيان الأثرياء بما فيهم الأجانب ،وتمليكها لهم ملكية تامة ، مع اعفائها من الضرائب لمدة عشر سنوات ، على أن تفرض عليها ضريبة معقولة بعد هذه المدة ، وذلك بشرط استصلاح هـذه الأراضى للزراعة • وقد عرفت الأراضى التى منحت بهـذه الطريقة باسم « الأبعادية » أو « الأراضى العشـورية » • وقد اصطحبت زيادة مساحة الأراضى الزراعية بزيادة عدد السكان • ففى سنة ١٨٠٠ كان عدد سكان مصر يقدر ب ٢٫٤٦٠٫٢٠٠ نسمة ، فارتفع هذا العدد فى سنة ١٨٤٧ الى ٤٫٤٧٦٫٤٤٠ (٢) • وقد بذل محمد على جهودا عظيمة لتحسين محاصيل التصدير الممتازة ، وهى القطن ، والأرز والنيلة ، والحرير ، وقد أدى تشجيع محمد على لزراعة القطن الى تغيير البناء الاقتصادى لمصر كلية ، ولكن تجاربه فى الحرير والنيلة منيت بالفشل ، بسبب المنافسة من الهند للنيلة، وبسبب عدم ملاءمة المناخ بالنسبة للحرير • وبصـفة عامـة فلم يستطع محمد على أن يحقق تلك الزيادة الانتاجية التى كان يصبو اليها ، بسبب كراهية الفلاحين لنظـام الاحتكار ، ذلك أن هؤلاء الفلاحين لم يكونوا ليجهدوا أنفسهم فى زراعة محاصيل لا يجنون من ورائها سوى ربح ضئيل أو لا يجنون من ورائها شيئا على الاطلاق، وأيضا بسبب الاستدعاء للخدمة العسكرية والأشغال العامة التى كانت تجرد القرى من الرجال القادرين •

وقد وقفت الحكومة البريطانية موقفا حازما ناجحا فى وجه دخول نظام الاحتكار الى سوريا بعد احتلال محمد على لها • ولكنها بالنسبة للاحتكارات فى مصر (وهى التى كانت تخدم مصـالح الجالية التجارية البريطانية فيها جيدا) لم تفعل شيئا حتى بعد ابرام الاتفاقية التجارية بين مصر وتركيا سنة ١٨٣٨ • وكانت هذه الاتفاقية تقضى بالغاء الاحتكارات وجميع الضرائب فيما عدا الرسوم الجمركية التى تحصل فى الموانى عند الدخول والخروج

فى انحاء الامبراطورية العثمانية • وفى مقابل ذلك ، فقد سمحت الاتفاقية بزيادة الحد الأقصى لضريبة الواردات والصادرات التى كانت تبلغ ٣٪ فى معاهدات الامتيازات ، الى ٥٪ للواردات و ١٢٪ للصادرات • فلم يجر اتخاذ أى اجراء دبلوماسى لفرض تنفيـذ هذه الاتفاقية على مصر حتى سنة ١٨٤١ ــ أى بعد التدخل الأوربى ضد محمد على فى سوريا ، وبعد خضوعه بالتالى كرها للباب العالى •

فى ذلك الحين كان كثير من الاحتكارات قد ماتت ميتة طبيعية • فقد انتهى احتكار الحبوب سنة ١٨٣٨ (٣) • وكانت الصـناعات الاحتكارية قد هجرت تقريبا • كما أن احتكار النقل فى النيل قد تطرق اليه الضعف • على أن احتكار القطن ، الذى يعد فى ذلك الحين أهم محصـولات التصـدير ، كان لا يزال قائما • فقد كان كثير من الأراضى المزروعة قطنا فى يد الوالى ، ولم يكن من المستطاع منعه من حق التصرف فيما يملكـه بالسـعر الذى يريد • وكان الاحتكار يناسـب مصالح عدد من التجار الأجانب ، الذين كانوا يضمنون لأنفسهم الحصول على حصة من القطن مقابل تزويد محمد على بالقروض قصيرة الأجل ، التى كانت قد أصبحت جزءا أساسيا من نظامه المالى ،وجسرا يعبر الفجوة بين النفقات الحكومية وجميع الضرائب •

فى ذلك الحين كتبت الحكومة البريطانية الى القنصل البريطانى العام تقول : ان « حكومة صاحب الجلالة تتوقع وتطالب بضرورة تنفيذ اتفاقية ٨ أغسطس ١٨٣٨ تنفيذا تاما وبكل أمانة فى مصر • وان بريطانيا العظمى سوف لا تسمح باستمرار هذه الاحتكارات التى يدبر (محمد على) انشاءها أو ابقاءها • ويحسن بمحمد على ألا يجر على نفسه سخط بريطانيا الشـديد بمحاولته الحد بشـكل مباشر أو غير مباشر من حرية التجارة فى مصر ، وهى الحرية التى تخول اتفاقية ١٨٣٨ لبريطانيا العظمى الحق فى المطالبة بها والتى

سوف تعمل حكومة صاحب الجلالة بكل تأكيد على فرض تنفيذها (٤)
وازاء هذا التهديد ، وافق محمد على · على الغاء احتكار القطن من
اول اكتوبر ١٨٤٢ (٥) · على أن التجار البريطانيين فى مصر لم
يكونوا متحمسين لاتفاقية ١٨٣٨ · فلم يسعد بيت « جويس
وثيربرن » Messrs. Joyce Thurburn فى الاسكندرية
بمعرفة أن الامتياز الخاص الذى حصلوا عليه بشأن تصنيع وتصدير
نترات الصودا ، كان مخالفا للاتفاقية (٦) · وقد أبلغ تاجر بريطانى
آخر ، هو المستر ج · بيل J. Peel الحكومة البريطانية بأن
الاتفاقية قد أضرت بالمصالح البريطانية حيث ان زيادة الـ ٢٪ فى
ضريبة الواردات المسموح بها ، كانت فى الحقيقة ضريبة زائدة نظرا
لعدم وجود رسوم داخلية فى مصر · كذلك فان روسيا ، التى لم
تكن قد أصبحت طرفا فى الاتفاقية ، كانت تستورد البضائع مقابل
دفع ضريبة قدرها ٣٪ فقط (٧) · على ان هذه الحجة عورضت ببند
« الدولة الأولى بالرعاية » فى معاهدة الامتيازات (٨) وانضمام
روسيا فى النهاية الى الاتفاقية ·

ومع ذلك فان فرض اتفاقية ١٨٣٨ فيما يختص باحتكار القطن
كان ما يزال أمرا متعذرا · فقد كتب بارنيت Barnett ، القنصل
البريطانى العام يقول انه يوجد تحت تصرف محمد على ما يقرب
من ثلثى محصول القطن ، اما بسبب انه يملك الأرض ، واما
لأن الحكومة المصرية قد جمعت القطن مقابل الضرائب · واستمر
تخصيص هذا القطن للتجار كضمان للقروض ، بدلا من بيعه
بالمزاد العلنى كما كان يصبو بارنيت (٩) · وبعد وقت قصير
احتج بارنيت على نشاط بعض القناصل العموميين الذين يمارسون
التجارة · وقد حدد على وجه الخصوص قناصل بلجيكا ،
واليونان ، والسويد ، وتوسكانيا · وكان هؤلاء أعضاء فى حلقة
« الاحتكار » وكانوا يحاربون محاولات بريطانيا العظمى وفرنسا
والنمسا التى تهدف الى فرض تنفيذ اتفاقية ١٨٣٨ (١٠) ·

وقد استمر محاربة الحكومة البريطانية لاحتكار القطن واحتكار
صمغ سنار لعدة سنوات · وفى سنة ١٨٤٨ تلقى القنصل البريطانى
العام « مرى » لوما شديدا من بالمرستون لاقتراحه تخفيف المعارضة
البريطانية ضد هذه الاحتكارات حيث ان هذه المعارضة ، بالمقارنة
بالموقف الفرنسى الأكثر ليونة ، تؤثر على النفوذ البريطانى فى مصر
وتحمل الحكومة المصرية على أن تعقد مقارنة سيئة بين بريطانيا العظمى
وفرنسا · فقد ذكره بالمرستون بأن « الهدف الوحيد الذى يمكن
ان ترغب حكومة صاحب الجلالة من أجله فى ان يكون لها نفوذ على
الباشا ، هو أن يتحقق عن طريقه العدل للرعايا البريطانيين ومراعاة
حقوقنا فى المعاهدة مراعاة تامة · فاذا كانت حكومة صاحب الجلالة
سوف تسلم فيما يختص بالعدل من أجل أن يكون لها نفوذ عند
الباشا ، فانها تكون قد ضحت بالغاية فى سبيل الوسيلة · ان
حكومة صاحب الجلالة لا يمكن ان تسمح بضياع حقوق الرعايا
البريطانيين المكتسبة بسبب تهور الحكام الأجانب أو نزقهم ، أو
بسبب جبن تابعيهم او مصالحهم الذاتية » (١١) ·

وقد استمرت المحاربة فى عهد عباس · ففى سنة ١٨٥٠ كان
احتكار صمغ سنار قد ألغى بشكل فعال وتم تعيين قنصل بريطانى
فى الخرطوم ليستفيد من الفرص المتوقعة المترتبة على اطلاق حرية
التجارة البريطانية فى السودان ! (١٢) · وفى مصر انتهج القناصل
العموميون البريطانيون ، بناء على تعليمات حكوماتهم ، خطة الاستبداد
مع الحكومة المصرية باضطراد فيما يتعلق بمسائل التجارة · فقد
اعترض القنصل البريطانى على محاولة قامت بها الحكومة المصرية
لمنع التجار الأجانب من تقديم قروض للمزارعين على المحاصيل ، على
اساس أن هذا المنع يعد انتهاكا لاتفاقية ١٨٣٨ (١٣) · وكان غرض
الحكومة المصرية من هذا المنع تحرير المحاصيل من أية أعباء تلقى
عليها ، حتى يمكنها هى نفسها الاستيلاء عليها عند الضرورة مقابل
الضرائب غير المدفوعة · كذلك قوبل منع تصدير الحبوب سنة

١٨٥٣ بالاعتراض على أساس أنه يسبب ضائقة شديدة للتجار البريطانيين الذين يعملون فى هذه التجارة المنتظمة التى تحقق لهم كثيرا من الأرباح (١٤) . وقد احتجت الحكومة المصرية قائلة إنها انما منعت تصدير القمح لتفادى حدوث مجاعة . ولكن ، جرين Green القائم بأعمال القنصل البريطانى العام ، لم يأبه لهذه الحجة ، وكان يشك فى أن عباسا انما يريد اعادة احتكار محمد على للحبوب (١٥) . وأخيرا يبدو أن لاركنج Larking ، وكيل عباس فى لندن ، استطاع اقناع حكومة صاحب الجلالة بأنه توجد بالفعل حالة حقيقية تبرر الحد من تصدير القمح من مصر ، لكى تنخفض الأسعار الداخلية . وقد تم التوصل الى حل وسط يقضى بالحد من تصدير القمح وليس الغاءه (١٦) .

ولم يلبث القطن أن أخذ يباع شيئا فشيئا بالمزاد العلنى حسب توصية القناصل البريطانيين . وفى سنة ١٨٥٤ عند اعتلاء سعيد العرش كانت حلقة الاحتكار القديمة من التجار الأجانب قد تفككت ، وكان ذلك لمصلحة كل من المزارع المصرى والمستهلك الأوربى . ولكنه لم يكن لمصلحة مستهلك المدينة فى مصر الذى لم يعد من الممكن توفير السلعة له على حساب المستهلك الأجنبى ، كذلك لم يكن لمصلحة الحكومة المصرية التى فقدت سيطرتها على السوق ولم تعد من ثم قادرة على الاستفادة من التجار الأجانب كبنوك سهلة التعامل لتزويدها بالقروض قصيرة الأجل بضمان حصص من المحصول .

وقد اتفق انتهاء احتكار القطن مع حدوث زيادة كبيرة فى زراعة القطن ، وربما كان انتهاء الاحتكار هو السبب فى تلك الزيادة . ففيما بين سنتى ١٨٣٥ و ١٨٥٠ كان المحصول السنوى يتراوح بين ١٥٠ر٠٠٠ و ٣٥٠ر٠٠٠ قنطار ، ولكنه ارتفع فى خلال الخمسينات الى متوسط سنوى قدره ٥٠٠ر٠٠٠ قنطار .

هذه التدخلات الاستبدادية فى شئون مصر الداخلية ، توضح نمط الاستعمار الذى كان يتطور فى ذلك الحين . فمنذ تدهور نفوذ محمد على نتيجة أحداث ١٨٤٠ – ١٨٤١ ، أخذت الحكومة البريطانية فى استخدام الضغط الديلوماسى لجعل مصر مصدرا للمواد الخام الرخيصة ، وسوقا مربحا لبيع مصنوعاتها ، دون أية رعاية لمصالح الحكومة المصرية أو رفاهية الشعب المصرى . فقد حملت الحكومة المصرية على الاستمرار فى تصدير القمح رغم نقصه فى السوق المحلى ، وذلك لمصلحة التجار البريطانيين ، ولأن محصول القمح فى انجلترا كان دون المتوسط (١٧) . كذلك كان اصرارها على بيع القطن بالمزاد العلنى لرغبتها فى تخفيض أسعاره اجباريا لمصلحة أصحاب مصانع القطن فى لانكشاير Lancashire (١٨) . وقد كان الحاحها فى تنفيذ مشروع السكة الحديدية لتقريب أمد الطريق البرى من جهة ، وللمساعدة فى بيع المعدات البريطانية الصنع والخاصة بالمشروع من جهة أخرى . وفى ضوء هذه السياسة البريطانية تجاه مصر فى ذلك الحين ، فان الاحتجاجات التى قدمتها الحكومة البريطانية لاستخدام السخرة فى بناء قناة السويس تبدو كالطبل الأجوف تماما ، خصوصا اذا كانت هذه السخرة قد استخدمت ، دون أى احتجاج بريطانى ، فى بناء السكة الحديدية المشمولة بالرعاية البريطانية .

ولم يكن محمد على أكثر خوفا على مصالح رعاياه من الحكومات الأوروبية . فقد أرهقهم بتكاليف حروبه ومشروعاته العامة دون رحمة . لقد كان الدخل فى مصر فى عام ١٨٠٠ يقدر بحوالى ٨١٠ر٠٧٥ من الجنيهات المصرية ، فارتفع فى عام ١٨٤٧ الى مبلغ يقدر بـ ٤ر٢٠٠ر٨٠٠ جنيه مصرى (الجنيه المصرى ١ر٠٢ من الجنيه الاسترلينى (١٩)) وكان أربعة أخماس هذا المبلغ يتكون من الميرى ، (الضرائب على الأرض الزراعية) والفردة ، (ضريبة الرءوس) ،

وهى الضرائب التى كان فرضها قاصرا على القرى المصرية (٢٠) ·
وكان ما يقرب من ثلث هذا الدخل يصرف على الجيش ·

ولقد قل الانفاق فى عهد عباس على الجيش وعلى المشروعات العامة ، وأمكن بالتالى تخفيض الضرائب لحد كبير · ففى سنة ١٨٥٤ كان الدخل قد انخفض الى مليونين من الجنيهات (٢١) · واستمر على هذا المستوى تقريبا حتى عام ١٨٥٨ ، عندما أخذ فى الارتفاع بشكل ثابت تحت تأثير اتساع الانشاءات العامة ، والاسراف الحكومى ، وفوائد الدين الأجنبى · ولقد أفاد تخفيض الضرائب فى عهدى عباس وسعيد الفلاح فائدة مباشرة ، وان تم تحقيقه جزئيا على حساب نظام الرى · ولقد كان أكبر مكسب للفلاح هو الذى تحقق عندما قل استدعاؤه للتجنيد ، فقد كان ذلك يعنى انه أصبح بوسعه البقاء لمدة أطول فى خدمة حقله ·

على أن أهم من كل هذه المسكنات ، على المدى البعيد ، هو التغيير المضطرد الذى طرأ على وضع الملكية الزراعية ، فكما رأينا ، كانت جميع الأراضى فى مصر من الناحية النظرية ملكا للدولة ، بينما كان لشاغلها حق الانتفاع · ومن ثم فلم يكن من الممكن بيع الأرض ، أو رهنها ،أو وراثتها شرعيا · وكان للدولة الحق ، الذى كثيرا ما كانت تمارسه ، فى نزع الأرض دون تعويض · ومنذ حوالى عام ١٨٢٩ فصاعدا ، أخذ حق الملكية الكامل يستقر فى أراضى الابعاديات ـ وهى الأراضى غير المزروعة التى منحت للأعيان وفرضت عليها ضرائب مخففة بشرط استغلالها ـ (وقد بدأ ذلك بصفة غير رسمية فى أول الأمر ، ثم أصبح رسميا عام ١٨٥٩) وكان يتضمن الحق فى بيع الأرض ، وهبتها ، وتوريثها · وفى عام ١٨٤٦ اتخذت أول خطوة فى اقرار حق الملكية الخاصة فى أراضى الخراج ـ وهى الأراضى الزراعية التى كان يدفع عنها الميرى كاملا ـ عندما صدر دكريتو يبيح رهن هذه الأراضى وبيعها بمقتضى حجة يصدرها شيخ

القرية ولكن كان ما يزال للدولة الحق فى الاستيلاء على هذه الأراضى فى حالة عدم دفع الضرائب ، مع امكانية ردها عند دفع الضرائب المتأخرة ·

وفى سنة ١٨٥٤ صدر دكريتو جديد يقضى بأن يتم تسجيل انتقال الأراضى من يد الى يد فى المحكمة الشرعية بدلا من شيخ القرية ، كما يقضى بتوريث أراضى الخراج اذا كان الوريث ذكرا ·

وفى سنة ١٨٥٨ استبدل بهذا الحق المقيد فى الميراث ، توريث الأرض طبقا للشريعة الاسلامية ، أى للذكر مثل حظ الأنثيين · وقد منح هذا الدكريتو نفسه حق الملكية الكاملة للفلاح اذا كان يعمل فى الأرض لمدة خمس سنوات متتالية ويدفع الضرائب عنها بانتظام · ولكن الدولة ظلت تحتفظ لنفسها بالحق فى مصادرة الأرض دون تعويض · ومن ثم ، ففى خلال فترة زمنية تبلغ خمسين عاما تماما ، كان حق الملكية الخاصة قد استقر فى مصر تقريبا ، فيما عدا ما يختص بالاقطاعيات الشاسعة التى كانت ملكا للوالى وعائلته ، والتى كانت تتكون أساسا من الأراضى التى صودرت من الملتزمين واتسعت مساحتها عن طريق أعمال الاستيلاء والمصادرة ·

وقد اصطحبت هذه الحركة نحو اقرار الملكية الخاصة بتغيير فى نظام الضرائب · فحتى ذلك الوقت الذى اعتلى فيه سعيد العرش ، كان شيخ القرية يعتبر مسئولا عن جمع الميرى المفروض على أراضى القرية ، وكانت القرية مسئولة مسئولية جماعية عن الدفع · ولكن فى عام ١٨٥٧ صدر دكريتو يقضى بأن تتولى الحكومة جمع الضرائب من الفلاحين بصفة فردية · وقد تضمن هذا اصدار ما يعتبر شهادات ملكية فيما يختص بجميع الأراضى الخراجية · وفى نفس الوقت صدر دكريتو بجمع الضرائب نقدا لا عينا ·

هذا التحول الى الملكية الخاصة والاقتصاد النقدى لم يكن برمته
لصالح الفلاح أو الاقتصاد المصرى بصفة عامة · فمن الناحيـــة
الفعلية فان ذلك كان يعنى أن كثيرا من الأراضى الزراعية قد أخذت
تخرج من يد الفلاح الصــغير عن طريق البيع ، أو عن طـريق نزع
الملكية بسبب الرهن كما حدث فيما بعد · وفى الوقت الذى ظلت
ملكية الفرد المتوسط صغيرة ، وتزداد صغرا بسبب زيادة عـدد
السكان وعامل الارث طبقا للشريعة الاسلامية ، كانت الأمور تسير
نحو نمو الضياع الكبيرة نتيجة لانتزاع الأرض من صغار الفلاحين
الذين استغلوا حريتهم الجديدة فى الاستدانة بضمان عقاراتهم ،
التى كانوا مضطرين الى بيعها فى النهاية تسديدا لهذه الديون ·
ولقد ظهر عدد كبير من المرابين الذين كان بعضهم من الأوربيين ،
أفرادا كانوا أو بنوكا ، وكانوا يقرضون الفلاحين بفائدة ضخمة
بهدف انتزاع أراضيهم فى النهاية · وفى أواخر ذلك القرن كان
ما يقرب من ٤٠ فى المائة من الأراضى الزراعية يملكها ١٢،٠٠٠ من
الملاك ، كثير منهم من الأجانب الذين كانت ملكية الفرد منهم تزيد
على ٧٠ فدانا ·

هذه الحرية الخطرة تقريبا التى حصل عليها صغار الفلاحين،
غدت من سير العملية الاستعمارية الأوروبية التى بدأت مع بداية
الضغط الدبلوماسى على مصر ، بعد هزيمتها عسـكريا ، لانهـاء
نظام الاحتكار · ولقد أدى انهاء نظام الاحتكار الى ظهور الاقتصاد
الحر ، وفيه تمكنت الأقطار الأوروبية من شراء المواد الخام ومواد
الطعام من مصر ، خصوصا القطن والحبوب ، بأبخس الأثمان · ولم
تكد تستقر هذه السوق الحرة تماما ، حتى بدأت المرحلة الثانية ،
وهى مرحلة الضغط الدبلوماسى من أجل بيع السلع الأوروبية فى
مصر · وقد رأينا مثلا لذلك فى مسألة السكة الحديدية · أما المرحلة
الثالثة ، فتتمثل فى استخدام الضــغط الدبلوماسى للحصـــول

على امتيازات المرافق العامة المختلفة · وفى ذلك كان أصحاب هذه
الامتيازات يتمتعون بحصانة كبيرة يستمدونها من نظام الامتيازات
الأجنبية التى كان يتمتع بها الأوروبيون فى مصر · ويعتبر امتياز
قناة السويس مثالا طيبا على ذلك أما الأمثلة الأخرى ، والتى يوجد
منها الكثير منذ عام ١٨٥٤ فصاعدا ، فتتمثل فى امتيازات الغـاز ،
والكهرباء ، والمياه ، والترام ، والخطوط الحديدية الضيقة · ومن
الصور المشينة لاصطياد هذه الامتيازات ، والتى يوضحها أيضا
امتياز قناة السويس ، الحصول على عقد امتياز لمشروع خيالى ، ثم
التنازل عنه كلية أو جزئيا مقابل تعويض يتم ابتزازه أيضا عـن
طريق استخدام الضغط الدبلوماسى · أما المرحلة الرابعة من
الاستعمار ، فتتمثل فى اســتخدام الضغط الدبلوماسى لحمـل
الحكومة المصرية على قبول القروض الأجنبية طويلة الأجل ، بضمان
موارد الدخل ، وذلك لتمويل مشروعات التنمية من الناحية النظرية ·
وكانت هذه القروض عادة يتم التعاقد عليها بشروط باهظة ، دون
أن يحاول المقرضون التحقق من ســلامة المشروعات التى ينوون
تمويلها أو ربط تسديد هذه القروض بقدرة مصر على الدفع · وفى
الحقيقة أن القروض التى تم تحصيلها قد انفقت ، لا فى تمـويل
مشروعات رأسمالية تنمى الدخل ، وانما فى جميع أنواع الاسراف
والتبذير ، بما فى ذلك دفع التعويضات عن عقود الامتياز المفسوخة
أو دفع الديون التى سبق التورط فيها · وكانت النتيجة المحتومة
هى ازدياد الضغط الدبلوماسى لحمل الحكومة على تحصيل الضرائب
الكافية لتسديد القروض ، وهى التى كانت فوائدهـــا فى الحقيقة
تبتلع أكثر من نصف الدخل الاجمالى لمصر · ومن ثم فقد أخـذ
المراقبون يشاهدون هذا المشهد الكريه ، مشهد ممثلى الدول ، الذين
كان بعضهم قد سبق أن أبدى جزعه من الناحية الانسانية لاستخدام
السخرة فى حفر قناة السويس ، وهم يقبلون ، بل يحرضـــون
الحــكومة المصرية على جلد الفلاحين بالسياط لانتزاع الضرائب

المتزايدة أبدا منهم ، وذلك لدفع فوائد القروض التى سبق ان شجعوا الحكومة على اقتراضها .

ولقد كان من بين أشكال الضغط الدبلوماسى الذى استخدم فى ذلك الحين التهديد بسحب التمثيل القنصلى . ومعنى ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية . وكذلك التهديد بانزال جنود سفينة حربية فى ميناء الاسكندرية عادة أو قريبا منـــه حسب متطلبات الظروف، وذلك لتعزيز اية مفاوضات يكون القنصل طرفا فيها . وقد كانت من هذه الأشكال أيضا طرق أكثر دهاء ، مثل التهديد باحداث متاعب للوالى فى القسطنطينية .

وقد كان لبريطانيا فى المرحلتين الأولى والثانية الدور القيادى. لقد أبرمت الحكومة البريطانية اتفاقية ١٨٣٨ التجـارية ، وقادت الحملة لفرض شروطها على مصر . كما كان لبريطانيا نصيب الاسد فى صادرات مصر من القطن المصرى والحبوب . وقد استخدم القنصل البريطانى العام « مرى » ، بتعليمات من الحكومة البريطانية ، نفوذه لدى عباس لمنح امتياز الخط الحديدى بين القاهرة والاسـكندرية لستفنسون . كما حمل « بروس » ، وهو خليفة مرى ، سعيـدا على بناء الخط الحديدى بين القاهرة والسويس ، رغم عدم فائدته للاقتصاد المصرى وقتئذ . وقد كان لرجال الصـــناعة البريطانيين النصيب الأول فى توريد المواد المستخدمة فى بناء هذين الخطين الحديديين .

أما المرحلة الثالثة ، فقد لعب فيها الرعايا البريطانيون دورا ضئيلا فلم تنل الشركات البريطانية أو الأفراد البريطانيون سـوى عدد قليل من امتيازات المرافق العامة . أما الامتيـازات التى تدر ربحا أكبر ، فقد ذهب عدد منها بما فيها امتياز قناة السويس ، الى

الرعايا الفرنسيين ، كما ذهب عدد آخر الى البلجيكيين . ولربما كان هذا هو السبب فى ميل القناصل البريطانيين العموميين الى اتخاذ مواقف أكثر حكمة فى لعبة التعويضات .

اما المرحلة الرابعة فكان للرعايا البريطانيين فيها دور بارز . فمن بين مجموع ديون مصر الأجنبية البالغة فى عام ١٨٧٥ حوالى ٧٠ مليون جنيه استرلينى ، كان هناك ما يقرب من ٤٠ مليونا منها ، قدمته بيوت بريطانية أو بيوت يشترك فيها بريطانيون . وفى ذلك الحين كانت بريطانيا قد أحرزت قصب السبق فى الاستعمار الأوروبى، الذى أصبحت مصر فيه ـ اذا نحن استخدمنا كلمة مستعمرة بالمعنى الكلاسيكى كبلد تحت الحماية ومصدر للمواد الخام ومواد الطعام ـ سوقا مربحا للبضائع المصدرة ، وحقلا خصيبا للاستثمارات ، وبقعة حافلة بالمزايا لاستيطان وتوظيف الرعايا البريطانيين .

وقد اتسم عهد عباس بطرد الموظفين الأوروبيين ، وتوقف حركة التجديد ، وانتعاش العادات المصرية القديمة فى التعصب وبغض الأجانب . ولم يكن الوالى ، الذى لم يكن يعرف أية لغة أوروبية ، كما لم يكن يعرف الا القليل من أساليب الحياة الأوروبية (حيث تربى فى الحريم ولم يسـافر قط الى أوروبا) يقرب اليه أحـدا من الأوروبيين . وقد حصن نفسه نسبيا ضد تملق القناصل الأوروبيين العموميين أو تهديدهم ، بطريق الابتعاد عنهم فى عزلة متعمدة ، اللهم الا فيما عدا « مرى » الذى كان يعرف التركية وكان فى امكان عباس الاستعانة به لمساعدته على التغلب على الصعوبات التى يوجهها فى القسطنطينية .

وفى يولية ١٨٥٤ عندما مات عباس ، مقتولا فيما يبدو بيد اثنين من خدمه (٢٢) ، خلفه على العرش محمد سعيد ، أكبر أبناء محمد على الذكور الباقين على قيد الحياة . وكان سعيد فى الثانية

والثلاثين من عمره تقريبا عند ولايته للعرش ، وكان قد تربى فى أوروبا ويتكلم الفرنسية بطلاقة . وعندما ولى الحكم أصبح مربيه الالزاسى ورفيق صباه ، م كوينج ، M. Koenig مديرا لأعماله .
وكان الوالى الجديد يحب مجتمعات الأوروبيين ، وكان معروفا عنه أنه « أكثر ميلا من سلفه لادخال الاصلاحات الى مصر » (٢٣) . وقد دربه أبوه على الفنون البحرية ، ولكنه لم يغرم بالبحر أو الأسطول فى يوم من الأيام . لقد كان يفضل الجيش ، ولكن حماسه العسكرى اقتصر على حب صبيانى للتدريبات والمناورات العقيمة والمعقدة .
ومع أنه فى العادة كان شخصا طيب السريرة وسهل الانقياد ، الا انه كان كثيرا ما تنتابه نوبات عنف وثورة جامحـة . وكان يكره الدخول فى مشاحنات سواء مع أقربائه ، أو مع القناصل الأوروبيين أو مع السـلطان ، أو مع الباحثين عن الامتيازات . وكان على الدوام مستعدا ، لتجنب المشاكل بأى ثمن . وكان يحمل فى ذهنه أفكارا كبيرة وخيرة وفطنة حول الحكومة فى مصر ، ولكنه لم يملك الصبر أو المقدرة على التفرغ لتفاصيل الادارة . كما لم يكن يثق اطـلاقا بحاشيته التركية ، الأمر الذى منعه من تفويض سلطاته . وفى الشطر الأول من حكمه لم يكن له مجلس وزراء منتظم ، كما لم يـكن هناك رؤساء مسئولون لمصالح الحكومة ، ومن ثم فلم يكن هناك حاجز فعال يقف بينه وبين جحافل الأوروبيين من طالبى الوظائف والباحثين عن الامتيازات والطفيليين ، الذين سرعان ما غص بهم بلاطه . كما لم يكن هناك ما يحد من كرمه ، أو من مشروعاته السيئة الترتيب للمضى قدما فى أعمال التجديد الذى بدأها والده . ولم يكن يفتقر الى الذكاء .. ولكنه فى معظم الأحيان لم يكن لديه أية فكرة عن دوافع هؤلاء الذين يحيطون به . على أنه كان أجبن من أن يقف فى وجه ابتزاز القناصل ، وأكسل من أن يكافح ضد الدعاوى المختلفة والمفتراه ، وأطيب من أن

يعبس فى وجه من جعلوا وظيفتهم الوحيدة التقرب اليه . فقبل على نفسه الخديعة بسكونه الغريب المضحك .

ولقد كان من قبل اعتلاء سعيد العرش بوقت طويل ، حين أخذ المضاربون والمغامرون فى أوروبا يتطلعون الى مصر باعتبارها حقلا خصيبا قابلا للاستغلال . ذلك أن ميزان مصر التجارى الذى كان فى صالحها ، والذى كان مترتبا على تزايد قيمة صادراتها من القطن ، وخصب أراضيها الزراعية الأسطورى ، مقترنا بالامتيازات التى يتمتع بها الأجانب ، كان يلوح مبشرا بفرص فريدة للمشروعات الأوروبية . ولم تكن مثل هذه الفرص فى عهدى محمد على وعباس سانحة بدرجة كبيرة (أولا) بسبب تصميم محمد على على وضـع عمليات التنمية الاقتصادية تحت سـيطرته الشخصية ، (ثانيا) بسبب كراهية عباس للتجديدات الأوروبية . وعلى ذلك ففى خلال حكم عباس كانت أخلاق ولى العهد وسياسته المحتملة محل فحص ودراسة من جانب المضاربين الأوروبيين الذين كان لعابهم قد بدأ يسيل لمرأى مصر التى طاب لحمها ولكنها بعيدة عنهم لا تصل اليها أيديهم . ولذلك فلم تكد أنباء وفاة عباس تصل الى أوروبا ، حتى أخذت تتدفق على مصر جموع الأفاقين من كل الأنحـاء ، كما لو كانت كاليفورنيا جـديدة أو « كلوندايك » Klondyke . « وأخذت أكثر المشروعات غرابة ، وأشد الخطط سخفا تنهـال على صاحب السمو ، الذى كان من الواضح انه يخطىء باعارتها أى اهتمام .. وأنه ليلوح ميالا تماما لأن يدع نفسه يتأثر بالمشروعات الخلابة التى يهمس بها فى أذنه دون انقطاع » (٢٤) .

ولقد كانت أهم هذه المشروعات الخلابة مشروع قناة السويس ، الذى حصل ديليسبس على امتيازه من سعيد قبل نهاية عام ١٨٥٤ . كما منحت امتيازات كثيرة أخرى احتكارية وشبه احتكارية خـلال الأشهر القليلة الأولى من حكم سعيد . فقد حصلت شركة الجر المصرية

The Egyptian Towing Company التى كان الروح المحركة فيها القنصل الهولندى العام Ruyssenaers ، والذى كان أيضا أحد معاونى ديليسبس الرئيسيين فى مسألة قناة السويس – على امتياز خاص مدته خمسة عشر عاما لعملية جر الصنادل بواسطة رفاصات بخارية فى جميع الطرق النهرية الداخلية . وقد قوبل هذا الامتياز بمعارضة قوية من بعض المصالح الأجنبية الأخرى ، التى كانت تستغل ، أو تنوى استغلال ، هذه الطرق النهرية ، والتى هددت بمقاضاة الحكومة المصرية طلبا للتعويضات . وقد لجأ سعيد فى النهاية ، بعد أن رأى أن البديلين المعروضين أمامه يقضيان عليه بدفع تعويض : اما الى الشركة صاحبة الامتيازات فى حالة عدم تنفيذ الامتياز ، أو الى الآخرين فى حالة تنفيذه – الى شراء جميع الأسهم بأزيد من قيمتها الأصلية بكثير ، وبذا أصبح قادرا على الغاء الامتياز ! (٢٥) . كذلك كان الحال تقريبا بالنسبة لشركة الملاحة المجيدية ، التى تأسست فى سنة ١٨٥٦ لانشاء خط ملاحى بخارى فى البحر المتوسط والبحر الأحمر ، فقد اشتراها سعيد ثم فضها بعد خمس سنوات .

وقد وقفت السياسة البريطانية فى مصر لمدة طويلة الى جانب حرية التجارة . فقد عارضت الحكومة البريطانية الاحتكارات الجديدة للأفراد ، بمثل ما عارضت من قبل احتكارات الدولة القديمة . وفى عام ١٨٥٧ وجه بروس اهتمامه الى ما يجرى فى مصر من عادة أخذت تنمو ، وهى حصول المقربين من الوالى على احتكار لنشاط معين ثم بيعه بعد ذلك الى شركة أجنبية تقام لاستغلاله . وقال انه « على عاتق بريطانيا وحدها تقع مسئولية احباط هذه الاحتكارات وتأكيد ذلك المبدأ العظيم : مبدأ « حرية الصناعة » ، كما سبق لها أن أكدت مبدأ « حرية التجارة » . ذلك أن هذه الشركات تنزع الى أن تجعل من نفسها سلطة تعلو سلطة الوالى وتخلفها وتحل بذلك تدريجا محل

العنصر التركى فى مصر . ولأن الصفة الغالبة فيها هى الصفة الفرنسية ، فقد أوقفت من تطور النفوذ السياسى الذى كان يمكن أن تحققه لبريطانيا مصالحها المادية لو توفر لرءوس أموالها ومشروعاتها الميدان العادل للمنافسة » . ثم أخبر بروس الحكومة البريطانية انه استطاع احباط محاولات قامت بها رءوس الأموال الأجنبية (بما فيها الأموال البريطانية) للحصول على امتياز انشاء السكة الحديدية . لأن مثل هذا الامتياز لو تم الحصول عليه – كما يقول بروس – فسوف يتبع ذلك أن تتقدم الشركة بالشكايات ، وتطالب بمطالب باهظة . واذا أثبتت هذه المضاربة أنها أقل ربحا مما كان منتظرا ، فسوف تستفيد من بطء الاجراءات الحكومية وأخطاء الحكومة لتحميلها المسئولية وفسخ عقد الامتياز مع مطالبتها بتعويض ثقيل » . ثم أشار بروس بعد ذلك الى شركة قناة دى ليسبس ، والى شركة الجر The Towing Co والى « مشروع قدمه أخيرا القنصل الأمريكى العام يخول أصحاب الامتيازات احتكار قنوات مصر السفلى احتكارا فعليا » ، والى امتيازات من شأنها توريط الحكومة المصرية فى تقديم السخرة لصلحة أصحاب الامتيازات (٢٦) . وكان البعض قد أوصى بأن منح مثل هذه الامتيازات الاحتكارية هو الطريق الوحيد الذى يمكن أن تتطور من خلاله البلاد . ولكن « بروس » أوضح أن الأمر ليس على هذا النحو ، وأن « موارد الباشا الباقية كافية جدا لادارة كل الأعمال المتاحة فى البلاد ، واذا تم توجيهها الى بعض المشروعات العامة التى يتم اختيارها بعناية ، فانها سوف تفى تدريجا بكل ما تتطلبه مصر » . وقد استشهد بروس ببقية أعضاء الأسرة المالكة ومعظم الشخصيات البارزة التركية الذين ذكر أنهم من رأيه بوجه عام . وأوصى بأنه نظرا لأن منح هذه الامتيازات هو ضد مصالح السلطان ، فيجب أن يطلب الى الباب العالى توضيح الأمر لسعيد ، وابلاغه أنه لا يملك الحق فى منحها ، كما لا يملك السلطة فى

استخدام السخرة في تنفيذها . وقال انه « لو أصدر الباب العالى بيانا حازما بالسياسة التى يجب اتباعها ، فان هذا البيان سوف يقابل من جانب الوالى بالاذعان ، كما انه سوف يشجع أيضا الحزب الوطنى والتركى فى مواجهة زمرة المتآمرين الاجانب .. فى معارضتهم لشركة القناة .. ففى صفوف هذا الحزب يوجد حلفاؤنا ، وانه لمن مصلحتنا أن يكون لهم النفوذ الاكبر فى مجلس الباشا » (٢٧) .

وكان اعتبار المصالح البريطانية هو الذى أملى على « بروس » موقفه بالدرجة الأولى . فمنذ أن أصبح الجزء الاكبر من واردات مصر يأتى من انجلترا ، والجزء الاكبر من صادرات مصر يذهب الى انجلترا ، أصبحت السياسة التى تخدم المصالح البريطانية بشكل أفضل ، هى السياسة التى تقوم على حرية التجارة وحرية المنافسة . وقد كان هذا هو الموقف الذى انتهجته بريطانيا بشكل ثابت حتى حوالى سنة ١٨٦٢ . فحتى ذلك الحين ، رفض القناصل البريطانيون العموميون على اختلافهم مساندة طلبات الامتياز الخاصة ، ومطالب التعويضات التى كان يتقدم بها الرعايا البريطانيون عن عقود امتياز حصلوا عليها بغير مساعدة قناصلهم .

وهناك شكل آخر أفضل من أشكال المشروعات الأوروبية ، (وان كان أسىء استخدامه فيما بعد) ، ظهر بعد صدور التشريع الخاص بالاعتراف بحق الملكية الخاصة ، وقد شجع عليه نمو الاقتصاد النقدى بوجه عام ، وحرية التعامل بين المزارعين المصريين ووسطاء التجارة من الاوروبيين ، التى ترتبت على انتهاء احتكارات الدولة منذ وقت مبكر فى عهد سعيد . فقد أخذت البنوك الأوروبية تتأسس فى مصر لتسليف المزارعين بضمان محاصيلهم ، وتقديم الأموال برهن العقارات ، وتمويل التجارة على وجه العموم . وعند نهاية سنة ١٨٥٥ كان قد تم انشاء ثلاثة من هذه البنوك الأوروبية ، وفى سنة ١٨٥٦ افتتح بنك رابع هو « بنك مصر » الذى تأسس فى انجلترا برءوس أموال انجليزية . وقد أشار « بروس » ، وهو يبارك

المشروع بشكل طفيف ، الى أن الائتمان الزراعى فى مصر سوف يكون عليه مكافحة ثلاث صعوبات رئيسية هى : التباس الحقوق فى الملكية العقارية ، وتقلب الضريبة العقارية ارتفاعا وانخفاضا بشكل لا يمكن التنبؤ به ، والافتقار الى محاكم مناسبة والى نظام قانونى مستقر (٢٨) . على أنه لم يلبث أن أخذ يشكك فى نزاهة « م . باسكال » Pasquale الوكيل العام للبنك فى مصر ، بعد أن بدأت الأمور تتضح له ، وأصر على ألا يحصل هذا البنك على أية امتيازات تزيد على ما حصلت عليه البنوك الأخرى فى مصر . كما استهجن اختيار اسم البنك ، الذى رأى أنه قد يبدو انه يتضمن بعض الاعتراف الرسمى الخاص بانه بنك مصرى ، وعبر عن أمله فى أن يساعد وجود هذا البنك على تخفيض نسبة الفائدة السائدة فى مصر .

على أن بنك مصر لم يلبث أن جاء مخيبا للآمال ، فسرعان ما أخذ يحذو حذو البنوك الأخرى فى التخلى عن أغراضه التجارية التى تأسس من أجلها ، والانصراف الى الأعمال الأوفر ربحا وهى اقراض النقود للحكومة المصرية . ولكنه لم يلبث حين وجد أن الحكومة لاتسدده فى الموعد المناسب أن التجأ الى القنصلية طلبا لمساعدتها (٢٩) وهنا لم يتوان بروس عن انزال القصاص العاجل بمديرى البنك ، فقد أخطرهم بأنه « لا ينبغى عليهم الالتجاء الى مساعدة دار القنصلية الا فى حالة التعرض لأقصى حالات الظلم السافر » . وفى خطاب بعث به الى مجلس ادارة البنك فى لندن أوضح أن « الحكومة المصرية تتأخر دواما فى السداد ، ولذلك فهى على الدوام تحت رحمة أولئك الذين تتعامل معهم . ولا يوجد تاجر فى مصر يقوم بأعمال وساطة لها ، الا وله الحق ، من الناحية القانونية البحتة ، فى عمل « بروتستو » ضدها لعدم الدفع ، ولكن العرف جرى بصفة دائمة على عدم الالتجاء الى مثل هذه الاجراءات طالما أن الحكومة تدفع الفائدة وتظهر نيتها فى اتخاذ اجراءات تدريجية

لتسديد المبلغ .. وليس للحكومة المصرية الحق فى عقد القروض ، كما انه ليس من المرغوب فيه ، أن يكون لها مثل هذا الحق . ومن ثم فانه من المصلحة العامة أن يتبع بنك مصر العادة المتبعة هنا ، لأنه اذا جانى هذه العادة ، فانه يضع نفسه فى موضع سيء جدا بالمقارنة مع غيره من دائنى الحكومة » . ثم مضى « بروس » فأوضح أن مجلس النظار الجديد الذى عينه سعيد أخيرا . « يكرس جهوده بشكل جدى لتسديد ديون الحكومة ، وقد انتهج سياسة عادلة تقوم على توزيع ما تحت تصرفه من اعتمادات مالية توزيعا نسبيا بين الدائنين المختلفين . وفى الحقيقة أنه يعامل مصر كما لو كان وصيا على ملكية يتوقع افلاسهما قريبا ، مع أن أصولها تكفى فى النهاية للوفاء بمطلوباتها . ولم يكن لى أن ألح فى المطالب التى قدمها البنك دون أن أكون قد ألحقت الظلم بالدائنين الآخرين . وأننى لا أعرف سببا واحدا يدعونى للسعى نيابة عن البنك فى الحصول له على أولوية لا يستحقها على حساب المؤسسات البريطانية الأخرى فى هذه البلاد » (٣٠) .

ولم يكن فيما كشفه بروس فى خطابه عن حالة الخزانة المصرية شيء جديد . فقد اعتاد محمد على الاقتراض من التجار الأوروبيين، ولكنه كان قادرا ، بسبب احتكاراته ، على السداد لهم فى فترة وجيزه .. عن طريق تقديم حصص من المحصول تغطى القروض . ولكن سعيد لم يكن فى وسعه تقديم مثل هذه الضمانات ، وبدلا من تسديد قروضه قصيرة الأجل من ايرادات الضرائب التى كان يحتاج اليها لأغراض أكثر الحاحا ، فقد وجد من الأسهل عليه دفع الفائدة فقط والاعتماد على صبر الدائنين ومصلحتهم الخاصة فى تجديد الكمبيالات . ونظرا لأن الدائنين كانوا يفضلون أن يظلوا على علاقة طيبة مع الوالى ، الذى كان يملك مثل هذه المميزات الكثيرة فى عطائه ، فانهم كانوا عادة يجددون له الكمبيالات .

على أن الموقف لم يلبث أن أخذ يسير الى الأسوأ بشكل ثابت . فمن قبل ذلك فى عام ١٨٥٦ ، كانت الخزانة المصرية قد تأخرت فى دفع الجزية العثمانية التى كان من المفروض أن تدفع فى لندن لتسديد القرض العثمانى الانجليزى الفرنسى عام ١٨٥٤ (٣١) . وكانت هناك مبالغ ضخمة قد تبددت فى دفع التعويضات ، وفى توزيع الهدايا ، « وشراء الآلات من كل شكل وحجم ، وقضبان السكك الحديدية ، والدبابيس اللامعة ، والفحم ؛ والسفن التجارية والشرائط الفضية للملابس العسكرية ، وأحزمة السيوف والأزرار للجنود ، والمدافع الصلب ، والأرصفة الحديدية من لندن ، والمرايا الغريبة الشكل ذات الأحجام الخرافية والأسعار الخالية من باريس ، وآلات الغزل من أسبانيا ، والصنادل البحرية من هولندا ، وكل الأصناف من أمريكا . وكل ذلك ، ليس لأن الوالى يحتاج اليها ، وانما لأن الأوامر تصر عليها رسميا (٣٢) . ولم يلبث الدائنون ان أخذوا يمارسون الضغط ، ولاحظ « جرين » ، القائم بأعمال القنصل البريطانى العام ، ان أحد الأسباب وراء « رحلات سعيد الدائمة حول القطر هو التهرب من الحاحهم والحاح القناصل الأجانب » !

وقد قدر « جرين » الدخل فى عام ١٨٥٧ بأربعة ملايين جنيه مصرى . وهو دخل يزيد بنسبة الثلث على الدخل الذى مكن محمد على من الاحتفاظ بأسطول وجيش هدد بهما وجود الباب العالى . وقال انه على الرغم من أن الميرى هذا العام قد تم تحصيله مقدما ، فان مرتبات الموظفين لم تدفع بعد ، وقد بلغت الأموال المستحقة للبيوت التجارية ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى (٣٣) .

وقد أثيرت امكانية عقد قرض خارجى لأول مرة عام ١٨٥٧ ، عندما عرض بنك الكريدى موبيلييه Crédit Mobilier الفرنسى تقديم قرض الى سعيد . فقد أبلغ «بروس » ممثل « الكريدى موبيلييه »

بانه سوف يعارض ما وسعه أى مشروع من هذا القبيل ، حيث أن الوالى ليس له الحق اطلاقا فى اتخاذ مثل هـــذا الاجراء » • وفى رسالة بعث بها الى الحكومة البريطانية ضمنها نص هذا الحديث، أضاف هذه الكلمات التى يتنبأ فيها بالغيب قائلا : « ليس ثمة من شىء يمكن أن يقضى على مصلحة هذا البلد أكثر من اعطاء حـــق عقد القروض للوالى • ذلك أن الضمان الوحيد الذى نملكه ضـد طيشه واسرافه ، هو ضرورة أن يكون أقل سلطة من أن يمول التزاماته على حساب دخله • فان ايراداته كافية تماما لمواجهة كل النفقات المشروعة للقيام بأية اصلاحات داخلية تتطلبها مصلحة مصر • ولكن اذا سمح له بالاقتراض بضمان الدخل ، فلن يبق ثمة أمل فى اقتصاد البلاد أو فى الادارة السليمة ، وسوف تنتقل البلاد الى خلفائه بعد ان يكون دخلها قد انتقل بدوره الى المضاربين الأجانب » (٣٤) •

وفى منتصف عام ١٨٥٨ كانت مديونيات سعيد للتجـــار الأجانب قد ارتفعت الى ما يقدر بمليون جنيه ، وأخذ الكثيرون منهم يحبذون أن يعقد قرضا ليتمكن من تسديد أموالهم • وقد أرسل الوالى بعثة الى القسطنطينية لطلب الاذن له بعقد قرض بمليونين من الجنيهات ، ولكن شريف باشا ، وزير الخارجية ، أبلغ القائم بأعمال القنصل العام البريطانى أن الاحتمال ضعيف فى الحصول على هذا الاذن ، وأنه لا ضرورة لعقد القرض على أية حال • وبالفعل فقد فشلت محاولة الحصول على الاذن • ولكن سعيد لم يلبث أن لجأ الى طريقة أخرى أكثر دهاء للحصول على القرض لعدم وجـــود أية قيود عليها ـ وهى اصدار سندات قصيرة الأجل على الخزانة • وكان الذى أوحى بها اليه فيما يبدو هو ديليسبس ، الذى كان متلهفا على توفير المال فى يد سعيد ، تمهيدا لاستخلاص جزء منه لمصروفات القنال • ولما كانت سمعة مصر المالية فى الخارج ما تزال طيبة لحد

معقول ، ونظرا لأن الخزانة المصرية حتى ذلك الحين لم تكن مدينة فى الخارج ، فان هذه السندات كانت قابلة للخصم بسهولة فى أوروبا ، وبذلك وفرت للوالى مصدرا جـــديدا للقروض أتاح له تسديد دائنيه المحليين الأكثر الحاحا ، والانخراط فى ألوان جديدة من الاسراف والتبذير •

وقد صدرت سندات سعيد على الخزانة فى بادىء الأمر لمدة ستة شهور ، واثنى عشر شهرا ، وثمانية عشر شهرا ، ثم أصبحت فيما بعد لمدد تصل الى ستة وثلاثين شهرا • وكانت فائدتها فى البداية ١٥ فى المائة ، فوصلت الى ١٨ فى المائة ســـنويا • وقد اجتذبت هذه النسب العالية للفوائد البنوك التجارية فى مصر ، فساهمت فيها بحماس ، مفضلة اياها على التمويل التجارى الذى كان الغرض الأساسى من وجودها ، والذى كان يجلب لهـــا فائدة تتراوح بين ٦ ـ ٧ فى المائة سنويا • وكانت السمعة المالية تبدو طيبة فى البداية ، حيث كانت السندات تستهلك فى ميعـــاد استحقاقها الاحتفاظ بالسوق مهيئة لاصدار جديد •

وعند نهاية عام ١٨٥٩ ، كان تبذير سعيد الزائد عن الحد ، والسهولة التى كان يسمح لنفسه بأن تنهبه بهـــا مجموعة من الطفيليين ، قد أسفر ، ليس فقط عن عجز فى الميزانية قدره مليونا من الجنيهات ، وانما عن احتكار جميع ايرادات عام ١٨٦٠ سلفا • وأخــذت سندات الخزانة تصــدر على سنتين وبلغت قيمتهــا ١ر٦٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وبلغ العجز فى دفع المرتبات للموظفين مبلغ ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه ، فضلا عن ٥٢ر٠٠٠ جنيه تقريبا كانت مستحقة للتجار وأصحاب السوق التجارية على حساب مفتوح (٣٥) •

وبعد ثلاثة أشهر ، كان الموقف قد أصبح أكثر سوءا • وكتب القنصل البريطانى العام الجديد « كولكهون » Colquhoun

الى حكومته يقول ان سعيدا مولع بالأعمال العسكرية الكبيرة وشراء الأراضي والقصور على نطاق واسع ودون تدبر بأسعار ضخمة ، وان الدفع يتم بسندات حكومية على ١٨ ، ٢٤ ، ٣٦ شهرا ، وقد وجد الوالي أن هذه السندات قد راحت في البداية ، وانها تتداول بسعر خصم لايزيد كثيرا عن العمليات الحكومية بوجه عام ، أي ٦ في المائة ، على انه عندما اتضح أن عددا كبيرا من طلبات شراء البضائع والذخائر العسكرية ومهمات السكك الحديدية الخ ، قد أعطيت للتجار باسعار تزيد على سعر السوق بكثير ، وان الدفع سوف يكون بواسطة سندات حكومية طويلة الأجل ، ارتفع سعر الخصم الى ١٨ في المائة ، ومن المعتقد بصفة عامة أنه قد صدر من السندات ما يقدر بـ ٣ ــ ٣½ مليون جنيه ، ولم يصرف جميع موظفي الحكومات مرتباتهم منذ ١٤ ــ ١٨ شهرا ، (٣٦) وكان من الطبيعي في ظل هذه الأحوال المتدهورة أن أخذ حملة سندات الخزانة يحسون بشيء من الانزعاج ، وفي فبراير ١٨٦٠ ، سأل : أحد التجار البريطانيين الكبار « كولكهون » Colquhoun عما اذا كان الحاكم الذي سيخلف سعيد ، في حالة وفاته ، سوف يقبل دفع ما يحمله من سندات ؟ وقد أجاب كولكهون بأن خليفة سعيد ربما يتردد كثيرا في دفع ديون تجلب بمثل هذه الطريقة غير المسئولة (٣٧) .

ولقد جرى بعد ذلك ولعدة أشهر كلام آخر عن عقد قرض خارجي ، يخصص لضمانه جزء من ايرادات مصر ، وذلك لسداد الدين السائر ، وعند نهاية عام ١٨٥٩ كان كل من « باستريه » « Pastré » ، وهو ممول فرنسي محلي ، « وهيوتيربرن » Hugh Turburn ، وهو تاجر بريطاني كبير في الاسكندرية، يجسان نبض كولكهون فيما اذا كان من الممكن تكوين شركة انجليزية فرنسية تقوم بشراء السكة الحديدية لتقديم الأموال

اللازمة للخزانة المصرية ، وقد لمح « باستريه » الى ان السكة الحديدية اذا اديرت بكفاءة ، فسوف تجعل مشروع قناة السويس عديم الأهمية ، ومن ثم تتحسن العلاقات الانجليزية الفرنسية ، ولكن « كولكهون » اوضح أن الفرمان الذي منح امتياز انشاء السكة الحديدية قد اشترط ألا تنتقل ملكيتها من يد الحكومة المصرية (٣٨) ، ومن ثم فلم يتمخض شيء عن هذا العرض ، ولكن المصالح الفرنسية أخذت منذ بداية عام ١٨٦٠ تمضي في طريقها بالاعتماد على نفسها ، فبمساعدة القنصل الفرنسي العام ، وعن طريق « باوليني بك » Paolini وهو بولندي من المقربين الى سعيد ومن التابعين له ، جرى التفاوض على عقد قرض قيمته ٢٨ مليون فرنك (حوالي ١ر٢٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني) مع شارل لافيت Lafitte وبنك الكونتوار دي كونت Comptoir d'Escompte ، وقد بلغ صافي قيمة هذا القرض ، بعد خصم العمولة ، ومصروفات التأسيس الخ ، مبلغ ٢٠ر٧٠٠ر٠٠٠ فرنك (٣٩) ، على أن يدفع الى الخزانة المصرية على خمسة أقساط خلال النصف الثاني من سنة ١٨٦٠ ويسدد بين ١٨٦١ ، ١٨٦٥ بفائدة قدرها ٦ في المائة ، وذلك مقابل سندات على الخزانة غير قابلة للتداول تودع في باريس بضمان ايرادات جمارك الاسكندرية ، وكان شرط اتمام هذا القرض ، الذي لم يحصل على موافقة الباب العالي ، الا يصدر الوالي سندات أخرى على الخزانة حتى يتم سداده كلية (٤٠) .

كان ابرام هذا القرض ، الذي تم بتغاضي ، ان لم يكن في الحقيقة بتشجيع وزير الخارجية الفرنسي « توفنيل » Thouvenel نتيجة للضغط الذي مارسه الدائنون الفرنسيون بدرجة كبيرة ، وبخاصة ديليسبس ، الذي كان يسعى لحمل سعيد على الاعتراف بالأسهم الباقية دون اكتتاب من أسهم شركة القناة وشرائها ،

واتخاذ الترتيبات لدفع ثمنها • وقد سجل هـــذا القرض نهاية المعارضة الحكيمة التى كان يبديها القنصلان البريطانى والفرنسى لاسراف ســـعيد ، وبداية التنافس بين المموّلين الفرنسيين من جانب والمموّلين الانجليز والبروسيين من جانب آخر على اقراض الحكومة المصرية •

وسرعان ما أنفق هذا القرض الأول فى دفع التعريضات التى وعد سعيد بها (٤١) ، وفى الانعامات السامية على أقارب الوالى ، وعلى تسوية الديون ، بما فيها مرتبات الجيش المتأخرة منذ أحد عشر شهرا • وعند منتصف ١٨٦١ كانت الخزانة قد أصـــبحت خاوية من جديد ، وبدلا من أن ينخفض الدين الســـائر زاد الى ٧ مليون جنيه • واخذ ديليسبس يضغط على سعيد من جديد لابرام قرض آخر مدته ثلاثون عاما ، لتمكينه من دفع قيمة أسهم القناة الباقية دون اكتتاب ، والتى يحاول تحميله بها (٤٢) • وفى نفس الوقت بدأ التأخير فى دفع ســـندات الخزانة التى كان ميعـــاد استحقاقها قد حان وقتذاك • وفى يونية ١٨٦١ شرع سعيد فى التفاوض مع بنك « الكونتوار دى كونت » Comptoir d'Escompte لمنحه قرضا أكبر • ومرة أخرى حصل بنك « الكونتوار » على تأييد الحكومة الفرنسية ، التى يتضح موقفها من خلال هذه المراسلة بين القاهرة وباريس • فقد كتب القنصل الفرنسى العـــام فى مصر « بوفال » Beauval يقول : « اذا كان الوالى يريد قرضـــا آخر ، فالا يكون من الأفضل أن يحصل عليه من فرنسا بدلا من أية دولة أخرى ؟ وحين يكون الانسان مخولا فى ممارسة قدر من السيطرة على مالية دولة ، نتيجة لاجراءات تمت لمصلحة رأسماليينا الا يكون فى طريقه تماما الى السيطرة على شئون هذه الدولة ! » (٤٣) • وقد عمدت الحكومة الفرنسية ، فى محاولتها تبرير تأييدها لابرام هذا القرض الذى يسعى الوالى الى الحصول عليه دون تفويض من

الباب العالى ، الى القول بانه يوجد فرق بين « عمل من أعمـــال السيادة » و « اجراء بسيط من أعمـــال الادارة » ! وأن القرض المقترح ينتمى الى الحالة الأخيرة ، حيث أن الوالى انما كان ببساطة « يحاول توحيد ديونه القائمة ، واتخاذ ترتيبات لتسديدها » (٤٤) •

على أن المفاوضات مع « الكونتوار » فشلت ، وكان السبب الرئيسى أن الشروط المقترحة كانت باهظة • فقد طلب البنك فائدة تبلغ بين ١١½ ــ ١٢ فى المائة ، وعمولة قدرها ٦ فى المائة ، وتعيين لجنة للاشراف على الميزانية المصرية • وقد احتج بوفال على ذلك قائلا ان اقتراض الوالى من فرنسا انما هو فى صميم المصالح الفرنسية وانه من واجب الحكومة الفرنسية أن تتحقق من أن الشروط المطلوبة لابرام القرض هى شروط معقولة ، « واذا لم نفعل ذلك نحن ، فان غيرنا سيفعله » (٤٥) •

على أنه كان يوجد فى ذلك الحين منافس قوى فى الميدان ، يتمثل فى « هرمان وهنرى أوبنهايم » ، والأول عم الثانى وهما صرفيان يهوديان ألمانيان ، نشأ فى فرانكفورت ، ولهما صلات مصرفية قوية مع كل من بروسيا وانجلترا • وقد اســـتقرا فى القسطنطينية والاســـكندرية منذ مدة طويلة ، حيث كان فى استطاعتهما ، نظرا لصلاتهما الدولية ، الاعتمـــاد على التأييد الدبلوماسى لكل من بريطانيا وبروسيا • وقد كا نلشركة أوبنهايم شابير وشركاه Oppenheim, Chabert and Cie. فى الاسكندرية سمعة سيئة لحد ما بسبب بعض عملياتها المالية (٤٦) • وعلى الرغم من ان اصحابها لم يكونوا أنفسهم يملكون من الموارد المالية ما يكفى لتلبية حاجات سعيد ، الا انهم كانوا فى وضع يسمح لهم باجراء الاتصالات لعقد قرض له ، نظرا لعلاقاتهم المصرفيـــة فى انجلترا وبروسيا • ولعل أهميتهم الكبرى فى هذا الصدد يرجع الى نفوذهم فى القسطنطينية ، عن طريق شركة « أوبنهايم ، البرتى وشركاه ،

Oppenheim, Aiberti et Cie التى تأسست هناك منذ عام ١٨٥٤ ، وعن طريق هذه الصلة وبمساعدة السفارة البريطانية ، نجحوا فى يناير ١٨٦٢ فى حمل الباب العالى على الموافقة على مشروع قرض لسعيد ، تلقى القنصل البريطانى العام بشأنه تعليمات تقضى بان يمنحه تأييده الأدبى • وقد كان مشروع القرض يقضى بتقديم ٤٠ مليون فرنك (زيدت فيما بعد الى ٦٠ مليون فرنك) تسدد على ثلاثين عاما ، بفائدة اسمية ٨٪ وفعلية ١١٪ ، وبضمان ايرادات أراضى الدلتا • وقد كانت هذه الشروط أفضل بالكاد من الشروط التى قدمها « الكونتوار دى كونت » ان لم تكن كذلك اطلاقا ، ولذلك فقد تردد سعيد بين القرضين • على أن السادة أوبنهايم ، الذين كان يؤيدهم القنصل العام البريطانى (٤٧) وكذلك القنصل البروسى ، تمسكوا بأن الترخيص بعقد القرض الذى حصلوا عليه من الباب العالى بناء على طلب سعيد ، انما ينطبق فقط على قرض أوبنهايم ، ويمثل التزاما من جانب سعيد بقبوله • وطبقا للعادة المتبعة فى هذه الأمور ، فقد هدد البنك بمقاضاة سعيد ومطالبته بتعويض اذا هو لم يقبل ذلك • وازاء هذه الضغوط التى أزعجت سعيد ، وبســـبب حاجته الى المال على اية حال ، فقد وقع العقد مع بنك أوبنهايم فى مارس سنة ١٨٦٢ •

وقد بلغت القيمة الكلية للمبلغ الذى تسلمه سعيد ، بعد استقطاع الخصومات والعمولة وغيرها ، ما يقرب من ٥٣٫٥٠٠٫٠٠٠ فرنك (٢٫١٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، من قيمة القرض الاسمية البالغة ٦٠٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنك (٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى) ، وبلغ حجم المبلغ الذى يســـدد على ثلاثين ســـنة حوالى ١٩٨٫٠٠٠٫٠٠٠ فرنكا (٤٨) • وقد تم ذلك بسعر فائدة ١١٪ واستهلاك على القيمة الاسمية للقرض ورسم سنوى يبلغ ٢٦٤٫٠٠٠ جنيها على الخزانة المصرية • وقد اعتبر « كولكهون » ، الذى ساعد فى المفاوضات على القرض ، هذا « امرا بسيطا جدا ، حيث أن الفائدة المستحقة على المال

تبلغ من ١٢٪ الى ١٥٪ » (٤٩) • وكان قد حبذ عقد قرض قدره مائة مليون فرنك يسدد على خمســـين عاما قائلا أنه يقـدر دخل مصر بـ ٣٫٥٨٠٫٠٠٠ جنيهـــا ســـنويا ، والمصروفات العادية للحكومة بـ ٢٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيها سنويا ، فيكون الفائض السنوى ٩٨٠٫٠٠٠ جنيها ، وهو مبلغ أكثر من كاف لتسديد مثل هذا القرض ، وأنه مع حسن الادارة فى المستقبل ، فان تسديد القرض الذى تم التعاقد عليه فعلا لن يمثل عبئا خطيرا • على أن مثل تلك الادارة الحسنة لم تكن تلوح فى الأفق !

كان البنك الذى يعتمد عليه أوبنهايم هو بنك « ساكس — ماينينجن » Sax-Meiningen • ولكن بعد أن تم توقيع العقد تم الاصدار فى لندن عن طريق بيت فرولنج وجوش Fruhling and Goshen بسعر ٨٢٫٥٪ لجزء من القرض والآخر بسعر ٨٤٫٥٪ • وربما تفسر هذه الظروف ما تلقاه القنصل البريطانى العام من تعليمات بخصوص منح « التأييد الأدبى » لبنك أوبنهـــايم ! وكان كولكهون ، الذى اعترف بأن القرض كان « صـــفقة بارعة لمن ابرموها » ، قد قال لسعيد عند ابرام القرض : « على الرغم من أن المولين البريطانيين قد يهمهم الأمر بدرجة قليلة ، الا أن سلوك الحكومة المصرية مؤخرا قد أصبح بحيث يصد الرأسماليين البريطانيين ذوى الشـــأن عن الاستثمار فى مصر (٥٠) • ولربما كان يعتقد ذلك فعلا فى ذلك الحين ، ولكن من الواضح انه لم يكن مخدوعا عندما وصل من لندن فى مايو ١٨٦٢ مستر « تشارلس جوشن » نيابة عن بيت « فرولنج وجوشن » ، للحصول على التوقيعات اللازمة على العقود التى يرتبط فيها الوالى ويربط ايرادات الدلتا لتسديد القرض » (٥١) •

وفى خلال عام ١٨٦١ قام سعيد ببعض المحاولات التى تتسم بسوء التدبيرلحد بعيد لاصلاح الاقتصاد • فقد فصل عددا كبيرا من الموظفين الأوروبيين فى السكة الحديدية ، واهمل صـــيانتها

لدرجة انه فى خريف ١٨٦١ تعطل خط القاهرة ــ الاسكندرية بسبب اكتساح مياه الفيضان للجسور • ثم خفض عدد الجيش الى ٦٠٠٠ ثم الى ٢٥٠٠ • وباع بالمزاد اكواما من مهمات الجيش وتخلص من مئات الخيول والجمال والهجن ، وباع بخسارة ضخمة كثيرا من الممتلكات الشخصية كالصحاف والمجوهرات التى كان يكنزها • ولكنه مضى فى شراء الأراضى والقصور حتى انفق ما يقرب من ١٨٠,٠٠٠ جنيه فى مثل هذه المشتروات فى شهر واحد ، دفعها بسندات على الخزانة • واستمر فى دفع التعويضات فى دعاوى سخيفة بعضها عبارة عن نصب واحتيال ، واستمرت طلبات الشراء من الخارج باسعار خيالية ، على الرغم مما أعلنه سعيد مرارا من عزمه على طرح هذه الطلبات فى مناقصات •

فى هذه الظروف من خلل الادارة ، كان الاحتمال ضعيفا ان يتحقق الأمل الذى عبر عنه « كولكهون » فى أن يستخدم القرض الجديد فى تسديد الديون القديمة وتمويل بعض المشروعات العامة المفيدة ، فلم تكن لسكة حديد القاهرة ــ السويس ، أو لقناة السويس فائدة للاقتصاد المصرى من قريب أو من بعيد • وقد استخدمت قناطر الدلتا كمعسكر حربى دون أن تبذل محاولة لتحويلها الى الغرض الذى بنيت لأجله • وعند وفاة سعيد فى بداية سنة ١٨٦٣ كانت الخزانة المصرية غارقة فى الدين تماما ، ولم يكن ثمة ما يمكن عمله لأجلها • فقد أنفق مبلغ الـ ٢,١٥٠,٠٠٠ جنيها الذى تم استلامه من قرض « أوبنهايم » جميعه ، فيما عدا ٤٠٠,٠٠٠ جنيه • ولم تستغل الأموال التى تم اقتراضها فى أية مشروعات يمكن أن تقدم عائدا يخدم سداد هذه القروض • وحتى القروض الخارجية لم تحقق الغرض المقصود منها سواء فى تصفية الدين

السائر ★ ، أو حتى تخفيضه • وعلى هذا النحو كانت المالية المصرية فى حالة فوضى لدرجة انه كان من المستحيل تقريبا الوصول الى تقدير ولو تقريبى للديون التى خلفها سعيد وراءه • ففيما عدا مبلغ ثمانية ملايين جنيه تقريبا كان مفروضا دفعها فى خلال الثلاثين سنة التالية لتسديد قرض أوبنهايم ، كان مايزال هناك أكثر من مليون جنيه « للكونتوار دى كونت » يستحق الدفع بعد ثلاث سنوات ، بينما كان الدين السائر يبلغ حوالى ٩ مليون جنيه (٥٢)•

ولقد كان احد الأسباب الرئيسية فى هذه الديون ، اسراف الوالى الشخصى (٥٣) ، وعدم وجود حد فاصل بين مصروفات الدولة ومصروفات الحاكم الشخصية • وكانت الضرورة تقضى ، من وجهة نظر الادارة المالية السليمة ، بتقدير مخصصات للأسرة المالكة ، ولكن ذلك لم يتحقق الا فى عهد اسماعيل نظريا ، ومن الناحية الفعلية بدرجة ما • ولو أن ذلك تحقق بالفعل ، ولو تم توفير ادارة سليمة ، لما كان ثمة سبب يجعل من الديون التى خلفها سعيد عبئا ثقيلا على الخزانة المصرية • فيدخل قدره ٣٪ مليون جنيه تقريبا سنويا ، كان من الممكن تسديد* تلك الديون والوفاء بالمصروفات الادارية العادية ، وكان من الممكن أيضا عقد قروض بشروط معقولة

---

* يقصد « بالدين السائر » دين الحكومة لبعض الأفراد او الشركات الذين قاموا بأعمال لها مقابل مال معلوم ولم تتمكن الحكومة من تسديده • ويتميز هذا الدين بأنه قصير الأجل كبير الفوائد • ويختلف بذلك عن « الدين الثابت » الذى هو عبارة عن مبلغ او مبالغ معينة تقترضها الحكومة بفائدة معينة لمدة معينة ، ويكون عادة لمدد طويلة وبفوائد صغيرة • ويستخدم الدين السائر عادة لمواجهة حاجات مؤقتة وملحة ، أما مال الدين الثابت فيستخدم لمواجهة مشروعات كبيرة • ولكن فى حالة مصر ، فان تضخم الدين السائر بدرجة كبيرة قد أوجد الحاجة الى مواجهته بصفة عاجلة وملحة عن طريق « دين ثابت » ، اى عن طريق قروض خارجية بفوائد معينة ولمدد معينة (المترجم) •

لتمويل بعض المشروعات الراسمالية التى تدر ايرادا كافيا لسداد القروض • وعندئذ فربما كان ذلك بديلا أفضل من الطريقة التى اتبعها محمد على فى تدبير الأموال اللازمة للاصلاحات من الموارد المالوفة بطريقة السخرة والضرائب الجائرة •

ولقد كان هذا الأمر جديرا بالتحقيق لو ان بريطانيا العظمى وفرنسا استخدمتا نفوذهما ، وكانتا تملكان هذا النفوذ دون ريب • ولكن هاتين الدولتين ، لاسباب لا ترجع كثيرا لسياسة متعمدة بقدر ما ترجع الى التقصير ، سمحتا لمصر بالتعرض لطموح اسماعيل الزائد عن الحد ، ولاستغلال شركة قناة السويس وغيرها من الشركات الأجنبية التى حصلت على عقود الامتيازات ، والى جشع الممولين اليهود من الفرنسيين والانجليز والالمان ، الذين شجعوا ، بطريقتهم المعهودة ، الوالى على الاسراف والتبذير لتمكين أنفسهم من ممتلكاته • وقد ترتب على هذا النهب الذى كان يتم على نطاق عالى كبير ، ان أخذ تدخل القناصل المحدود لصالح أصحاب التعويضات ، يتحول تدريجيا الى تدخل دبلوماسى تقوم به حكومات الدول لصالح أصحاب السندات الأوروبيين • وأصبح « نهب المصريين » ، الذى بدأ فى شكل عمليات نصب يقوم بها المغامرون الأوروبيون كأفراد بمعاونة مجموعة من القناصل « التجار » سيئى السمعة ، وكان يلقى الاستنكار من القناصل « المحترفين » المحترمين ـأصبح مصدرا رئيسيا للربح لنصف البيوت المالية فى أوروبا ، بمعاونة غالبية حكومات الدول العظمى •

حواشى الفصل الرابع

(١) Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, p. 58.

(٢) Ibid., p. 51.

(٣) Campbell-Bowring, 18.1.38, FO 78/342.

(٤) F.O. Barnett, 26.8.41, FO 78/451.

(٥) Barnett-Aberdeen, 15.5.42, FO 78/502.

(٦) FO-Barnett, ibid.

(٧) Ibid., 4.2.43, FO 78/451.

(٨) Barnett-Aberdeen, 6.7.43, ibid.

(٩) Ibid., 19.8.43, ibid.

(١٠) Ibid., 13.1.44, FO 78/582.

(١١) Palmerston-Murray, 4.2.48, FO 78/756.

(١٢) Murray-Palmerston, 5.1.50, FO 78/840.

(١٣) FO-Paget, 1.2.53, FO 78/ 965.

(١٤) وقد منع محمد على فى مناسبات عديدة ودون احتجاج من حكومة صاحب الجلالة ، تصدير الحبوب من مصر • وكان اتساع مساحة الأراضى التى تزرع قطنا ، وزيادة عدد السكان فى مصر ؛ وانخفاض النيل فى بعض السنوات ، يلعب فى كثير من الأوقات دوره فى نقص محصول الحبوب وانخفاضه الى ما دون احتياجات مصر المحلية • وكثيرا مادعت الحاجة الى استيراد الحبوب من الخارج •

(١٥) Green-Clarendon, 19.9.53, ibid.

وقد أورد جرين أرقاما تبين أن بريطانيا كانت عادة تستورد ما بين ثلثى وثلاثة أرباع المحصول الكلى من الحبوب فى مصر · وفى سنة ١٨٥١ استوردت بريطانيا ١٫١٤٦٫٢٥٤ قنطارا من مجموع الصادرات البالغة ١٫٤٦٨٫٦٤٩ قنطارا · وفى سنة ١٨٥٢ بلغ الرقم ٥٦٣٫٥٥٥ قنطارا من ٨١٤٫٤٥٤ قنطارا ·

(١٦) Green-Clarendon, 17.11.53, ibid.

(١٧) Clarendon-Green, 30.9.53, FO 78/965.

(١٨) وقد اختلفت أسعار القطن المصرى فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر بين ١٨½ ريال كحد اقصى و ١٣ ريال كحد أدنى · وفى الخمسينيات من القرن اختلف السعر بين ١٦½ ريال كحد اقصى و ٨½ ريال كحد ادنى
Crouchley, op. it., p. 263.

(١٩) هذه الأرقام تعتبر تقديرات تقريبية · وتعتبر أرقام الميزانية المتاحة فى تلك الفترة غير دقيقة لحد كبير ، فهى تشير دائما الى زيادة الايرادات على المصروفات وفى الحقيقة أن الايرادات كانت تضبط على المصروفات ، ولم يحدث اطلاقا أن كان هناك فائض ·

(٢٠) انظر أيضا Murray-Palmerston, 1.1.47, FO 78/707.

(٢١) Crouchley, op. cit., p. 275.

(٢٢) من الناحية الرسمية فانه مات بالسكتة القلبية · وقد رفض « بروس » اعتماد الاشاعة التى ذاعت بأنه مات مقتولا · ولكن معظم المؤرخين تبنوها كحقيقة واقعة · ويبدو أنه كانت هناك محاولة فاشلة لوضع الهامى ، ابن عباس ؛ على العرش ·

(٢٣) Bruce-Clarendon, 11.7.54, FO 78/1036.

(٢٤) Sabatier-Ministre, 2.10.54, Corres. Politique, Egypte, 25.

(٢٥) Green-Clarendon, 6.11.57, FO 78/1314.

(٢٦) وقد كان المشروع الذى قدمه القنصل العام للولايات المتحدة خاصا بتطهير قنوات مصر السفلى لتكون على الدوام صالحة للملاحة · ولكن سعيدا لم يوافق على هذا الامتياز ؛ ربما لأن مجلس تجارة استقال احتجاجا عندما علم بنيته على الاستجابة لذلك · وقد علق « بروس » قائلا ان « الأشخاص الذين أعدوا المشروع لم يكونوا يملكون رأس المال اللازم لتنفيذ المشروع · ولو أنهم حصلوا على

الامتياز ؛ لكانوا دون شك قد حذو حذو أصحاب امتياز شركة الجر The Towing Company وباعوه الى آخرين من الرأسماليين الأجانب · وقد حصل صاحب امتياز هذه الشركة على ٣٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى مقابل امتيازه ، وكان مبلغة « دى ليون » de Leon يمنيه على الحصول على ٤٥٫٠٠٠ جنيه انجليزى · وقد كانت مثل هذه الأعباء تمثل عبئا اضافيا على عاتق التجارة والسكان فى مصر دون ان يكون هناك ما يقابلها من تعويض بأى شكل ·· وفى حدود علمى فان مستر « دى ليون » يعتبر أول ممثل لدولة كبرى يشترك فى مثل هذه المضاربات ويستخدم سلطة وظيفته الدبلوماسية بشكل سافر لتهديد الوالى وارغامه على القبول »
Bruce-Clarendon, 30.4.57, FO 78/1313.

(٢٧) Bruce-Clarendon, 16.4.57 and 29.4.57, FO 78/1313.

(٢٨) Ibid., 3.8.55, FO 78/1123.

(٢٩) Ibid., 8.4.57, FO 78/1312.

(٣٠) وبعد ثلاث سنوات وقع البنك فى مركز شديد الحرج بسبب تقديمه بعض القروض الى دائرة الهامى باشا ، ابن عباس · وكان الهامى قد غرق فى الدين تماما ولم يستطع الدائنون عن تصفية أملاكه تسديد كافة الدائنين · وقد تعرض البنك لخسارة تقرب من ١٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ؛ دفع معظمها سعيد ، الذى تحمل مسئولية ديون قريبه المتوفى بكرمه المعهود · وقد عزل باسكوال Pasquale واستمر البنك فى عمله بصورة متواضعة ، حتى صفى قبيل الحرب العالمية الأولى ·
Landes, Bankers and Pashas, pp. 113 and 138.

(٣١) Bruce-Clarendon, 18.9.56, FO 78/1222.

(٣٢) Green-Malmesbury, 19.6.58, FO 78/1401.

(٣٣) Ibid., 1.5.58, ibid.

(٣٤) Bruce-Clarendon, 23.3.57, FO 78/1313.

(٣٥) Colquhoun-Russell, 5.12.59, FO 78/1568.

(٣٦) Ibid., 21.2.60, FO 78/1522.

(٣٧) Ibid., 25.2.60, ibid.

(٣٨) Ibid., 19.11.59, FO 78/1468.

(٣٩) Ibid., 13.9.60, FO 78/1523.

(٤٠) وفى أكتوبر ١٨٥٦ طلب الكنتوار دى كولت تعويضا على أساس أن سعيدا قد انتهك هذا البند بإصداره سندات جديدة على الخزانة . وبعد تدخل القنصل الفرنسى العام حصل على تعويض قدره ٨٤٠,٠٠٠ فرنك
Beaval-Thouvenel, 14.10.61, Corres. Politique Egypt. 30).

ويبدو أن سندات الخزانة المذكورة كانت فى الحقيقة حوالات على الخزانة أعطاها موظفو الحكومة ، الذين تأخرت مرتباتهم ، الى التجار لمدهم باحتياجاتهم الشخصية ، ثم تعامل بها هؤلاء التجار مع الخزانة . انظر .Sabry, op. cit., p. 96
على أن هذه ليست كل القصة ، فيبدو أن سعيدا قد أصدر فعلا سندات على الخزانة قيمتها ٦٠٠,٠٠٠ جنيه انجليزى بفائدة ٩٪ « لمواجهة ارتباطات سابقة على القرض بوقت طويل » . وقد تنبأ « كولكون » وقت اصدارها بأن الوالى سوف يواجه متاعب مع الكونتوار : Colquhoun-Russell, 4.10.60, FO 78/1523.

(٤١) ويشمل ذلك مبلغ ١٣٠,٠٠٠ جنيه انجليزى دفعت الى زيزينيا ، وهو من الليفانتيين من أتباع سعيد ، كتعويض عما وصفه كولكهون بأنه « أشد الدعاوى بعدا عن العقل » .Colquhoun-Russell. 4.10.60. FO 78/1523

(٤٢) Marlowe, The Making of the Suez Canal, p. 62, 35 n.
وعلى الرغم مما أكده معظم الكتاب عن الموضوع ، الا أن سعيدا لم يرتبط بشراء هذه الأسهم الباقية . انظر : Ibid., pp. 151-52.

(٤٣) Beauval-Thouvenel, 18.5.61, Corres. Politique. Egypte 29.

(٤٤) Thouvenel-Beauval, 2.8.61, Ibid.

(٤٥) Beauval-Thouvenel, 19.8.61, ibid.

(٤٦) فى احدى هذه العمليات ، كانوا يديرون أملاك الهامى ابن عباس ، وكانوا ضامنين ديونه . وقد أوشكوا على الافلاس لولا تدخل القنصل الروسى ، وعندما مات الهامى سنة ١٨٦١ وبيعت أملاكه لدائنيه بديونه ، طالب أوبنهايم ، شاير وشركاه بتعويض على أساس أن ادارة الأملاك قد سحبت من أيديهم ! وحصلوا من الوالى على مبلغ ٩٣,٠٠٠ جنيه انجليزى !
Landes, op. cit., pp. 112-116.

(٤٧) Colquhoun-Russell. 24.1.62, FO 78/1675.
وقد أبلغ « كولكهون » سعيدا بأن « عليه التزاما أدبيا بقبول القرض الألمانى بدلا من التعاقد مع جهات أخرى على أسس تكاد تكون واحدة ؛ وتعريض نفسه لتهمة التقلب وربما مطالبته بتعويض جسيم » .

(٤٨) Landes, op. cit., p. 117.

(٤٩) Colquhoun-Russell, 12.10.61, FO 78/1591.

(٥٠) Ibid., 24.1.62, FO 78/1675.

(٥١) Ibid., 3.5.62 ibid.

(٥٢) بعض التقديرات المغالى فيها لديون سعيد عند وفاته ، ترجع الى افتراض أنه قبل شراء أسهم شركة القناة الباقية . وفى الحقيقة ان كل ما ارتبط به هو مساهمته الأولى فى ٦٤,٠٠٠ سهما ، ولمثل دينا قدره ٣٢ مليون فرنك : أو ما يقارب من ١,٣٢٥,٠٠٠ جنيه انجليزى . ويقرر « لاندز » (المصدر السالف الذكر ص ١٣٦) أن الدين السائر فى نهاية حكم سعيد كان يزيد على ١٢ مليون جنيه انجليزى ، ولكنه لا يورد المصدر الذى استقى منه هذا الكلام . ويبدو أنه يفترض أن هذا المبلغ يتضمن قيمة الـ ١٧٦,٠٠٠ سهم الزائدة التى كان ديلسبس يحاول تحميل سعيد بها . فاذا نحن طرحنا الأسهم غير المبيعة ، فان ذلك يهبط بمبلغ « لاندز » الى حوالى ٩٪ مليون جنيه انجليزى . ويقدر « حمزة » فى كتابه « الدين المصرى العام » مجموع الديون بـ ١٢٪ مليون جنيه انجليزى . وبعد طرح المبالغ المستحقة للمقرضين الأجنبيين ؛ فان ذلك يخفض المبلغ الذى أورده حمزة للدين السائر الى ٩ مليون جنيه انجليزى ، وهو ما يتفق مع الرقم المعدل الذى أورده « لاندز » ، ويتفق تقريبا أيضا مع الرقم الذى أورده صبرى (المصدر السالف الذكر ص ١٠٦) بعد تعديل عدد أسهم شركة القناة .

(٥٣) أحد العوامل فى اسراف سعيد هو عادته الصبيانية فى شراء مجموعات اللعب الخلابة بأسعار ضخمة عن طريق بعض المقربين اليه عادة ، الذين يتقاضون عمولات كبيرة . وفى الحقيقة أنه يوجد فى طباع سعيد الكثير مما يذكر الانسان بمستر تود Toad . ففى احدى المرات ، كان يشاهد بسرور بالغ مدفعا من طراز ارمسترونج Armstrong على سفينة حربية بريطانية تزور الاسكندرية . ولم يكد يراه حتى أمر بشراء خمسة وعشرين مدفعا من هذا الطراز الباهظ التكاليف ، بواسطة رجله المخلص برافاى Bravay ؛ رغم أن القنصل البريطانى حذره من أنه (برافاى) ليس فى مركز يسمح له بتزويده بالسلعة المطلوبة . وعندما كان يسافر بالقطار كانت عادته أن يسوقه بنفسه ويطلق له العنان . وقد كان على الدوام يعتزم القيام برحلات طويلة ، ثم لا يلبث ان يعدل غالبا عن السفر قبيل القيام بها ، وفى احدى المرات أقلع الى أوروبا ثم عاد فى اليوم التالى بسبب اصابته بدوار البحر ! وفى احدى المرات قام بالسفر الى مكة لأداء فريضة الحج ،

ولكنه عدل عن رأيه عقب مغادرته السويس ؛ لأنه نسى بعض الأوراق ! وقد حول منشآت الرى فى قناطر الدلتا الى معسكر حربى ، ووضع حول القناطر صفا من المدافع النحاسية • وقد ثارت الشكوك لذلك فى وزارة الخارجية البريطانية ، ولكن لم يكن لها أساس ؛ فان سعيدا كان يموه على الجنود • وعندما ثقلت ديونه ، نقص جيشه حتى لم يعد شيئا مذكورا من الناحية الفعلية • ومع أنه كان طيب السريرة عادة ، الا انه كثيرا ما كانت تنتابه نوبات غضب مخيفة ، ويكون ذلك أحيانا فى أثناء وجود القناصل • ولم يكن سعيد يملك شيئا من الحصافة ، فلقد كان يردد الأحاديث الخاصة دون تحفظ أمام الجميع دون استثناء • وكان فى امكان أى شخص يكلف نفسه عناء تملقه أن يحصل منه على أى وعد يشاء ، ولكن فى نفس الوقت ، وبنفس الدرجة ؛ كان فى وسع أى شخص آخر يدخل بعده اقناع سعيد بالغاء هذا الوعد ! وقد كان مثل معظم الناس الطيبين تنتابه أحيانا نوبات طويلة من العناد ، وكانت فكرته الوحيدة عن الاقتصـــاد تنحصر فى غبن خدمه وموظفيه • ولكن كانت له فضائله • فقد كان يشعر بعطف نحو الفلاح المصرى ؛ الذى أصبح فى عهده يدفع من الضرائب ما هو أخف نسـبيا ، وأصبح محصنا تقريبا ضد انتزاع أرضه منه بالقوة ، كما أصبح أقل استدعاء للسخرة والتجنيد ؛ وبذلك كان فى عهد سعيد أحسن حالا مما كان عليه من قبل ، ومما سـيكون مستقبلا فى عهد خلفه على وجه التحقيق !

إسماعيل

عندما كتب « ا • و• لين » E.W. Lane فى سنة ١٨٣٥ كتابه : « عادات وتقاليد المصريين المحدثين » ، كانت أنماط الحياة التى وصفها تنطبق على سكان القاهرة والاسـكندرية كما تنطبق على سكان الريف • ولم يكن الاتصال بالغرب حتى ذلك الحين قد أثر بعد على مظاهر المدن أو الحياة اليومية لسكانها • وعلى الرغم من نزعة الوالى الى التجـديد ، فان بلاط محمد على كان ما يزال يصطبغ بالصبغة الشرقية • فلم يكن الوالى نفسه يتكلم أية لغة أوروبية ، وكان يعقد ديوانه على الطريقة الشرقية ، حيث يجلس مستشاروه متربعين على الوسائد فى أرديتهم الفضفاضة • وكانت القصـــور الملكية ، مثلها فى ذلك مثـــل غيرها من مبانى الطبقة الارستقراطية ، تبنى على الطراز التركى التقليدى ، حيث تطل الحجرات على فنـــاء مركزى ، وتتكون النوافذ من « المشربيات » بدلا من الزجاج • وكان طعام الطبقة الارستقراطية ما يزال يطهى ويؤكل بالطريقة التقليدية دون الاستعانة بأدوات المائدة الأوروبية

أو أدوات تناول الطعام • ولم يكن السيجار قد أخذ بعد يحل محل « النار جيلة » فى المجتمعات الراقية • وكانت أحكام الشريعة الاسلامية فيما يختص بتحريم الخمر ما تزال تراعى بصفه عامة ، أو على أية حال من الناحية المظهرية • ولم تكن هناك محلات أو فنادق أوروبية ، وكانت الطرق ما تزال غير ممهدة وغير مضاءة ، فيما عدا الفوانيس التى يحملها عابرو الطريق ليلا • وكان الأوروبيون الذين يعيشون فى المدينتين الرئيسيتين يرتدون عادة الملابس الشرقية نظرا لأنها مريحة من جانب ، وتحاشيا للتمايز عن الآخرين من جانب آخر • ولم تحدث أية استجابة للتجديد الا فى حالة واحدة ، حين أمر الوالى بتوسيع شوارع الأحياء التجارية وازالة المصاطب الموجودة خارج المحلات ، لافساح الطريق لمرور العربات التى تجرها الخيل •

وبعد ثلاثين عاما ، أى فى سنة ١٨٦٠ ، كان قد حدث تغيير هائل نتيجة للاحتكاك الشديد بعادات الأوروبيين وتقاليدهم، فقد كتب « ادوارد ستانلى بول » Edward Stanley Poole وهو ابن أخ « لين » فى مقدمته للطبعة الجديدة من كتاب « لين » التى صدرت فى ذلك العام ، يصف الكتاب بأنه « كتاب لا يمكن كتابته الآن • فان خمسا وعشرين عاما من الاتصال « البخارى » بمصر قد غيرت سكانها بأكثر مما غيرتهم القرون الخمسة السابقة• ففى تلك القرون كان هؤلاء السكان يتمسكون بعاداتهم وتقاليدهم التى ورثوها عن أجدادهم القدماء ، أما الآن فهم يتزحزحون سنويا عن هذه الانماط القديمة ويتجهون الى الأساليب الجديدة للحضارة الأوروبية » •

وفى الحق ان المواصلات البخارية ، واستيراد البضائع الأوروبية ، والتعليم الأوروبى الذى صار يتلقنه عدد متزايد من أفراد الطبقة الارستقراطية المصرية ، وتأثير رجال الأعمال

الأوروبيين ورجال الادارة ، وربما ، وفوق ذلك كله تأثير الصحافة المطبوعة ــ كل ذلك قد لعب دوره فى تغيير وجه مصر الخارجى • بيد ان العملية لم تبدأ فى اتخاذ شكل قوى وفعال الا فى سنة ١٨٥٤ ، عندما خلف سعيد ابن أخيه عباس على العرش • فقد كان سعيد هو اول الولاة الذين تعلموا على الطريقة الأوروبية • وكان يتكلم الفرنسية بطلاقة ، ويرتدى الملابس الأوروبية ، وكانت تجذبه مظاهر العادات والتقاليد الأوروبية الخارجية ، حتى بدأ يدخلها فى بلاطه وفى دوائر الطبقة الارستقراطية المصرية بوجه عام • وكان الأوروبيون ، وكثير منهم من المغامرين وطلاب عقود الامتياز من المشبوهين وأرباب السوابق ، يترددون على بلاطه ، حتى أصبحت اللغة الفرنسية تستخدم بطلاقة مثل التركية • وقد حل « الاسطمبولى » (الفراك) محل القفطان كرداء رسمى للوزراء وكبار الموظفين ، وبدأت القصور ، ومكاتب الحكومة ، وبيوت الأثرياء تبنى على الطراز الأوروبى ، وأخذت الأسرة الخشبية والنحاسية أو الحديدية الثابتة تحل محل الأسرة القديمة المطوية • وأخذت الغرف تغص بقطع الأثاث المزخرف على الطراز السائد أيام الامبراطورية الأولى والثانية • وراحت النوافذ الزجاجية تحل محل المشربيات القديمة • وبدأ البراندى والسيجار يقدم بدل الشربات والنارجيلة لكبار الضيوف بعد العشاء ، الذى أصبح الآن يقدم فى صحاف الصينى وأدوات تناول الطعام الأوروبية وعلى موائد الطعام المفروشة •

وعندما خلف اسماعيل سعيد على العرش فى سنة ١٨٦٣ ، كانت عملية صبغ البلاد بالصبغة الأوروبية تمضى حثيثا • فلقد كانت فى البلاد كميات كبيرة من النقود نتيجة رواج القطن المترتب على اغلاق موانى تصدير القطن أثناء الحرب الأهلية الأمريكية من جهة ، وبسبب الاستثمارات الرأسمالية التى كان اسماعيل يشجعها

وبرعاها من جهة أخرى . ولذا انتعشت حركة البناء فى القاهرة والاسكندرية . ففى الاسكندرية ظهرت فى « الرمل » ، شرقى المدينة ، ضاحية جميلة مليئة بالحدائق ، يسكنها رجال القطن الأوروبيين بصفه رئيسية ، وكانت هذه المنطقة من قبل صحراء قاحلة .

وفى القاهرة ظهر حى كبير آخر على الطراز الأوروبى ، هو حى الاسماعيلية ، ويقع بين حديقة الأزبكية التى كانت تحد الطرف الغربى للمدينة ، والنيل . وكان يتكون من منازل خاصة ذات حدائق كبيرة ، ومن فنادق ، ومحلات ومكاتب على جانبى شوارع واسعة ممهدة مزروعة تحف بها الأشجار . وكانت الحكومة تشجع حركات البناء هذه بمنح سخية من الأرض تمنحها للأفراد اللذين يتعهدون بتجديدها بشكل مناسب . وفى جنوب شرقى الأزبكية بنى قصر عظيم جديد كمقر رسمى للوالى ، هو قصر عابدين . كما بنيت قصور أخرى كبيرة ، مثل « قصر النيل » و « الجزيرة » ، على ضفة النيل وفى جزيرة الزمالك على التوالى . وحتى حديقة الأزبكية نفسها انكمشت بسبب بناء حى أوروبى جديد على قطعة منها فى الجانب الشرقى . كذلك فقد بنيت دار للأوبرا على الطراز الفرنسى . وفى ذلك الوقت الذى كانت المياه المعدنية قد أصبحت من الوصفات الأوروبية العصرية لعلاج الطبقات الأرستقراطية من أمراض التخمة ، ظهرت عيون المياه المعدنية فى حمامات حلوان على حدود الصحراء ، والتى تبعد عن القاهرة جنوبا بـ ٢٠ ميلا ، وقد ربطت بالعاصمة بخط حديدى .

وقد اجتذب موقف الوالى الجديد ، الذى اعتبر بصفة عامة فى أوروبا موقفا مستنيرا ، أعدادا متزايدة من الأوروبيين الى مصر ، للاقامة فيها أو لزيارتها . وبالنسبة للأثرياء الأوروبيين الذين يقضون اجازاتهم فى الخارج ، فقد اجتذبهم الى مصر مناخها المناسب

فى الشتاء ، والحياة الاجتماعية فى البلاط ، والقنصليات الأوروبية والفنادق الجديدة ، وكذلك الرغبة فى زيارة آثار مصر القديمة ، والتى أصبحت متاحة بفضل مشروع مستر « توماس كوك » Thomas Cook . أما المولون والمقاولون والمضاربون ، فقد اجتذبهم الى مصر أحوال الرواج فيها ، والمزايا الاستثنائية المتاحة للأوروبيين ، واهتمام الوالى بالتجديد والتحديث . أما المهاجرون من بلاد جنوب أوروبا المكتظة بالسكان ، فقد اجتذبهم الى مصر فرص العمل ، ورخص المعيشة ، والاعفاء الفعلى من قانون الأراضى الذى كان يتمتع به الأجانب بمقتضى الامتيازات .

ولقد كان هناك الكثير من الأرباح التى يمكن أن يجنيها المستثمرون الأوروبيون بطرق مشروعة تقريبا . وكان هناك ما يزال مقيما عدد كبير من النصابين والمحتالين الأوروبيين الذين يغشون بلاط سعيد ، ومن المغامرين ذوى السلوك المهذب الذين يتمتعون بصلات مؤثرة ممن أقنعوا سعيدا بمنحهم عقود الامتياز الخرقاء ليبيعوها بعد ذلك أو يبتزون بها تعويضات مقابل فسخها . بيد أن أيامهم الزاهية كانت قد ولت ، واضطر كثيرون منهم الى أن يقنعوا بالعمل كوكلاء أو وسطاء للبيوت المالية ، أو للشركات المتعاقدة التى كانت حينئذ تستغل حالة الرواج فى مصر لتقديم القروض ، وخصم الكمبيالات وفى شراء الأراضى ، واستيراد الآلات ، وفى تصدير القطن وبناء العقارات ، وفى اقامة مشروعات الانارة بالغاز ، وأنابيب المياه ، وبناء المنشآت فى الموانى ومحالج القطن . وقد كان المغامرون الجدد من الناحية المظهرية من طراز أكثر احتراما من طراز سابقيهم الذين كانوا يبتزون التعويضات ، والذين كان يخص بهم بلاط سعيد . فقد جاءوا الى مصر يحملون معهم خطابات التوصية من عدد من رجال الحكومات الأوروبية ، بل ان القناصل المحترمين جدا لم يستنكفوا عن رعاية مصالحهم . وقد اغتبط هؤلاء لما وجدوا فى

الوالى الجديد من رجل يقدر مزايا التطوير ، ويفهم لغة البورصة ، ويعبر فى اخلاص باد عن أكثر الآراء استنارة ، ويعتقد فيما يبدو أن ما هو فى مصلحة المضاربين الأوروبيين هو أيضـــا فى مصلحة مصر ٠

وفى الحق أن اسماعيل كان رجلا ذكيا ٠ فقد تلقى العلم فى فرنسا ٠ وكان يتكلم الفرنسية بطلاقة ٠ وكان يتمتع بعقل يقوم فى الأعمال ، وبجاذبية شخصية كبيرة ٠ وقد عمل مرات كثيرة نائبا للوالى اثناء غياب سلفه فى الخـــارج ، وتعرف على أعمال ادارات الدولة المختلفة ، وادار بنفسه غالبية هذه الأعمال ، وكان يعامل نظاره كخدم ويصدر أوامره مباشرة الى مرءوسيهم ٠ وقد كرس عنايته بدرجة متساوية لاقطاعياته الخاصة ٠ وعلى الرغم من وعوده عند توليه العرش ، فلم يكن يفرق كثيرا ، بل لم يكن يفرق اطلاقا ، بين ايراداته ومصروفاته الخاصة ، وبين ايرادات ومصروفات الدولة ٠ وكانت معظم المشروعات العامة فى الرى والسكك الحديدية التى تم تنفيذها أثناء حكمه ، موجهة لخدمة اقطاعياته بالدرجة الأولى ، وهى الاقطاعيات التى كانت تتسع باستمرار عن طريق المصادرة أو نزع الملكية أو الاجراءات الجائرة الأخرى ٠ وكانت تزرع جميعها بواسطة السخرة ، وتنال الأولوية المطلقة فى مياه الرى ٠

وقد كانت اوجه الانفاق الأخرى لاسماعيل من ميزانية الدولة ، فيمـــا عدا المشروعات العامة ، تتمثل فى المضـــاربات التجارية ، والمصروفات العسكرية ، والرشاوى الضخمة التى كان يبعثرها فى القسطنطينية وغيرها ٠ ويتمثل اسرافه الشديد الى حد التهور فى نفقاته الشخصية وكرمه الشديد ٠ فقد كان على الدوام يبنى لنفسه القصور ويزيد فى عدد حريمه ، برغم أن هذا العدد كان كبيرا وباهظ الثمن ٠ وقد كان ينتهز كل مناسبة يمكن تصورها : عيد جلوسه على العرش ، أو عودته من احدى الرحلات الى أوروبا أو القسطنطينية ،

أو زواج احـــدى أميرات البيت المالك ، أو زيارة شخصية ملكية أو شخصية مشهورة لمصر ـ لاقامة حفلات البذخ والمباهاة ٠ ولم تكن المصروفات الخرافية التى أنفقها فى الاحتفال بافتتاح قناة السويس فى عام ١٨٦٩ سوى حلقة فى سلسلة متصلة لا نهاية لها من الحفلات والولائم التى كان يعدها بعناية لامتـــاع زواره وضيوفه الأوروبيين واستمالتهم ٠ وقد كان بسبب حفلة رقص أقامها فى قصر الجزيرة ، أن بنى جسرا من القوارب على النيل لانتقال الضيوف اليه ٠ وعندما زار أمير وأميرة ويلز Wales مصر فى بداية عام ١٨٦٩ أقام لهما حفلات لا تقل نفقاتها كثيرا عن الحفلات التى أقيمت لضيوف حفلات افتتاح القناة قبل بضعة أشهر ٠

على أن اسماعيل لم يكن داعرا ، ولم تكن حياته قاصرة على اللهو ٠ ففى وسط كل هذه الحفلات والولائم كان يجهد نفسه عادة فى العمـــل ٠ فيعقد المقابلات مع رجـــال المال ، ويتفاوض مع الدبلوماسيين ، ويرسل التعليمات الى رجـــاله لجباية الأموال من الفلاحين أو الاستيلاء على الأراضى وضمها لاقطاعياته ٠ ويبدو أنه كان يعتبر الحفلات والولائم التى كان ينفق عليها فى بذخ عملا من أعمال العلاقات العامة بالدرجة الأولى ، للحصول على تأييد أوروبا فى مفاوضاته مع القسطنطينية ، من أجل مزيد من الاستقلال ، وللتأثير على دائنيه الأصليين وعلى غيرهم ممن يحتمل الاستدانة منهم ، بثروته الواسعة ٠ وعلى ذلك فبينما كانت ديونه تتزايد ، كان اسرافه فى اقامة الولائم والحفلات يتزايد بدوره ٠

على أن هذا الاسراف ، وهو الذى يفسر فقط نسبة ضئيلة من نفقات اسماعيل الاجمالية ، كان يخـــدم أغراضه فقط طالما كان اسماعيل قادرا على تسديد ديونه ، ولكن ليس الى أبعد من ذلك ٠ فلم يكن فساد حكم اسماعيل ، أو ظلمه للفلاحين أو اسرافه هـــو ما جعل أوروبا تنقلب عليه ، أو جعل الساسة الأوروبيين ورجـــال

المال يأسفون عما سلف من سلوكهم وهم يغضون الطرف عنه لعدة سنين ، وانما كان افلاس اسماعيل فى النهاية هو السبب • فطالما كان اسماعيل قادرا على دفع ديونه ، فانه كان قادرا على أن يحصل من أوروبا على جل ما يرضى غروره وخيلائه من تقدير عام ، وعلى جل ما كانت تتطلبه سياسته من تأييد دبلوماسى • فلم تعترض الدول الكبرى ، وخصوصا بريطانيا التى حدت من استقلال جده فى عام ١٨٤٠ ، على العمليات المريبة التى استطاع اسماعيل بها أن يسترد من السلطان كل ما خسره محمد على من استقلال واكثر منه • ولقد منحته الحكومة البريطانية على التوالى « صليب الحمام الأكبر » ، « و صليب نجمة الهند الأكبر » • وعندما زار انجلترا عام ١٨٦٧ ، ثم باريس بعد ذلك ، استقبل كما يستقبل الملوك • ولم ترتفع كلمة نقد له فى الصحف الأوروبية التى أخذت بصفة عامة ترحب باسماعيل كعاهل مستنير ، وكرجل معروف بمقدرته الادارية وآرائه الحرة •

وقد عنى اسماعيل عناية كبيرة بتعزيز سمعته كرجل مستنير بطائفة من الاجراءات التى قصد بها التأثير على الرأى العام الأوروبى وخصوصا البريطانى • ففى سنة ١٨٦٦ ، وفى وسط حملة من الدعاية الموجهة الى الصحافة الأوروبية ، أنشأ مجلس شورى النواب (الذى اشتهر باسم مجلس الأعيان) • وقد قدم هذا المجلس على أساس انه يضارع فى طبيعته البرلمانات الأوروبية ، وأنه بداية لتطور نحو الملكية الدستورية • وفى الحقيقة ان المجلس لم يكن له أية سلطة تشريعية ، ولم يكن يملك لا الرغبة ولا الوسائل لممارسة أية رقابة على أعمال اسماعيل الاستبدادية أو حتى نقدها • وعلى نفس النمط فقد أقام اسماعيل دعاية عظيمة بمناسبة اعتزامه الغاء تجارة الرقيق فى السودان وفى كافة أنحاء ممتلكاته ، وقام بتعيين سير صموئيل بيكر Samuel Baker ، المكتشف البريطانى المشهور ،

حاكما على مديرية خط الاستواء • بمرتب قدره ١٠ آلاف جنيه فى العام ، لهذا الغرض الظاهرى •

ولم يكن أحد هناك ممن يهمه الأمر فى أوروبا أو مصر لتخدعه هذه التحركات ، ولكن نظرا لأن عددا كبيرا من الناس كانوا يحققون بالفعل ، أو يطمعون فى أن يحققوا المغانم من نشاطات اسماعيل ، فقد كان مما يناسبهم أن يسدل قناعا محترما على آثامه • ولقد كان للبيوت المالية التى كانت تقرض اسماعيل بشروط فاحشة ، كما كان للمقاولين الذين يقومون له بأعمال الانشاءات فى الموانى ، وفى السكك الحديدية ، والقناة ، أصدقاء غالبا فى الدوائر المالية فى انجلترا وفرنسا وألمانيا ، وهؤلاء كان يهمهم أن يحصل اسماعيل على استقلاله من الباب العالى ، وأن يعتمد فى قروضه على أسواق المال الأوروبية • وفى مصر كان المقيمون الأوروبيون الأثرياء ، الذين استفادوا بطرق مختلفة من النفقات التى كان يغدقها اسماعيل دون حساب ، يهمهم أن يضفوا عليه صورة الحاكم المستنير صاحب الآراء الحرة •

وعلى ذلك فقد كانت هناك ما يشبه مؤامرة من الصمت • فمن جهة المصريين فلم يكن أحد ليجرؤ على الشكوى من سوء ادارة اسماعيل أو من الأرزاء التى ألحقتها هذه الادارة السيئة بالشعب المصرى • ومن جهة الأوروبيين فلم يكن ليعنيهم هذا الأمر •

ولدينا بعض القصص التى توضح هذه الأرزاء بقلم سيدة سكوتلندية ارستقراطية ، هى « لوسى دف جوردن » Lucie Duff Gordon التى ذهبت الى مصر للاستشفاء ، ثم أقامت بها بعد أن أحبت البلاد وشعبها ، وعاشت فى مصر العليا خلال العقد السادس من القرن التاسع عشر •

فقد كتبت فى بداية عام ١٨٦٥ أى بعد أقل من عامين على اعتلاء اسماعيل العرش ، وقبل ان يبلغ نشاط جباة الضرائب ذروته

في تحصيل العوائد والمكوس تقول : « أخذ الكرباج يهوى على ظهور جيراني وأقدامهم طول الصباح .. وقد بلغ السلب والنهب بالجملة مدى يصعب تجاوزه .. انني لمفعمة بالحزن .. للعذاب اليومي الذى يعانيه الفلاحون المساكين الذين يضطرون الى انتزاع لقمة العيش من أفواه أسرهم التى تتضور جوعا ليتبلغوا بهـــا وهم يكدحون لمصلحة رجل واحد . ان مصر عبارة عن مزرعة واسعة لسيد يسخر فيها عبيده دون ان يطعمهم » (١) . وبعـــد عامين ، اى فى ١٨٦٧ كتبت تقول : « انني لعاجزة عن أن أصف لك البؤس المقيم هنـــا الآن . بل ان مجرد التفكير فيه لأمر شاق حقا . ففى كل يوم تفرض ضرائب جديدة . وقد اصبح كل حيوان الآن تتقاضى عليه ضريبة ، سواء كان جملا ، أو بقرة ، أو شاة ، أو حمارا ، أو حصانا . ولم يعد فى مقدور الفلاحين أن ياكلوا الخبز ، فهم يعيشون على وجبة شعير مخلوط بالماء وبعض النباتات الخضراء غير المطهوة .. وها أنا أرى جميع معارفي يضمرون ويتحللون شيئا فشيئا ، وترث ثيابهم ويركبهم الهم . ان الضرائب تجعل الحياة مستحيلة هنا . فعلى كل فدان يجبى مائة قرش ، وعلى كل محصول يجبى ضريبة ، وعلى كل حيوان تجبى الضريبة مرة ، ثم مرة أخرى عندما يباع فى السوق ، كما تجبى الضرائب على كل رجل ، وعلى الفحم وعلى الزبد وعلى الملح » (٢) .

وحيثما كان يوجد مجال لأى نقد لاسماعيل ، فقد كان نقدا بسبب الصعاب التى بدأ يعانيها أصحاب القروض القصيرة الأجل، منذ حوالى عام ١٨٦٧ فصاعدا ، فى الحصول على قيمة كمبيالاتهم فى المواعيد المحددة . على أن هذا النقد كان يوجه بشكل رئيسى نحو تشجيع اسماعيل على أن يستبدل بالقروض قصيرة الأجـــل غير المضمونة قروضا مضمونة طويلة الأجل ، ومحاولة حمله على ادراك « الشروط الوحيدة التى تستطيع بها احـــدى البـــلاد أن تحتفظ بسمعتها فى سوق المال الاوروبية » (٣) والتى لم تكن تتضمن أى

تخفيض فى نفقات اسماعيل الشخصية الضخمة ، أو أى حـــد من برنامجه للمشروعات العامة ، أو أى مراعاة للفـــلاحين المصريين المثقلين بالضرائب ـ وانما كانت الشروط اللازمة فى عين أوروبا لكى تحتفظ مصر بسمعتها هي أن تقدم مصر ضمانات أفضل لقروضها، حتى ولو فرضت فى ذلك نظاما للضرائب أشد قسوة . وقد طرحت جريدة « التايمز . The Times » المسألة قائلة : « هنـــاك من الأسباب ما يدعو للاعتماد على موارد البلاد الضخمة ، وعلى همة الوالى وحسن نواياه » .

على أنه ، بعد أن عجز اسماعيل تماما عن تسديد ديونه ، لم يعد ثمة شيء مما يروى عن سلوكه يبعد عن التصديق . ذلك ان كل اولئك الذى كانوا يمتدحون فى الماضى حكمته ورجاحة عقله ، وكـل اولئك الذين كانوا يتزاحمون على أعتـــابه طلبا للعقـــود وامتيازات المشروعات والعطايا ، وكل أولئك الذين تنافسوا على منحه القروض ، وغيرهم من أولئك الذين استمتعوا بكرمه واستغلوا هـــذا الكرم أسوأ استغلال ـ كل هـــؤلاء أخذوا يتنافسون الآن فى ترويج الروايات التى تسيء الى سمعته ، بل واختراع هذه الروايات . فقد أخذوا يرددون كيف دبر اسماعيل فى عام ١٨٥٩ مصرع أخيه الأكبر احمد عن طريق انقلاب عربة السكة الحديد التى يستقلها فى النيل ، حيث لقى حتفه غرقا لعدم معرفته السباحة ، وذلك لكى يخلو له الطريق الى اعتلاء العرش . وكيف ضبطت اثنتـــان من محظياته مشتركتين فى احدى المؤامرات ، فجرى خنق عاشقيهما أمام أعينهما . ثم جلدتا بالسياط حتى الموت . وكيف أن أربعا من هذه المحظيات اكتشف خيانتهن فوضعن أحيـــاء فى غرارات مقفلة وألقى بهن فى النيل ، وكيف دبر اسماعيل اغتيال صديق طفولته ووزير ماليته الوفي ، حتى يصرف النظر عما ارتكبه هو نفسه من أخطاء مالية .

ولربما كان الكثير من هذه القصص وغيرها مما يسىء الى سمعة اسماعيل حقيقيا ، ولكن لا يوجد سبب واحد على الاطـــلاق يدعو للشك فى اسماعيل فى مسالة تدبير مصرع أخيه أحمد . لقد كان فى اسماعيل جانبه الشرقى كما كان فيه جانبه الغربى . فقد كان فيه جانب المضيف الودود المجامل فى حفلات الرقص وفى الولائم الفخمة ، حيث يتسامر مع الدبلوماسيين والمموّلين ، ويسمع جميلات السيدات عبارات المجاملة والاطراء . وكان فيه شـــخصية الضيف الملكى الذى يزور أوروبا ، ويتصرف دون هفوة أو خطأ ، ويتردد على المعارض ، ويتبادل الأحاديث الودية القصيرة مع الملكات والأميرات . وكان فيه أيضا شخصية رجل الأعمال الذى يقضى الساعات الطويلة الى مكتبه يدرس أدق تفاصيل المسائل الادارية والمالية . ولكنه من جهة أخرى كان فيه شخصية الطاغية الشرقى القاسى ، المداهن ، المنتقم ، الكتوم ، المخيف ، المنغمس فى الجريمة ومؤامرات القصور ، والذى يوجد تحت امرته أدوات القتل من حبـــال الخنق والخناجر وكئوس السم . والقادر على اصدار الأوامر بالتعذيب الشـــنيع ، ثم مشاهدة التنفيذ أيضا .

على أن أساس التهمة التاريخية الموجهة الى اسماعيل هـــو ما يتمثل فى سوء ادارته . ذلك أن سوء الادارة هو الذى أدى الى فرض الضرائب الباهظة والافلاس والاحتلال الأجنبى ، كما أدى أيضا الى خلعه شخصيا ، الأمر الذى يدعونا الى فحص هذه التهمة .

لقد قدرت (٤) قيمة المبالغ الاجمـــالية التى دخلت الخزانة المصرية من جميع المصادر فيما بين سنة ١٨٦٣ التى اعتلى فيهـــا اسماعيل الحكم ، وسنة ١٨٧٦ التى أفلست فيها مصر ، وهى آخر سنة احتفظ فيهـــا اسماعيل بسلطة حقيقية على مالية البـــلاد ٠٠٠ر٠٠٠ر١٤٨ جنيها استرلينيا (مع استبعاد القروض المضمونة بأملاك اسماعيل) .

وكانت على النحو الآتى بصفة تقريبية :

٠٠٠ر٠٠٠ر٩٤	الدخل
٠٠٠ر٠٠٠ر٣٢	صافى ايرادات القروض
٠٠٠ر٠٠٠ر١٨	الدين السائر
٠٠٠ر٠٠٠ر٤	ايرادات بيع أسهم القنال
٠٠٠ر٠٠٠ر١٤٨	الجملة

فما الذى فعله اسماعيل بهذه الأموال جميعها ؟ لدينا التقديرات الآتية :

٠٠٠ر٠٠٠ر٤٩	مصروفات ادارية
٠٠٠ر٦٠٠ر٧	جزية الباب العالى
٠٠٠ر٠٠٠ر٣٥	أقساط القروض
٠٠٠ر٠٠٠ر١٦	قناة السويس
٠٠٠ر٤٠٠ر٤٠	مشروعات عامة أخرى غير عادية
٠٠٠ر٠٠٠ر١٤٨	الجملة

وقد قدر الدخل فى عام ١٨٦٢ ، وهو العام السابق على تولى سعيد الحكم ب ٠٠٠ر٩٠٠ر٤ جنيه استرلينى . ولو أن هـــذا المبلغ ظل ثابتا طوال فترة ادارة اسماعيل المالية التى بلغت ثلاثين عاما ، لبلغ الاجمالى ٠٠٠ر٧٠٠ر٧٣ جنيها ، وتكون الزيادة وقدرها ٠٠٠ر٣٠٠ر٢٠ جنيها قد أتت من الضرائب المتزايدة .

أما المصروفات ، فان التكاليف اللازمة لادارة اقتصادية عادية، كما قدرتها فيما بعد المراقبة الثنائية الفرنسية الانجليزية ــ ، تبلغ، بما فيها الجزية السنوية ، مبلغ ٠٠٠ر٥٠٠ر٤ جنيها ســـنويا أى ٠٠٠ر٥٠٠ر٥٩ جنيها على مدى الثلاثين عاما (ويدخل فى هـــذا المبلغ الذى قدرته المراقبة الثنائية المرتبات المالية التى كان يتقاضاها

عدد من الموظفين الأوروبيين • وفى الجانب المقابل يدخل فى الاعتبار التدابير الاقتصادية الادارية التى أدخلها هؤلاء • وكلا الأمرين ربما يوازن أحدهما الآخر) • ويتفق هذا المبلغ تقريبا مع المبلغ الوارد عن مصروفات اسماعيل الادارية على مدى ثلاثين عاما مضافا اليه الجزية السنوية •

ويمثل صافى ايرادات القروض وقدره ٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيها ، كل ما تسلمته الخزانة المصرية من جملة القيمة الاسمية للقروض البالغة ٥٣ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيها التى يدفع عليهـــا الفائدة واستهلاك الدين ، والتى دفع منها على طــــول مدة الثــــلاثين عاما مبلغ ٣٥ر٠٠٠ر٠٠٠ ، اى أكثر من كل ما حصلته الخزانة من القروض ! وعلى الرغم من ذلك ، فان رأس مال الدين ، بعد اســـتبعاد الدين السائر البالغ ١٨ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه • قد بلغ فى عام ١٨٧٦ مبلغ ٥٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ، أى ما يزيد على كل ما تلقته الخزانة المصرية من القروض بـ ٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه تقريبا !

وكان صـــافى الانفـــاق على قناة الســويس والذى بلغ ١٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه قد أعطى مصر رصيدا فى شكل أسهم ممتازة خولت للخزانة المصرية الحق فى الحصول على قيمة ١٥٪ من صافى أرباح الشركة • وقد فرضت المراقبة المالية بيعهـــا فى عام ١٨٨٠ مقابل ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني ، فبلغت الخسارة الصافية من مشروع القناة ٩ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وهى تمثل قيمة الدخل العادى فى سنتين •

وقد قدرت المبالغ التى انفقت على المشروعات العامة البارزة ، فيما عدا قناة السويس كالآتى :

١٢ر٦٠٠ر٠٠٠ ★	الترع
٢ر١٥٠ر٠٠٠	القناطر (الكبارى)
٦ر١٠٠ر٠٠٠	مصانع السكر
٢ر٥٤٢ر٠٠٠	ميناء الاسكندرية
١ر٤٠٠ر٠٠٠	أحواض السويس
٠ر٣٠٠ر٠٠٠	منشآت مياه الاسكندرية
١٣ر٣٦١ر٠٠٠	السكك الحديدية
٠٠ر٨٥٣ر٠٠٠	التلغرافات
٠٠ر١٨٨ر٠٠٠	المنارات
٠٠ر٩٠٦ر٠٠٠	مصروفات متنوعة
٤٠ر٤٠٠ر٠٠٠	جنيه انجليزى الجملة

وقد اتجه جزء كبير من هذه المصروفات التى أنفقت على الترع ، ومصانع السكر ، والسكة الحديدية ـ لخدمة أطيـــــان اسماعيل الخاصة • وقد اقيمت بنفقات باهظة بسبب الأسعار العالية التى تمت بها (فلم يكن ثمة نظام مناسب لعمل عطاءات ، ولم يكن هناك اشراف مناسب على المقاولين المستخدمين) • وأما المكاسب التى عادت على الشعب المصرى من هذه المصروفات التى انفقت على المشروعات العامة جميعا ، ونعنى بها فقط الأصول العينية المقابلة للمديونية ـ فقد كانت بالمقارنة مع العبء الباهظ الذى القته هذه المديونية غير كافية على وجه يثير الغرابة •

وقد صرفت مبالغ غير محددة من الدخل الاعتيادى وايرادات القروض الأجنبية وغـــيرها من القروض ، على الرشـــاوى فى

★ كانت فى الأصـــل الانجليـــزى ١٢ر٠٠٠ر٠٠٠ وصحتها ١٢ر٦٠٠ر٠٠٠ كما اوردنا فى المتن (المترجم) •

القسطنطينية وغيرها ، وعلى حملات اسماعيل الافريقية • وكان الدين السائر الذى يبلغ ١٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه يتكون من كمبيالات الخزانة غير المضمونة بصفة رئيسية ، وبصفة جزئية من حسابات لم تسدد للتجار مقابل مؤن ومقابل خدمات أديت ومرتبات موظفى الحكومة المستحقة •

ومن السهل أن نبين ، وان ننده بجشع بل واحتيال دائنى اسماعيل فى بعض المجالات ، ولكن من المستحيل (رغم المحاولات التى جرت) أن نعفى اسماعيل من النصيب الأكبر من المسئولية عن سوء الادارة المالية • فقد زادت الضرائب الى الضعف تقريبا ، وحملت البلاد بأثقال دين تزيد مصاريفه السنوية على مجمـــوع الدخل فى بداية حكمه ، وأصبحت الخزينة خاوية ، وعجزت الحكومة عن دفع مرتبات الموظفين ، وتسديد الدائنين المثيرين للصخب •

ولم يكن هناك فى مقابل ذلك سوى ١٥٪ نصيب الحكومة فى أرباح شركة القناة ، وقد قدرت فيما بعد بمبلغ ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه • وقد أنشأ اسماعيل ٨٫٤٠٠ ميلا من الترع ، ٩٠٠ ميل من السكك الحديدية ، ٥٢٠٠ ميل من التلغراف ، ١٥ منـــارة ، ٦٤ مصنعا للسكر ، ٤٣٠ قنطرة وميناء حديثا فى الاسكندرية ، وحوض سفن فى السويس لا توجد مصلحة فى انشائه ، ومشروعا لتوصيل المياه بالأنابيب فى الاسكندرية لصالح سكانها الأوروبيين أساسا • وقد قام المقاولون الأوروبيون بهذه الانشاءات جميعها بأسعار باهظة ، وبواسطة السخرة لحد كبير •

والسؤال الآن : لماذا فعل اسماعيل ذلك ؟ لقد كان ذا مقدرة فى الشئون الادارية • ولحد ما فى الشئون المالية • وقد كان يدير أملاكه الخاصة بكفاءة قبل مجيئه الحكم • وقد بدأ حكمه وفى عزمه أساسا الحد من النفوذ الأجنبى الذى شجعه سلفه ، والتحكم فيه • وقد كانت تصرفاته مع شركة قناة السويس ، وارتباطاته

مع المموليين والمقاولين الأوروبيين المحليين فى أعمال المضاربة ، تستهدف تأكيد سيطرته على التوسع الاقتصادى فى مصر • بيد أن الأوروبيين الذين أراد استخدامهم لتنفيذ ارادته ، كانوا أكثر مهارة • فقد كان يأمل عن طريق مخاطبة شرههم للمال أن يحملهم على تنفيذ أغراضه ، ولكنهم عن طريق استغلال طموحه وغروره واحتياجاته كانوا هم الذين حملوه على تنفيذ أغراضـــهم • وكان يفكر فى أن يجعلهم مخالب له ، ولكنهم جعلوه مخلبا لهم • « لقد كانوا هم الذين تمكنوا من استغلال كل مبادرة هامة من مبادرات اسماعيل تقريبا فى زيادة ثرائهم » (٥) • ومع أن اسماعيل •• لم يكن بأى حال أحمقا ، الا أنه لم يكن أيضا ، وكما كان يظن نفسه داهية أو حكيما كبيرا • فلقد كان طموحا الى السلطة المطلقة فى بلاده ، والى الاستقلال عن الســـلطان ، والى انشاء امبراطورية افريقية ، والى اكتساب احترام الدول العظمى • ولكنه فى طريقه الى تحقيق هذه المطامع فقد تلك السلطة المطلقة ، كما فقد عرشه ، كما فقد استقلاله ، كما فقد ممتلكاته ، ثم فقد فى النهاية احترام الدول الذى اكتسبه مؤقتا وبشكل مزعزع بفضل الضرائب المفروضة دون رحمة والقروض التى أبرمها • ولربما نجد جزءا من تفسير ذلك فيما أورده على باشا ، الذى شغل أثناء حكم اسماعيل منصب الصدر الأعظم ووزير خارجية الدولة العثمانية لعدة مرات ، وكان يعرف اسماعيل جيدا ، كما كان هو الوحيد تقريبا من بين الوزراء الأتراك المعاصرين الذى يعارضه باستمرار ولم يكن ممن يقبلون رشاويه على الاطلاق فقد قال : « لقد كان اسماعيل ضحية لكل من عرف كيف يستغل زهوه وحبه للعظمة والفخامة ، وأكثر من ذلك كل من عرف كيف يستغل مخاوفه ! فقد كان يخاف من كل شىء ، كان يخاف من الرأى العام الأوروبى ويحاول رشوته ، وكان يخاف من حريمه ويحاول شراء حسن ظن زوجاته به ، بل وحسن

على عبيده وخصيانه ، عن طريق تقديم الهدايا الثمينة لهم ٠٠ ونظرا لأنه كان يعتقد أن كل الناس يمكن شرائهم بالمال ، فقد أحاط نفسه بطائفة من الناس كانت تدفعهم أطماعهم الى تأييد كل ما يبديه من رأى ٠ لقد كان يحاول ارضاء كل انسان بالمال ، وهذا هو السبب فى الضرائب العالية التى فرضها والقروض المدمرة التى أبرمها » (٦) ٠

بيد ان هناك أعمال تضاف لحساب اسماعيل ، وان لم تكن كثيرة ٠ فالى جانب السكك الحديدية ، والترع وغيرها من المشروعات العامة العديدة ، فقد ازدادت مساحة الأرض المزروعة فى عهده من ٤ر٠٥٢ر٠٠٠ فدانا الى ٥ر٤٢٥ر٠٠٠ فدان ٠ وارتفعت قيمة الصادرات السنوية من ٤ر٤٥٤ر٠٠٠ جنيه الى ١٣ر٨١٠ر٠٠٠ جنيه (لمصلحة الدائنين الأوربيين غالبا) ٠ وبالنسبة لزيادة مساحة الأراضى المزروعة ، فترجع جزئيا الى الترع الجديدة التى حفرت أثناء حكم اسماعيل ، كما ترجع جزئيا الى زيادة الطلب على القطن نتيجة للحرب الأهلية الأمريكية ٠ اما زيادة الصادرات فترجع كلها تقريبا الى زيادة صادرات القطن نتيجة هذه الزيادة فى الطلب عليه ٠ وعلى الرغم من انتهاء ظروف ارتفاع أسعار القطن بانتهاء الحرب ، الا أن الطلب عليه استمر فى ازدياد ، ففى نهاية عهد اسماعيل ، بلغت قيمة الصادرات من القطن ما يقرب من ٩ مليون جنيه سنويا فى مقابل ٢ مليون جنيه فى بداية عهده ٠ ومنذ ذلك الحين أصبح القطن يمثل المحصول الرئيسى فى الاقتصاد المصرى ، وهو الذى مكن البلاد فى النهاية من تسديد ديونها وتمويل تقدمها ٠٠ وقد تمثلت المساهمة التى قدمها اسماعيل فى هذا المجال فى المشروعات العامة كانشاء السكك الحديدية وأشغال الموانى التى أمكن عن طريقها نقل القطن ٠ كما تمثلت فى تشجيع الاستثمارات الرأسمالية التى أتاحت تمويل

زراعة القطن ، وحلجه ، وكبسه ، وشحنه الخ ٠ ولربما تكون الضرائب المجحفة التى فرضها على الفلاحين قد ساهمت بطريق غير مباشر فى ارغام هؤلاء الفلاحين على تركيز جهودهم فى زراعة هذا المحصول المرموق المدر للربح ٠ ومع ذلك فان هذا التركيز على زراعة القطن لم يقلل من انتاج المحاصيل الزراعية الأخرى ، فقد ارتفع متوسط الصادرات السنوية من القمح ، والفول ، والشعير ، والذرة ، والأرز والسكر الى حوالى ٢ر٦ مليون جنيه تقريبا سنويا فى نهاية حكم اسماعيل ، بعد ان كان يبلغ المليون جنيه تقريبا عند بداية هذا الحكم ! (٧) ٠

وتعتبر الزيادة التى طرأت على مساحة الأراضى الزراعية وعلى الانتاج الزراعى فى عهد اسماعيل ، مما يسوغ لمدى بعيد سياسته فى التنمية ، نظرا لأنها كانت الأساس الذى استردت به مصر مركزها الاقتصادى والمالى ٠ وهذه الزيادات ، بالاضافة الى زيادة عدد السكان بنسبة ٣٠٪ فى المائة خلال حكمه ، تبدو بحيث تتعارض مع الروايات التى ترددت عن افقار الريف بسبب زيادة الضرائب والتجنيد والسخرة ٠٠ الخ ٠ على أنه من الناحية الأخرى يبدو أن نسبة كبيرة من الزيادة فى الأراضى المزروعة والانتاج الزراعى انما تعزى الى الاقطاعيات الملكية والأبعاديات الكثيرة الأخرى التى يملك أصحابها من وسائل استغلالها مالا يملكه صغار المزارعين ٠ وهذا الاحتمال ينشأ من حقيقة أن نسبة الحيازات الكبيرة الى الصغيرة قد ازدادت خلال عهد اسماعيل بشكل ثابت ، فقد قدر (٨) أن مساحة الحيازات الصغيرة قد نقصت من ٣ر٧٥٠ر٠٠٠ فدان الى ٣ر٤٢٥ر٠٠٠ فدان ، بينما زادت مساحة الحيازات الكبيرة من ٦٣٦ر٠٠٠ فدان الى ١ر٣٠٠ر٠٠٠ فدان ٠ وعلى أى حال ، فان زيادة الانتاج الزراعى لم تكن ، على المدى القصير ، بذات فائدة للغالبية العظمى من سكان الريف ،

وانما كانت على حســـاب المزيد من كدحهم وكدهم • فلم تكن الواردات السنوية من السلع المصنعة البالغ قيمتها ما يقرب من ٥ر٤ مليون جنيه فى نهاية عهد اسماعيل يستهلكها سوى فئة صغيرة من السكان تتمثل بدرجة كبيرة فى سكان المدن والأوربيين. وفيما عدا ذلك فان تزايد الصادرات الزراعية كان يهيىء فرصة المقايضة لصالح الدائنين الأجانب •

ولقد كان هناك بعض التقدم الحقيقى والمفيد المتمثل فى التعليم الذى أغفله كل من سلفى اسماعيل • فبمعاونة الخبراء الأوروبيين ، ومنهم السويسرى « دور بك » Dor Bey ، والانجليزى روجرز بيك Rogers Bey ، وضع نظـــام للتعليم الابتدائى والثانوى والعالى ، واتخذت اجراءات تنفيذه • وللمرة الأولى ، دخل التعليم العلمانى ، جنبا الى جنب مع التعليم الدينى فى المدارس الابتدائية • وقد انتعشت البعثـــات التعليمية الى أوروبا ، كما اتخذت أول خطوة فى تعليم البنات • وفى نهاية عهد اسماعيل كانت ميزانية الدولة للتعليم تبلغ ١٥٠٫٠٠٠ سنويا فى وقت لم يكد يبدأ بعد فيه التعليم الحكومى فى انجلترا • وقد شـــجعت الحكومة الجهود التى تبذلها الأوقاف والارساليات الأوروبية فى حقل التعليم • وكان التشجيع بالنســـبة للأخيرة يتمثل بصفة أساسية فى منحها الأراضى • وقد استأنفت المؤسسات التعليمية المختلفة التى أسسها محمد على نشاطها وهى مدارس الطب ، والطب البيطرى ، والحقوق ، والزراعة ، والحربية والبحرية • وهكذا فى حقل التعليم كما فى حقل المشروعات العامة ، قدمت ادارة اسماعيل شيئا لتزويد مصر بالبناء التحتى الضرورى لدولة حديثة •

ولسوف تتابع الفصول التالية مضاربات اسماعيل التجارية والمالية ، ومغامراته الافريقية ، ومفاوضاته الباهظة التكاليف مع القسطنطينية للحصول على الاستقلال • وسوف تصف كيف أنه

فى سعيه وراء هذه الأمور ، أخذ يستقط شيئا فشيئا فى الدين ، وفى مخالب المولين الأوروبيين ثم سقط فى النهاية فى مخالب الحكومات الأوربية ! ولسوف توضح كيف أن قصر نظر اسماعيل ، وميل دائنيه الى السلب والنهب قد عجـــلا من عملية التغلغل الاستعمارى الأوروبى فى مصر التى بدأت مع غزو بونابرت ، وانتهت بالاحتلال البريطانى •

حواشى الفصل الخامس

(١) Luci Duff Garden, Letters from Egypt, pp. 208-9.

(٢) Luci Duff Gordon, Last Letters from Egypt, pp. 108-9.

(٣) The Times

(٤) هذه التقديرات والتالية لها استقيت من مصادر مختلفة هى :
The Cave Report Parliamentary papers commons, 1876, LXXXIII, Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt; Douin, Règne du Khédive Ismail; Owen, Cotton and the Egyptian Economy; Crabites, Ismbail, The Maligned Khedive ; Hamza, The public Debt of Egypt ; Mulhall, article on Egyptian Finance in Contemporary Review, London, October 1882 ; Marlowe, The Making of the Suez Canal.

(٥) Owen, op. cit., p. 159.

(٦) Douin, op. cit., vol. II, p 362.

(٧) Owen, op. cit., p. 171.

(٨) Ibid., p. 148.

إسماعيل المضارب

اعتلى اسماعيل العرش فى سن الثانية والثلاثين بعد موت عمه سعيد فى يناير ١٨٦٣ . وكان فى ذلك الحين اكبر أبناء ابراهيم الأحياء وأكبر الذكور الأحياء من صلب محمد على المباشر . وعندما كان وليا للعهد ، حظى بسمعة ذهبية بين القناصل الأجانب . لقد ابتعد عن المؤامرات ، وكان يقضى وقتـــه فى ادارة أملاكه ادارة اقتصادية بنجاح . وقد وصـــفه القنصل البريطـــانى العام بأنه « الشخص الوحيد فى أسرته التى يبدو أنه يملك شيئا من النظام فى شئونه الخاصة ، وأنه ليس مبذرا » (١) وقد كان سلوكه ، عندما كان يعمل وصيا على العرش أثناء غياب سعيد فى الخارج ، « يتميز بالتبصر الشديد ، والنشاط والتوفيق » (٢) وقد تأكد هذا الانطباع الطيب بالخطاب الذى القاه فى حفل الاستقبال الذى أقيم فى أعقاب اعتلائه العرش لكبار الموظفين والقناصل الأجانب ، فقد قال : « انني موطن العزم ، حقا ، على تخصيص كل ما أوتيت من ثبات وهمة لترقية شئون القطر الملقاة تقاليد حكمه الى . ولانماء

رخائه ، وبما ان أساس كل ادارة جيدة انما هو النظام والاقتصاد فى المالية ، فانى سأجعلهما نبراسى فى كل أعمالى ، وأعمل على توطيد أركانهما بكل ما فى وسعى . ولكى أقدم مثالا صادقا للجميع ، ودليلا محسوسا على ارادتى هـــذه الأكيدة ، فانى قد عزمت منذ الآن ، على ترك النهج الذى سار عليه أسلافى ، وتقرير مرتب ثابت لى ، لن أتجاوزه أبدا ، فأتمكن بذلك من تخصيص عموم ايرادات القطر لانماء شئونه الزراعية وتحسينها . وانى قررت أيضا الغـاء طريقة السخرة المشئومة التى اتبعتها الحكومة دائما فى أشغالها ، والتى هى السبب الأهم ، بل الأوحد ، الحائل دون بلوغ القطر كل ما هو جدير به من النجاح » (٣) .

وفيما يبدو فان تأثير ذلك فى الحكومة البريطانية كان تأثيرا طيبا جدا لصالح اسماعيل . ولذلك فعندما أبلغهـــا كولكهـــون بالمحاولات التى يبذلها القنصل الفرنسى العام بوفال Beauval لاستعراض عضلاته أمام اسماعيل وتهديده بتنكيس العلم القنصلى وانزال جنود البحارة وذلك بسبب اعتداء مزعوم وقع على بحار فرنسى على يد بعض الجنود المصريين ، جاء الرد بأن « حـــكومة صاحب الجلالة تود أن تسارع الى مساندة اسماعيل بكل همة وتؤيده بصفة خاصة فى معارضته لهذه المطالب المجحفـــة ، وتعرض عليه مساعدة انجلترا الودية والأدبية فى توضيح هذا العسف والجور للحكومة الفرنسية وغيرها من الحكومات » (٤) .

ولقد كان اسماعيل فوق كونه رجل أعمال ، مضاربا . ومن سوء حظه وحظ مصر ، أن اعتلاءه العرش قد تواكب مع ما كان يبدو أنه أعظم فرصة للمضاربة فى ذلك الحين . فقد كانت الحرب الأهلية الأمريكية دائرة ، وقد أغلقت موانى تصدير القطن فى

---

(٣) آثرنا اثبات الترجمة المنقولة من (منف ٥/١ عابدين) والمقتبسة من كتاب : جندى ، تاجر : اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ص ٥٧ ، بدلا من صبرى ؛ المرجع المذكور ص ١٠٦ (المترجم) .

الجنوب . وبالتالى فقد ازداد الطلب بشكل لم يسبق له نظير على القطن المصرى فى الأسواق الأوروبية . فقد كان متوسط صادرات القطن الى انجلترا سنويا فى عهد سعيد يبلغ نحو ٥٠٠٫٠٠٠ قنطار، وكان متوسط سعر الرطل في «ليفربول» يبلغ حوالى سبعة بنسات، فارتفع مقدار صادرات القطن الى انجلترا فى سنة ١٨٦٢ – ١٨٦٣ الى ١٫٢٠٠٫٠٠٠ قنطار ، بمتوسط ســعر ٢٢ بنسا للرطل . وفى سنة ١٨٣٦ – ١٨٦٤ بلغت الصادرات ١٫٧٥٠٫٠٠٠ قنطار بمتوسط سعر ٢٩ بنسا للرطل . وفى سنة ١٨٦٤ – ١٨٦٥ زادت المقادير المصدرة الى انجلترا الى ما يزيد على ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ قنطار ، وان كان السعر قد نزل الى عشرين بنسا للرطل (٥) . ومن ثم فقد كانت هناك أموال وفيرة فى مصر ، وأرصدة كثيرة متاحة ، ودخول كبيرة يمكن تحصيلها . ولذلك رأى اسماعيل ان الوقت ليس وقت انتهاج السياسات الاقتصادية الحكيمة ، وعقد العزم على الاستفادة من الظروف المشجعة ومن وجود الممولين والمضاربين الأوروبيين الذين تكاثروا فى مصر ، فى انتهاج سياسة طموحة في التوسع والانماء سواء فيما يتعلق بأملاكه الخاصة أو أملاك الدولة .

ولقد كانت فكرة اسماعيل بوجه عام ، تقوم على تشجيع نخبة مختارة من الممولين الأوروبيين على الاشتراك مع الأثرياء المصريين ، بما فيهم هو نفسه ، فى تكوين شركات تنمية ، تمنح ما يمكن ان يوصف بأنه امتيازات احتكارية . وفى مقابل هذه الامتيازات ، وفى مقابل عمولات تدفعها هـــذه الشركات فى أوروبا لعدد من المديرين الأوروبيين بصفتهم الشخصية ، فان اسماعيل ســـوف يكون لديه حساب مفتوح يمكن الاقتراض منه فى البنوك والبيوت التجارية التى يسيطر عليها هؤلاء المديرون ، ثم يقوم بتسديد هذه الأموال فى الوقت المناسب من الأرباح التى سوف يحققها كمساهم فيما يتصل بقروضه الشخصية ، ومن الدخل المتزايد الذى سوف تحققه عمليات التنمية فيما يتصل بقروض الخزانة . (على الرغم

من الوعد الذى اعطاه فى بداية حكمه ، فلم يحدث اطلاقا أن وضع حدا فاصلا بين ماليته الخاصة ومالية الدولة ، وكانت كثير من مصروفاته الشخصية التى تتجاوز وتزيد على مرتبه الرمزى ، تأتى من مالية الدولة) . وفى نفس الوقت فقد كان يأمل أن تمكنه حصة الدولة من الأسهم ، فضلا عن أسهمه الشخصية ، من السيطرة على انشطة هذه الشركات . لذلك فانه بهذه الطريقة ، أى طريقة الاستدانة من حساب مفتوح سوف يتجنب مواعيد الدفع الصارمة لكمبيالات الخزانة المحددة الأجل ، وضرورة الحصول على موافقــة « الباب العالى » ، واحتمـــال رهن الايرادات ، والتدخل الأجنبى بصفة عامة ، مما سوف يحدث فى حالة عقد قرض أجنبى .

ولقد كان رجل اسماعيل الأمين ومستشاره الرئيسى فى هذه الخطط هو نوبار بك ، وهو ابن أخ بوغوص يوسف ، الذى كان ناظرا للخارجية والتجارة فى عهد محمد على لسنين طويلة . وكان نوبار قد خدم طويلا فى الحكومة المصرية ، فقد عمل مترجما فى عهد محمد على ثم كبيرا للمترجمين فى عهد عباس . وتولى ادارة النقل بعض الوقت فى عهد سعيد واصبح فيما بعد سكرتيرا لسعيد الذى استخدمه فى عدة مهام سرية . وفى عهد اسماعيل نال الباشوية وولى فى أوقات مختلفة نظارة الأشغال العمومية ، ونظارة الخارجية والتجارة ونظارة العدل ، وعلى الرغم من أنه كان يفقد حظوته من وقت لآخر ، كما تعرض للنفى فى احدى المرات ، الا أنه فى معظم عهد اسماعيل كان يتمتع بنفوذ عظيم .

فى ذلك الحين تكونت أشهر شركتين من شركات التنمية وهما : الشركة المصرية للتجارة
The Egyptian Trading and Commercial Company
والشركة المصرية للزراعة والصناعة Société Agricole et Industrielle d'Egypte وقد تكونتا فى الأشهر الأولى من عهد اسماعيل ، وكان

على رأس مجلس ادارتهما كل من هنرى أوبنهايم Henry Oppenheim
وادوارد درفيو Edward Dervieu اللذين كانا من كبار الصرفيين
فى الاسكندرية . وكانت شركة أوبنهايم وشابير ، التى أبرمت
قرض سعيد الثانى الأجنبى ، قد صفيت قبل ذلك ، وخلفتها شركة
Oppenheim, Neveu et Cie التى كانت تتكون من هرمان
أوبنهايم وابن أخيه هنرى . وقد استقر هنرى فى الاسكندرية
حيث كان يدير الجانب المصرى من المشروع ، بينما استقر هرمان فى
باريس وحصل على الجنسية الفرنسية ، واكتسب تأييد
الدبلوماسية الفرنسية بالاضافة الى التأييد البروسى والبريطانى
الذى كان يتمتع به من قبل . وقد أراد اسماعيل استخدام
آل أوبنهايم فى مشروعاته بسبب صلاتهم بالأسواق المالية
الأوروبية . أما ادوارد درفيو فكان مديرا لبنك فرنسى خاص فى
الاسكندرية ، هو بنك درفيو وشركاه ، الذى تأسس قبل عدة
سنوات . وكان مقربا جدا من اسماعيل ، الذى أقنعه بزيادة رأس
مال بنكه من ثلاثة ملايين فرنك الى عشرة ملايين ليستفيد من
زيادة قدراته على الاقراض !

وكانت الشركة المصرية للتجارة ، وكان يطلق عليها عادة اسم
« التجارية » The Trading قد سجلت كشركة انجليزية ، وتكون
معظم رأس مالها الأساسى فى لندن بمساعدة هنرى أوبنهايم .
وكانت تعرف أصلا باسم « شركة السودان » ، وكان غرضها
الأساسى تنمية الموارد المدفونة فى السودان ومصر العليا . ولكن
الشركة لم تبذل أية محاولة على الاطلاق فى مجال التنمية هذا ،
وقصرت نشاطها كلية تقريبا على اقراض الفلاحين فى مصر السفلى
بضمان محاصيلهم من القطن . وقد لقيت الشركة تشجيع ومساعدة
الحكومة المصرية ، التى ارسلت تعليماتها الى مديريها فى الأقاليم
ليكونوا وكلاء للشركة «التجارية» (٦) . وفى ظل هذه الرعاية ،

ومع ارتفاع أسعار القطن ، ومع المزيد والمزيد من زراعة القطن ،
حققت الشركة نشاطا عظيما فى البداية ولكن فيما بعد ، أى فى
عام ١٨٦٥ ، عندما اخذت حالة رواج القطن فى الانكسار ، وجدت
الشركة « التجارية » نفسها تواجه الصعوبات بسبب توسعها فى
تقديم تسهيلات القروض بدرجة أكثر من اللازم ، فحلت الحكومة
المصرية محلها فى ديونها مقابل سندات على الخزانة بفائدة ٧٪ (٧) .
ولكن هذه المسألة أفادت فى ذلك الحين أغراض اسماعيل من حيث
انه أصبح فى استطاعته استخدام أوبنهايم ودرفيو والعديدين ،
الأوروبيين الآخرين كمصدر للقروض ، فى مقابل المزايا التى عادت
عليهم .

اما الشركة الزراعية فقد كان تاريخها أسوأ . فقد تأسست
أصلا على يد مهندس نمساوى يدعى لوكوفيتش Lucovitch
بغرض استيراد ماكينات الضخ وتأجيرها للمزارعين لأغراض
الرى ، خاصة رى القطن الذى كان فى حاجة شديدة الى المياه وقت
انخفاض النيل فى الصيف . وعندما احتاج لوكوفيتش الى المال
اتجه الى « أوبنهايم » و « درفيو » و « رويسينير » Ruyssenaers ،
(القنصل الهولندى العام الذى كان له أصبع فى معظم العمليات
المالية المريبة فى مصر فى ذلك الحين) ، والى مموّلين آخرين للحصول
عليه . على أن هؤلاء المموّلين قاموا ، بعلم اسماعيل وتغاضيه فيما
يبدو ، بتغيير الغرض الأساسى للشركة الزراعية ، كما جرى بالنسبة
للشركة التجارية وحولوها الى شركة للمضاربة فى عقارات المدن .
وقد كان من الأسباب فى هذا التغيير ان درفيو وأصدقاءه كان
لديهم خطط لاستيراد ماكينات الرى ، وكانوا يريدون التخلص من
منافسة الشركة الزراعية . أما السبب الآخر فهو أنهم وجدوا من
المناسب لهم « احتلاب » الشركة الزراعية عن طريق استغلال
سلطتهم فيها كمديرين ، وذلك بأن يشتروا من أنفسهم بصفتهم

الشخصية ، العقود التى حصلوا عليها بحكم صلاتهم بالوالى لأعمال البناء ، محققين بذلك أرباحا طائلة • وقد اضطر لوكوفيتش ، الذى كان فيما يبدو رجلا أمينا ، الى بيع حصـــته ، وأما الشركة الزراعية ، التى كانت تعتمد فى أرباحها كلية تقريبا على الدخل الناتج من العقود المبرمة مع نظارة الأشغال العامة والتى اشترتها بأسعار باهظة من مديريها أنفسهم التى منحت لهم أصلا ، فسرعان ما وجدت نفسها تتعرض للصعوبات • ثم بلغت هذه الصعوبات ذروتها فى سنة ١٨٦٦ عندما انتقل نوبار ، الذى كان على علاقة خاصة بدرفيو وأصدقائه ، من نظارة الأشغال العامة الى نظارة الخارجية • وأخيرا فى عام ١٨٦٩ ، ونتيجة للضغط الدبلوماسى من جانب فرنسا وبريطانيا العظمى ، حلت الحكومة المصرية محل الشركة الزراعية فى جميع أسـهمها بخصم يتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ (٨) ، وكما هو الحال بالنسبة للشركة التجارية ، كان على الحكومة المصرية ، أى على الفلاحين المصريين ، دفع ثمن حماقة اسماعيل وغش المديرين • ولكن ، وكما هو الحال أيضا فى الشركة التجارية ، فان غرض اسماعيل المباشر قد تحقق حيث أصبح قادرا على استخدام أوبنهايم ودرفيو وجماعتهم كمصادر للاقتراض مقابل الخدمات التى أديت لهم •

كانت المحاولة الثالثة من جانب اسماعيل لانشاء الشركات ، أقل نجاحا من وجهة نظره الخاصة ، نظرا لعجزه عن اجتذاب مزيد من رأس المال الأوروبى • ففى بداية عهـده قام باحيـاء الشركة المجيدية للسفن البخارية ، التى كانت قد ماتت واشترى سعيد أصولها • وأعطى امتيازا مدته ثلاثون عاما لشركة جديدة باسم « الشركة المصرية للملاحة البخارية » ، لتقوم بالملاحة تحت العلم المصرى فى البحر المتوسط والبحر الأحمر وفى النيـل • وباع لهـذه الشركة بشروط مناسبة السـفن القـديمة للشركة

المجيدية وبضمان فائدة قدرها ٦٪ على أسهم الشركة • ومع ذلك ، فان الاكتتاب فى أسهم الشركة لم يغطها تماما • وقد كان لادارة هذه الشركة تاريخ فى العجز والغش يماثل تاريخ « الشركة التجارية » و « والشركة الزراعية » وفى عام ١٨٦٦ أعيد تكوينها تحت اسم « الشركة العزيزية للسفن البخارية » وفى سنة ١٨٧٠ وافقت الحكومة المصرية على أن تدفع ديونها وتشترى أسهمها على مدة سبع سنوات ، وتدفع فائدة قدرها ٧٪ فى الوقت نفسـه • وكانت التكاليف الاجمالية ٢٫١٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى (٩) • وقد تم تشغيلها بعد ذلك تحت اسم « خطوط البريد الخديوية » • ونظرا لقلة عدد مساهميها من الأجانب ، فان هذه العملية تمت بدون أن يصاحبها ضغط ديلوماسى ، ولكن نتائجها بالنسبة لمصلحة حاملى أسهمها لم تكن تقل عن نتائج « الشركة التجارية » و « الشركة الزراعية» • وفى جميع هذه الحالات الثلاث ، كما رأينا — كوفئ الغش ، وعوض القصور والعجز على حساب دافع الضرائب المصرى ، الذى لم ينل أية فائدة من عمليات هذه الشركات •

على أن أهم مضاربات اسماعيل ، وربما أفدحهـا من حيث النتائج ، هى التى تتصل بشركة قناة السويس • فلقد كان اسماعيل متلهفا على انتزاع القنـاة من يد ديليسبس ووضعها فى قبضته • ولذلك وكخطوة أولى ، فقد اتفق مع ديليسبس ، فى بداية عهده ، على شراء جميع الأسهم التى لم يتم الاكتتاب فيها (وهى التى كان سعيد قد رفض شراءها وكانت تبلغ ، بالاضافة الى الـ ٦٤٫٠٠٠ سهم التى اشتراها سعيد ، ١٧٧٫٦٤٢ سهما عاديا من اجمالى أسهم الشركة البالغ قدرها ٤٠٠٫٠٠٠ سهم • وبذلك أصبح اسماعيل ، وبمعنى آخر الخزانة المصرية ، أكبر مساهم فى القنـاة • وكانت الخطوة الثانية هى ازالة ما كان يعتبر ، بالنظر الى موقف بريطانيا ، عقبتين لا يمكن التغلب عليهمـا فى طريق الحصول على فرمان

السلطان ، وهما استخدام السخرة ومنح الشركة أراضى تزيد على
ما يتطلبه انشاء القناة وصيانتها - وقد تبع ذلك صراع طويل بين
اسماعيل (الذى كان يمثله نوبار) وشركة القناة ، حاول فيه
اسماعيل انتزاع السيطرة على القناة من ديليسبس ، وتعديل
شروط الامتياز ، لازالة اعتراضات العثمانيين والبريطانيين . ولكن
ديليسبس نجح فى الافلات من الفخاخ التى نصبت له . ففى بداية
عام ١٨٦٤ وافق الطرفان على تحكيم نابوليون الثالث بين الحكومة
المصرية والشركة فيما يمكن أن تدفعه الحكومة المصرية من تعويض
للشركة ، اذا تقرر ذلك ، مقابل اجراء تعديلات فى عقد الامتياز
فيما يختص بالسخرة والأراضى الممنوحة للشركة بحيث يمكن
الحصول على فرمان السلطان . وقد وافق اسماعيل على التحكيم
تحت اعتقاد خاطىء بأن أصدقاءه فى فرنسا ، وعلى رأسهم الدوق
دى مورنى de Morney ، أخو نابليون الثالث غير الشقيق وغير
الشرعى ، ورئيس الهيئة التشريعية ، وصاحب نفوذ عظيم - سوف
يتمكنون من استخدام التحكيم فى خذلان ديليسبس والغاء البنود
المعترض عليها فى عقد الامتياز بتكاليف غير باهظة للحكومة
المصرية . ولكن ديليسبس ظل مسيطرا على الموقف تماما ، حتى
جاءت نتيجة التحكيم لصالح الشركة . فقد نص الحكم الذى أصدره
الامبراطور على ابطال اتفاق تقديم العمال ، واعادة ٦٠ ألف هكتار
من مجموع ٨٠ ألف هكتار كانت قد منحت للشركة بمقتضى عقد
الامتياز الى الحكومة المصرية ، وأن تدفع الحكومة المصرية تعويضا
قدره ٨٤ مليون فرنك للشركة نظير فقدها هذه الامتيازات . وقد
كان مبلغ الـ٨٤ مليونا من الفرنكات هذا يناهز قيمة الأسهم العادية
التى تملكها الحكومة المصرية . ولربما كان ديليسبس يأمل فى أن
يضطر اسماعيل الى التنازل عن أسهمه هذه للشركة وفاء للتعويض
المحكوم به ! .

وقد تلى ذلك مفاوضات استغرقت ثمانية عشر شهرا فى
القسطنطينية وباريس حول بعض المسائل التفصيلية ، انتهت
بابرام اتفاقيتين بين الحكومة المصرية والشركة ، بتعديل عقود الامتياز
طبقا لشروط التحكيم ، وترتيب دفع التعويض والرصيد الذى كان
ما يزال مستحقا على الأسهم . وبعد ابرام هاتين الاتفاقيتين مباشرة ،
فى مارس ١٨٦٦ ، أصدر السلطان الفرمان . وبذلك انتهت المعركة
الدبلوماسية الطويلة بانتصار ديليسبس انتصارا تاما تقريبا ،
بعد أكثر من عشر سنوات من الدسائس التى لا تنقطع ، والدعاية
والتصرفات المالية المليئة بالتلاعب والغش والاحتيال . وعلى الرغم
من أن الشركة قاومت شكليا ، التأييد الذى قدمه البريطانيون
والعثمانيون لاعادة الأراضى والغاء السخرة ، الا أن التعويض الذى
حكم به مقابل سحب هذه الامتيازات كان أكثر قيمة من الامتيازات
نفسها . فلم يكن لدى الشركة فى ذلك الوقت المال اللازم للاستفادة
من الأراضى الزائدة على حاجتها ، وأما بخصوص السخرة ، فان
استخدام الأيدى العاملة لم يكن ليصبح أمرا عمليا ، عندما يصل
الحفر الى مستوى المياه ويتطلب الأمر استخدام آلات الحفر والنزح
والتطهير الباهظة الثمن . ولذلك فقد رحبت الشركة بمبلغ
التعويض ، الذى كانت فى الحقيقة فى حاجة اليه لشراء هذه
الأدوات !

ولقد ازال الفرمان الذى أصدره السلطان كل الصعاب
الدبلوماسية من طريق ديليسبس ، ولكن الصعاب المالية بقيت
تلاحقه حتى انتهاء انشاء القنال فى ١٨٦٩ بل ولأعوام طويلة بعد
ذلك . فقد ظلت الشركة تغطى بالكاد نفقات العمل ، وحتى عندما
كانت القناة على وشك الانتهاء لم يكن شبح الافلاس قد ابتعد تماما .
ولقد كانت المعونات التى قدمتها الحكومة المصرية هى التى حالت دون
هذا الافلاس . ذلك أن اسماعيل الذى قبل الهزيمة فى المعركة مع
ديليسبس للسيطرة على القنال ، والذى تأثر بالنفوذ الذى بدا أن

ديليسبس يستطيع ممارسته على الحكومة الفرنسية ، لم يلبث ان عقد معه صفقة صامتة يزوده بمقتضاها بمعظم ما يحتاج اليه فيما يتعلق بالقناة ،في مقابل استخدام ديليسبس نفوذه المفروض لدى الحكومة الفرنسية لتاييده فى المفاوضات التى لا تنقطع والدسائس المتورط فيها اسماعيل فى القسطنطينية ، وقد كلفت هذه الترضيات الحكومة المصرية كثيرا من النفقات وساهمت ماديا فى متاعب اسماعيل المالية المتزايدة ٠

ولقد ضارب اسماعيل أيضا فى اقطاعياته الخاصة ٠ وقد نجحت هذه المضاربات فى البداية ٠فقد استفاد كل الفائدة من رواج القطن ، واستغل مركزه كوال فى الحصول لقطنه على الأولوية فى الرى وتسهيلات النقل بالسكك الحديدية والشحن وغيره ٠ وفى عام ١٨٦٣ ـ ١٨٦٤ ، بعد أن قضى وباء الطاعون البقرى على عدد كبير من الماشية فى البلاد ، وهى التى كانت تستخدم فى ادارة السواقى والحرث ، استورد لحسابه الخاص عددا كبيرا من المحاريث ومضخات المياه البخارية ، بعضها لاستخدامه فى اقطاعياته ، والبعض الآخر لبيعه من جديد ٠ ولكن فيما بعد عندما انتهى رواج القطن ، اصبحت اعماله اقل نجاحا ٠ وبعد أن اشترى أملاك اخيه مصطفى فاضل فى مصر الوسطى ببعض أموال احد القروض ، حاول ان يعوض أرباحه المتدهورة فى القطن ، عن طريق تنمية زراعة القصب فى هذه الأملاك ٠ ولما كان القصب يحتاج الى المياه فى الصيف فقد شق اسماعيل قناة جديدة طولها ١٩٠ ميلا ، هى ترعة الابراهيمية ، على حساب الدولة وباستخدام السخرة ، من أسيوط الى بيا ، لتزويد املاكه فى مصر الوسطى بالمياه الصيفية ، وهى الأملاك التى حصل عليها من شقيقه ومن آخرين ٠ كما مد خطوط السكة الحديدية من القاهرة الى أسيوط ، لتهيئة وسائل النقل السريع لقصبه بصفة أساسية ٠ وقد اقام تسعة عشر مصنعا لصنع

السكر وتكريره ، تم الانفاق عليها أساسا من الأموال التى حصل عليها من قروضه المختلفة ٠ على ان الأماكن التى اقيمت فيها هذه المصانع اختيرت اختيارا سيئا ، كما أسىء بناؤها ، وتكلفت نفقات لا حصر لها ٠ وقد أدى ذلك ، بالاضافة الى الشروط المجحفة التى تم على أساسها اقتراض الأموال اللازمة لتمويلها ، الى الغاء أية ارباح يمكن الحصول عليها من هذا التوسع العظيم فى زراعة القصب ٠ وقد أضاف استخدام السخرة بشكل مضطرد وتكاليف مد خطوط السكك الحديدية على حساب الدولة وانشاء القنال ، الكثير الى الأعباء التى كان اسماعيل يفرضها من قبل على الفلاحين المصريين ، فى الوقت الذى أفاد الطلب على الآلات والأدوات اللازمة للمصانع عددا من المقاولين الأوروبيين فائدة كبيرة ، وحقق لهم ارباحا طائلة ٠

حواشى الفصل السادس

(١) Colquhoun-Russell, 5.3.61, FO 78/1590.

(٢) Ibid.

(٤) Russell-Colquhoun, 19.3.63, FO 78*1753.

(٥) Landes, Bankers add Pashas, p. 240.

(٦) Colquhoud-Russell, 4.8.63, FO 78/1755.

(٧) Landes, op. cit., p. 240.

(٨) لمعرفة تفاصيل كافية عن مستقبل الشركة الزراعية انظر : Douin, op. cit., vol. 1, pp. 241-47.

(٩) Ibid., pp. 250-57.

● **الفصل السابع**

امبراطورية اسماعيل الأفريقية

بدأ بناء الامبراطورية المصرية فى افريقيا مع غزو السودان على يد محمد على سنة ١٨٢٠ . وقد كان الغرض من الغزو نزح ثروة السودان الى مصر ، بما فيها من أيد عاملة لتجنيدها فى الجيش المصرى وبيعها فى أسواق الرقيق الداخلية ، ومن ذهب ، وماشية ، وعاج ، وصمغ ، ومختلف المحاصيل الزراعية . وقد تأسس الحكم المصرى ، نتيجة لهذا الغزو ، فى معظم السودان الشمالى وتأسست مدينة الخرطوم عند ملتقى النيل الأزرق بالنيل الأبيض لتكون عاصمة ادارية ، وقد أعطى السلطان العثمانى محمد على بمقتضى تسوية لندن ١٨٤١ حكم النوبة ، ودارفور ، وكردفان ، وسنار لمدة حياته ، على الرغم من أن هذه الأراضى لم تكن تعتبر اطلاقا جزءا من الامبراطورية العثمانية ، وعلى الرغم من أن دارفور كان سلطنة مستقلة ولم تغزها القوات المصرية الا بعد ذلك بخمس وعشرين عاما . ثم استأجر محمد على بعد ذلك ، فى

عام ١٨٤٦ ، من السلطان ، ميناءى مصوع وسواكن الواقعين على البحر الأحمر ، واللذين كانا يكونان جزءا من باشوية الحجاز العثمانية . ولكن فى عام ١٨٤٩ عند اعتلاء عباس العرش ، عاد هذان الميناءان مرة أخرى الى الحكم العثمانى المباشر لعدم تجديد استئجارهما .

على أن غزو السودان لم يحقق لمحمد على من الناحية الاقتصادية ، النتائج التى كان يصبو اليها . فقد كانت نتائج الذهب مخيبة للآمال ، كما لم يحدث تطور كبير فى الزراعة ، نظرا لطبيعة الأرض والمناخ من جهة ، ولطبيعة السودانيين الذين كانوا أقل قابلية للتعليم وأقل جدا ونشاطا من الفلاحين المصريين من جهة أخرى . كما أن تجنيد السودانيين فى الجيش المصرى لم يكن ناجحا تماما . وقد استطاع السودان بوجه عام أن يغطى نفقاته مع استخدام الشدة فى جمع الضرائب ، ولكنه لم يكن مصدرا لأى ربح .

أما من الناحية العسكرية ، فان الادارة المصرية فى عهد محمد على لم تنجح فى مد حكمها بعيدا فيما وراء الأقاليم العربية الرئيسية فى شمال ووسط السودان ، التى احتلت ووضعت فيها الحاميات أثناء حملات الفتح الأولى . ففى الغرب ظلت سلطنة دارفور مستقلة . وفى الشرق أدى التقدم داخل اقليمى تاكا (كسلا) والفونج Fung الى تورط المصريين فى اشتباكات مستمرة مع الأحباش على طول المنطقة الممتدة من البحر الأحمر الى نهر السوباط ، والتى تبلغ سبعمائة ميل . وهى منطقة حدود لم تكن محددة ولم تحكمها تعاقدات بين الحبشة والسودان . أما فى الجنوب ، فان صعوبة الملاحة فى منطقة المستنقعات التى تغص بالنباتات فى منطقة أعالى النيل ، وعداء القبائل التى تعيش على جانبى النهر ، قد أوقف امتداد النفوذ المصرى الى الأراضى المجهولة الواقعة فى

أواسط أفريقيا والتى كانت تمثل المستودع الكبير للقوة البشرية والأفيال ، الذى كان يغذى تجارة الرقيق والعاج ٠

وقد كانت هذه التجارة تقوم على يد العرب وبعض الأجانب الذين استقروا فى شمال السودان ، وبنوا المحطات التجارية ، وكونوا جيوشا خاصة ، واحتفظوا بأساطيل من القوارب ، ونظموا عمليات صيد الرقيق والأفيال ، وكانوا يعيشون فى مناطق أعالى النيـــل وبحر الغزال كطبقة مستقلة من البارونات اللصــــوص ٠ وعندما كان هؤلاء ينفذون الى الجنوب ناحيــــة البحيرات العظمى ، كانوا يجدون أنفسهم فى تنافس مع تجار آخرين من العرب يقومون بنفس النشاط ، فى المنطقة من « مومباسا » الى « زنزبار » على الساحل الافريقى الشرقى ٠ وقد كانت تجارتا الرقيق والعاج تمضيان جنبا الى جنب على الدوام ٠ ذلك ان احدهما لم يكن يحقق ربحا دون الآخر ٠ وحين أخذت أوروبا ، وخصوصا بريطانيا ، تبدى معارضتها لتجارة الرقيق ، اصبح الاتجار فى العاج ستارا للاتجار فى الرقيق ٠ وكانت السلطات المصرية تغض الطرف عن تجارة الرقيق على الرغم من انها لم تكن متورطة فيها بشكل مباشر ٠ لقد كان هناك سوق داخلى عظيم للرقيق الأسود فى كل من شمال السودان ومصر ، وكان هناك أيضا سوق كبير للتصدير فى شبه الجزيرة العربية وفى معظم بقية أنحاء الامبراطورية العثمانية ، وكان يمثل مصدرا رئيسيا للدخل ، نظرا لأن قدرة السودان الضريبية كانت تنبع بدرجـــة كبيرة اما من استخدام الرقيق أو من الاتجار فيه ٠ وكان مصدرا رئيسيا للربح لمعظم السادة الكبار فى شمال السودان الذين كانت الحكومة المصرية تعتمد على نواياهم الطيبة ٠

وقد ضعف اهتمام مصر بالسودان فى عهدى عباس وسعيد ، وبالنسبة لسعيد فقد فكر بعد زيارته للسودان فى شتاء ١٨٥٦ ـ ١٨٥٧ فى التخلى عنه كلية ، ولكنه عدل عن ذلك ٠ واستجابة لرأى

الدول الكبرى ، التى كانت قد استمالت السلطان فى عام ١٨٥٧ (على الورق) لتحريم تجارة الرقيق فى الممتلكات العثمانية ، فقد بذل بعض المحاولات لقمع تجارة الرقيق فى السودان عن طريق اقامة نقاط مراقبة فى فاشودة على النيل الأبيض ٠

أما اسماعيل فقد كانت تراوده أفكار عريضة عن امتـــداد وتطوير الممتلكات المصرية فى السودان ، وطموح واع الى تكوين امبراطورية مصرية فى أفريقيا تخلف تلك التى فقدها محمد على فى آسيا منذ عشرين عاما مضت ٠ وكانت استراتيجيته الكبرى تبدو على النحو الآتى تقريبا :

١ ـ الوصول الى خط حدود قصير مع الحبشة يمكن الدفاع عنه ، وذلك عن طريق احتلال الهضاب المنخفضة بين نهر السوباط والبحر الأحمر ، ثم وفى نفس الوقت اخضاع القبائل التى تقطن هذه المناطق ، والتى كانت فى معظمها قبائل مسلمة للحكم المصرى ، لتكون بمثابة حاجز بين السودان الأصلى وبين السكان الذين يقطنون مرتفعات الحبشة الوسطى ، والذين كانوا مسيحيين فى معظمهم ٠

٢ ـ ضم منابع النيــــل الأزرق فى بحيرة تانا الى الأراضى المصرية ٠

٣ ـ فصل الحبشة عن البحر ، والسيطرة على تجارتها البحرية ، عن طريق احتلال ساحل البحر الأحمر والأراضى الداخلية المجاورة له بين مصوع ومضيق باب المندب من جهة ، وتلك الواقعة على خليج عدن بين مضيق باب المندب ورأس غردفوى Guardafui من جهة الشرق ٠

٤ ـ مد الحكم المصرى بصفة فعالة جنوبا من النيل الأبيض الى البحيرات العظمى بهدف ضم حوض النيل بأكمله داخل الأراضى المصرية ٠

٥ ـ فتح طريق آخر مختصر الى البحيرات العظمى عن طريق احتلال الساحل الصومالى والأراضى الداخليـــة التى تقع جنوب غردفوى حتى نهر ، جوبا ، Ibua ، وانشاء طريق بين المحيط الهندى والبحيرات العظمى تحت السيطرة المصرية ، لاكمال الحلقة حول الحبشة وتحاشى الاعتماد فقط على طريق النيل الطويل الملئ بالأخطار بين مصر والبحيرات العظمى ٠

٦ ـ حماية طريق النيل الطويل من جهة الغرب عن طريق سيطرة الحكم المصرى على بحر الغزال ودارفور ٠

وعلى الرغم من أن الامكانيات الادارية والعسكرية والمالية التى كانت تحت تصرف اسماعيل ، لم تكن فى أى وقت من الأوقات قادرة على تحقيق هذا البرنامج التوسعى بشكل فعال والاستمرار فيه ، الا أن البرنامج مع ذلك لم يبق كله فى حيز الخيال ، ولم يكن الباعث عليه فقط جنون العظمة ٠

فلقد كانت الحبشة على الدوام جارا مشاغبا لمصر ٠ وعندما اعتلى اسماعيل العرش كانت هذه البلاد تقع تحت حكم الامبراطور « تيودور » Theodore ، الذى كانت أطماعه ترمى الى امتداد حكم الحبشة الى جميع اراضى السودان الواقعة شرقى النيل ٠ ولما كانت الحبشة بالنسبة لمصر تمثل ما تمثله الحدود الشمالية الغربية بالنسبة للهند ، فلم يكن غريبا لذلك أن تحاول اتباع نفس سياسة الاحتواء ٠

وعلى المناطق الساحلية بين مصوع ورأس غردفوى ، كانت هناك أطماع توسعية أخرى يجب وضعها فى الاعتبار ٠ ذلك أن توقع افتتاح قناة السويس فى القريب العـــاجل ، ونمو المصالح الأوروبية والمستعمرات حول المحيط الهندى ، كان يعنى أن البحر الأحمر سوف يصبح قريبا طريقا دوليا على جانب عظيم من الأهمية ٠

وقد حرص الفرنسيون على الحصول على موطئ قدم لهم هناك فى شكل موانى للفحم ومحطات لتموين سفنهم بالفحم ، وذلك لموازنة الزعامة البريطانية التى تحققت بالاستيلاء على عدن ٠ بينما عمل البريطانيون على الحفاظ على زعامتهم باحتلال جزيرة بريم Perim فى باب المندب سنة ١٨٥٧ ٠ واذا ما تأسست المحطات الأوروبية على هذا الساحل ، فان التجارة الخارجية مع الحبشة سوف تتم عن طريقها ، وسينمو النفوذ الأوروبى فى الحبشة بما قد يستخدم جيدا للتآمر والضغط ضد مصر ٠

أما أطماع اسماعيل بالنسبة للبحيرات العظمى ، فقد كانت مما يمكن ادراكه بسهولة ٠ فنظرا لما كان واضحا من أن عمليات الكشف افريقيا الوسطى وفتح مغاليقها ، وهى التى كانت مستمرة فى ذلك الحين ، سوف تسفر عن ضم المناطق المحيطة بالبحيرات العظمى الى احدى الدول الكبرى أو الى غيرها ، فقد كان من المعقول بالنسبة لاسماعيل أن يرى لمصر الحق الأول والضرورة الأولى فى امتلاك منابع النهر التى يعتمد اقتصاد مصر بل وجودها عليها ٠ وفى المناخ الدولى السائد فى ذلك الوقت ، فان الانسان لا يكون فى حاجة الى الشك بغير حق فى أن امتلاك هذه المنابع بواســطة احدى الدول الكبرى سوف يستخدم من جانب هذه الدولة لممارسة الضغوط على مصر ٠ وفى هذا الضوء فان محاولة اسماعيل فتح مدخل آخر الى البحيرات العظمى عن طريق الساحل الشرقى وتأمين طريق احتلال دارفور ، تكون من الأمور التى يمكن فهمها بسهولة أيضا ٠

ونظرا لضعف مصر من الناحية المادية ، فان تلك الاستراتيجية الكبرى لم يكن من الممكن الاقدام على تنفيذها بشئ من الأمل فى النجاح الا بعد احراز رضـــاء بريطانيا ٠ فلقد كان البريطانيون يسيطرون على البحر الأحمر وعلى خليج عدن ، كما كانوا يسيطرون

أيضا على مداخل البحيرات العظمى من جهة المحيط الهندى عن طريق زنزبار التى كانت تحت حمايتهم الفعليـــة • ونظرا لأن أحـد اهتمامات بريطانيا الرئيسية فى المنطقة فى ذلك الوقت هو قمع تجارة الرقيق ، لقد عزم اسماعيل على شراء رضاء بريطانيا بالتعاون معها فى هذا القمع • بيد انه على الرغم من حقيقة أن اسماعيل قد بذل جهودا حقيقية وباهظة الثمن بالنسبة لمصر ، فى سبيل قمع تجارة الرقيق فى مصر ذاتها ، وفى السودان ، وفى البحر الأحمر ، الا أن رضاء بريطانيا لم يعبر عن نفسه الا فى أضيق الحدود • وترجع تحفظات البريطانيين الى جملة أسباب • أولها ، الاعتقاد الذى كان له ما يبرره ، بأن موارد مصر لم تكن بالدرجة الكافية لمساندة خطط اسماعيل فى بناء امبراطوريته • ثانيا ، المعارضة ، التى كانت وراءها الجمعيات التبشيرية ، فى تشجيع الاســـتعمار الاسلامى والتبشير الاسلامى فى منطقة البحيرات العظمى ، حيث كانت تستقر من قبل البعثات المسيحية • ثالثا ، رفض رؤية مصر وهى تعتدى على أراضى سلطان زنزبار • رابعا ، الاعتراض ، الذى كانت وراءه حكومة الهند ، على ابعاد الحبشة عن التجارة البريطانية ـ الهندية التى تمر بموانى الساحل الافريقى لخليج عدن (وقد انتهى هذا الاعتراض فيما بعد عندما وجد من المرغوب فيه الاعتراف بالسلطة المصرية على هذا الساحل كوسيلة لمنع الدول الكبرى الأخرى من تأسيس نفوذها هناك) • كذلك كان هناك بعض الشك ، الذى كانت وراءه اساسا جمعيات محاربة الرقيق ، فى اخلاص وفاعلية جهود اسماعيل فى اخماد الرقيق • على أنه لا يبدو أن هناك ما يدعو الى شك بعض الكتاب (وعلى سبيل المثال صبرى) الذين يرون أن امتناع بريطانيا عن منح اسماعيل تأييدها القلبى انما يعود الى وجود مخططات توسعية بريطانية فى وسط افريقيا • فان هـذه المخططات لم تظهر الى الوجود الا بعد ان اضطلعت بريطانيا بمسئولية

الدفاع عن مصر وادارتها ، وعندما أصبحت مهتمة ، لنفس الأسباب التى كانت لدى اسماعيل ، بمنع أية دولة كبرى من الوجود حول منابع النيل •

ويمكن معالجة مغامرات اسماعيل الافريقية بطريقة أفضـــل تحت عنوانين رئيسيين •

١ ـ الحبشة والبحر الأحمر وسواحل الصومال •

٢ ـ أعالى النيل •

(١ ـ الحبشة والبحر الأحمر وسواحل الصومال)

ظلت أراضى الحبشة الجبلية الشاسعة غير المحددة لمدة طويلة موضع اهتمام الدول الأوروبية سواء من وجهـــة النظر التبشيرية او من وجهة النظر التجارية • وقد كان وجود حضارة مسيحية قديمة فى قلب افريقيا تحيط بها القبائل الاسلامية والوثنية ، مما أثار روح الفروسية التى كانت لاتزال قائمة فى أوروبا المسيحية ، وقدم اساسا مناسبا للنشاط التبشيرى ، سواء من جانب الكنيســـة الرومانية الكاثوليكية ، أو من جانب الكنيسة البروتستانتية منذ نهاية القرن الثامن عشر تقريبا • ولذلك كان القناصل الأوربيون الذين تناوبوا على الحبشة يركزون اهتمامهم بصفة رئيسية على رعاية الجماعات التبشيرية مع استكشاف آفاق التجارة ومحاولة تطويرها •

وقد كانت السلطة فى الحبشة موزعة عادة بين ثلاثة أو أكثر من الزعماء المحليين الأقوياء الذين يتنازعونها فيما بينهم • ومن وقت لآخر كان أحد هؤلاء الزعماء يتمكن من فرض سيادته على الآخرين بصفة مؤقتة فينظر اليه بوصفه ملكا على الحبشة • وكانت هذه الوحدة المؤقتة والدورية تصطحب عادة بمرحلة من التوسع

على حساب جيران الحبشة المسلمين والوثنيين ، ثم تليها مرحـــلة اخرى من الانكماش تحت ضغط هؤلاء الجيران عندما تنقسم الحبشة مرة أخرى . ومن هنا ، وبسبب هذه الحروب المستوطنة على الحدود كانت هناك حركة دائمة من المد والجزر تحيط بحدود الحبشة الطويلة غير المحددة .

وفى سنة ١٨٢٠ حذر هنرى سالت Henry Salt ، القنصل البريطانى العام فى مصر ، والذى كان من قبل قنصلا فى الحبشة ، محمد على من أية محاولة لغزو الحبشة أثناء غزوه للسودان . وقد استجاب محمد على لهذا التحذير ، ولكن الاحتلال المصرى للسودان ادى الى حالة دائمة من التوتر بين مصر والحبشة على طول الحـدود المتنازع عليها .

وقد سبب استئجار محمد على لمصوع فى عام ١٨٤٦ بعض الازعاج لكل من لندن وباريس ، نظرا لأن مصوع كانت الميناء الرئيسى للدخول الى الحبشة والخروج منها ، ولأن احتلال مصر لها يمكن أن يستخدم كنقطة ارتكاز لانتهاك اراضى الحبشة ووسيلة لتعويق التجارة الأوروبية ووسائل الاتصال الأخرى . ومن المحتمل انه كان نتيجة لهذا الاستئجار ، ولو أن امده انتهى ولم يجدد سنة ١٨٤٩ ، أن عينت الحكومة البريطانية فى ١٨٤٨ قنصـــلا لها فى الحبشة كانت مهمته الرئيسية تطوير التجارة البريطانية . وقد الح هذا القنصل « بلاودن » Plowden ، وكان يقيم عادة فى مصوع ، على حكومة صاحب الجلالة بضرورة حصول الحبشة على أى منفـــذ على البحر اذا أريد تطوير التجارة مع أوروبا . وكان السلطان العثمانى يدعى حق السيادة على جميع الساحل من سواكن الى رأس « غردفوى » . وقد قاوم بلاودن هذا الادعاء وحاول اغراء حكومة صاحب الجلالة على أن تحذو حذوه فى مقاومة هـــذا الادعاء فى القسطنطينية . وكان يسانده القنصـــل الفرنسى الذى كتب الى

حكومته عدة مرات فى هذا الشأن . على أن الحكومتين البريطانية والفرنسية لم تكن أى منهما على اســـتعداد فى ذلك الحين لمجابهة السيادة العثمانية على منطقة الساحل . وربما كان السبب فى ذلك يرجع الى ادراكهما أن هذه السيادة انمـــا هى حائل دون اطلاق المنافسة بين القوى الأوروبية جميعها . وقد كانت هذه السياسة ، بصورة مصغرة ، هى نفس السياسة التى كانت تنتهجها القـوى الأوروبية تجاه الممتلكات العثمانية الأخرى ، كذلك فقد تدخل « بلاودن » والقنصل الفرنسى بنجاح أكثر ، لصالح بعثة كاثوليكية رومانية تقيم مع السكان المسيحيين فى اقليم « بوجوس » Bogos الذى كان يضم « كيرين » Keren ، التى يطالب بها المصريون ، حين اغاروا عليها من السودان سنة ١٨٥٤ . وقد أسفر تدخلهما عن انسحاب المصريين ودفع فدية الى السكان .

وكان بلاودن يؤيد قيام سلطة مركزية فى الحبشة تستطيع توفير الأمن الداخلى وتعمل بفاعلية أكثر على تحقيق مطامع الحبشة فى الوصول الى منفذ على البحر . ومنـــذ عام ١٨٥٢ تقريبا كان واضحا ان مثل هذه السلطة المركزية فى سبيلها الى الوجود . ذلك ان «كسا» Kassa وهو جندى محظوظ من جنوب الحبشة ، كان فى طريقه الى تنصيب نفسه سيدا على جميع أنحاء الحبشة ، عبر سلسلة من المعارك مع منافسيه من الزعماء المحليين . وفى فبراير ١٨٥٥ تم تتويجه على الحبشة تحت اسم « تيودور » Theodore

على ان « تيودور » هذا لم يلبث أن أثبت انه طاغية غريب الأطوار . نحين فشلت محاولاته فى الحصول على تأييد بريطانيا وفرنسا لأطماعه التوسعية ، التى لم تكن تشمل فقط الوصول الى منفذ على البحر ، بل وامتلاك كل الأراضى السودانية شرقى النيل ، ألقى القبض على القنصل البريطانى كاميرون Cameron ، الذى خلف بلاودن ، ومعـــه بعض أعضاء الارساليات البريطانية ، كما

اعتقل « راسام » Rassam ، وهو مبعوث أرسل اليه للتفاوض معه حول اطلاق سراح كاميرون • وقد اضطرت هذه الأعمال حكومة صاحب الجلالة الى أن تتخذ مكرهة قرارا بارسال قوة بريطانية الى الحبشة للافراج عن الأسرى ووضع نهاية لحكم « تيودور » •

في ذلك الحين كان أقرب مدخل ساحلي الى الحبشة ، عن طريق مصوع ، قد وقع في أيدي المصريين مرة أخرى كنتيجة لفرمان ١٨٦٦ الذي ألحق بمصر قائمقاميتي مصوع وسواكن • ولما كان مركز مصر في السودان والبحر الأحمر يتهدده على الدوام وجود دولة قوية في الحبشة ، لذلك كان اسماعيل شديد الرغبة في الاشتراك مع بريطانيا في غزو هذا القطر • كما كان أيضا شديد الحرص على تجنب « وجود بريطاني مستديم » على ساحل البحر الأحمر ، وربما في الحبشة أيضا ، وهو ما كان يخشى حدوثه اذا كانت الحملة بريطانية خالصة ضد تيودور • على أن حكومة صاحب الجلالة ، على الرغم من أنها كانت في حاجة الى استخدام القاعدة المصرية في مصوع ، وقفت بصلابة ضد أي تحالف مع مصر ، وذلك لأسباب يرجع بعضها الى أن هذا التحالف من شأنه أن يكتل الشعور المسيحي في الحبشة ضد الغزو ، كما يرجع البعض الآخر الى انها وان كانت عازمة على خلع تيودور ، الا انه لم تكن لديها أية نية لمساندة الأطماع التوسعية المصرية على حساب الحبشة •

وبينما كانت تجري مفاوضات دقيقة للحصول على تعاون المصريين السلبي دون التورط في مسئولية الارتباط بدولة اسلامية حليفة ، نزلت قوة بريطانية ـ هندية مكونة من حوالي ١٤ الف جندي تحت قيادة سير « روبرت نابير Robert Napier (الذي أصبح فيما بعد اللورد نابير أوف مجدلا) في مصوع في نهاية عام ١٨٦٧ • وفي نهاية يناير ١٨٦٨ شرعت في غزو الحبشة • ولم يلبث قدوم القوة البريطانية ان عجل بظهور المآرب البعيدة الكامنة داخل الحبشة ، فقد ذاب مؤيدو « تيودور » بينما كانت

القوة البريطانية تشق طريقها • وفي نهاية مارس وصلت حملة « نابير » ، دون أن تضطر الى خوض أية معركة ، الى قلعة المجدلا ، حيث كان « تيودور » يتخذ لنفسه مركزا دفاعيا مع أنصاره الباقين القلائل ومع أسراه أو رهائنه الأوربيين • وبعد مفاوضات مضطربة لاطلاق سراح الأسرى ، شن البريطانيون هجومهم يوم ٩ أبريل ، وانزلوا الهزيمة بالأحباش ، وقتل « تيودور » ، وسقطت قلعة مجدلا • وفي نهاية أبريل ، وبعد أن تم انقاذ الأسرى وتدمير القلعة ، كانت الحملة البريطانية في طريقها عائدة الى الساحل • وفي خلال عدة أسابيع قليلة أخرى أقلعت من مصوع ، تاركة الحبشة في حالة حرب أهلية • ولم تلبث هذه الحرب الأهلية أن أسفرت في النهاية عن انتصار « الراس تيجر » Tigre الذي كان « نابير » قد اخترق أراضيه في شمال الحبشة في ذهابه وايابه ، وأصبح سيدا على جميع أراضي الحبشة ، ثم توج ملكا في يناير ١٨٧٢ ، تحت اسم الملك يوحنا • ومع أن « نابير » في ذلك الحين كان حريصا على تفادي الوقوف الى جانب أي طرف في المعارك الشديدة التي كانت قد بدأت مع توقع سقوط تيودور ، الا أن « الراس تيجر » الذي كان شديد الرغبة في الحصول على رضاء الانجليز كضمان له ضد مصر ، انطلق يبذر بذور العلاقات الودية مع « نابير » •

وقد استمر التوسع المصري في همة ونشاط في البحر الأحمر وخليج عدن منذ ١٨٦٦ فصاعدا ، بعد ان أصبح لمصر بحصولها على مصوع وسواكن موطئ، قدم في تلك المنطقة • وتأسست محافظة مصرية في منطقة الساحل الشرقي لافريقيا من السويس الى رأس غردفوي • وأرسل أسطول مصري يطوف في البحر الأحمر وخليج عدن • وفي سنة ١٨٧٠ أعلنت الحكومة المصرية رسميا أنها تعتبر منطقة مصوع وسواكن وملحقاتهما تشمل الخط الساحلي الافريقي كله بين السويس ورأس غردفوي (١) •

وكانت هناك عـدة عوامل متحالفة قد دعت حكومة صاحب الجلالة لتقبل هذا الادعاء بطيب خاطر • فقد كانت هي ذاتها تحتل عدن (منذ ١٨٣٨) وبريم (منذ ١٨٥٧) • وكانت مصـــالحها الرئيسية على هذا الساحل تقوم على منع تاسيس قواعد منافسة على يد قوى أوروبية أخرى ، واخماد تجـــارة الرقيق التي كانت تتم بتصدير الرقيق من الحبشة عن طريق موانى هـــذا الساحل ، وتسهيل التجارة بين عدن والحبشة عن طريق بربرة • وكانت كل هذه الأغراض مما يمكن تحقيقه دون تكاليف كثيرة أو متاعب ، اذا كان هذا الساحل في يد دولة صديقة وضعيفة مثل مصر !

وكانت قد جرت محاولات أوروبية عديدة للاستيلاء على مواقع على هذا الساحل منذ احتلال بريطانيا لعدن ، وبعد التحسن الذي ادخل على السفن البخارية ، وارتفاع أهمية طريق البحر الأحمر مع احتمالات شق قناة السويس • ففي ١٨٤٠ حصلت جمعية « نانت بوردليز » الفرنسية Société Nantes-Bordelaise بطريق الشراء من أحد المشايخ المحليين على ملكية ميناء « عيد » ، بين مصوع وبوغاز باب المندب •• وكان الغرض الظاهري لهذا الشراء ، وهو مالم ينفذ قط ، نمو التجارة بين فرنسا والحبشة • وفي نفس الوقت تقريبا ، قام المقيم البريطاني في عدن ، الذي أزعجه هذا النشاط الفرنسي ، بعقد اتفاقية مع سلطان « تاجوره » على الساحل الافريقي لخليج عدن ، تقضي باستخدام الميناء لأغراض التجارة مع الحبشة ، وباستئجار جزر « موشة » في خليج « تاجورة » • وبعد سنوات قليلة أبرم البريطانيون اتفاقية مماثلة مع حاكم « زيلع » ، على خليج عدن شرقي « تاجورة » ، وتقضي باستئجار جزيرة « أوبات » Aubat ولكن لم تستغل أي من هذين الجزيرتين • وفي سنة ١٨٦٢ قام قائد السفينة الحربية الفرنسية سوم Somme ، التي أرسلت الى المنطقة للانتقام لمقتل القنصل الفرنسي في عدن « لامبير »

Lambert ، الذي اغتـــاله بعض رجال القبائل على الساحل الافريقي – بابرام معاهدة مع أحد الشيوخ المحليين تقضي بحصول فرنسا على « أوبوك » Obok ، على خليج « تاجورة » • وفي سنة ١٨٦٨ – ٦٩ أبرمت شركة تجارية فرنســية عقدا بشراء الشيخ سعيد ، وحاولت احتلالها ، وهي تقع على الطرف الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية ، وتطل على بوغاز باب المندب وعلى جزيرة بريم التي تحتلها بريطانيا ، على أن هذه المحاولات لم تلبث أن احبطها الباب العالي ، بايعاز من حكومة صاحب الجلالة ، حين ارسل قوات من اليمن لاحتلال الاقليم • وفي سنة ١٨٧٠ اشترت شركة ملاحية ايطالية من أحد الحكام المحليين بقعة على خليج « عصب » ، على الساحل الافريقي للبحر الأحمر ، وتبعد قليلا شمال بوغاز باب المندب •

على أن جميع عقود الشراء او الاستئجار التي ابرمت لم تنل اي منها اعترافا من جانب الباب العالي أو من جانب الحكومة المصرية التي تمسكت ، منذ عام ١٨٦٦ ، بأن جميع الأراضي المذكورة ، انما تقع تحت السيادة العثمانية والادارة المصرية ، وبالتـــالي لا يمكن التصرف في ملكيتها بواسطة الشيوخ المحليين • ومنذ عام ١٨٧٠ فصاعدا اتخذت الحكومة المصرية عدة خطوات لزيادة فاعلية ادارتها عن طريق وضع الحاميات والتوفيق بين القبائل على طول المنطقـــة الساحلية بين مصوع ورأس جردفوي • وفي ســـنة ١٨٧٣ أدى الاحتلال المصري لبربرة الى وقوف مصر مباشرة في مواجهة البريطانيين في عدن !

ولقد كانت « بربرة » هي الميـــناء الرئيسي على الساحل الصومالي والمستودع الكبير للتجـــارة مع اقليم « هرر » شرقي الحبشة • وكانت تقع في مواجهة « عدن » تقريبا ، التي كانت تعتمد في تموينها من اللحوم على الحبشة عبر « بربرة » • وقد اعتاد المقيم

البريطاني في عدن ارسال سفينة حربية الى بربرة اثناء انعقاد السوق السنوى الكبير ، لاقرار السلام بين القبائل وكبح اى محاولة لشحن الرقيق . وفى سنة ١٨٥٤ ، وبعـد اغتيال ضابط بحرى بريطانى ، كان قد أرسل هناك فى بعثة تتصل بتجارة الرقيق ، على يد رجال القبائل المحليين ، حوصرت بربره لمدة شهور . وقد جرى بعض الجدل حول تعيين مقيم بريطانى هناك ، ولكن لم يتم تنفيذ ذلك . على أن البريطانيين فى عدن أبدوا بعدها اهتماما خاصا ببربرة . وقد نجح احتلال المصريين لبربرة فى اثارة أهمية مركز هذا الجزء من الساحل فى ذهن الحكومة البريطانية . وفى نفس هذا الوقت تقريبا ، تلقت حكومة صاحب الجلالة معلومات بأن الحكومة الفرنســـية تعتبر الاحتـــلال المصرى جزءا من مؤامرة انجليزية ـ مصرية لضم الساحل الشرقى لافريقيا برمته ، وأنها تفكر فى ارسال حملة عسكرية لتنشيط امتيازها فى «أوبوك» (٢) . وقد اقترح اسماعيل على « فيفيان » Vivian ، القائم بأعمـــال القنصل البريطانى العام فى مصر ، أن تعترف حكومة صاحب الجلالة بالسيادة المصرية ، تحت الولاية العثمانية ، على السواحل الافريقية للبحر الأحمر وخليج عدن ، وبذلك تنكر صحة جميع عقود الامتياز الاقليمية التى حصلت عليها القوى الأوروبية فى المنطقة على يد المشـــايخ المحليين (٣) . وقد أوصى الســـير « هنرى اليوت » Henry Elliot سفير بريطانيا في القسطنطينية، بقبول هذا الاقتراح كوسيلة لابعاد النفوذ الأجنبى عن المنطقة من جهة ، ولاحكام الرقابة على تجارة الرقيق من جهة أخرى (٤) . الا أن حكومة صاحب الجلالة رفضت ذلك على أساس أن الاعتراف بالسيادة العثمانية ربما يثير مسألة ملكية بريطانيا لعدن ، فضلا عن أن تنازل البريطانيين عن عقود امتيازاتهم لن يؤدى تلقائيا الى تنازل الفرنسيين والايطاليين عن
عقود امتيازاتهم لن يؤدى تلقائيا الى تنازل الفرنسيين والايطاليين عن
توقف تنفيذ مشروع الحملة الفرنسية على « أوبوك » ، ولم تجر

أية محاولة ، سواء من جانب البريطانيين او الفرنسيين أو الايطاليين لتنشيط ، الامتيازات الأخرى . ومع أن حكومة صاحب الجلالة كانت قد نبذت اقتراح اسماعيل بالاعتراف بالوضع « من الناحية الاسمية » ، الا أنها قبلته « من الناحية الفعلية » ، ولم تقم بأية محاولة للتدخل . وفى سبتمبر ١٨٧٤ ، أى بعد حوالى عام من احتلال مصر لبربره ، كتب الكولونيل ستانتون ، Stanton ، القنصل البريطانى العام فى مصر ، يقول ان « تأسيس ادارة منظمة على الساحل الصومالى قادرة على اخماد المعارك القبلية ، التى عرقلت حتى الوقت الحاضر نمو التجارة فى هذه المنطقة ، ربما يقدم ضمانات من الصداقة مع عدن أفضل من تلك التى تقدمها المعاهدات التجارية الحالية مع شـــيوخ بربره وزيلع وتاجورة » . كذلك لم تعترض بريطانيا على احتلال مصر لهرر ، وهى اقليم داخلى مجاور لبربرة وزيلع ، بحملة عسكرية صغيرة ، خرجت من زيلع فى ســـبتمبر ١٨٧٥ .

ومنذ الوقت الذى احتلت فيه مصر بربره ، حدث تعـــاون وثيق بين الأسطولين البريطانى والمصرى فى المنطقة لمكافحة تجارة الرقيق . وفى يناير ١٨٧٧ أرسل اسماعيل « ماكيلوب باشا » McKillop ، وهو ضابط بحرى بريطانى فى خدمة الحكومة المصرية ، للقيام برحلة تفتيشية لجميع موانى الساحل الافريقى الشرقى ، من السويس الى بربرة ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة هذه التجارة . وفى يوم ٤ أغسطس ١٨٧٧ أبرمت اتفاقية لمكافحة الرقيق بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، وقد نصت المادة الرابعة منها ، وهى التى تتناول بصفة خاصة البحر الأحمر وخليج عدن ، على أنه « لزيادة فاعليـــة مكافحة تجـــارة الرقيق من الزنوج أو الأحباش فى البحر الأحمر ، فان الحكومة المصرية توافق على أن تزور السفن الحربية البريطانية ، وتفتش ، وعند الضرورة تحتجز ،

اية سفينة مصرية تضبط وهي تعمل فى تجارة العبيد من الزنوج أو الأحباش ، وكذا أية سفينة يشتبه فى أنها زاولت أو على وشك مزاولة هذه التجارة • على أن تسلم لأقرب أو أنسب سلطة مصرية • ويسرى استخدام هذا الحق فى البحر الأحمر وخليج عدن ، وعلى طول الساحل العربى والساحل الشرقى الافريقى وفى مياه مصر الاقليمية ومياه ملحقاتها » •

وفى بداية عام ١٨٧٨ ، وبناء على طلب حكومة صاحب الجلالة وبترشيحها ، التحق القبطان « مالكولم » بالخدمة العسكرية المصرية وعين « مديرا عاما لمصلحة مكافحة تجارة الرقيق فى البحر الأحمر » وكان مقر قيادته فى مصوع • وسرعان ما بدا واضحا أن أية محاولة حقيقية حازمة لاخماد تجارة الرقيق سوف تثير عداء محليا قويا لا تقوى امكانيات الحكومة المصرية على مواجهته • وقد أشار الى ذلك « غوردن » ، الذى كان قد عين حديثا حاكما للسودان ، والذى انتقد « مالكولم » لشدة وطانه وحماسته • ولذلك فسرعان ما ضاقت نفس « مالكولم » واستقال بعد أسابيع قليلة من تعيينه • وكانت اسهامته الرئيسية هى تقديره لعدد الرقيق الذى يشحن سنويا من افريقيا الى شبه جزيرة العرب بطريق البحر الأحمر وخليج عدن بما يتراوح بين ١٥٠٠ ـ ١٧٠٠ ، بعد أن كان التقدير السابق يصل الى ٣٠ الفا ! (٦) •

وفى يوم ٧ سبتمبر ١٨٧٧ ، أى بعد توقيع اتفاقية تجارة الرقيق مباشرة ، تحول اعتراف بريطانيا « الفعلى » بمركز مصر على الساحل الصومالى الى اعتراف « رسمى » عن طريق اتفاقية اعترفت فيها حكومة صاحب الجلالة بسيادة اسماعيل على جميع الساحل الافريقى على خليج عدن حتى رأس حافـــون (رأس غردفوى) شرقا ، تحت التبعية العثمانية ، بالشروط الآتية : اعتبار كل من بولهار Bulhar وبربرة « ميناء حرا » ، وعدم تحصيل رسوم

على عدد الـ ١٠ر٠٠٠ رأس من البقر والـ ٦٠ر٠٠٠ رأس من الغنم التى كانت تصدر سنويا من بربرة الى عدن ، والا يمنح أى جزء من الاراضى الى أية دولة أجنبية ، وان يكون لحكومة صاحب الجلالة الحق فى تعيين قناصل لها فى أى ميناء أو أية أجزاء أخرى من هذه الأراضى • وقد أمكن بهذه الاتفاقية ضمان المصالح الخاصة لعدن فى بربرة مقابل الاعتراف « الشرعى » بوضع كان قائما من « الناحية الفعلية » • على أن شروط الاتفاقية كانت أقل ارضاء لمصر ، بسبب التنازل عن مورد هام من موارد الدخل لصالح عـــدن • ولكن اسماعيل ، فى ذلك الحين ، كان مستعدا للذهاب الى أى مدى فى سبيل محاولة كسب ود حكومة صاحب الجلالة ومساعدتها له فى متاعبه المالية •

فى تلك الأثناء ، كانت مصر تعانى صعوبات وامتهانات خطيرة فى الشمال ، داخل الأراضى المجـــاورة لمصوع • ففى عام ١٨٧١ أخذ منزيجر Munziger ، وهو مغامر سويسرى شغل من قبل منصب قنصل فرنسا فى مصوع ، ثم التحق بخـــدمة اسماعيل وعينه محافظا لمصوع ـ أخذ ينتهج سياسة عدوانية على حدود الحبشة ، منتهزا فرصة ما كانت تعانيه من ضـــعف نتيجة للحرب الأهلية التى كانت ماتزال تبتلعها • فاعاد احتلال بوغوس سنة ١٨٧٢ واخذ يعد العدة لمزيد من التقدم • وقد شكا « يوحنا » ، الذى كان قد توج ملكا على الحبشة ، مر الشكوى من العـــدوان المصرى ، وأرسل رجله « كركهـــام » Kirkham ، وهو مغامر انجليزى ، الى اوروبا لكسب تأييد القوى الدولية • ولكن أيا من هذه القوى لم تبد اهتمامها بالتدخل فى مثل هذا النزاع المعقد والعقيم • فعاد « كركهام » الى الحبشة صفر اليدين •

على أن القوة المسلحة نجحت فيما فشلت فيه الدبلوماسية • ففى سبتمبر ١٨٧٥ ، وعلى أثر وصول تقارير عن تحرك قوات

حبشية فى اتجاه مصوع ، أرسلت الحكومة المصرية قوة صغيرة من ثلاثة آلاف جندي الى مصوع تحت قيادة ضابط هولندى يدعى « أرندروب » Arendroop وفى نفس الوقت أبحر « منزيجر » من مصوع على رأس قوة أصغر حجما ، الى « تاجورة » ، للانتقال منها الى « شوا » Shoa فى جنوب الحبشة للانضمام الى قوات « الراس منليك » Menlik الذى كان ثائرا على حكم الملك يوحنا • على أن الحملتين انتهتا نهاية مفجعة • فقد وقعت قوة « منزيجر » فى كمين وقتل رجالها حتى آخرهم ، بما فيهم « منزيجر » نفسه ، وذلك بعد أن غادرت تاجورة بوقت قصير • أما قوة « أرندروب » ، فقد تقدمت فى تهور غريب ، عبر الجبال الى « عدوة » ، حيث مقر قيادة الملك ، ولكنها وقعت فى كمين أيضا وأبيدت تقريبا •

وعلى أثر هاتين الكارثتين ، أعدت الحكومة المصرية حملة مكونة من ٣٠ ألف رجل ، تحت قيادة راتب باشا ، ومعه جنرال أمريكي ، هو « لورنج » Loring ، رئيسا لأركان حربه ، للذهاب الى مصوع والتوغل منها فى الحبشة ، لاعادة الهيبة المصرية وانتزاع الضمانات الكافية من ملك الحبشة لاستتباب الأمن مستقبلا فى مناطق الحدود (٧) وقد أكد اسماعيل للوكيل البريطانى أن راتب باشا قد تلقى « تعليمات قاطعة للغاية » بألا يتقدم الى ما وراء عدوه ، كما أبلغه فى وقت لاحق بأنه على الرغم من أن الحملة تكلفت مليون جنيه استرلينى ، الا أنها ضرورية لاستعادة مصر امبراطوريتها الافريقية » (٨) • على أن هذه الحملة التى كانت أكثر طموحا لم تلبث أن لقيت الهزيمة فى « قورع » ، بين مصوع وعدوه على يد جيش حبشى كبير يقوده الملك يوحنا بنفسه ، وذلك بعد معركة دامت ثلاثة أيام من ٦ الى ٨ مارس ١٨٧٦ ، وقد استطاع راتب باشا الرجوع الى مصوع مع فلول جيشه ، وسرعان ما عاد معظم هذا الجيش الى مصر ، بعد أن ترك حامية من ٢٠٠٠ جندى لحماية مصوع • وقد أخطر الوكيل البريطانى فى مصر بأنه قد تم

التخلى عن أية فكرة لاعداد حملة أخرى الى الحبشة (٩) • وقد أسندت مهمة التفاوض الى « غوردن » ، الذى كان قد عين حديثا حاكما عاما للسودان ، ولكن المفاوضات التى أجراها لم تؤد الى نتيجة ، كما لم تؤد الى نتيجة أيضا المفاوضات التى تلتها فى سنة ١٨٧٩ على يد غوردن أيضا • وفى ذلك الحين كانت الحرب الأهلية قد انتهت بين الملك يوحنا والراس منليك حاكم شوا ، الذى تولى العرش فى النهاية بعد وفاة الملك يوحنا • وبقى مركز مصر فى مصوع ، وفى الساحل الصومالى ، وفى هرر كما هو دون تغيير ، ولكن فكرة القيام بمزيد من التوسع لم تعد قائمة •

٢ ـ أعالى النيل :

كانت أبعد نقطة تمتد اليها السلطة المصرية الفعالة جنوبا ، فى بداية عهد اسماعيل ، تقع على النيل الأبيض عند الكوة Kawa التى تبعد ١٥٠ ميلا جنوب الخرطوم ، وينتهى عندها الطريق التجارى الذى يمتد غربا الى كردوفان • والى الجنوب من هذه المنطقة ، كانت التجارة مع أعالى النيل وبحر الغزال ، وكانت فى معظمها تجارة رقيق ، يقوم بها تجار الخرطوم ، وبعضهم من الأوروبيين ، الذين كانوا يستخدمون النهر كوسيلة رئيسية للمواصلات بين الخرطوم وبين أراضى الرقيق وصيد الأفيال الشاسعة فى الجنوب •

وقد قام سعيد واسماعيل ، تحت ضغط من القوى الأوروبية ، بمكافحة تجارة الرقيق عن طريق حراسة النهر ومحاولة الرقابة على تجار الرقيق فى الخرطوم • وقد اقصى التجار الأجانب عن التجارة تدريجيا ، وامتدت الحدود المصرية من النيل الأبيض حتى « غوندوكرو » على خط العرض (٥) شمال خط الاستواء • وقد ارتبطت هذه المنطقة الجديدة بالخرطوم بخط مواصلات ضيق يخترق المستنقعات المليئة بنبات البردى فى منطقة السدود ، ثم

يخترق مناطق مليئة بالغابات الكثيفة وأوبئة الحمى ، وتقطنها أساسا قبائل معادية • على أن امتداد الحدود على هذا النحو ، وحراسة النهر ، لم ينل كثيرا من نشاط تجار الرقيق ، ولكنه نقل طريقهم الرئيسى للتجارة من النهر الى طرق القوافل البرية غربا فى بحر الغزال ودارفور •

وفيما بين عامى ١٨٥٦ و ١٨٦٣ اكتشف البحيرات العظمى وأعالى النيل ، سبيك « Speke » وجرانت « Grant » وبيكر « Baker » . وأصبحت جغرافية هذه المناطق المجهولة من قبل معروفة بصفة عامة ، على الرغم من أنه لم تكن قد وضعت لها بعد خرائط تفصيلية • وقد دلت استكشافات المكتشفين على أنه توجد فى جنوب وغرب بحيرة فكتوريا حكومة مستقرة نسبيا ، أما المنطقة بين بحيرة فكتوريا وغندوكرو فهى منطقة مباحة (ليس لها صاحب) تسودها فوضى تعوق التطور الاقتصادى والتجارة المشروعة ، وتشجع على سفك الدماء والاغارات التى يشنها تجار الرقيق • وفى سنة ١٨٦٤ أوصت « الجمعية الجغرافية الملكية » ، التى تمت تحت رعايتها معظم الاستكشافات فى منطقة البحيرات العظمى ، الحكومة البريطانية بتشجيع اسماعيل على احتلال هذه الأرض المباحة ، حتى يجلب اليها بعض النظام والادارة (١٠) • ولم يكن اسماعيل ليحجم عن ذلك • ففى مارس ١٨٦٩ دعا السير صمويل بيكر ، الرحالة البريطانى الذى اكتشف بحيرة البرت وطاف هذه المنطقة على امتدادها ـ للالتحاق بخدمة الحكومة المصرية ، وقيادة حملة لضم المنطقة بين غوندوكرو وبحيرة فكتوريا الى مصر ، واخماد تجارة الرقيق وتشجيع التجارة المشروعة فيها •

وقد جعل « بيكر » مقره فى غوندوكرو ، ثم قاد حملة عسكرية على الجنوب ، وقام بفتح النهر للملاحة ، واحلال الأمن فى البلاد ، وأقام سلسلة من النقط العسكرية ترتبط بوسائل مواصلات مأمونة كان مقررا أن تمتد بين غوندوكرو وبحيرة فيكتوريا •

على أن حملة « بيكر » لم تحقق النجاح المرجو • لقد اخترق الجنوب حتى وصل الى « ماسيندى » Masindi ، بين بحيرة البرت وبحيرة فكتوريا ، وأقام عددا من المراكز بينها وبين غوندوكرو ، وأعلن ضم المنطقة التى تمتد الى الحدود الشمالية للأراضى التى يحكمها « متيسا » M'tesa حاكم أوغندة الى مصر ، والتى تصل الى شمال بحيرة فكتوريا بقليل • ولكن حملته لم تحرز نتائج دائمة ، فيما عدا امتداد الحدود المصرية جنوبا الى « فاتيكو » Fatiko ، التى تقع فى منتصف الطريق بين غوندوكرو وبحيرة فكتوريا ، حيث اقيمت هناك حامية دائمة •

وقد جلبت أساليب بيكر الباطشة ، وتلهفه على احراز نتائج سريعة ، عداء الأهالى المحليين ، ولم تؤثر حملته الا تأثيرا ضئيلا على تجارة الرقيق ، اللهم فيما عدا التعجيل بتحويلها الى الغرب من النيل الى طرق القوافل البرية • وقد فشل فى تأسيس اية ادارة مستقرة يمكن أن تساعد على نمو بدائل اقتصادية واجتماعية لتجارة الرقيق • وقد أبرزت تجربته الصعوبات العظيمة التى تواجه محاولة ادارة اقليم يبعد بعدا كبيرا عن الخرطوم والقاهرة ، ولا يربطه بهما سوى خيط رفيع •

ومنذ عام ١٨٦٥ كان اسماعيل يعد الخطط من أجل سهولة وسرعة المواصلات بين القاهرة والخرطوم ، عن طريق بناء خط حديدى جنوبى يخترق الصحراء بين وادى حلفا متجاوزا منطقة جنادل النيل • كما كان هناك أيضا مشروع بديل يتمثل فى انشاء خط حديدى عبر الصحراء الشرقية يصل بين الخرطوم وسواكن • على انه لم ينفذ أى من هذين المشروعين بسبب الصعوبات المالية ، ثم عدل عنهما معا سنة ١٨٧٥ بعد أن كان العمل قد بدأ فى خط وادى حلفا • وقد كانت العقبة الأخرى الأكثر خطورة من عقبتى الجنادل والصحراء بين القاهرة والخرطوم ، تتمثل فى منطقة السدود بين الخرطوم وغوندوكرو ، التى تغص بنبات البردى ويكاد يستحيل

اجتيازها . وقد بدا واضحا ان أسهل السبل للمواصلات بين مصر وبين غوندوكرو والمواقع الجنوبية هي عن طريق ساحل أفريقيا الشرقي . وقد اعدت الخطط في القاهرة ، أثناء حملة « بيكر » ، وعندما كان المعتقد أنه وقع في صعوبات ، لارسال حملة انقاذ عن طريق ساحل أفريقيا الشرقي تحت قيادة ضابط امريكي في خدمة اسماعيل يدعى الكولونيل « بيردى » Purdy . وقد أوضحت عودة بيكر سالما الى غوندوكرو في اوائل ١٨٧٣ أهمية ذلك ، ولكن امكانية استخدام هذا الطريق بقيت في حيز التفكير .

وقد عاد « بيكر » ، الذي كان عقده مع الحكومة المصرية ومدته أربع سنوات ينتهي في أبريل ١٨٧٣ ، الى القاهرة في يوليو من ذلك العام .. وقد بالغ في وصف ما حققته حملته من نجاح ، ولكن اسماعيل أخبر فيفيان ، القائم بأعمال القنصل البريطاني العام ، ان هذه الحملة « قد أدت الى اثارة شعور عام بالعداوة والسخط » ضد الحكم المصري ، وان الطريق ، حتى بين الخرطوم وغوندوكرو لم يكن آمنا ، وان القبائل هناك ، التي كانت تعد من قبائل موالية ، أخذت تقوم باضطرابات ، وأنه لا يصدق ادعاء بيكر أنه قد أقام حكومة منظمة جنوب غوندوكرو أو أن تجارة الرقيق قد أخمدت (١١) . وفي خلال نفس المحادثة ، اكد اسماعيل لفيفيان رغبته المخلصة في الغاء تجارة الرقيق « التي تحط من أخلاق كل من يتصل بها وتفسده » ، وعرض وساطته لدى سلطان زنزبار في الجهود التي تبذلها حكومة صاحب الجلالة لاقناعه بالتعاون في اجراءات مكافحة تجارة الرقيق على الساحل الشرقي لافريقيا ، وشكا مما أسماه : « الموقف الموالي للحبشة من جانب الحكومة البريطانية » .

وبعد بضعة أيام ، وفي نهاية أغسطس ١٨٧٣ ، أخبر اسماعيل فيفيان بأنه يود دعوة الكولونيل « تشارلس غوردن » ليخلف

« بيكر » في منصب حاكم الاقليم الذي يقع جنوب غوندوكرو ، والذي اطلق عليه اسم « مديرية خط الاستواء » . ثم عبر عن امله في ان ترى الحكومة البريطانية في هذا التعيين برهانا على عزمه على تنظيم هذه المديرية الجديدة تنظيما شاملا وقمع تجارة الرقيق (١٢) . وكان غوردون في ذلك الحين يعتبر شخصية عامة في انجلترا نتيجة اعماله الباهرة في الصين قبل ذلك بعشر سنوات . وقد ردت حكومة صاحب الجلالة في غير حماس تقريبا ، قائلة انها لا تعترض على التحاق « غوردن » بخدمة الحكومة المصرية ، اذا رغب هو في ذلك . وان وزارة الحربية سوف تخلي سبيله لهذا الغرض ، ولكن شروط تعيينه ينبغي التفاوض عليها مباشرة بينه وبين الحكومة المصرية ، ولن تستطيع حكومة صاحب الجلالة أن تتحمل أية مسئولية في هذه المسألة (١٣) . وقد تم تعيين غوردون في ذلك الحين ، وذهب الى السودان في ١٨٧٤ . وقد خوله اسماعيل سلطات تعادل السلطات التي كانت مخولة لبيكر ، ولكنه « امره بتحاشي اظهار العداء للقبائل بقدر ما يستطيع ، نظرا لرغبته (اسماعيل) في مصالحة الناس ، وفتح باب التجارة المشروعة لهم ، ووضع نهاية للمشاحنات الدائمة بين التجار . كذلك امر غوردون باتخاذ أشد الاجراءات ضد جميع تجار الرقيق ، وبذل قصارى ما يستطيع لقمع تجارة الرقيق » (١٤) . ولم يكد يصل غوردون الى غوندوكرو حتى أمر بنقل مقره منها الى لادو Lado على الضفة المقابلة للنهر ، ثم راح « يبث في الادارة القديمة المتهالكة حياة جديدة ، ويبذل قصارى جهده لتخفيف الآثار التي ترتبت على غلظة بيكر ، وأخذ يمد النفوذ المصري شيئا فشيئا ناحية البحيرات العظمى ، وأقام سلسلة من المراكز العسكرية بين « الرجاف » Rejaf و « دوفيل » Dufile حيث كانت المياة الصافية تستطيع حمل قواربه الى بحيرة ألبرت ، وادخل « أونيورو » Unyoro ، وجزءا من اوغندا بين بحيرة ألبرت وبحيرة ابراهيم (كيوجا Kioga) في دائرة النفوذ

المصرى ، واسس حامية قصية فى « نياميا نجو » Niamyango على نيل « سمرست » على بعد ستين ميلا من بحيرة فكتوريا » (١٥) ٠

ولم يلبث غوردون أن أصـــبح على يقين من أن امتداد الادارة المصرية جنوبا يتطلب قيام مواصلات منظمة مع الساحل الشرقى ٠ وبناء على طلبه الى الحكومة المصرية فى يناير ١٨٧٥ ، أعدت الحكومة حملة بقيادة « ماكيلوب باشا McKillop » ، وهو ضابط بريطانى بحرى فى خدمة الحكومة المصرية ، وكانت التعليمات التى صدرت اليه تقضى بالنزول عند مصب نهر « جوبا » Juba ، شمال « مومبسه » واقامة قاعدة هناك ، ليتمكن غوردون من بنـــاء خط مواصلات اليها بعد وصوله الى بحيرة فكتوريا ٠ وبالفعل فقد نزلت حملة ماكيلوب فى « كيسمايو » Kismayu على مصب نهر جوبا فى أكتوبر ١٨٧٥ ٠ ولكن الحكومة البريطانية تحت نصـــيحة « كيرك » ، القنصل البريطانى العام فى زنزبار ، سرعان ما احتجت لدى الحكومة المصرية على هذا الغزو لأراض تتبع سلطنة زنزبار ، التى كانت تعتبر محمية بريطانية ، وان لم يكن ذلك من الناحية الرسمية ٠ وبناء على ذلك صدرت التعليمات من الحكومة المصرية الى حملة « ماكيلوب » بالانسحاب ٠ وتم ذلك بالفعل فى بداية عام ١٨٧٦ بعد أن أحتج اســـماعيل على ستانتون Stanton ، القنصل البريطانى العام ، قائلا ان مبلغ مليون من الجنيهات أو ما يقرب منه ، وهو الذى أنفق بتشجيع البريطانيين على اســـتعمار مديرية خط الاستواء ، سوف يضيع هباء اذا لم يسمح باقامة خط مواصلات منتظم بين هذه المديرية الجديدة والســـاحل الشرقى لافريقيا (١٦) ٠

وقد كان نتيجة للخيبة التى منيت بهـــا بعثة « ماكيلوب » جزئيا ، أن تخلى غوردون عن مشروعاته لمد الحدود المصرية الى بحيرة فكتوريا ٠ ففى سبتمبر ١٨٧٦ اقـــام مركزا فى أقصى الجنوب أى

« نياميا نجو » ، على الطرف الجنوبى لبحيرة « كيوجا » وعلى بعـد ستين ميلا تقريبا فقط من الساحل الشمالى لبحيرة فكتوريا ٠ وكان أى تقدم آخر من جانبه من شأنه أن يدخله فى نزاع مع « متيسا » ملك أوغندا ، الذى كان قد اتصل به حينذاك ، وكان يبدو أنه سوف يقاوم كل محاولة من جانب مصر لضـــم أى جزء من مملكته ٠ وعلى ذلك ، فقد قرر غوردون أن يثبت حـــدود مديرية خط الاســتواء الجنوبية عند « نياميا نجو » ٠

وبعد أن اتخذ غوردون هذا القرار سافر الى انجلترا لقضاء اجازته ، ولم يكن قد حقق فى ذلك الحين من النجاح فى مكافحة تجارة الرقيق ، أكثر مما صنعه بيكر ، ولكنه نجح أكثر من بيكر تقريبا فى اقامة ادارة مستقرة فى مديرية خط الاستواء ، وفى مصالحة الأهالى مع الحكم المصرى ٠ وقد اهتم اسماعيل باستبقائه فى الخدمة ، وقام فى فبراير ١٨٧٧ بتعيينه حاكما عاما على جميع أنحاء السودان ، بعد أن أبلغه غوردون أنه لن يستطيع ، بغير السلطات التى يمنحها له مثل هذا المنصب ، اتخاذ ما يلزم من اجراءات فعالة لمكافحة تجـارة الرقيق ٠

فى تلك الأثناء ، كانت المناطق التى خضعت للادارة المصـرية فى السودان قد اتسعت بضم اقليمى بحر الغزال ودارفور ٠ وكان «الزبير رحمت» ، وهو أحد كبار تجار الرقيق فى الخرطوم ، ورجل واسع السلطة والمكانة ، قد تمكن بمضى الزمن من تنصيب نفســه حاكما فعليا على اقليم بحر الغزال ، وفى عام ١٨٧٠ قررت الحكومة المصرية ضم بحر الغزال تحت ادارتها المباشرة ، فقامت حملة عسكرية بقيادة الشيخ محمد الهلالى ، وهو تاجر رقيق أيضا ، من الخرطوم ومعها تعليمات بضم اقليم بحر الغزال ، وجرت مفاوضات مع الزبير لم تؤد الى نتيجة ، وانتهت بنشوب القتال ٠ ولكن الحملة منيت بالهزيمة على يد « الزبير » ، وقتل الهلالى ٠ ورأت الحكومة المصرية

ان تعترف بالامر الواقع ،فاعلنت اقليم بحر الغزال مديرية مصرية، وعينت « الزبير » حاكما عليه • وبعد ثلاثة أعوام ، اى فى عام١٨٧٣ قام الزبير بغزو سلطنة دارفور من الجنوب ، بينما كان اسماعيل أيوب ، حاكم عام السودان يغزوها من الشرق • وكانت سلطنة دارفور على خلاف دائم مع مصر منذ احتلال مصر للخرطوم قبل ذلك بخمسين عاما ، وكانت تمر عبر أراضيها طرق القوافل بين بحر الغزال والخرطوم ، وبين بحر الغزال ومصر • ونتيجة لجهود الزبير بصفة رئيسية ، هزم سلطان دارفور وقتل وتم احتلال عاصمته « الفاشر » فى نوفمبر ١٨٧٤ • وتحولت دارفور الى مديرية مصرية، ثم سافر الزبير ، الذى كان يرى أنه احق بان يعين حاكما عاما على دارفور بالاضافة الى بحر الغزال ، الى القاهرة للتفاوض مع اسماعيل تاركا ابنه سليمان على بحر الغزال •

ولقد رأينا كيف أن تأسيس سلطة مصرية فعالة على ضفاف النيل الأعلى قد أدى الى تحول تجارة الرقيق غربا الى طريق القوافل التى تمر باقليمى بحر الغزال ودارفور • والآن وبعد ضم هذين الاقليمين الى مصر أصبحت مسئولية مكافحة هذه التجارة تقع على عاتقها • وقد تأكدت هذه المسئولية بابرام اتفاقية تجارة الرقيق بين انجلترا ومصر فى أغسطس ١٨٧٧ • وكانت هذه الاتفاقية، بالاضافة الى ماخولته للاسطول البريطانى من حق البحث والاعتقال فى البحر الأحمر ، تلزم مصر باتخاذ جميع ما يمكن من الخطوات لمكافحة هذه التجارة فى جميع أنحاء الممتلكات المصرية •

كان هذا هو الموقف عندما وصل غوردون الى الخرطوم لتقلد مهام منصبه فى مايو ١٨٧٧ ، وكان غوردون قد منح فى خطاب تعيينه الولاية على جميع أراضى السودان المصرى ، بما فى ذلك مديريات البحر الاحمر ، وأسندت اليه مهام أساسية تتمثل فى القضاء على تجارة الرقيق قضاء مبرما ما امكن ذلك ، وتحقيق وحدة مصر

والسودان باسرع وقت ممكن • وقد وافقت حكومة صاحب الجلالة على تعيين غوردون بحرارة ، وأبلغت اسماعيل أنها تعترف « فى هذا العمل التلقائى برغبته المخلصة فى وضع حد لتجارة الرقيق ، ولتلك الحملات التى تنظم لاصطياد الرقيق على نطاق واسع فى الأراضى المصرية ، منتهكة بذلك أوامر سموه دون ريب » (١٧) ، على ان حكومة صاحب الجلالة لم تلبث أن مضت تحذر اسماعيل من انها لن توافق على أية محاولة من جانبه لتوسيع أراضيه فى وسط أفريقيا ، طالما أن اصطياد الرقيق والتجارة لايزالان قائمين فى الاراضى التى ضمها •

وعلى كل حال ، ففى خلال حكم غوردون بين ١٨٧٧ و ١٨٧٩ ارتدت الحدود المصرية فى مديرية خط الاستواء الى الوراء الى دوفيل Dufile ، شمال بحيرة البرت ، كما اخلى جميع الاقليم الواقع بينها وبين بحيرة فكتوريا ، بما فى ذلك بحيرة البرت ، تاركا منطقة تمتد ٧٠٠ ميل بين الأراضى المصرية وممتلكات الملك متيسا ملكا مباحا (لا صاحب لها) •

فلقد تركز نشاط غوردون تقريبا فى خلال الاعوام الثلاثة التى قضاها حاكما عاما على السودان ، على مكافحة تجارة الرقيق فى دارفور وبحر الغزال • وفى محاولته لتحقيق هذا الجانب من مهمته ، أهمل واجبه الأساسى الآخر فى بناء ادارة فعالة قادرة ودائمة ، كما أهمل الشئون المالية والاقتصادية اهمالا كليا تقريبا، بل لقد كان أكثر تقلبا من جميع من سبقه من الحكام فى تعيين وفصل الموظفين • وقد أمضى معظم وقته يجوب «أبروشيته» الشاسعة على ظهر جمله ، تاركا شئون الادارة فى الخرطوم ترعى نفسها بنفسها• وقد اثار السخط بتعيينه عددا من الأجانب ممن لم يكونوا على الدوام على درجة عالية من الكفاءة فى المناصب الادارية الهامة •

وقد أدى تركيز غوردون على مكافحة تجارة الرقيق ، دون أية

محاولة من جانبه لتنمية التجارة المشروعة ، الى تقويض مركز مصر فى السودان ، بعد أن فقدت عطف جميع الاهالى المسلمين تقريبا ، وبذلك تمهد الطريق للثـورة المهـدية التى اقتلعت مصر من السودان • ذلك أنه « فى الاسلام لم تكن ثمة اطلاقا تلك الفجوة الكبيرة التى تفصل بين العبد والحر • فقد كان العبد أقرب الى ان يكون خادما أجيرا منه الى منبوذ أو طريد اجتماعى • ولم يعـرف الاسلام حواجز اللون أو التفرقة العنصرية بين العبد وسيده ••• واذا كانت مكافحة تجارة الرقيق تعد احدى ايجابيات اسماعيل ، فلأن ممتلكاته كانت تتجه حينذاك بطيئا نحو نمط من الحيـاة يتجاوز مرحلة الرق • فلقد كانت تعليماته بالغاء نظام اجتماعى انقضى عهده جزءا من التعليمات التى أصدرها الى الحاكم العام ، ولكن هذا الجزء كان يقتضى معالجة مدروسة متبصرة ، والى اتباع السياسة الحصيفة التى ابتدعها ومارسها فيما بعد المارشال « ليوتى Lyautey فى مراكش — (سياسة بقعة الزيت)
« La politique de la tache d'huile »
على أن غوردون لم يكن يملك الطباع التى تتيح له فهم أسباب الرق، ووضعه فى الاسلام ، وطرق القضاء عليه • لقد اتبع ما كان يمليه عليه حقده وسخطه على تجارة الرقيق ، من كبح هذه التجـارة دون تمييز ، ولم يكن أحد من تجار الرقيق أو ممن يقتنونه يدرك السبب فيما يمارسه الحاكم العام من قمع يتسم بالتعسف • فلم يكن امتلاك الرقيق يمثل مخالفة منهم للدين ، وكانوا يعرفون أنه بدون الرقيق لا يستطيعون انجاز أعمالهم » (١٨) •

ولقد كان موقف حكومة صاحب الجلالة تجاه الرقيق « يعكس الشعور السـائد بين البريطانيين فى ذلك الحين ، وهو أن الرق مسألة خلقية • لقد كانوا يعتقدون ان هناك تناقضا أساسيا بين العبد والحر ، وان الحر وحده هو الذى يستطيع الاحتفاظ بعالم حر • وكان هذا الشعور تغلفه طبقة من التقزز ممزوجة بالنفاق !

ولكنه كان موجودا » (١٩) • كذلك كان الرأى العـام البريطانى متأثرا بالتقارير التى ترد عن أعمال القسوة المخيفة التى كانت تصحب عملية اصطياد الرقيق الزنوج ونقلهم ، والتى كانت تذكر بتجارة الرقيق المفزعة فى غرب افريقيا التى ألغيت منذ أكثر من نصف قرن مضى • ولقد كان هذا الشعور يقود الحكومات البريطانية المتعاقبة الى استخدام ما تملكه من نفـوذ فى شرق افريقيا ، وفى الامبراطورية العثمانية ، لفرض مطالب على الحكام المحليين تتجاوز الحد ، بل وغير عملية وغير واقعية أيضا • وقد حاول اسماعيل الاستجابة لهذه المطالب ، لأنه كان فى حاجة الى تأييـد بريطانيا الرسمى فى مفاوضاته مع الباب العالى من أجل الاستقلال ، وفيما بعد للتغلب على صعوباته المالية ، ولقد فعل غوردون ما كانت تريده الحكومة البريطانية تقريبا ، ليس بسبب أنه كان عميلا بريطانيا يملك الاستعداد والرغبة لخيانة اسـماعيل لمصلحة السياسـة البريطانية ، وانما لأنه كان ، بوصفه مسـيحيا متحمسا يتبع الطائفة الانجيلية ، يشارك التيار البريطانى المتحامل على الرق ، ولأن اسماعيل الذى كان يعمل فى خدمته ، لم يكن على استعداد للمخاطرة باثارة سخط بريطانيا الرسمى عليه اذا هو كبح جماح حماسته •

وقد أدت الحرب التى شنها غوردون ضد تجار الرقيق الى الاصطدام بسليمان بن الزبير ، وهو ابن الزبير رحمت ، الحاكم المعين والملك غير المتوج لاقليم بحر الغزال • فبعد مناورات طويلة ومعقدة لحل منظمات تجارة الرقيق الكبرى التى كان يقودها سليمان وغيره ، أرسل غوردون أحـد مساعديه ويدعى « رومولوجيسى » Romolo Gessi ، على رأس حملة عسكرية الى اقليم بحر الغـزال لاخضاع هذه المنظمات وتدمير محطاتها التجارية • وقد نجح جيسى لحد كبير فى تنفيذ هذه المهمة ، وفى يوليو ١٨٧٩ انتهت حملته بأسر سليمان الزبير واعدامه رميا بالرصاص • ولكن فى بونيـة

١٨٧٩ ، أى قبيل وقوع ذلك ، كان غوردون قد علم بخلع اسماعيل فقدم استقالته من منصبه كحاكم عام ، وفاء منه للسيد الذى يبدو أنه كان يكن له الحب والاحترام ، وعاد الى انجلترا .

حواشى الفصل السابع

1. Sherif-Stanton, 1.6.72, FO 78/3186.
2. Decazes-de Cazaux, 8.12.73, quoted on pp. 281-82 of Douin, op. cit., vol. III, 2ème partie.
3. Vivian-Granville, 22.9.73, FO 78/3187.
4. Elliot-Granville, 13.11.73, FO 78/3187.
5. Granville-Stanton, 29.6.74, FO 78/3187.
6. Vivian-Derby, 22.3.78, FO 84/1511.
7. Stanton-Derby, 18.12.75, FO 78/2404.
8. Ibid., 29.12.75, ibid.
9. Vivian-Derby, 23.1.77, FO 78/2631.
10. Memorandum by President and Council of RGS in FO 78/1839.
11. Vivian-Granville, 22.8.73, FO 78/2284.
12. Ibid., 30.8.73, ibid.
13. Granville-Vivian, 29.7.73, ibid
14. Stanton-Granville, 21.2.74, FO 78/2342.
15. Hill, Egypt in the Sudan, 1820-1881, p. 139.
16. Stanton-Derby, 9.1.76, FO 78/3189.
17. Derby-Vivian, 18.2.77, FO 84/1472.
18. Hill, op. cit., p. 146.
19. Ibid., pp. 145-46.

مساعى إسماعيل للاستقلال

لم تكن الرغبة التى عبر عنها اسماعيل وأسلافه فى الاستقلال عن القسطنطينية مجرد طموح شخصى . ذلك أن مصر لم تكن تجنى أية فائدة من علاقاتها بالدولة العثمانية ، وهى العلاقة التى كانت الدول الكبرى تصر على استمرارها دون أية رعاية لصالح مصر ، من أجل الاحتفاظ بتوازن القوى فيما بينها . ولقد كانت المحاولات من جانب الدول الكبرى ، وبخاصة بريطانيا العظمى ، لفرض الاصلاحات العثمانية على مصر ، مثل « خط شريف كلخانة » و « التنظيمات » ، تحت ذريعة مصالح سكانها ، مجرد نفاق . فلم تكن هذه الاصلاحات التى فرضتها الدول الكبرى على الباب العالى رغم ارادته ، تراعى بأى حال فى الممتلكات العثمانية الاخرى ، التى كانت أحوال الأمن فيها أسوأ بالتأكيد منها فى مصر كما أن مستوى العدل فيها وأحوال الناس لم تكن افضل مما هى فى مصر . ولم تكن الدول الاوروبية ، التى كانت مسئولة عن

استمرار علاقة التبعية بالدولة العثمانية ، ثابتة على مبدأ معين فى تأييدها ، فحين كان الامر يناسبها ، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا العظمى فى مسألة « السكك الحديدية » ، أو فرنسا فى مسألة « القناة » ، أو بريطانيا وفرنسا من وقت لآخر فى مسألة « الديون » ـ كانت تشجع الولاة المتعاقبين على تجاهل حدود العلاقة التى رسمتها فى سنة ١٨٤١ · وقد كانت هذه الدول فى مسألة الامتيازات الاجنبية ، تؤيد تارة حرفية المعاهدات العثمانية ، وتارة أخرى تؤيد ماجرى عليه « العرف » وأصبح « حقوقا مكتسبة » حسبما يناسب ذلك رعاياها فى المسألة المتنازع عليها ·

ولقد كانت الجزية السنوية والمساعدات العسكرية التى تطلب من مصر على الدوام للاشتراك فى حروب تركيا العديدة ، والفاشلة عادة ، فضلا عن الرشاوى ، والاعانات المالية التى يفرضها السلطان(١) ووزراؤه ، مما يمثل استنزافا خطيرا للخزانة المصرية ولقوة مصر البشرية ، ولم تكن مصر تتلقى فى مواجهته أى مقابل على الاطلاق · وقد كان نظام الامتيازات الذى أدى الى الخراب والفوضى تابعا من التبعية العثمانية ، التى فرضت أيضا ألوان العجز الاقتصادى ، ولم تكن مصر لتستطيع التفاوض فى علاقاتها التجارية مع الدول الاجنبية دون موافقة الباب العالى ، الذى كان يريد استغلال مصر كسوق لفائض المنتجات العثمانية ، مثل التبغ ، وكحقل لتموين تركيا بالمحصولات المصرية التى تحتاج اليها ، مثل القمح ، وكان قانون الوراثة الذى فرض عام ١٨٤١ يدفع ولاة مصر المتعاقبين الى اتخاذ الاحتياطات المتطرفة لضمان العرش لأولادهم الذين ينحدرون من أصلابهم ·

ولقد كانت التبعية العثمانية ، حتى من الناحية السلبية ، عاجزة تماما عن منع الولاة من التورط فى أعمال حمقاء متهورة · بل انها جعلت هذه الاعمال أكثر تكلفة ، اذ كان من الضرورى على الوالى أن يرشو السلطان ووزراءه للموافقة عليها · وفى حالة قروض

اسماعيل الاجنبية كان وزراء الباب العالى يوجهون اليه الاعتراضات الحكيمة التى يعظونه فيها بفضائل الاقتصاد والادارة المالية السليمة ، وذلك لكى يمهدوا لانفسهم السبيل للحصول على الرشاوى فى مقابل موافقتهم على تلك الأعمال ! وعلى أية حال ، فان هذه النصائح التى كانت ترد من السلطان كانت أشبه بتأنيب الشيطان للخطيئة نظرا لأن السلطان نفسه كان يسير فى نفس الطريق الاخرق الذى كان يتبعه اسماعيل ، وكان لابد واصلا الى نفس النهاية المحتومة التى سيصل اليها اسماعيل وهى الافلاس · بل ربما قبله ·

ومنذ بداية حكم اسماعيل ، اعتزم استعادة كل ما تنازل عنه جده محمد على قسرا على يد الدول الكبرى فى سنة ١٨٤١ ، بل والحصول على المزيد ، وذلك عن طريق الرشوة والدبلوماسية · وكان هدفه الاول الحصول على حق أيلولة العرش الى أكبر أنجاله ، وكان النظام العثمانى فى أيلولة العرش الى اكبر أفراد الأسرة سنا ، وهو الذى كان متبعا فى السلطنة العثمانية ذاتها ، قد فرض على محمد على فى سنة ١٨٤١ · ومع أن هذا النظام كان يجنب البلاد اعتلاء وريث قاصر العرش مع كل الأخطار والمساوىء التى تنجم عن تعيين وصى عليه فى مملكة لاتزال تحكم حكما مطلقا ، الا أنه كان يحوى أيضا كثيرا من المساوىء ، فقد كان يدفع الحاكم الى اتخاذ احتياطات كافية لمصلحة أبنائه بوسائل غير مشروعة غالبا · كما انه كان يسبب الكثير من المؤامرات ، سواء من جانب الحاكم ضد ولى العهد ، أو من جانب ولى العهد ضد الحاكم · بل لقد كان غالبا مايمثل حافزا على الاغتيال · وكان عباس قبل ذلك بعشر سنوات ، قد حاول تغيير نظام توارث العرش لمصلحة ابنه الهامى ، ولكنه فشل · وبالنسبة لاسماعيل فان ولى العهد المفروض ، بمقتضى نظام توارث العرش العثمانى ، كان هو اخوه الأصغر مصطفى فاضل ، وكان التالى له هو عبد الحليم ، أصغر أبناء محمد على ، والذى كان

يصغر مصطفى فاضل بعام اوعامين . وكان عبد الحليم يقيم فى مصر حيث كان يملك اقطاعيات واسعة وقصرا فى شبرا . اما مصطفى فاضل ، والذى كان يملك أيضا اقطاعيات فى مصر ، فانه كان يعيش فى القسطنطينية ، وكان عند اعتلاء اسماعيل العرش عضوا فى الوزارة العثمانية . ولم يكن غريبا لذلك أن يستخدم كل مايملك من نفوذ لمعارضة محاولات اسماعيل لتغيير نظام الوراثة . وكان يحظى فى ذلك بتأييد الصدر الأعظم فى ذلك الحين كيامبل باشا Kiamil

وقد كانت علاقة اسماعيل بكل من مصطفى فاضل وعبدالحليم علاقة سيئة ، وكان يتهمهما ، وربما بحق ، بأنهما يوغران الصدور ضده فى القسطنطينية ويديران المؤامرات له بوجه عام ، وقد اعتزم وضع حد لهذا الوضع الذى اعتبره مما لايمكن احتماله ، عن طريق حرمانهما من الوراثة من جانب ، والاستيلاء على ممتلكاتهما فى مصر من جانب آخر . وقد اجتازت عملية حرمانهما من الوراثة طريقا طويلا ومعقدا من الرشاوى والمؤامرات فى القسطنطينية ، استطاع فى نهايته الحصول من السلطان عبد العزيز فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ على فرمان بتغيير نظام توارث عرش مصر بحيث يئول الى أكبر أنجال الوالى المذكور بدلا من أيلولته الى أكبر ذرية محمد على من الذكور الباقين على قيد الحياة ، كما تقضى بذلك تسوية ١٨٤١ . وقد تضمن الفرمان التنازل لمصر عن قائمقاميتى « مصوع » و « سواكن » ، اللتين كان اسماعيل قد منح حق ضمهما مدة حياته فى عام ١٨٦٥ ، وتخويله الحق فى زيادة عدد الجيش المصرى من ١٨ ألفا الى ٣٠ الفا ، على أن يحتفظ بـ ١٢ الفا منهم تحت تصرف السلطان . وفى مقابل هذه المزايا ، زيدت الجزية السنوية من ١٣٠ الف كيسة (٥٩٨٫٠٠٠ جنيه انجليزى) الى ١٥٠ الفا (٦٩٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى) . وقد تم الحصول على موافقة الدول الكبرى على الفرمان

دون صعوبات كثيرة ، وكانت هذه الموافقة ضرورية نظرا لتوقيع هذه الدول على تسوية ١٨٤١ .

وفى الوقت الذى كان اسماعيل يحصل على هذا الفرمان ، كان قد أعد العدة لشراء اقطاعيات عبد الحليم فى مصر ، مقابل وعد بمنحه راتبا سنويا مناسبا . وكان مما ساعد على نجاح المفاوضات التى جرت حول هذا الموضوع أن عبد الحليم كان غارقا فى الدين . ولم يلبث اسماعيل أن اتهمه بالتآمر عليه وأمر بنفيه من مصر ، حيث قضى بقية حياته فى القسطنطينية ، كذلك اشترى اسماعيل ضياع مصطفى فاضل ليسلبه أى عذر وجيه للعودة الى مصر . وقد مات مصطفى فاضل فى القسطنطينية ، تاركا عبدالحليم الطالب الرئيسى للعرش فى حالة الغاء فرمان ١٨٦٦ .

وبعد عام واحد آخر ، وبفضل المزيد من الرشاوى والدبلوماسية ، حصل اسماعيل على قسط آخر من الاستقلال . ففى يوم ٨ يونية ١٨٦٧ صدر فرمان يخول اسماعيل حمل لقب الخديوى ، رافعا بذلك مرتبته فوق الباشوات والولاة الآخرين فى الدولة العثمانية ، ومعترفا له رسميا بسمو مركزه عنهم . كذلك فقد خول له هذا الفرمان الحق فى ابرام تسويات مع الدول الاجنبية حول « بعض الشئون المتعلقة بصفة خاصة بالجمارك ، واتفاقيات البريد ومرور البضائع والركاب فى داخلية البلاد ، ولوائح الضبط للجاليات الاجنبية ، وأن يكون مفهوما أن جميع المعاهدات التى عقدها الباب العالى مع القوى الكبرى تطبق فى مصر » ، وكذلك حول شئون الادارة الداخلية ، « وبالتالى مصالح مصر المالية والمادية وغيرها ، التى هى مسئولية الحكومة المصرية » . كما خول له الفرمان اتخاذ اية ترتيبات تتطلبها صيانة هذه المصالح » (٢) . وقد فسر اسماعيل هذه العبارة الاخيرة بأنها ترخص له عقد القروض الاجنبية بدون الحصول على موافقة السلطان ، وان لم يعترف السلطان بهذا

التفسير . وقد اقتضى اصدار هذا الفرمان مناقشـــات مسبقة مع الحكومتين البريطانية والفرنسية اللتين لم تظهرا أى اعتراض، فقد كان اسماعيل مايزال محل حسن ظن لندن وباريس به وجميع أوروبا بوجه عام .

وفى خلال سنة ١٨٦٩ كان اسماعيل فى حاجة الى كل ما يمكنه الحصول عليه من تأييد أوروبا بخصوص علاقته بالباب العالى . ففى فبراير من ذلك العام ، مات فؤاد باشا ، الريس أفندى (وزير الخارجية) وآل منصبه الى الصدر الأعظم على باشا ، وهو عدو سافر لكل ادعاءات اسماعيل . وكان على باشـــا قد بيت النية على عزل اسماعيل ، وعلى الغاء فرمانى ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ وتمكين مصطفى فاضل ، الذى كان قد شغل عدة مناصب سامية فى خدمة الحكومة العثمانية ، والذى كان قد عين حينذاك وزيرا بدون وزارة ، من أن يخلفه ، وبذلك يضمن خضوع مصر خضوعا تاما لتركيا . وبعد أن قام بتحريض السلطان عبد العزيز ، وهو رجل ضـــعيف العقـــل ، ضد اسماعيل ، أرسل الى الخديوى قائمة رسمية مليئة باتهامات طلب اليه الرد عليها وتفسيرها .. وفى هذه القائمة زعم أن اسماعيل قد تحدى تسوية ١٨٤١ التى لاتزال سارية المفعول الا فيما يختص بالتعديلات التى أدخلها فرمانا ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، وأشار الى أنه اذا لم يقدم اسماعيل تفسيرا مرضيا ، فان السلطان سوف يكون له مطلق الحرية فى العمل حسبما تقضى تسوية ١٨٤١ ـ أى عزله . وقد كانت الأسس التى بنيت عليها هذه الاتهامات ، على النحو الآتى : ان اسماعيل قد سحب ، دون موافقة السلطان ، القوة التى كان قد بعث بها الى « كانديه » * Candia بناء على أوامر السلطان ، للمساعدة على اخماد الثورة فيها - وانه على الرغم

* فى جزيرة كريت (المترجم)

من انه لم يخول حق التفاوض من أجل ابرام معاهدات تجارية مع الدول الأجنبية الا أن نوبار يقوم بالتفاوض فى مثل هذه المعاهدات منذ عام ١٨٦٧ تحت ستار « الاصلاحات القضائية » . وأن ضرائب عديدة قد فرضت فى مصر تتناقض مع تسوية ١٨٤١ . وأن اسماعيل قد أمر بشراء مدرعتين وأنواع أخرى من المعدات الحربية تزيد على حاجات قواته المسلحة ، وأن اسماعيل قد تصرف تصرفا غير لائق بارساله دعوات مباشرة الى حكام أوروبا لحضور الاحتفالات بافتتاح قناة السويس التى ستتم فى نهاية ذلك العام . ولما كانت توضيحات اسماعيل فى هذا الشأن قد اعتبرت غير مرضية ، فقد أرسل اليه على باشا خمسة مطالب تعتبر بمثابة انذار نهائى ، وهى : أن يخفض اسماعيل جيشه فورا الى العدد المسموح به فى فرمان ١٨٦٦ وهو ٣٠٫٠٠٠ ، وأن يبيع ، أو يحيل الى الباب العالى بثمن التكلفة ، المدرعتين والمعدات العسكرية الأخرى التى أرسل فى طلبها . وأن يقدم الميزانية المصرية سنويا الى الباب العالى للتصديق عليها . وأن يقلع عن كل مفاوضات مباشرة مع الدول الاوروبية ، والا يتعاقد على قروض أجنبية أخرى بدون اذن السلطان .

وفى يوم ٥ سبتمبر ١٨٦٩ أرسل اسماعيل ، بعد استشارة القناصل فى مصر ، ردا برقيا الى على باشا ، يقبل فيه المطلب الاول والثانى والرابع ، ويرفض الثالث والخامس . وقد عرض على باشا هذا الرد على السفراء الأوروبيين لدى البا بالعالى ، الذين رأوا أن مطلب عرض الميزانية مطلب غير عادل ، وأن النقطة الوحيـــدة الخلافية الباقية فى الموضوع هى مسألة الحصول على اذن السلطان فى عقد القروض الأجنبية ، التى تضمنها المطلب الخامس . وبعد أن تباحث على باشا مع السفراء ، أرسل الى اسماعيل برقية يوضح فيها أن مطلب عرض الميزانية انما يقصد به فقط مجرد الاحاطة وليس محاولة للرقابة على شئون مصر الداخليـــة ، ولكنه يبدى تمسكه بالمطلب الخامس الخاص بالقروض الأجنبية . وبعد مناقشـــة

المسألة مرة أخرى مع السفراء كتب على باشا الى اسماعيل كتابا استخدم فيه بعض الكلمات التنبؤية فقال : « اننا لا نود أن نرى فى يوم من الأيام أوروبا ، تفرض على مصر باسم حفنة من الدائنين الأجانب ما فرضته على تونس من قبل من قبول المراقبة الأجنبية على ادارتها المالية » (٣) ٠

وقد اتفق رأى السفراء على أن مطلب اسماعيل فى التعاقد على قروض اجنبية بدون اذن السلطان مطلب لا حق له فيه بمقتضى نصوص فرمان ١٨٦٧ ، فضلا عن أنه أمر غير مرغوب فيه من وجهة نظر المصلحة العامة لكل من أوروبا وتركيا ومصر ٠ وكتب كل من السفير البريطانى السير هنرى اليوت Henry Elliot ، والسفير الفرنسى المسيو بوريه Bourée الى حكومتيهما فى هذا المعنى (٤) ٠ على أن هاتين الحكومتين ، متأثرتين فى ذلك بنوبار الذى كان يتنقل بسرعة حينذاك بين لندن وباريس ، اتخذتا وجهة نظر مضادة على خط مستقيم ٠ فقد أبلغ كلارندون Clarendon ، وزير الخارجية البريطانية ، اليوت ، أنه وان كان يأسف لعدم لياقة اسماعيل التى أدخلته فى نزاع مع السلطان ، الا أن « الباب العالى لا يجب عليه التمسك بضرورة موافقته على القروض التى يعقدها اسماعيل ، كما لا يجب ، من باب أولى ، الاصرار على عرض الميزانية المصرية السنوية عليه » (٥) ٠ كما وجه الأمير « دى لاتور دوفرنى » De la Tour d'Auvergne ، وزير الخارجية الفرنسية ، اهتمام « بوريه » الى الفقرة التى يتضمنها فرمان ١٨٦٧ والتى تنص على أن الشئون المالية المتصلة بالادارة الداخلية يعهد بها الى الحكومة المصرية ٠ وأعرب عن رأيه فى أن « سلطة التعاقد على القروض دون قيد انما تدخل فى نطاق هذا النص » ٠ وأضاف أن قرض ١٨٦٨ (انظر الباب الثالث) قد أبرم دون اذن السلطان ، وانه على أية حال ، اذا منع اسماعيل من الحصول على المال عن طريق القروض الأجنبية ، فانه سوف يحصل عليه من حساب جار وعن طريق سندات الخزانة كما يفعل

الآن بالفعل (٦) ٠ وعلى ذلك فقد أخطر السفيران البريطانى والفرنسى بمحاولة اقناع على باشا بالتنازل عن موقفه والتصالح مع اسماعيل على الأساس الذى سبق أن عرضه الخديوى ٠ ولكن على باشا أصر على موقفه وأوضح للسفيرين أنه يعتبر المسألة مسألة السيادة العثمانية على مصر وهل هى أمر واقع أم هى اى شىء آخر ، وأنه يفضل الاستقالة على التسليم ٠

لقد كانت « أزمة ١٨٣٩ – ١٨٤١ » تعود مرة أخرى الى الوجود ، ولكن على نطاق أصغر ، وبردود فعل من جانب الحكومتين البريطانية والفرنسية متماثلة تقريبا ، وان كانت أقل شدة بكثير ٠ وعلى الرغم من الاحتفاظ بمظهر الجبهة المتحدة ، وعدم ظهور مناورات سافرة ، الا أن الحكومة البريطانية كانت تميل فى مواجهة عناد كل من اسماعيل وعلى باشا ، الى تأييد اسماعيل ٠ وقد بذل على باشا قصارى جهده لتشجيع هذا الخلاف بين الدولتين الذى خدم تركيا خدمة طيبة على مدى الثلاثين عاما السابقة ٠ ولكن فى ١٨٦٩ كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية تعتزمان عدم افلات المسألة من أيديهما ، ومن ثم فان كثيرا من حبال الانقاذ قد ألقيت فى ذلك الحين في شكل صيغ للمصالحة ٠ فقد اقترحت الحكومة الفرنسية اقتراحا وافق عليه اسماعيل يقضى ببقاء الأمور على ما هى عليه ، مع وضع فارق بين القروض التى تتطلبها مشروعات عامة معينة ، وتلك التى تتطلبها اغراض عامة ، بحيث لا يطلب اسماعيل اذن السلطان سوى فى القروض الأخيرة فقط ٠ وقيل للباب العالى أن المسألة تعتبر فى الوقت الراهن مسألة نظرية ، نظرا لأن اسماعيل مضطر بحكم شروط قرض ١٨٦٨ الا يبرم قرضا آخر لمدة أربعة أعوام ٠ على أن على باشا لم يقبل شيئا من هذا الاقتراح وأرسل الى « موزوروس باشا » ، السفير العثمانى فى لندن ، يبلغه أن السلطان قد قرر الغاء فرمان ١٨٦٧ مالم يوافق اسماعيل ، خلال أيام معدودة ،

على الاذعان لطلب الباب العالى بخصوص القروض الأجنبية (٧) . وقد استهجنت الحكومة البريطانية هذا التهديد ، وتقدم السير هنرى اليوت اقتراحا لتسوية المسألة يقضى بأن يصدر السلطان فرمانا آخر يوضح غموض فرمان ١٨٦٧ ويبين أن اسماعيل لم يحصل على حق عقد القروض الأجنبية ، واذا قبل اسماعيل ذلك ، تكون المسألة قد سويت ويكون قد تم انقاذ ماء وجه جميع الأطراف .

كان هذا ما وصلت اليه الأمور عندما بدأت احتفالات افتتاح قناة السويس فى مصر فى نوفمبر ١٨٦٩ . وقد انتهز السير هنرى اليــوت ، الذى كان حاضرا الاحتفالات ، الفرصة لاقناع اسماعيل بقبول مثل هذا الفرمان على شريطة أن يصاغ فى عبارات لا تسبب له اهانة . وفى نفس الوقت اضطرت الحكومة الفرنسية الى الالتقاء مع وجهه النظر البريطانية بشأن اصدار الفرمان المقترح، بشرط أن يقتصر على مسألة القروض الأجنبية ، وألا يحد من حقوق اسماعيل ووضعه الممتاز بأى وجه من الوجوه . وبناء على ذلك أرسلت لندن وباريس برقيتين فى صيغة مماثلة بهذا المعنى الى القسطنطينية تحذر الباب العالى من أنه سوف لا يحصل على تأييدهما اذا هو حاول توسيع نطاق الفرمان (٨) فيما وراء ذلك .

وقد صدر الفرمان فى ٢٦ نوفمبر وأرسل الى مصر على يد مبعوث معروف بصلته الطيبة باسماعيل وهو « سرفير » أفندى Server وقد صيغ فى عبارات ودية ، وتضمن قبول التفسيرات التى قدمها اسماعيل بخصوص الجيش وتســليحه ، وبخصوص علاقات اسماعيل بالقوى الدولية وأوضح عدم فرض أى قيد على جميع الضرائب التى تجبى فى مصر باسم السلطان ، سواء من ناحية الشكل أو المقادير . وعندما وصل الفرمان الى النقطة الظاهرية محل النزاع ، قرر « حظر التعاقد على القروض الأجنبية التى ترهن فيها موارد البلاد لمدد طويلة قبل عرضها على الحكومة العثمانية وقبل

الحصول على موافقتى على تخصيص المبالغ اللازمة من الدخل لخدمة القروض » (٩) .

وقد نجح اليوت ، الذى بقى فى مصر بعد انتهاء حفــلات الافتتاح ، فى اقناع اسماعيل ، بتلاوة الفرمان فى حفل يعد طبقا للبروتوكول ، وارســـال رد مناسب بقبوله . وقد أرسل هــذا الرد (١٠) المؤرخ ٩ ديســمبر ١٨٦٩ الى القسـطنطينية على يد « سرفير أفندى » ، وقد أظهر فيه اسماعيل عدم ارتياحه ، ولكن فى صيغة مهذبة . وانتهت بذلك هذه الأزمة .

على أن تسوية الأزمة على هذا النحو تركت العــلاقات بين السلطان واسماعيل فى حالة غير ودية بدرجة كبيرة . فقد تأخر تسليم المدرعتين اللتين كان قد أمر بهما اسماعيل وأصر البــاب العالى على تحويلهما اليه ، حتى تنتهى اجراءات دفع ثمنهما من جانب الباب العالى . وسرت اشاعات عن طلبات كبيرة للأســلحة قدمها اسماعيل فى انجلترا والولايات المتحدة . وفى بداية عام ١٨٧٠ عين اسماعيل واحدا وعشرين ضابطا أمريكيا كمدربين . واتخــذت الاجراءات لتحصين الساحل الشمالى لمصر على البحر المتوسط . كما سرت اشاعات عن حدوث تقارب بين مصر وروسيا . وقد عزيت الثورة التى قامت فى اقليم عسير فى الحجاز ضد الحكم التركى الى تحريض مصر . وقد ألهبت جميع هــذه الأشياء رأس السلطان ووزرائه ضد اسماعيل ، وكانوا يشكون فى أنه على وشك اعلان الاستقلال ، ولذلك لم تدخر أية فرصة للشكوى الى سفراء الدول العظمى من نشاط اسماعيل ، كما اعترض السلطان على قرض الدائرة السنية سنة ١٨٧٠ (أنظر الفصل التاسع) على اعتبار أنه مخالف لفرمان ١٨٦٩ . وقد سويت مسألة المدرعتين بعد ذلك بطريقة مرضية ، ولكن زيارة اسماعيل الى القسطنطينية سنة ١٨٧٠ للتهديد ولائه للسلطان لم تكن ناجحة تماما .

على أن اسماعيل لم تكن لديه النية لتأكيد استقلاله بالقوة . وعلى العكس من ذلك ، فقد كان عازما على الحصول على حريته عن طريق الرشوة . ففى يونيه ١٨٧١ أرسل ابراهام بك ، صهر نوبار ، الى القسطنطينية فى بعثة لتحسين الجو العام ، وقد سهل مهمة هذه البعثة موت على باشا فى سبتمبر ١٨٧١ . فقد أتاح موت هـــذا الوزير العظيم ، الذى كان يشغل منصبى الصدر الأعظم ، والريس أفندى ووزير الداخلية ، للسلطان عبـــد العزيز المغرور والمرتشى الفرصة لأول مرة ، لممارسة بعض السلطة الحقيقية على امبراطوريته ، كما أتاح لاسماعيل العمل بفاعلية لتحقيق مطامعه والوصول الى أهدافه ورغباته . وفى سبتمبر ١٨٧٢ ، وبعد توزيع الهـــدايا والرشاوى بسخاء على يد ابراهام بك ، وبعد زيارة أخرى قام بها اسماعيل الى القسطنطينية ، أصدر السلطان فرمانا ألغى فيه فرمان ١٨٦٩ وما به من قيود ، كما أصدر « خطا شريفا » « يجدد ويؤكد فيه الاذن لاسماعيل باقتراض المبالغ اللازمة باسم الحكومة المصرية دون طلب أى اذن ، طالما تطلبت رفاهيـــة البـــلاد ابرام قرض أجنبى (١١) .

وبهذه الطريقة ، سويت المسألة التى كان متنازعا عليها فى أزمة ١٨٦٩ لصلحة اسماعيل . وكانت المفاوضات على « الفرمان » « والخط الشريف » قد تمت مباشرة مع السلطان دون تدخل ، بل وفيما يبدو دون علم ، الصدر الأعظم مدحت باشا ، الذى استشار سفراء الدول الكبرى فى صحة الاعتراف بهاتين الوثيقتين . وكان رأى السفراء أنه ليس من المستحب مجادلة سـلطة السلطان الشخصية . وبذلك سمح لاسماعيل بالاحتفاظ بما حصل عليه ، على أن ذلك لم يكن الا مجرد قسط آخر من الاستقلال الذاتى التام الذى كان يسعى اليه .

وسرعان ما تلا ذلك تسعة أشهر من الرشاوى على أوسع

نطاق ، كوفىء عليها اسـماعيل فى النهاية فى يونيـه ١٨٧٣ بفرمان (١٢) أعطاه فى الحقيقة كل ما كان يصبو اليه . فبالاضافة الى تثبيت كل الامتيازات التى حصل عليها فى فرمانات ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، ١٨٧٢ ، فقد نص على الآتى :

١ ـ أيلولة العرش فى حالة عدم وجود وريث ذكر الى شقيق اسماعيل الأكبر .

٢ ـ اتخاذ الخديو القائم فى الحكم ما يراه من ترتيبات لتعيين مجلس وصاية فى حالة ما اذا كان الوريث قاصرا .

٣ ـ ازالة أية قيود على عدد الجيش المصرى ، باستثناء واحد هو عدم السماح للخديو ببناء ، أو الأمر ببناء مدرعات دون اذن السلطان .

٤ ـ التمتع بالاستقلال الذاتى التام فى شئون مصر الداخلية .

٥ ـ حق الخديو فى تجديد وعقـد الاتفاقيات الجمركية والتجارية وجميع المسائل المتعلقة بالأجانب والشئون الداخلية وغيرها فى البلاد ، مع وكلاء الدول ، مالم تتعارض هذه مع المعاهدات القائمة التى يكون السلطان طرفا فيها ، وذلك لتطوير التجارة والصناعة وتنظيم العلاقات بين الأجانب وبين الحكومة المصرية والشعب .

٦ ـ تخويل الخديو الحق فى « السيطرة التامة والكاملة على شئون البلاد المالية ، وعقد القروض باسم الحكومة المصرية دون تفويض من السلطان ، فى أى وقت يراه ضروريا » .

وفى خلال عامين ونصف ، ونتيجة لدبلوماسية اسماعيل الشخصية ودبلوماسية ابراهام بك ، مع توزيع الرشاوى التى بلغت قيمتها أكثر من مليون جنيه ، نجح اسماعيل فى تحويل

المناخ فى القسطنطينية الى مناخ ودى نحوه بغير حدود ، كما نجح فى زيادة سلطته الى الدرجة التى أصبح فيها يتمتع بالاستقلال فى كل شىء فيما عدا الاسم • وفى الحق أنه كان يسعى الى التمتع « بوضع الدومنيون » ، وكان قادرا على الوصول اليه • فبعد موت على باشا ، لم يعد مع السلطان عبد العزيز الضعيف وزراء على درجة من الأمانة والحزم بما يكفى لمواجهة مؤامرات اسماعيل ، ومن جهة أخرى فلم تكن هناك دولة من الدول الكبرى مستعدة لمقاومة دعاواه ومطالبه •

على أن انتصار اسماعيل كان انتصارا مزعزعا • ذلك ان الاحتفاظ به كان يعتمد ، فيما يعتمد ، على استمرار احتفاظه برضاء كل من السلطان والقوى الكبرى • كما أنه كان سلاحا ذا حدين ، نظرا لأن الاستقلال الذاتى الذى حصل عليه كان من الممكن أن يستغله الدائنون فى النهاية لتمكين سيطرتهم على مصر ، فى غيبة الحماية التى يمكن أن تقدمها السيادة العثمانية • وقد كان هذا هو ما حدث بالضبط فى النهاية ، ولكن حتى من قبل ذلك ، وفى خلال الأشهر القليلة التى تلت صدور فرمان ١٨٧٣ ، فان القيود الفعلية على استقلال اسماعيل الذاتى كانت قد اتضحت بشكل ظاهر • ففى* نهاية عام ١٨٧٣ ، أمر الباب العالى اسماعيل بارسال قواته لاحتلال قناة السويس وذلك لاجبار شركة القناة على تطبيق الرسوم التى حددها مؤتمر دولى عقد فى القسطنطينية ، وكان البـــاب العـــالى مدفوعا فى ذلك ، بالدول الكبرى • ولم يملك اسماعيل ، وهو يعلم أن الدول الكبرى وراء الباب العالى ، سوى الاذعان •

حواشى الفصل الثامن

(١) مات السلطان عبد المجيد فى عام ١٨٦١ ، وخلفه أخوه عبد العزيز ، الذى حكم حتى عام ١٨٧٥ ثم خلع عن العرش ؛ وانتحر فيما بعد •

(٢) Douin, op. cit., vol. I, p. 440.

(٣) Douin, op. cit., vol. II, p. 385.

(٤) Ibid., pp. 385-6.

(٥) Ibid., p. 382.

(٦) Ibid., p. 379.

(٧) Ibid., pp. 407-8.

(٨) Ibid., p. 485.

(٩) Ibid., pp. 486-87.

(١٠) Ibid., pp. 490-91.

(١١) انظر نص الفرمان والخط الشريف فى : Ibid., pp. 661-62 and 665.

(١٢) انظر النص فى : Ibid., pp. 723-27.

التقدم إلى الخلف

منذ بداية عام ١٨٦٤ تقريبا ، بدأ « بيت أوبنهايم » محاولاته لاقناع اسماعيل بتسديد « الدين السائر » عن طريق عقد قرض طويل الأجل توطئة لاقتراض مزيد من الأموال من حساب مفتوح · ولم يكن أحد من بيت أوبنهايم أو من الدائنين الآخرين يرغب فى خروج اسماعيل من الدين · ذلك أن عملية اقراضه قد أثبتت أنها عملية رابحة ، وفوق ذلك فقد كانت هناك أرباح أخرى اضافية تأتى من العمولات على طلبات الشراء من الخارج ، التى لم يكن من الممكن تقديمها الا اذا كان اسماعيل والخزانة المصرية يتلقيان المال باستمرار من القروض · وقد كان القرض الأجنبى ببساطة وسيلة لتسوية الديون المصرية قصيرة الأجل كلما أخذت فى غمر السوق بالقراطيس المصرية · وبالنسبة لبيت أوبنهايم ، الذى كانت علاقاته ببيوت المال الأوروبية تتيح له الحصول على مبالغ كبيرة من الأموال على مدد طويلة من أسواق

المال الأوروبية ، فان القرض الأجنبى كانت له ميزة اضافية تتمثل فى الأرباح المرتبطة بعمليات السمسرة ، ولكن هذا المصدر من مصادر الأرباح لم يكن متاحا لبعض دائنى اسماعيل الآخرين ، مثل « درفيو » ، الذين كانوا يعارضون عقد قرض أجنبى منذ البداية لما يؤدى اليه من ضعف روابط المنفعة التى تربطهم باسماعيل · على أن قروض اسماعيل من درفيو كانت قد بلغت عند منتصف عام ١٨٦٤ الحد الذى انتهت عنده موارد بنكه · كما أن الدائنين الآخرين ، كانت قد بدأت ترتفع صيحاتهم بالمطالبة بديونهم ، وبذا فقد بدا أن القرض الأجنبى هو المصدر الوحيد الباقى للتمويل ·

ولم يكن اسماعيل براغب حقيقة فى التخلى عن النظام الذى ابتدعه للتمويل ، واللجوء الى نظام القروض الأجنبية · فقد كان هذا النظام الأخير هو « الشكل الوحيد من أشكال الدين الذى يكرهه الوالى ·· لأنه كان دينا مكشوفا وخاضعا لموافقة السلطان فى القسطنطينية ، ومعنى ذلك الدخول فى المساومات الكريهة ، كما انه يضع رصيده فى السوق موضع الفحص والتقييم ، وأهم من ذلك ، فان هذه القروض العامة يفترض فيها الدفع بانتظام ، فعندما يقطع المساهم كوبونه فانه يريد استلام مبلغه على الفور · وأخيرا فقد كانت هناك شرارة الكبرياء الصغيرة التى مازالت باقية فى اسماعيل · فقد كان اسماعيل حينذاك ، مثله فى ذلك مثل المرأة الساقطة التى تتمسك بآخر مظهر من مظاهر الفضيلة ، يتوهم أنه لم يضف شيئا الى مديونية بلاده » (١) ·

ولكن عندما صدر حكم الامبراطور الفرنسى فى قضية تحكيم شركة القناة فى يوليه ١٨٦٤ ، وكان يقضى بأن يدفع اسماعيل الى شركة القناة مبلغ ٨٤ مليون فرنك ، وعندما بدا واضحا أن خطط اسماعيل لكى تئول اليه الشركة قد فشلت ، أدرك أن عقد القرض الخارجى قد أصبح ضروريا · وكان هناك عدد

من المموِّلين مستعدين ومتلهفين على اقراضه • فبالاضافة الى بيت
أو بنهايم ، الذى كان مشتركا معه فى خطط السيطرة على شركة
القناة (٢) ، كان هناك « البنك الانجليزى المصرى » الجديد ،
ويتكون من مجموعة فرنسية يمثلها فى مصر « ساباتييه » ، القنصل
الفرنسى العام السابق الذى فصل من خدمة وزارة الخارجية لانه
لم يؤيد شركة القناة بالدرجة الكافية • و « برافاى » ، الذى كان
مقربا من سعيد ومن أتباع القصر فى ذلك الحين ، وكان يدعى انه
وكيل بيت « روتشيلد » •

وكان « البنك الانجليزى المصرى » الذى تأسس سنة ١٨٦٢
برأس مال قدره ٤٠ مليونا من الفرنكات ، اتحادا انجليزيا فرنسيا،
وكان مديره فى مصر هو باستريه Pastré ، وهو مصرفى
فرنسى فى الاسكندرية اندمج بنكه فى البنك الانجليزى المصرى •
وكان هذا البنك الذى قدر له أن يلعب دورا هاما فى الشئون المالية
المصرية (٣) ، يمثل حلقة أخرى فى سلسلة التعاون المالى الانجليزى
الفرنسى فى مصر ، الذى بدأ بانتحال هرمان أو بنهايم الجنسية
الفرنسية ، لتحل محل المنافسة الانجليزية الفرنسية السابقة • ومع
أن التعاون مثل التنافس لا يمكن أن يكون مطلقا ، الا انه كان وثيقا
بدرجة كافية لحرمان اسماعيل من امكانية الحصول على اى تأييد
دبلوماسى بريطانى فى وجه أية اجراءات فرنسية • والعكس
بالعكس •

وقد حصل بيت أوبنهايم ، الذى كان يملك ميزة صلاته القوية
بالقسطنطينية التى ساعدت على موافقة السلطان على القرض ، على
العقد فى أكتوبر ١٨٦٤ ، بعد مماطلة كبيرة • وبلغت القيمة
الاسمية للقرض ٥ر٧٠٤ر٢٠٠ جنيه استرلينى ، تسدد على خمسة
عشر عاما بفائدة ٧ فى المائة ، واستهلاك قدره ٣ر٨٧ فى المائة • وقد
صدر فى أبريل ١٨٦٥ من بيت « فروهلنج وجوشن »

Fruhling and Goschen بسعر اصدار فى سوق لندن ٩٣٪ •
وكان المبلغ الذى تسلمه اسماعيل ، بعد استقطاع الخصم والعمولة
وغيرها ، أقل من ٥ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه استرلينى ، ذهب جزء كبير
منه يبلغ ٣ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه مباشرة فى تسوية ديونه قصيرة الأجل
لأوبنهايم ودرفيو وغيرهما من الدائنين فى الاسكندرية ، وبلغت قيمة
القسط السنوى حوالى ٦٢٠ر٠٠٠ جنيها لمدة خمسة عشر عاما ،
بضمان ايرادات الدقهلية والشرقية والبحيرة (٤) • فاذا أضفنا الى
هذا القسط السنوى قسط قرض ١٨٦٢ فان العبء السنوى على
الدخل يكون قد بلغ ٩٢٤ر٠٠٠ جنيه انجليزى (فى ذلك الحين كان
قرض الكونتوار ديسكونت قد تم تسديده تقريبا) •

ولما كان النزول الى الجحيم سهلا كما يقول المثل اللاتينى :
Facile descensus Averni فان الانزلاق الطويل الى
الافلاس يكون قد بدا • فمنذ ذلك الحين فصاعدا ، كانت عملية
الاستدانة تجرى على النحو الآتى : دين قصير الأجل يسدد جزئيا عن
طريق قرض طويل الأجل مضمون ، يرهن فى مقابله جزء من
الدخل ، يتبعه دين قصير الأجل جديد ، يسدد جزئيا بنفس
الطريقة ، أى بقرض أجنبى آخر وبشروط باهظة ، ويرهن فى مقابله
جزء آخر من الدخل • وهكذا دواليك ، حتى بلغ من حجم الايرادات
المرهونة أن موارد القرض الأجنبى التالى لم تستخدم فى سداد الدين
السائر الذى كان يتضخم شيئا فشيئا ، بل فى تكملة الايرادات غير
المرهونة الباقية !

وفى خلال الأعوام الثلاثة التالية ، من ١٨٦٥ الى ١٨٦٧ ، جرت
المفاوضات على ثلاثة قروض أخرى أبرمت لأغراض لا اعتراض عليها
من الناحية النظرية : الأول ، قد رهنت فى مقابله ايرادات السكك
الحديدية • وكان لتوفير رءوس الأموال اللازمة لشراء معدات وتوسيع
شبكة السكك الحديدية • اما الآخران ، فقد رهنت فى مقابلهما

ايرادات الدائرة السنية ، وكانا لشراء أملاك الأميرين مصطفى فاضل وعبد الحليم ، اللذين كانا ، حتى اصدار فرمان ١٨٦٦ ، يليان اسماعيل فى حق تولى العرش ، وقد حرمهما هذا الفرمان من هذا الحق .

وقد جرى التفاوض على قرض السكك الحديدية لأول مرة فى باريس فى أكتوبر ١٨٦٥ بين نوبار وهرمان أوبنهايم ، ولكن شروط هذا القرض وقدره ٣٠ مليونا من الفرنكات كانت باهظة لدرجة ان اسماعيل رفض الموافقة عليها . وقد تم فسخ العقد بموافقة الطرفين. وفى يناير ١٨٦٦ أبرم اسماعيل عقدا آخر بقرض قيمته ٣ ملايين من الجنيهات الانجليزية يسدد على ست سنوات ابتداء من يناير ١٨٦٩ وبفائدة قدرها ٧ فى المائة واستهلاك قدرة ٨٫٥٥ فى المائة . وقد رهنت فى مقابله ايرادات السكك الحديدية ، وكان سعر الاصدار فى سوق باريس ٩٢٪ . وقد دخل الخزانة منه بعد خصم عمولة السمسرة وغيرها مبلغ صافى يبلغ حوالى ٢٫٦٤٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى مقابل قسط سنوى يبلغ ٧١٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى من دخل السكك الحديدية لمدة ستة أعوام ابتداء من ١٨٦٩ ، ولم تكن هذه الشروط طيبة كما تبدو لأول وهلة ، لأن نصف الـ ٢٫٦٤٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى كان هو فقط الذى سيدفع نقدا ، أما النصف الثانى فيدفع فى شكل معدات للسكك الحديدية احتفظ بيت أوبنهايم لنفسه بعمولة عليها تبلغ ٥٪ ! (٥) .

وقد وضعت مفاوضات هذا القرض نهاية للعلاقة المالية الخاصة التى كانت قائمة بين اسماعيل ونوبار ، وذلك نظرا لما تبدى من قلة حنكته فى المساومة على قرض السكة الحديد فى باريس ، وخصوصا بعد أن تلا ذلك مباشرة خيبته فى مفاوضاته بخصوص شركة القناة. وفى يناير ١٨٦٦ انتقل نوبار من منصب ناظر الأشغال العامة الى منصب ناظر الخارجية . واستمر فى هذا المنصب الجديد مسئولا

عن العلاقات مع شركة قناة السويس ومع القسطنطينية والقوى الدولية . وسرعان ما شغل بعدها بالمفاوضات على الاصلاح القضائى مع الدول الكبرى ، ولكنه لم يسترد أبدا علاقته الخاصة السابقة باسماعيل ، وبعد عشر سنوات أصبح بغيضا لديه بشكل مرير .

كانت القيمة الاسمية لقرض الدائرة السنية الأول تبلغ ٣٫٣٨٧٫٣٠٠ جنيه انجليزى . وكان الغرض الأساس من ابرامه شراء أملاك الأمير عبد الحليم ، التى كان نوبار قد اتفق عليها بمبلغ ١٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى (٦) . وقد انقسم القرض الى نصفين. نصف يدفع فى لندن عن طريق « البنك الانجليزى المصرى » والنصف الثانى يدفع فى باريس عن طريق باستريه Pastré ، مدير البنك فى مصر والذى كانت له مصالح مصرفية فى فرنسا . وقد تضمن العقد الذى أبرم فى مارس ١٨٦٦ (*) أن تسدد القيمة الاسمية للقرض على خمسة عشر عاما بفائدة ٧ فى المائة واستهلاك ٣٫٢٧ ، وترهن فى مقابله ايرادات أملاك الخديو (الدائرة الخاصة) ، التى يستمد اسماعيل منها مخصصاته المالية ، والدائرة السنية التى تضم أملاكه الشخصية (٧) . على أن تمويل القرض ، الذى اتفق صدوره مع وجود أزمة اقتصادية فى مصر نتيجة للحرب النمساوية البروسية ، كان فاشلا . فلقد طرح القرض فى

(*) تشير جميع المصادر الرسمية المصرية الى هذا القرض باسم قرض سنة ١٨٦٦ . انظر أيضا « الأمر العالى الصادر بجمع الديون المصرية وجعلها دينا واحدا وافراغها فى صورة منتظمة » . ويذكر « لاندز » فى « بنوك وباشوات » أن الاتفاق على القرض تم فى ديسمبر ١٨٦٥ ، على انه من المحقق أن التمويل كان فى سنة ١٨٦٦ لارتباطه بمؤثرات الحرب النمساوية البروسية . وسوف يشير المؤلف باستمرار الى هذا القرض باسم قرض ١٨٦٦ (المترجم) .

مارس ١٨٦٦ بسعر اصدار ٩٢ ، وكان السعر أقل ٣٪ للمتعاقدين . ولم يستطع « البنك الانجليزي المصرى » تقديم ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى من نصيبه فى التمويل ، فاتفق باستريه اخيرا على أن يحل « الكريدى فونسيير » فى الحصة التى لم يكتتب فيها بـ ٩٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، وهو ما يعادل سعر ٦٩٪ . وقد أسفر ذلك عن حصول اسماعيل على حوالى ٢٫٦٦٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى (*) من القيمة الاسمية التى تبلغ ٣٫٣٨٧٫٣٠٠ جنيه انجليزى ، كان عليه أن يدفع عليها ٣٦٩٫٠٠٠ جنيه انجليزى سنويا كفائدة واستهلاك لمدة خمسة عشر عاما . وبالاضافة الى ذلك ، ونتيجة لتدخل القنصل الفرنسى العام ، فقد منح اسماعيل « البنك الانجليزى المصرى » تعويضا قدره ٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى وعقدا لمدة عامين لتوريد الفحم يتيح له ربحا قدره ١٠٠٫٠٠٠ جنيه لتعويضه عن الخسائر التى زعم أنها لحقت به نتيجة عجزه عن تدبير نصيبه فى تمويل القرض ! (٨) .

وقد عقد قرض الدائرة السنية الثانى فى ١٨٦٧ ، وكان الغرض الظاهرى له هو دفع ثمن املاك الأمير مصطفى فاضل . وكان اسماعيل قد اشترى هذه الأملاك بمبلغ ٢٫١٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى تسدد على عامين بفائدة ٩ فى المائة (٩) . وقد بلغت القيمة الاسمية للقرض ٢٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، تسدد بفائدة ٩ فى المائة واستهلاك ٣٫٤ فى المائة ع لخمسة عشر عاما ، ورهنت فى مقابله أيضا ، مثله فى ذلك مثل قرض الدائرة السنية الأول ، ايرادات الدائرة الخاصة والدائرة السنية . وقد تم التعاقد عليه مع بيت أبنهايم وقام بتمويله البنك الامبراطورى العثمانى بسعر اصدار

---

* تتفق جميع المصادر ؛ بالاستناد الى الوثائق والاحصاءات ، على أن البنك الممول هو البنك الانجليزى المصرى ، وأن المبلغ الحقيقى المحصل يبلغ ٢٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى (المترجم)

٩٠٪ فى ديسمبر ١٨٦٧ . وبلغ المبلغ الذى تسلمه اسماعيل بعد استقطاع الخصم والعمولة وغيرها حوالى ١٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى . وقد دفع بعض هذا المبلغ نقدا ، ودفع الباقى فى شكل أذونات قصيرة الأجل على الخزانة كان المتعاقدون قد اشتروها بسعر الخصم ودفعت فى الاكتتاب بالسعر الأصلى ، وبذلك حقق المتعاقدون ارباحا أخرى لا يستهان بها . وقد بلغ القسط السنوى ٢٥٧٫٠٠٠ جنيه انجليزى لمدة خمسة عشر عاما (١٠) .

وفى خلال ازمة ١٨٦٦ المالية طلبت البنوك الأجنبية فى مصر النجدة من القناصل . فطلب هؤلاء الى اسماعيل ضرورة تسوية جزء من الدين السائر ، خصوصا وأن هناك ما يدعو الى الخوف من أن تتوقف بعض هذه المؤسسات عن الدفع » (١١) . ونتيجة لذلك ، لجأت الحكومة المصرية الى فرض قرض اجبارى على الأراضى التى تجرى زراعتها ، يسدد اسميا على اربعة أعوام . وقد بلغ هذا القرض الذى حدد على أساس عشرين قرشا للفدان ، مليونا من الجنيهات الانجليزية ، مما مكن الوالى من مواجهة بعض التزاماته الملحة (١٢) . وبطبيعة الحال فلم يسدد هذا القرض اطلاقا واعتبر بكل بساطة ضريبة اضافية .

وفى نفس الوقت كان اسماعيل ماضيا فى الاستدانة بقروض جديدة قصيرة الأجل ، كانت تولد بمرور الزمن ضغوطا متزايدة لعقد قرض أجنبى آخر لتسديدها ! ولم تبذل حينذاك اية محاولة للحد من المصروفات بحيث تتناسب مع الدخل الباقى بعد دفع أقساط الديون الواجبة السداد . وكان هذا الدخل بعد انتهاء رواج القطن قد اصبح لا يبشر بالأمل ، فقد هبط من ٦٫٩٧٢٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٦٤ الى ٥٫٣٥٦٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٦٥ ، والى ٥٫٠٥٨٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٦٦ ، ثم الى ٤٫١٢٩٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٦٧ (١٣) . ولكن اسماعيل كان ما زال ينفق معظم أموال

القروض دون أى اكتراث • ولانه كان متلهفا على شراء ود السلطان ، فقد أرسل ، بناء على طلبه ، قوة عسكرية تتكون من ست أورط الى الحجاز فى نوفمبر سنة ١٨٦٤ ، وكان يحتفظ بقوة كبيرة ومتزايدة فى كانديه Candia ، للمساعدة فى قمع الثورة ضد الباب العالى فى هذين الاقليمين • وفى زياراته السنوية الى القسطنطينية كان ينفق مبالغ كبيرة من المال فى الرشاوى والحفلات !

وفى عام ١٨٦٦ ، وبعد أن أصدر السلطان أخيرا الفرمان الخاص ببناء قناة السويس ، اشترى اسماعيل من شركة القناة عشرة آلاف هكتار من الأراضى ، وهى التى عرفت باسم «أراضى الوادى» على طول قناة الزقازيق فى شرقى الدلتا • ودفع فيها عشرة ملايين من الفرنكات • وكان سعيد قد باع هذه الأراضى للشركة بمليونين من الجنيهات فقط ! كما استرد القناة العذبة من الشركة مقابل مبلغ عشرة ملايين من الفرنكات ، حسب نص قرار تحكيم الامبراطور • كما زاد فى معدل دفع التعويضات الأخرى التى تضمنها القرار لتصفيتها فى نهاية ١٨٦٩ •

وفى ١٨٦٧ قام اسماعيل بعدة زيارات كلفته كثيرا من المال الى باريس ولندن ، كما قام بمفاوضات باهظة الثمن فى القسطنطينية ، أسفرت عن اصدار فرمان ١٨٦٧ الذى خول لاسماعيل حمل لقب خديو ووسع فى نطاق استقلاله الذاتى •

وفى بداية عام ١٨٦٨ كانت الموارد التى يستمد منها اسماعيل قروضه قصيرة الأجل قد نضبت مرة أخرى ، وبات من الضرورى عقد قرض جديد • وكان قد أبرم عقدا فى فبراير مع مجموعة مالية فرنسية ، ولكن تبين أن ممثلها الفرنسى فى مصر الذى كان يتولى

الصفقة لم يكن يملك السلطة للتصرف ، ففسخ العقد • وفى ابريل وحتى تتمكن الخزانة من الحصول على المال بشكل عاجل ، أصدرت سندات قيمتها ٦٥٠ر٠٠٠ جنيه مدتها ثلاثون شهرا وبخصم ٣٠ فى المائة •

وفى نفس الوقت تقريبا طرد اسماعيل راغب باشا ناظر المالية وعين مكانه اسماعيل صديق ، وهو أخوه فى الرضاعة ، ورفيق طفولته وصباه ، وفيما بعد مدير أملاكه • وكان اسماعيل صديق ، الذى أصبح معروفا فى أنحاء مصر باسم «المفتش» • رجلا كفئا ، ونشيطا ، وفاسدا • كما كان وفيا لاسماعيل • وكان مفروضا أن يستغل هذه الصفات كلها لاستخلاص ما يمكن استخلاصه من الدخل من الريف المصرى • وقد نجح فى هذه المهمة وحدها !

على أن مهمته الأولى كانت عمل الترتيبات لابرام قرض جديد • فبعد أن حصل اسماعيل على الموافقة الشكلية لمجلس الأعيان ، وهو الهيئة الخاضعة له التى اسسها فى عام ١٨٦٦ للتغلب على الاتهام الذى كان يوجه له بالاستبداد (١٤) ، وبعد منافسة نشطة بين «الشركة العامة» The Société Générale التى كان يؤيدها القنصل الفرنسى العام ، وبين بيت أوبنهايم ، تم ابرام قرض مع بيت أوبنهايم فى مايو ١٨٦٨ قيمته الاسمية ١١ر٨٩٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى • وقد أظهرت شروط القرض الذى قام بتمويله كل من «البنك الامبراطورى العثمانى» و «الشركة العامة» ، المدى الذى تدهور اليه رصيد اسماعيل (على الرغم من أن بيت أوبنهايم والشركة العامة كانا يتنافسان على ابرام العقد • فقد سمح «للشركة العامة» ، وهى الخاسرة ، بالمساهمة بنصيب فى التمويل) • فقد اتفق على سداد القرض ، الذى كان الغرض الظاهرى منه تسديد الدين السائر ، على ثلاثين عاما بفائدة ٧ فى المائة واستهلاك ١ فى المائة • وكان سعر الاصدار ٧٥ فى المائة • وبعد استقطاع الخصم والعمولة

وغيرها ، هبط المبلغ الذى حصل عليه اسماعيل الى ٧ر١٩٣ر٣٣٤ جنيهـــا انجليزيا • ومع ذلك فلم يدفع المبلغ كله نقـــدا ، نظرا لما تضـــمنه العقد من امكانية الدفع بســـندات الخزانة ، التى كانت حينذاك مطروحة بسعر خصم كبير ، فى الاكتتاب بالسعر الأصلى • وكانت النتيجة أن هبط المبلغ الاجمالى الذى تسلمته الحكومة نقدا الى ٥ر٥٠٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى تقريبا ، وبلغ القسط الســـنوى للقرض ، الذى خصص لضمانه ايرادات الجمارك وبعض العوائد ، ٩٥٠ر٠٠٠ جنيها انجليزيا لمدة ثلاثين عاما (١٥) • وكان من شروط القرض الا تبرم الحكومة قروضا أجنبية أخرى بضمان موارد الدولة لمدة خمس سنوات •

على أن هذا القرض لم يحصل على موافقة الباب العالى (وكذلك قرض السكة الحديد وقرضى الدائرة السنيه ، وان كانت هـــذه القروض قد اعتبرت فى وضع خاص) • فقد كانت الرياح المواتية لاسماعيل فى القسطنطينية قد بدأت تبتعد عنه بسبب تزايد نفوذ الصدر الأعظم على باشا ، الذى كان يقف بصلابة فى وجـــه مطامع اسماعيل • فنظرا لأن كان نسيبا رجلا أمينا ، وكان محصنا ضد رشاوى اسماعيل ، فقد ظل حتى وفاته عام ١٨٧٢ يعارض باستمرار ما كان يطالب به اسماعيل من حرية فى ابرام القروض الأجنبية دون الحصول على اذن السلطان (١٦) •

وقد كان بفضل أموال قرض ١٨٦٨ ، أن أمكن تسديد بعض الديون السائرة الملحة ، ولكن عملية الاســـتدانة المعتادة بقروض جديدة قصيرة الأجل ظلت مستمرة ، بعد ان أضيفت اليها الزيادة فى الدخل التى استطاع اسماعيل المفتش استخلاصها من الريف • ففى سنة ١٨٦٨ ارتفع الدخل الى ٥ر٠١١ر٠٠٠ جنيه مصرى ، ثم الى ٥ر٢٥٥ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٦٩ ، ثم الى ٥ر٣٨٩ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٧٠ (١٧) •

وقد كان أساس الدخـــــل فى مصر هو الميرى ، أو الضريبة العقـــارية • وكانت الأراضى الزراعية ، تنقسم الى نوعين : أراضى خراجية ، وهى التى يدفع عنهـــا ضريبة الميرى كاملة ، وأراضى عشورية ، ويدفع عنها ضريبة مخفضة الى الثلث • وفى خــــلال عهد اسماعيل كان هناك ٤ر٨ مليون فدان من الأراضى الخراجية ، و ١ر٢٥ مليون فدان من الأراضى العشـــورية • وقد زاد الميرى المفروض على كلا النوعين من الأراضى فى بداية عهد اســـماعيل بنسبة ٢٥ فى المائة ، وكان متوسط الضريبة فى نهاية عهده يبلغ ١ر٢٠ جنيها انجليزيا على الفدان فى الأراضى الخراجية ، و٠ر٣٧ جنيها انجليزيا على الفدان فى الأراضى العشورية • ولما كانت الأراضى الزراعية تدر ايرادا كبيرا ، أى بين ٨ جنيهات و ١٥ جنيها انجليزيا للفدان الواحد فى السنة ، فلم تكن هذه الضرائب فى حد ذاتهـــا تعتبر ضرائب باهظة • وكان الدخل الذى يدره الميرى سنويا يقدر بـ ٤ر٥ مليون جنيها مصريا • وقد أتاحت هذه الضرائب الخفيفة نسبيا ، فضلا عن رخاء مصر الزراعى ، للحـــكومة الفرصة لجمع الميرى مقدما لمدة عام بل عامين (١٨) • وكان بسبب هذه العادة التى كانت تتبع بانتظام أن أصبح من الضرورى بالنسبة لاســـماعيل المفتش البحث عن موارد جديدة للدخل •

ففى خلال مدة توليه وزارة المالية بين ١٨٦٨ ، ١٨٧٦ • زادت الضرائب القديمة وتعددت الضرائب الجديدة • ففى سنة ١٨٦٨ زاد الميرى على الأراضى الخراجية بنسبة الســـدس ، وفى سنة ١٨٧٠ فرضت ضريبة على الرى بلغت قيمتها ١٠ فى المـــائة من المـــيرى المفروض على كل الأراضى الزراعية • وفى سنة ١٨٧٣ فرضت ضريبة دمغة قيمتها قرش صاغ للفدان ، وضريبة دفاع قيمتهـــا خمسة قروش للفدان • وفى سنة ١٨٧٨ زاد الدخل السنوى من ضرائب الأراضى الزراعية عما كان عليه فى العشر سنوات السابقة من ٤ر٥

مليون جنيه مصرى الى نحو ٧٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى . منهـــا ٦٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى من الأراضى الخراجية ، و ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى من الأراضى العشورية . وبالاضافة الى الضريبة العقارية، فقد فرضت ضرائب على الرأس ، وعلى المنازل ، وعلى النخل ، وعلى مطاحن الغلال ، وعلى معاصر الزيوت ، وعلى القوارب ، وعلى المحلات التجارية ، وضرائب دخولية من جميع الأنواع ، بل فرضت ضريبة على دفن الموتى . وكانت هذه الضرائب تتم جبايتها بمساعدة الكرباج والفلقة . وفى الطـــريق بين دافع الضرائب والخـــزانة ، كانت تحدث السرقات كالعادة . ولكن برغم هذه السرقات فان الدخل استمر فى الزيادة تحت ضغط حاملى الســندات الأوروبيين الذى لا يلين من جهة ، وتحت ضغط الفلقة التى كان يستخدمها جبـــاة الضرائب من جهة أخرى . حتى ارتفع الدخل من ٥٫٧١١٫٠٠٠ جنيه مصرى فى عام ١٨٧١ ، الى ٧٫٢٩٣٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٨٧٢ ثم الى ١٠٫٥٤٢٫٤٦٨ جنيها مصريا فى عام ١٨٧٥ (١٩) .

وقد كان عام ١٨٦٩ عام الاسراف والطيش بصفة خاصة . ففى ابريل أبرم اسماعيل اتفاقا مع شركة قناة السويس يوافق فيه على دفع ٣٠ مليون فرنك (١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى) مقابل التنازل له عن بعض « الحقوق » (التى لم تكن الشركة تملكها) ومقابل شراء بعض المبانى والمنشآت (التى لم تعد الشركة فى حاجة اليها) . وقد تم دفع هـــذه الملايين الثلاثين من الفرنكات للشركة بطريق التنـــازل لها لمدة خمسة وعشرين عاما عن كوبونات أســهم الحكومة المصرية فى شركة القناة ، التى كانت تخول لها الحق فى الحصول على ٥ فى المائة كفائدة وأرباح فى تلك الفترة ، وكذلك التنازل لها عن حق التصويت فى الجمعية العمومية للمساهمين ، الذى كانت تخوله للحكومة ملكيتها لهذه الأسهم خلال هذه المدة . وقد تمكنت شركة القناة بتقديم هذه الكوبونات الى المســـاهمين

الآخرين من الحصول على ٣٠ مليون فرنك نقدا منهم (٢٠) . وبعد أن أبرم اسماعيل هذه الصفقة ، سافر الى أوروبا لتوزيع الدعوات لحضور حفل افتتاح قناة السويس فى نوفمبر ، وهى الحفلات التى كلفت الخزانة المصرية نحو مليونى جنيه .

وقد استمر اسماعيل ، بعد حرمانه بمقتضى شروط قرض ١٨٦٨ من عقد قرض أجنبى آخر ، فى تدبير المال عن طريق سـندات الحكومة بصفة رئيسية ، وهى السندات التى أخذ يصدرها محليـــا بخصم يصل الى ١٨ فى المائة فى السنة للسندات الأطول أمدا . ولما كانت كوبونات الدين الأجنبى تدفع بانتظام ، فان سمعة اسماعيل فى أسواق المال الأوروبية كانت طيبة ، كما أن البنوك المحلية كانت تتلهف على قبول هذه السندات التى كانت قادرة على خصمها مع عملائها الأوروبيين فى الخارج بسعر ١٠ فى المائة ، وتحقيق أرباح طيبة من وراء ذلك ، بينما كانت تمد الخزانة المصرية فى الوقت نفسه بسيل منتظم من القروض بأسعار باهظة .

وفى سنة ١٨٧٠ أبرم اسماعيل قرضا آخر بضمان أطيانه الخاصة، التى رأى أنها لا تخضع لحظر الخمس سنوات القروض على القروض الأجنبية بمقتضى شروط قرض ١٨٦٨ ، كما لا تخضع لفرمان ١٨٦٩ (الفصل الثامن) . وقد بلغت القيمة الاســمية للقرض الجديد ٧٫١٤٢٫٨٦٠ جنيها انجليزيا بفائدة قدرها ٧ فى المائة واستهلاك ٢٫٢٠ فى المائة ، وعلى أن يسدد فى عشرين عاما . وقد أبرم العقد مع « البنك الفرنسى المصرى » الذى كان قد تأسس حديثا فى مصر على يد اتحاد من المموّلين الأوروبيين على رأسه من يدعى بيشوفشايم M. Bishoffsheim . وكان الغرض الظـــاهرى لابرام هـــذا القرض هو تزويد أراضى اســماعيل فى مصر الوســطى بمعامل تكرير السكر والمعدات الأخرى . وقد رهنت فى مقابل اقســاط الدين – كما هو الحال فى قرضى الدائرة السنية الأولية – ايرادات

الدائرة الخاصة والدائرة السنية . على أن القرض الجديد الذى جرى تمويله فى لندن وباريس ، لم يلق اقبالا حماسيا على الاكتتاب فيه ، وذلك ، جزئيا بسبب احتجاج الباب العالى رسميا على الحكومتين البريطانية والفرنسية ، على أساس أن تمويله يتعارض مع فرمان ١٨٦٩ . ولذلك فلم يتم الاكتتاب الا فى ثلثى القرض وبسعر اصدار ٧٨٪ . وكان من الضرورى تدبير المبلغ الباقى بخصم أكبر ، حتى بلغت قيمة المبلغ الذى تسلمه اسماعيل ، بعد استقطاع الخصومات والعمولة وغيرها ، حوالى ٥ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى ، ووصل القسط السنوى حوالى ٦٦٩ر٠٠٠ جنيه انجليزى لمدة عشرين عاما ، ونتيجة لاحتجاج الحكومة العثمانية ، نصحت الحكومة البريطانية اسماعيل بحزم ، وان تأخرت فى ذلك قليلا ، بعدم الدخول فى عمليات مالية تتعارض مع فرمان السلطان (٢١) .

وفى نهاية ١٨٧٠ اتفق اسماعيل مع اصدقائه القدامى فى بيت أوبنهايم على اقتراض ١ر٥ مليون جنيه انجليزى من سوق لندن مقابل سندات على الخزانة لمدة ستة ، وسبعة ، وثمانية أشهر ، مضمونة بايرادات السكة الحديد (التى كانت من قبل مرهونة جزئيا لأقساط قرض السكة الحديد سنة ١٨٦٥ الذى لم يكن قد تم تسديده بعد) . وحصل بيت أوبنهايم على عمولة قدرها ٤ فى المائة فى هذه الصفقة ، وقد عرض التنازل عن هذه العمولة مقابل الحصول على امتياز استغلال السكك الحديدية (٢٢) ، ولكن المفاوضات حول منح هذا الامتياز فشلت (٢٣) ، فحصل بيت أوبنهايم على عمولته . وفى مايو ١٨٧١ ، وبسبب عجز الخزانة عن دفع مبلغ ١ر٥ مليون جنيه قيمة السندات التى تستحق الدفع ، استبدل بهذا الاصدار ، عن طريق « بيت أوبنهايم » أيضا ، اصدار آخر لسندات على الخزانة قيمتها ٢ مليون جنيه ، نصفها على سبعة أشهر ، والنصف الثانى على سبعة وعشرون شهرا (٢٤) . وقد اتخذت الترتيبات أيضا

مع « بيت أوبنهايم » لابتياع سندات على الخزانة قيمتها ٦ر٥ مليون جنيه انجليزى بخصم ٨ فى المائة ، وتستحق الدفع بين سبتمبر ١٨٧١ ومارس ١٨٧٣ ، مقابل سندات تستحق الدفع بعد سنتين وبخصم ١٢ فى المائة (٢٥) . وكان واضحا أن بيت أوبنهايم يقوم بترحيل دين اسماعيل حتى تنقضى مدة الخمس سنوات ، المنصوص عليها فى قرض ١٨٦٨ ، وعندئذ اذا أمكن لاسماعيل التغلب على المعارضة العثمانية ، فانه يكون فى وضع يمكنه من التعاقد على قرض كبير آخر مع بيت اوبنهايم بالذات ، نظرا للمساعدات التى قدمها له .

وفى سنة ١٨٧١ ابتكر اسماعيل المفتش ، فى سعيه للحصول على المال ، حيلة تعتبر ، حتى بمعايير الادارة المالية الاسماعيلية ، عملا فريدا من أعمال السفه وقلة التبصر ، وذلك لتسديد الدين السائر الذى كان يقدر بـ٢٧ مليونا من الجنيهات الانجليزية . وهذه الحيلة تتمثل فى قانون المقابلة . والمقابلة عبارة عن عرض من جانب الحكومة على ملاك الأطيان يقضى بأنه اذا دفعت على أى أرض قيمة ضرائبها فى ست سنوات فى مدة محدودة ، علاوة على الضريبة السنوية ، فانها تعفى على الدوام من نصف الميرى المربوط عليها . وهذا الدفع يتم اما دفعة واحدة ، واما على أقساط سنوية لمدة اثنى عشر عاما . ويبدأ الاعفاء من التاريخ الذى تكون قيمة ضرائب الست سنوات قد سددت كاملة (٢٦) . وقد أمكن عن طريق ممارسة قدر من الضغط ، جباية ما بين ٧ ، ٨ مليون جنيه مصرى نقدا ، والحصول على تعهدات بدفع نحو ١ر٥٣٠ر٠٠٠ جنيه مصرى على اقساط سنوية لمدة اثنى عشر عاما ، وذلك من مبلغ الـ ٢٧ مليون جنيه انجليزى الذى كان الهدف الاصلى من العملية . وواضح أن السبب فى احجام الملاك عن الدفع هو أن الضمان الذى كانت الحكومة تقدمه لهم ، لم يكن يزيد على وعد من وعودها ، وهو ضمان لم تكن له قيمة كبيرة لدى هؤلاء الملاك فى ذلك الحين .

وعلى الرغم من أن ايرادات المقابلة كانت مخيبة للرجاء ، الا أنها مع القروض قصيرة الأجل التى اقترضها اسماعيل من بيت أوبنهايم ، كانت كافية لتعويم الخزانة حتى عام ١٨٧٢ . وفى خلال ذلك الوقت كان الدين السائر قد أخذ يتزايد ويولد الضغط من جديد . ومع أن حظر السنوات الخمس على عقد القروض الأجنبية كان سينتهى بعد عام آخر ، الا أنه كانت ماتزال هناك الاعتراضات المحتملة من جانب الباب العالى والقوى الدولية ، مما ينبغى أن يحسب حسابه .

وبينما كان اسماعيل يتفاوض للحصول على فرمان ١٨٧٢ ، أعلن بيت أوبنهايم أنه اذا زالت الاعتراضات العثمانية فان ابرام قرض كبير سوف يصبح أمرا متاحا . وفى نفس الوقت ، كان يتخذ الاجراءات فى لندن وفى باريس لقرض آخر قدره ٤ر٤٥ مليون جنيه انجليزى مقابل سندات على الخزانة لمدة ثمانية عشر شهرا ، بفائدة سنوية قدرها ١٨ فى المائة وعمولة قدرها ١ فى المائة .

ولم يكد يصـــدر فرمان ١٨٧٢ « والخط الشريف » ، حتى اقترض اسماعيل ٣ مليـــون جنيه انجليزى من رجـــال المال فى القسطنطينية ، ومليونين من الجنيهات الانجليزية من رجال المال فى الاسكندرية ، بضمان اقساط المقابلة السنوية (٢٧) . وقبل أن يذهب الى القسطنطينية فى سنة ١٨٧٣ ليضع اللمسات الأخيرة فى ديلوماسية ابراهام بك ، أعطى تعليماته الى اسماعيل المفتش للمفاوضة على قرض جديد عن طريق بيت أوبنهايم ، وكانت الفكرة أن يكون قرضا كبيرا بدرجة كافية لتسديد الدين السائر كله والذى كان يقدر بـ ٢٨ مليون جنيه استرلينى . وقد تم ابرام عقد بقرض قيمته الاسمية ٣٢ مليون جنيه بفائدة ٧ فى المائة واستهلاك ١ فى المائة ، ويسدد على ثلاثين عاما . وقد افتتح الاكتتاب فى لندن وباريس ، والاسكندرية ، وأمستردام ، وبروكســـل ، وأنتورب وجنيف ، والقسطنطينية ، وكان ينقسم الى نصفين يبلغ كل منهما

١٦ مليون جنيه انجليزى . وقد صدر النصف الأول من القرض ، وهو الذى كان ممكنا أن تكتتب فيه سندات الخزانة بقيمتها الأصلية بدلا من الدفع نقدا ، بسعر اصدار ٨٤٪ . أما النصـــف الثانى ، ويتم الاكتتاب فيه نقدا ، فقد كان بسعر اصدار ٧٠٪ . وقد بلغ صافى ما تســـلمه اســـماعيل ١١ر٧٥٠ر٠٠٠ جنيـــه انجليزى نقدا و ٩ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه سندات على الخزانة . وبلغ قسط القرض الذى رهنت فى مقابله ايرادات السكك الحديدية ، واقساط المقابلة السنوية ، وعوائد الملح ، والموارد العامة ، ٢ر٥٦٥ر٦٧٠ جنيها انجليزيا سنويا لمدة ثلاثين عاما (٢٨) !

وقد كان بعد عقد هذا القرض الضخم ، أن بلغ القسط السنوى للدين الثابت نحو ٥ ملايين من الجنيهات الانجليزية كل عام ، فيما عدا « ١ر٥ » مليون جنيه انجليزى قيمة القسط السنوى لقرض الدائرة السنية ، وذلك من اجمالى الدخل فى مصر البالغ ٩ ملايين من الجنيهات الانجليزية ! وقد بلغ صافى ما تسلمته الخزانة فعليا ، ســـواء نقـــدا أو سندات على الخزانة ، نحو ٢٧ر٤٠٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى ، لا يدخـــل فيه ٩ر٣٦٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى من قروض الدائرة السنية ، أما اجمالى المبلغ المستحق دفعه فى مدة تتراوح بين خمســـة أعوام وثلاثين عاما ، فكان يقدر بحوالى ١٣٩ر٧٦٧ر٠٠٠ جنيـــه انجليزى فيما عدا ٢٧ر٧٦٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى لقروض الدائرة .

وفوق ذلك كله ، فقد كان هناك الدين السائر ، الذى كان يكلف ١٨ فى المائة سنويا فوائد ورسوم متجددة ، وكان قد خصص من بين الـ ١١ر٥ مليون جنيه انجليزى التى تم تسلمها نقدا من قرض ١٨٧٣ ، حوالى ٥ ملايين من الجنيهات الانجليزية لتسديـــد الدين السائر بالاضافة الى ما قيمته ٩ ملايين جنيه انجليزى من

السندات المسددة التى تضمنها الاكتتاب (٢٩)٠ وقد خفض هذا قيمة الدين السائر الى ١٤ مليونا من الجنيهات الانجليزية تقريبا ٠

وتعطى الميزانية المصرية للعام المالى سبتمبر ١٨٧٤ الى سبتمبر ١٨٧٥ صـــورة لحالة مصر المالية فى ذلك الوقت ٠ فقـــد بلغ اجمالى الدخل ٢٫١٠٨٫٤٩٣ كيسة (١٠٫٥٤٢٫٤٦٥ جنيها مصريا) منها ٨٣٩٫٥٠٠ كيسة (٤٫١٩٧٫٥٠٠ جنيه مصرى) قيمة ما ينتظر تحصيله من الميرى ، ٦٣٫٩٣٤ كيسة (١٨٤٫٦٧٠ جنيها مصريا) ايرادات الضرائب على التجارة والصناعة ، و ٩٨٫٥١٧ كيســـة (٤٩٢٫٥٨٤ جنيها مصريا) من رســـوم الدخولية ، ٣١٤٫٨٥٨ كيسة (١٫٥٧٢٫٢٩٠ جنيهـــا مصريا) من ايرادات المقابلـة ، و ١٢٤٫٧٣٧ كيسة (٦٢٣٫٦٨٥ جنيهـا مصريا) من الرســـوم الجمركية ، و ١٩٣٫٢٠٧ كيسة (٩٦٦٫٠٣٥ جنيها مصريا) من ايرادات السكك الحديدية ، ١٤٠٫٥٢٣ كيسة (٢٩٦٫١٧٠ جنيها مصريا) من عوائد الملح ، و ٣٢٫٣١٣ كيسة (١٦١٫٥٦٥ جنيهـا مصريا) من رسوم الهويس ٠

لم يكن الخديوى وعائلته ، وكانوا يملكون نحو خمس الأراضى الزراعية (٣٠) يدفعون ضرائب على الاطلاق ٠ كما لم يكن الأجانب فى مصر الذين يعيشون فى ثراء يدفعون أية ضرائب أيضا ٠ وكان معظم الأعيان المصريين لا يدفعون ســوى القليل ، وذلك بســـبب التحايل والتهرب المنتشر بينهم من جهة ، ولأنهم كانوا يملكون معظم الأراضى العشورية التى تتمتع بالامتيازات من جانب آخر ، وعلى ذلك فان جميع الضرائب تقريبـــا كانت تجبى من الفلاحين الفقراء وحدهم !

وقد كان هناك من بين المصروفات التى تضمنتها الميزانيـــة ، والتى بلغت ٢٫١٠٥٫٢٩٥ كيسة (١٠٫٥٢٦٫٤٧٥ جنيها مصريا) وهو رقم أقل من قيمتها بكثير ، ١٥١٫٩٨٢ كيسة (٤٫٩١٠٫٧٥٥

جنيها مصريا) قيمة القسط السنوى للدين الثابت ، ٢٩٠٫٦٢٥ كيسة (١٫٤٥٣٫١٢٥ جنيها مصريا) فائدة على الدين السائر ٠ وبعد أن ارتفعت الجزية الى ٧٥٠٫٠٠٠ جنيها مصريا ، أصبح الباقى للمصروفات الحكومية حوالى ٣٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيها مصريا ، على أن الحقيقة أن المصروفات كانت أعظم من ذلك ، وكان التغلب عليهـــا يتم بزيادة مضطردة فى الدين السائر (٣١) ٠

ولم يكن يحسب فى الميزانية حساب ايرادات الدوائر الملكية ، ولا مصروفاتها، ولا مديوناتها ، وكانت هذه الدوائر ، التى تقع تحت تصرف الخديوى وأقاربه ، تتحمل برسوم الدين الثابت والدين السائر التى كانت تصل الى ١٫٥ مليون جنيه انجليزى سنويا ، ولذا استبعدت هـــذه الدوائر من ميزانيـــة الدولة ، نظرا لما كانت تتلقه من أموال طائلة فى شراء الأراضى الجديدة ، وفى تشـــييد القصور وتأثيثها ، ودفع ما عليهـــا من ديون ٠ كما اســـتبعدت مصروفات الخديوى الخاصة ٠

وقد سبب القسط السنوى لقرض عام ١٨٧٣ زيادة صعوبات دفع كوبونات الدين الأجنبى لدرجة كبيرة ، حتى وصـــلت هذه الصعوبات قمتها فى خلال النصف الثانى من عام ١٨٧٥ ٠ وفى سبتمبر سرت الاشاعات بأن الحكومة ليس لديها ما تدفع به الكوبون نصف السنوى الذى يستحق الدفع فى أول ديسمبر ويبلغ نحو ٣٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ٠ ولما كانت الأصول الموجودة فى الخزانة التى لم ترهن بعد هى أسهم الحكومة فى شركة القناة التى تبلغ ١٧٧٫٠٠٠ سهما وقيمتها ٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى تقريبا بسعر السوق الجارى ، فقـــد جرت المفاوضـــات مع « الكريدى فونسيير » الذى كان يحتفظ بما قيمته ٧ مليون جنيه انجليزى تقريبا من سندات الخزانة المصرية ، لتمويل قرض طويل الأجـــل مضمون بأسهم شركة القناة ، لتسديد جزء من الدين السائر ٠ وقد حصلت مجموعة فرنسية أخرى هى « الشركة العـــامة » التى كان

دليسبس على صلة بها ، على عرض من وكلائها فى مصر ، (دربيو وشركاه) لشراء أسهم شركة القناة فورا مقابل ٩٢ مليون فرنك ولكن « الشركة العامة » لم تستطع تدبير المال بسبب معارضة الكريدى فونسيير الذى كان يحظى بتأييد الحكومة الفرنسية · وفى ذلك الحين علمت الحكومة البريطانية ، عن طريق هنرى أوبنهايم بالعرض المطروح على « الشركة العامة » · ولما كانت على غير استعداد لأن ترى مثل هذا الجزء الكبير من أسهم قناة السويس يقع فى يد فرنسية ، وكانت فيما يبدو لا تعرف أن « الشركة العامة » لم تكن قادرة على تدبير المال ، فقد عرضت مبلغ ٤ مليون جنيه استرليني مقابل الأسهم ، وقبل اسماعيل على الفور · وقد أسعف هذا المبلغ الذى قدمه بيت روتشيلد Rothschild · لحكومة صاحب الجلالة بفائدة ٢½٪ فى المائة ، اسماعيل من متاعبه المالية فى ذلك الحين . فقد أمكنه تسديد كوبون ديسمبر فى ميعاد استحقاقه ، وارتفعت قيمة السندات المالية لقرض ١٨٧٣ ، التى كانت قد أصبحت بارومتر السمعة المصرية ، الى ٧٢ مرة أخرى بعد أن كانت قد هبطت الى ٥٤ (٣٢) ·

على أن نبأ شراء حكومة صاحب الجلالة الأسهم لم يلبث أن وقع موقعا سيئا فى فرنسا ، حيث كانت الحكومة والرأى العام فيها حساسا بصفة دائمة تجاه أية خطوة بريطانية تبدو غير ودية للمصالح الفرنسية فى مصر · وبالنسبة لهذه الصفقة فقد كان هناك سببان بالذات لغضب فرنسا · أولهما أن المفاوضات التى جرت لعقدها قد أخفيت عن الحكومة الفرنسية ، بينما كان اللورد ديربى Derby وزير الخارجية البريطانية ، يبلغها أن شراء هذه الأسهم من الجانب الفرنسى سوف يعد عملا غير ودى ! · ثانيا ، أن شراء الأسهم قد نسف أمل « الكريدى فونسيير » الذى كان يطمع فى ذلك الحين فى الحصول على ضمان كاف لما كان يملكه دون تبصر من كميات ضخمة من سندات الخزانة المصرية ·

فى ذلك الحين ، ولما كان « الكريدى فونسيير » يضايق اسماعيل بسبب هذه السندات ، وكان اسماعيل على الدوام مستعدا لمحاولة استغلال أية خلافات بين بريطانيا العظمى وفرنسا لمصلحته (كان قد تعلم من تجربته المريرة أنه لا يستطيع الصمود فى وجه الدولتين طالما كانتا متحدتين) ، فقد أبلغ ستانتون Stanton ، القنصل البريطانى العام ، أنه « يرغب فى استخدام اثنين من الموظفين لمراقبة متحصلات وايرادات البلاد تحت اشراف وزير المالية (٣٣) · كما أكد نوبار ، الذى كان قد عاد الى مصر والى منصب ناظر الخارجية قبل ذلك بعدة أسابيع (وكان قد خرج منها لمدة قصيرة فى عام ١٨٧٤ بسبب خلاف بينه وبين اسماعيل) ــ لستانتون أن الخديو يدرك ما ينطوى عليه هذا الطلب ، ويقدر « الضرورة القصوى لوضع جميع المعلومات اللازمة عن مالية البلاد أمام من يمكن اختيارهم من هؤلاء السادة » · وبعد أيام أخرى ، أخبر نوبار ستانتون أن « الحكومة المصرية ترغب حقيقة فى الاستعانة بخدمات بعض السادة الأكفاء ، ليس فقط لادارة المصالح المختصة فى نظارة المالية ، بل ولتقديم النصح للحكومة المصرية فيما يختص بجميع الشئون المالية » · وقال نوبار : « اننا لا نريد كتبة فهؤلاء نستطيع العثور عليهم بأنفسنا ، وانما نريد شخصيات بارزة (أو على الأقل واحدا منهم) على درجة من الكفاءة لتقديم النصائح السديدة لنا فى ادارة البلاد المالية » (٣٤) ·

وقد رأت حكومة صاحب الجلالة ، لدى تسلمها طلب اسماعيل « أن أفضل ما يجب اتباعه بصفة مبدئية ·· هو ارسال مبعوث للتباحث مع الخديو وحكومته حول الوضع المالى والادارة فى مصر » (٣٥) · وكان المبعوث الذى تقرر ايفاده هو عضو البرلمان الرايت أونورابل ستيفن كيف Stephen Cave ، الصراف العام فى حكومة « دزرائيلى » · وقد وصل مستر « كيف » الى مصر فى

١٧ ديسمبر ١٨٧٥ وفى رفقته الكولونيل « ستوكس Stoks » ، مستشار حكومة صاحب الجلالة فى شئون قنـ
السويس ، وموظف آخر من وزارة الحربية ، وموظفان من وزار
الخارجية .

وحتى وصول بعثة « كيف » الى مصر ، لم تكن حكومة صاحب الجلالة تلقى بالا كثيرا لتضخم مديونيات مصر ، ففى عهد سعيد كتب « بروس Bruce » ، كما رأينا ، يحذر بقوة من خطر انتقا موارد مصر الى أيدى « المضاربين الأجانب » . ولكن حكومة صاحب الجلالة ، التى كانت تحركها المنافسة الفرنسية ، أرسلت تعليما الى « كولكهون » ، الذى خلف بروس ، تطلب اليه أن يمد « بيت اوبنهايم » « بالتأييد الأدبى » فى مفاوضاته لعقد قرض ١٨٦٢ على أن هذا التأييد الدبلوماسى لم ينله « بيت أوبنهايم » بعد ذلك فيما قام به من عمليات القروض فى مصر ، والتى يبدو أن حكومة صاحب الجلالة كانت تأخذ علما سريعا بها فقط . وبوجه عام ، فان حكومة « دزرائيلى » الأولى ، التى استمرت من ١٨٦٦ الى ١٨٦٩ ، والتى كان وزير الخارجية منها هو اللورد ستانلى Stanley ، لم تلق اهتماما كثيرا للمالية المصرية كما أنها لم تعترض على زيادة حقوق اسماعيل بمقتضى فرمانى ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، او على قرض ١٨٦٨ ، على الرغم من أن هذه الزيادة فى حقوق اسماعيل كانت على وجه التحقيق ، « مخالفة صارخة Ultra Vires » (كان عامل المنافسة الانجليزية الفرنسية فى القروض الأجنبية فى ذلك الحين قد اختفى تقريبا ، واندمجت المصالح البريطانية والفرنسية بدرجة متساوية تقريبا فى العمليات التى قام بها بيت أوبنهايم) .

وقد انتعش اهتمام بريطانيا الرسمى بمصر فى سنة ١٨٦٩ ، عندما جاءت الى الحكم وزارة الأحرار ، التى كان على

رأسها « جلادستون » ، وكان وزير الخارجية فيها هو « اللورد كلارندون » . ويرجع السبب فى هذا الانتعاش بدرجة رئيسية الى قرب افتتاح قناة السويس . وقد لعب السفير البريطانى فى القسطنطينية دورا رئيسيا فى تسوية ١٨٦٩ بين اسماعيل والباب العالى ، عندما كانت نقطة النزاع الرئيسية الظاهرية ، حق اسماعيل فى عقد القروض ، والنقطة الحقيقية ، هى زيادة تبعية اسماعيل للسلطان . على أن حكومة صاحب الجلالة لم تظهر شيئا من العزم التقليدى لحكومة « جلادستون » على الوقوف الى جانب تركيا واخضاع مصر . وفى سنة ١٨٧٢ ، بعد أن حصل اسماعيل من السلطان على فرمان يخوله الحق فى عقد القروض الأجنبية كما يشاء ، رفض السفير البريطانى تشجيع مدحت باشا ، الصدر الأعظم ، عندما أوعز بامكانية الغاء الفرمان .

وقد بدت أول اشارة الى اهتمام بريطانيا بشئون مصر الداخلية بشكل تفصيلى فى يولية ١٨٦٩ ، عندما كتب اللورد كلارندون ، وزير الخارجية الجديد ، الى ستانتون Stanton بخصوص الخلافات بين اسماعيل والباب العالى فقال : «ان أحد أسباب الشكوى التى يثيرها الباب العالى ضد الوالى ، هو الارتباك المالى الذى سوف ينشأ غالبا فى مصر نتيجة لادارة الوالى المالية والقروض الضخمة التى تعاقد عليها مؤخرا . ومن الواضح أن الحكومة المصرية فى السنوات الأخيرة قد تورطت فى ديون عظيمة بسبب القروض ، وان الشروط التى أبرمت على أساسها هذه القروض قد تضمنت نسبة عالية من الفائدة ، وأنها تتضمن التسديد خلال عدد محدود من السنين . وقد يكون جانبا من هذه القروض قد احتاج اليه الوالى بسبب العمليات المالية المعقدة التى تورطت فيها مصر لحساب قناة السويس ، وقد يكون جانبا آخر قد حصل عليه ليتمكن من مواجهة النفقات الضخمة التى تحملها بناء على

طلب الباب العالى ، أثناء الثورة الأخيرة فى « كانديه » ـ ولكن الأسباب التى أدت الى القروض الأخرى ليست بهذه الدرجة من الوضوح ، فقد تكون أبرمت لأسباب انتاجية ، أو ربما تكون قد تبددت فى نفقات ذات أغراض خاصة ، أو حتى ذات أغراض عامة مثل تسليح الجيش أو البحرية .. ان حكومة صاحب الجلالة لتود أن توافى بمعلومات كاملة ، ليس فقط عن الوضـــع المالى لمصر بصفة عامة ، بل وبصفة خاصة عن القروض المختلفة ، والأغراض التى عقدت لأجلها ، والشروط التى تم الحصول عليها بمقتضاها ، وأسلوب الحصول عليها » . ثم مضى « كلارندون » يقول انه يريد بصفة خاصة تفصيلات عن النفقات التى صرفت نيابة عن شركة قناة السويس ، وكذلك معـــلومات عن « ليس فقط ما يســ[illegible] بالقروض ، وانما أيضا عن مسالة الضمانات الأخرى التى حمـ[illegible] بها ايرادات مصر ودوائر الأسرة الحاكمة . وأهم من ذلك ، ما اذا كانت موارد البلاد تكفى لمواجهة أعباء القروض .. واستهلاكها فى المواعيد المتفق عليها ؟ » (٣٦) . وتوضح الجملة الأخيرة من الرسالة أن اهتمام حكومة صاحب الجلالة كان مركزا على القلق الذى يحس به حاملو السندات ، والذين كان كثير منهم بريطانيين » .

وقد جاء رد « ستانتون » متفائلا بدون وجه حق . فقد ذكر أن « الايرادات العامة فى مصر ، طبقا لآخر تقرير ، تبلغ ٠٠٠ر٥١٨ر٧ جنيه مصرى ، وأن المصروفات ، فيما عدا المبـــالغ المطلوبة لدفع أقساط القروض ، تبلغ ٢٠٠ر٢٥٥ر٣ جنيه مصرى ، ويبقى رصيد قدره ٢٠٠ر٢٦٢ر٤ جنيه مصرى لمواجهـــة أية مصروفات طارئة وتسديد أقساط دين الحكومة . وهــذه التقديرات لا تشتمل على ايرادات أطيان الوالى الخاصة ، التى تقدر ب مليونين من الجنيهات المصرية سنويا . وتبلغ ديون الدولة والدوائر ٠٠٠ر٣٢١ر٣١ جنيه مصرى .. كما يبلغ قسط الدين الثابت ٠٠٠ر٢٣٠ر٣ جنيه مصرى ويمكن بحق افتراض أن قرض ١٨٦٤ قد عقد لســـداد الدين

السائر فى عهد سعيد . وأن حصيلة قرض السكة الحديد خصصت لتحسين وتوسيع خطوط السكك الحديدية ، وأن قرض ١٨٦٨ قد عقد لتخفيض العدد الكبير من ســـــندات الخزانة التى كانت متداولة وقتها ، وتخفيض نســــبة الخصم الباهظة التى كانت [illegible] الحكومة فى ذلك الحين تتداول بها ... ومن المستحيل الشك فى أن مبالغ ضخمة قد ضاعت فى نفقات لا ضرورة لها ... وان نفقات الحكومة المصرية نيابة عن شركة قناة السويس وحدها قد بلغت ما يقرب من ٨ ملايين من الجنيهـــات المصرية .. وقد التهمت جملة كريت مليونا من الجنيهات . وصرفت مبالغ كبيرة فى الأشغال العامة فى الزراعة سوف تؤتى ثمارها فى النهاية . كما امتدت السكك الحديدية ٨٠٠ ميلا ، وزادت الأراضى الزراعية بما يقرب من ٠٠٠ر٣٠٠ فدان . وحدثت تحسينات عظيمة فى القاهرة والاسكندرية ، وتم انشاء حوض لعمـــارة السفن فى السويس » . ثم أضاف ستانتون أن نحو مليونين من الجنيهات المصرية قد قيل انها أنفقت فى القسطنطينية للحصول على فرمانى ١٨٦٦ و ١٨٦٧ » وعلى الرغم من ثقل الدين المصرى ، الا أن المالية سوف تتحسن قريبا . فان سندات « المجيدية » ســـوف تصفى فى سنة ١٨٧٢ (٣٧) . وفى سنة ١٨٧٤ سيكون قرض السكة الحديد قد سدد ، وفى سنة ١٨٧٩ سيكون قرض ١٨٦٤ قد صفى وكذلك قرض حليم باشا .. وفى عام ١٨٨٢ ستكون جميع قروض الدائرة قد استهلكت ، وينخفض القسط السنوى للدين الثابت الى ٠٠٠ر٢٣٠ر٣ جنيه مصرى الى ٣٨٣ر٢١٧ر١ جنيها مصريا فى العام » . ثم مضى ستانتون فأبلغ « كلارندون » بأنه من المستحيل الحصول على بيان دقيق عن ديون الحكومة المصرية الأخرى ، مثل الدين السائر ، ولكنه يقدر قيمة سندات الخزانة التى لم تسدد بما بين ٤ الى ٥ مليون جنيه مصرى » منها ٣ مليون جنيه مصرى

صدرت قبل قرض ١٨٦٨ لأجل طويل ، أما الباقى فقد صـ
حديثا لمدة ٣ الى ١٢ شهرا » ثم أجمل ستانتون كلامه على الـ
الآتى : « ان الوضع المالى لا يبدو فى شكل يبرر المخاوف التى
عنها السلطان • ان عبء الدولة لا شك ثقيل ، والضرائب قد زا
بشكل كبير فى الســـنوات القليـلة الأخيرة ، ولكن النفقات
العادية التى فرضت على الحكومة خلال نفس المدة كانت زائدة
الحد ... وبشكل متناسب ، وعندما تسدد الديون فربما يـ
تخفيض مناسب فى الضرائب • فمن مجمـــوع الدخل الآن الـ
قدره ٩٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيـه مصرى (٣٨) ، هناك : ٢٣٠٫٥٩٥
جنيها مصريا قيمة القسط السنوى للدين ، و ٣٫٢٥٠٫٢٠٠ جـ
مصرى للنفقات الحكومية • والباقى وهو أكثر من ٣ مليون جـ
لمواجهة نفقات الخديو الخاصة ، وامتصاص الدين السائر تدر
الخ .. وهذا الرصيد ينبغى أن يكون كافيا تماما ، ولكن النفقا
هذا العام سوف تزيد زيادة كبيرة ، لأن نفقات افتتاح قناة السو
سوف تبـلغ ما يقرب من ٢ مليون جنيـــه مصرى » • ثم
« ستانتون » تقريره بتقدير الدين الكلى لمصر ب ٣١٫٣٢١٫٠٥٩
جنيه مصرى على النحو الآتى :

٢١٫٦٤٤٫٩٠٠ جنيه مصرى	دين الدولة
٥٫٠٣٥٫٠٤٠	دين الدائرة
١٤١٫١١٩	سندات المجيدية
٥٫٥٠٠٫٠٠٠	ســـــندات الخزانة لـ السداد من ٣ أشـهر الـ ٣ سنوات

٣١٫٣٢١٫٠٤٩ جنيه مصرى (٣٩) الجملة

ويبدو أن هذا التقرير قد أرضى وقتها حكومة صاحب الجلا
(أو بالأحرى أصحاب السندات) • ولكنها لم تلبث بعد أشهر

ان اعربت عن قلقها بسـبب قرض « بيشـــوفشايم »
Bishoffsh المضـــمون بايرادات الدائرة ، بعـد أن أبلغهـــا
ـون أن « الغرض الظاهرى والمعلن لهذا القرض هو تمكين
صاحب السمو من بناء بعض معامل السكر الجديدة فى مصر العليا ،
وانه يشار بوضوح الى أن زراعة وصـناعة قصب السكر عمليـة
مربحة • وقد قيل فى تبرير عقد هذا القرض أنه مسألة شخصية
بحتة وانه ليس انتهاكا لشروط قرض ١٨٦٨ • على أنه .. نظرا
الصلة الوثيقة جدا بين ايرادات صاحب السمو العامة وايراداته
الخاصة ، فان الخديو كان ملزما ، على الأقل من الناحية الأدبية ،
بالا يبرم قرضا جديدا حتى لحسابه الخاص » (٤٠) • وقد ردت حكومة
صاحب الجلالة ، تعبر بشكل واضح عن رأى حملة السندات ، قائلة :
« ان وقع القرض فى انجلترا متحيز بدرجة كبيرة ضد الخديو نظرا
لالتزام صاحب السمو بالا يتعاقد على قرض آخر لمدة خمسة أعوام •
وان أولئك الرعايا البريطانيين الذين قدموا اليه القروض ثقة منهم
بهذا الالتزام هم الآن قلقون ومنزعجون ، نظرا لأنهم لا يستطيعون
التفرقة بين الايرادات العـــامة فى مصر والايرادات الخاصـــة
بالخديو » (٤١) •

وربما كان السبب الحقيقى فى انزعاج حكومة صاحب الجلالة
وحملة السندات هو أن هذا القرض لم يتم على يد بيت من البيوت
المالية التى توجد للمصالح البريطانية بها صـــلة ، وانما على يد
الفرنسيين فى شكل « البنك الفرنسى ـ المصرى » • وعلى أية حال فلم
يحدث اعتراض من بريطانيا على شروط قانون المقابلة التى تتميز
بعدم التبصر ، فقد أبلغها القائم بأعمال القنصل البريطانى العام
دون تعليق (٤٢) ، واستقبلتها حكومة صاحب الجلالة دون رد •
وقد جاء هذا الموقف المتسم بالود رغم حقيقة أن « ستانتون » كان
قد كتب منذ خريف عام ١٨٧٠ يبلغ حكومته أن الحكومة المصرية قد

اتفقت مع بيت أوبنهايم على قرض قيمته ١٫٥ مليون جنيه انجليزي من لندن بفائدة قدرها ١٢ في المـــائة ، لدفع كوبونات القرض الأجنبي المستحقة في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ، وأن نسبة الخصم في سندات خزانة الحكومة المصرية قد ارتفعت الى ما بين ١٥ في المائة و ١٨ في المائة حسب طول مدد السندات . وكان رد فعل حكومة صاحب الجلالة ازاء هذا البلاغ أن أرسلت تعليماتهـــا الى ستانتون لتحذير اسماعيل من « الارتباط بأي اجراء مالي لا يتفق مع فرمانات الباب العالي » (٤٣) .

وقد جاء التحذير الرسمي الخطير التـــالي بخصوص تدهور حالة المالية المصرية ، على يد فيفيـــان Hon. H.C. Vivian ، القائم بأعمال القنصل البريطاني العام في صيف عام ١٨٧٣ خلال اجازة ستانتون ، فقد كتب الى حكومة صاحب الجلالة في أعقاب تمويل قرض ١٨٧٣ يبلغها « بالوضع المالي في مصر وعلاقته بالقرض الجديد الذي صدر بسعر ٨٤٪ ، ووقعه في الأسواق الأجنبية الذي يقال انه لم يكن طيبا » ، وقد أشار الى مقال في جريدة « الايكونومست » الصادرة يوم ٣ يولية يقرر أن مصر على حافة الافلاس ، وقد ورد به قائمة بديون مصر توضح أنها قد بلغت ٦٣ مليون جنيه انجليزي وتنقسم الى ١٩ مليون جنيه انجليزي للدين الثابت و ٢٨ مليونا للدين السائر ، و ١٥٫٥ مليون دين الدائرة . ثم أعرب عن رأيه بأن مقدرة مصر المستمرة على الوفاء بديونها ، تعتمد على تدبيرها المال اللازم لمواجهة التزامات استهلاك الدين السائر . ومضى فيفيان قائلا ان « القسط السنوي للدين يبلغ ٦٫٣ مليون جنيه انجليزي ، بينما يبلغ الدخل ٧٫٣١٢٫٠٠٠ جنيه انجليزي . واذا طرحنا ديون الوالي على اعتبـــار أن ايراداته لا تدخل في الدخـــل (٤٤) ، فان الدين ينخفض الى ٤٨ مليونا ، بقسط سنوي يبلغ نحو ٤٫٨ مليون جنيه انجليزي ، واذا أضفنا اليه الجزية التي تبلغ نحو نصف مليون (٤٥)

يبقى نحو مليونين من الجنيهات الانجليزية لمصاريف الحكومة » . ثم أضاف فيفيان قائلا ان شريف باشا وزير الخارجية ، يقدر الدين بـ ٥٠ مليونا من الجنيهات الانجليزية ، والقسط الســـنوي بـ ٥ مليون ، والدخل بـ ٧ مليون ، وأن الحكومة تفكر في اتخاذ اجراءات لزيادة الدخل زيادة كبيرة . وعلق فيفيان على ذلك قائلا « وانني لن أدهش اذا استغل الوالي سلطاته التي منحها له الفرمان الجديد لأول مرة في اجراء تغيير في الرسوم الجمركية ، وربما بمساواة رسوم الواردات بالصادرات ، التي تبلغ الآن ٨ و ١ في المائة . ومن الواضح أن الأمور لا يمكن أن تسير على النحو الذي تسير عليه الآن ، واذا استمرت حكومة الوالي في الاقتراض بالمعدل الحالي ، فان الافلاس قادم لا محالة . ان الوالي يسرف في مصروفاته الشخصية اسرافا عظيما ، واني لأشك في أن الجزية السنوية الى الباب العالي هي التي تستنزف بأي حال موارده الى القسطنطينية » (٤٦) .

وبعد أيام قليلة أبلغ فيفيان حكومة صاحب الجلالة بأنه علم أن الفلاحين في مصر العليا يتضورون جوعا بعد أن انتزعت الأرض من أيديهم ولم تدفع أجورهم (٤٧) . وفي أكتوبر كتب يقول ان هناك أزمة في سوق المال المحلية « نشأت من ندرة العملة وصعوبة الحصول على قيمة السندات ورهونات الحـــكومة الأخرى ، التي هبطت قيمتها الى حد كبير . ان الأزمة قد نشأت جزئيا ، بسبب أن الحكومة أرسلت فجأة مؤخرا مبلغ ½ مليون جنيه انجليزي خارج القطر لتسديد قيمة سندات مستحقة في الخارج ، وجزئيا بسبب المضاربات الفاسدة .. واذا أمكن تطهير البلاد من بعض المضاربين الذين يضاربون بأموال اسمية أو غير كافية في القراطيس المالية وفي الفائدة الباهظة التي يبتزونها من الوالي وحكومته على القروض الصغيرة التي يقدمونها لهم لمواجهة حاجاتهم الملحة ، فربما يهيىء ذلك نظاما صحيا للائتمان ، ويحقق فائدة عظمى للحكومة التي لن

تتشجع حينئذ على رهن مواردها بخسائر مدمرة وزيادة دينها السائر الثقيل .. ان الحكومة تعتصر وتجهد مواردها الى درجة لا يمكن احتمالها بطريقة مشروعة ، ونظرا لأنها عاجزة عن الحصول على المال بشروط معتدلة ، فانها مضطرة الى الالتجاء الى وسائل مدمرة » (٤٨) .

وبعد أسبوع آخر كتب فيفيان الى حكومة صاحب الجلالة يبلغها أن « الحكومة قد لجأت الى كل مورد متاح للاستدانة بما في ذلك النصف الثاني من القرض الجديد الذي لم يمول بعد والمشكوك تماما في نجاحه . ولم تدخل ايرادات الدائرة في الميزانية ، على الرغم مما هو معروف من أن هذه الايرادات مختلطة بحساب الحكومة ، وأن سندات الدائرة هي التي صدرت بسعر خصم ثقيل » . ثم استرعى اهتمام حكومته الى حقيقة أن الوالي قد سحب ½ مليون جنيه سنويا من ايرادات الدولة « زيادة على ما يتسلمه من أطيانه المالية » ، وأشار الى أن فكرة الوالي الوحيدة عن الاقتصاد تقوم على طرد الموظفين الحديثي الخدمة . واختتم كلامه قائلا : « ان حساب الحكومة المصرية الآن مدين لأقصى حد ، فكل مورد متاح من الموارد تقريبا مرهون . ولن يمكن تحاشي حدوث ارتباك مالي عظيم الا عن طريق ادارة البلاد ادارة اقتصادية حكيمة ، والاقلاع عن كل مظهر من مظاهر الاسراف ، ودفع جميع الديون ، وفك رهن موارد البلاد قبل عقد أي قرض جديد » (٤٩) .

على أنه لم يبد أن شيئا من ذلك قد أثر تأثيرا كبيرا في حكومة صاحب الجلالة . فلم تكن قد اهتمت بعد بشراء أسهم الحكومة المصرية في شركة قناة السويس ، على الرغم من أن اسماعيل قد أوعز بامكانية هذا الشراء الى ستانتون منذ عام ١٨٧٠ (وكانت وزارة الهند تحبذ الشراء ولكن وزارة الخارجية لم تعره اهتماما) . وعندما اشترت حكومة صاحب الجلالة هذه السندات في نهاية عام ١٨٧٥ بمبلغ ٤ مليون جنيه انجليزي ، وأتاحت للحكومة المصرية

بذلك دفع كوبونات الدين الأجنبي المستحقة في نهاية ذلك العام ، لم تفعل ذلك لمساعدة الخزانة المصرية أو حملة السندات ، ولكن بمثابة « استثمار دفاعي » للحيلولة دون وقوع هذه السندات في يد المصالح الفرنسية (٥٠) .

ولقد كانت حكومة صاحب الجلالة تدرك تماما بطبيعة الحال حالة المالية المصرية . فعندما قدم الخديو طلبه عند شراء الأسهم ، بخصوص تعيين الخبيرين الماليين ، كان ردها أن الضرورة الأولى تقضى بضمان قيام رقابة فعالة على الايرادات والمصروفات . وكانت فكرة اسماعيل أن الخبيرين البريطانيين اللذين طلبهما سيكونان موظفين في خدمة الحكومة المصرية وتحت اشرافها ـ اى تحت اشرافه ـ ولكن حكومة صاحب الجلالة اعتبرت ذلك أمرا لا يحقق الرقابة الفعالة ، وانه لمصلحة حملة السندات فان الرقابة يجب أن تقوم على يد خبيرين بريطانيين مسئولين امام انفسهما . وقد كانت هذه هي الفكرة وراء ايفاد بعثة « كيف » ، كما انها كانت نقطة الخلاف خلال المفاوضات المعقدة التي تلت ذلك . فلقد كان الخديو على الدوام مهتما بالاستعانة بالخبراء الأجانب في جميع مصالح الدولة ، ولكنه كان يصر دائما على أن يكونوا مسئولين أمامه ولا يتلقوا أوامرهم من حكوماتهم او يقدموا اليها أية تقارير . على ان الحكومتين البريطانية والفرنسية كانتا تميلان الى اعتبار هؤلاء الخبراء ، ولو جزئيا على الأقل ، عملاء لهما ، وكانتا تريان انه لكي يكون عملهم فعالا ، فمن الضروري حمايتهم من الضغوط التي يتعرضون لها بسبب ميول الخديو الاستبدادية . ومعنى ذلك رغبة هاتين الحكومتين ، في استخدام هؤلاء الخبراء كوسيلة لفرض السياسة البريطانية والفرنسية . وكان اسماعيل يدرك ذلك ، وكان استبداله الضباط الأمريكيين بالضباط الفرنسيين المدربين في سنة ١٨٧٠ يرجع جزئيا الى رغبته في تخليص نفسه من هذا النفوذ السياسي . (كما يرجع أيضا الى رحيل بعض

الضباط الفرنسيين بسبب الحرب الفرنسية ـ البروسية) . وعلى الرغم من تأكيد حكومة صاحب الجلالة بأن بعثة « كيف » « يجب الا تؤخذ على محمل الرغبة بأى شكل فى التدخل فى الشـــئون الداخلية لمصر » . الا أن اسماعيل كان يدرك جيدا الأخطار المنطوية وراء الطلب الذى قدمه الى حكومة صاحب الجلالة ، والذى كان جزءا من لعبته الخطرة ، لعبة ضرب فرنسا بانجلترا ليتحاشى تدخل كليهما فى شئون مصر .

ولقد كان هذا التدخل ، فيما يختص بانجلترا ، يتم بصورة جلية فى خطط اســـماعيل التوسعية فى الســـودان وفى القرن الافريقى . أما فيما يختص بفرنسا ، فان هذا التدخل قد ظهر فى مسألة شركة قناة السويس ، وفى مقاومة فرنسا لمقترحات الحكومة المصرية بشأن انشاء « محاكم مختلطة » تضع حدا للحصانة القانونية الفعلية التى يتمتع بها الأوروبيون الأجانب فى مصر . كما تمثل فى الضغط الفرنسى المتزايد لتسديد الدين السائر ، الذى كان فى أيد فرنسية بصفة أساسية ، وبصفة خاصـــة فى يد « الكريدى فونسيير » ، الذى كانت للحكومة الفرنسية فيه مصلحة مباشرة . وفى ١٨٧٥ كان ضغط التدخل الفرنسى هو الأشد بين الضغطين ، وكان اسماعيل يرغب فى استغلال شراء الحكومة البريطانية لأسهم الحكومة المصرية فى شركة القنـــاة ، فى دق اسفين بين المصالح البريطانية والفرنســية فى مصر ، عن طريق اســـتخدام المصالح البريطانية فى موازنة التدخل الفرنسى . لقد كانت لعبة خطرة ، ولكنها فشلت . ولقد فشلت بالدرجة الأولى لأن نقطة النزاع التى كانت مالية ، كانت قد أصبحت دولية ، وبدلا من أن تعمل الحكومتان البريطانية والفرنسية فيها كل مستقلة عن الأخرى ، متنافستين طبقا لصالح كل منهما القومية ، فقد عملتا فى اتحاد نسبى نيابة عن دائنى الحـــكومة المصرية ، الذين لم يكونوا يدينون بأى ولاء قومى ، ولم يكن يهمهم سوى ضمان ما اقرضوه من أموال .

حواشى الفصل التاسع

(١) Landes, Bankers and Pashas, p. 209.

(٢) انظر Marlowe, The Making of the Suez Canal, p. 211.

(٣) وقد قام هذا البنك ككيان مستقل لمدة تزيد على مئتين عاما ، ثم ضمه اليه بعد ذلك بنك باركليز Barclays

(٤) انظر Crouchley, op. cit., p. 119. وكذلك Landes, op. cit., pp. 339-40

(٥) انظر Landes, op. cit., p. 339. و Sabry, op. cit., p. 132.
وقد وردت نسبة الفائدة مختلفة . فهى عند صبرى ٦ فى المائة وعند « لاندز » ٧ فى المائة .

(٦) Colquhoun-Russell, 16.4.66, FO 78/1925.

(٧) تستخدم كلمة الدائرة للتعبير عن ادارة الاقطاعيات الخديوية المختلفة . وفى عهد اسماعيل كانت هناك سبع دوائر من هذا النوع ، أكبرها وأهمها دائرتان : الدائرة الخاصة والدائرة السنية . أما الدوائر الأخرى فهى : دائرة الوالدة ؛ وهى والدة اسماعيل ، ودائرة الفاميليا (الأسرة) Daira della Famiglia وملكيتها عامة لمختلف أفراد الأسرة المالكة ، ودائرة توفيق ؛ وهو أكبر أنجال اســـماعيل . والدائرتان الأخريان لادارة أملاك أبنائه القصر .

(٨) Sabry, op. cit., pp. 133-136.

(٩) Stanton-Clarendon, 24.11.66, FO 78/1926.

(١٠) McCoan, Egypt under Ismail, pp. 64-65, Landes, op. cit., pp. 339-44.

(١١) Stanton-Clarendon, 18.5.66, FO 78/1925.

(١٢) Ibid., 26.7.66, ibid.

(١٣) Crouchley, op. cit., p. 275.

(١٤) وقد وصف ستانتون الجمعية الجديدة بأنها « جمعية نيابية لحد ما » على الرغم من ان وظائفها مقصورة على تقديم النصح الى الحكومة في بعض المسائل الداخلية التي يرى الوالي عرضها عليها Stanton-Clarendon, 24.11.66, FO 78/1926.

(١٥) لمعرفة تفاصيل القرض انظر Sabry, op. cit., pp. 138-47 ; Landes, op. cit., pp. 339-340 ; McCoan, op. cit., pp. 75-76.

(١٦) انظر الفصل الثامن

(١٧) Crouchley, op. cit., p. 275.

(١٨) في عام ١٨٦٦ بلغ مقدار القطن المصدر ١٫٠١١٫٩٧٨ قنطارا بمتوسط سعر قدره ١٦ بنسا (قديم) للرطل . وفي عام ١٨٦٧ بلغ ٩٣٤٫٨٧٨ قنطارا بسعر ١١ بنسا للرطل ؛ وفي ١٨٦٨ بلغ ١٫١٨٥٫١٦٤ قنطارا بسعر ١٢ بنسا للرطل . وفي ١٨٦٩ بلغ ١٫٠٥٤٫٥٤٤ قنطارا بسعر ١٤ بنسا للرطل . وفي ١٨٧٠ بلغ ١٫٠٧٨٫٨٧٢ قنطارا بسعر ١١ بنسا للرطل. Landes, op. cit., p. 332.

(١٩) Crouchley, op. cit., p. 275. ويعتبر رقم عام ١٨٧٥ مبالغا فيه ، أو على أية حال غير مقبول . وقد أخذت تفاصيل الضرائب من كتاب « مصر تحت حكم اسماعيل » ص ١٠٩ ـ ١٢١ تأليف جيرولد Jerrold الذي استخدم معلومات وردت في :

Mémoire du Comité des Européens du Caire sur la situation financière de l'Egypte.

وقد جمعت في عام ١٨٧٨ .

(٢٠) لمعرفة تفاصيل هذه الصفقة انظر : Marlowe, op. cit., pp. 248-54.

(٢١) Granville-Stanton, 31.3.71, FO 78/2186.

وقد حل جرانفيل محل « كلارندون » في وزارة الخارجية عند وفاته سنة ١٨٧٠ .

(٢٢) Stanton-Granville, 5.10.70 and 6.10.70, FO 78/2140.

(٢٣) Ibid., 16.2.71, FO 78/2186.

(٢٤) Ibid., 3.5.71, ibid.

(٢٥) Ibid.

(٢٦) انظر مذكرة عن الحيازة العقارية كتبها القائم بأعمال القنصل البريطاني العام في : FO 78/2186

(٢٧) Sabry, op. cit., pp. 155-56.

(٢٨) Sabry, op. cit., pp. 165-67 ; McCoan, op. cit., pp. 152-55 ; Landes, op. cit., pp. 349-50.

Stanton-Granville, 9.5.73, FO 78/2283.

(٢٩)

(٣٠) ومعظم هذه الأراضي حصل اسماعيل عليها أثناء حكمه .

(٣١) والأرقام الواردة في المتن مستقاة من : Stanton-Derby, 4.12.75, FO 78/2404.

(٣٢) لمعرفة قصة هذه العملية بالتفصيل انظر : Marlowe, op. cit., pp. 281-304.

وقد بلغ مجموع الاسهم ١٧٦٫٦٠٢ فقط ، وكان معروفا ان عددها يبلغ ١٧٧٫٦٤٢ سهما . وقد خفض المبلغ تبعا لذلك . ولا يعرف أحد شيئا عن الفرق الضائع وقدره ١٫٠٥٠ سهما .

Stanton-Derby, 6.11.75, FO 78/2440.

(٣٣) Ibid., 27.11.75, ibid.

(٣٤) Derby-Stanton, 6.12.75, FO 78/2403.

(٣٥) Clarendon-Stanton, 10.9.69, FO 78/2091.

(٣٦)

(٣٧) يشير هذا الى السندات التي اصدرها سعيد سنة ١٨٦٢ عندما اخذ شركة الملاحة المجيدية . وكان سعيد قد اصدر سندات مدتها عشر سنوات بما قيمته ٣٤٨٫٧١٨ جنيها مصريا بسعر فائدة ١٠ في المائة ، منها ١٤١٫١٠٩ جنيهات مصرية لم تكن قد استهلكت بعد عند ارسال رسالة ستانتون .

(٣٨) ويتضمن هذا ايرادات الدائرة .

Stanton-Clarendon, 9.10.69 and 78/2093.

(٣٩) Ibid., 31.3.70, FO 78/2139.

(٤٠) Clarendon-Stanton, 13.4.70, FO 78/2138.

(٤١) Moore-Granville, 5.9.71, FO 78/2186.

(٤٢) Granville-Stanton, 28.2.71, FO 78/2186.

(٤٣)

(٤٤) وفي الحقيقة ، وكما اكتشف « كيف » فيما بعد ، فان قرضي حليم ومصطفى فاضل ، يضاف اليهما دين الدائرة السائر البالغ ٣ مليون جنيه انجليزي ، قد حمل على عاتق الدولة .

(٤٥) في الحقيقة ٠٫٧٥ مليون جنيه انجليزي .

Vivian-Granville, 2.8.73, FO 78/2284.

(٤٦) Ibid., 16.8.73, ibid.

(٤٧) Ibid., 4.10.73, ibid.

(٤٨) Ibid., 10.10.73, ibid.

(٤٩) Derby-Stanton, 6.12.75, FO 78/2403.

(٥٠)

المحاكم المختلطة (١)

منذ أن أخذ عدد الأجانب يتزايد فى مصر ، أخذت المساوىء والمتاعب الناتجة على وضعهم الشاذ فى مصر تتفاقم شيئا فشيئا ، ويمكن تلخيص النظام ، أو بالأحرى ، عدم النظام السائد فى مصر فى ١٨٦٧ ، عندما بدأ نوبار مفاوضاته مع الدولة الكبرى لانشاء المحاكم المختلطة على النحو الآتى :

أولا – بالنسبة للسلطة الجنائية : كانت معاهدات الامتيازات الأجنبية تقضى بانه (١) فى حالة تفتيش مسكن أحد الأوروبيين الخاص بواسطة البوليس المحلى فانه يلزم اخطار قنصله مسبقا لاتاحة الفرصة له لايفاد ممثل له عند وقوع التفتيش (٢) . وأن كل رعية أوربية له الحق فى حضور ممثل قنصلى عند محاكمته فى تهمة جنائية أمام المحكمة العثمانية .

ولكن فى خلال السنوات الخمسين السابقة فى مصر ، توسعت هذه الحقوق بطريق الممارسة لتصبح كالآتى : (١) فى حالة تفتيش

المساكن الخاصة ومقار العمل التى يملكها أو يشغلها رعايا أوروبيون ، فلا يجب اجراء ذلك التفتيش الا فى حضور الممثل القنصلى للمالك أو الشاغل . (٢) وأنه فى حالة الجرائم غير المالية ، فان المتهمين الأوروبيين يحاكمون طبقا لقوانينهم الخاصة امام محاكمهم القنصلية .

وفيما يختص بالرعايا البريطانيين ، فبناء على طلب الحكومة البريطانية التى كانت قد أبدت بعض قلقها لاتساع السلطة الجنائية التى يدعيها القناصل البريطانيون ويمارسونها فى « الليفانت » ، حدثت عودة طفيفة ومؤقتة الى نصوص معاهدات الامتيازات ، والمطبقة فى القاهرة فقط ، ومنذ عام ١٨٥٢ ، كان الرعايا البريطانيون فى القاهرة الذين يتهمون بالتسبب فى موت أحد الرعايا العثمانيين ، يحاكمون امام محكمة عثمانية بحضور القنصل البريطانى . أما فى جميع القضايا الجنائية الأخرى ، والتى يكون فيها الرعية البريطانية هو المدعى عليه ، فان محاكمته كانت تتم امام أحد الضباط المحليين الذى ينتدب للفصل فى القضية بالاشتراك مع القنصل . وفيما عدا هذا الاستثناء فان جميع القضايا الجنائية التى يكون الأوروبى فيها هو المدعى عليه كانت تنظر أمام محكمة المدعى عليه القنصلية طبقا لقوانين المدعى عليه . وحتى ذلك الاستثناء الصغير الذى كان معترفا به فى القاهرة ، والذى قيل عنه انه كان « يؤدى غرضه جيدا وبشكل متناسق » (٢) ، فقد تم التخلى عنه عام ١٨٥٨ ، عندما اعيد تنظيم المحاكم القنصلية البريطانية فى الأمبراطورية العثمانية ، بقضاة قنصليين ، ومحكمة عليا فى القسطنطينية تتمتع بالولاية القضائية على جميع الرعايا البريطانيين فى الامبراطورية العثمانية .

ثانيا – بالنسبة للسلطة المدنية : كان هناك نظام قد نما فى ذلك الحين يقوم على المبدأ القانونى القائل : « المدعى يتبع محكمة

المدعى عليه » : Actor sequitur forum rei والذى لم يكن له أصل فى معاهدات الامتيازات • وبمقتضاه كانت المنازعات بين المتقاضين الذين ينتمون لجنسيات مختلفة تنظر أمام محكمة المدعى عليه — وهى المحكمة القنصلية فى حالة ما اذا كان الأوروبى هو المدعى عليه ، والمحكمة العثمانية فيما اذا كان العثمانى هو المدعى عليه • وفى خلال حكم محمد على ، ومحاولة منه لمواجهة الاعتراضات الأوروبية على نظر الدعاوى أمام المحكمة العثمانية ، أقيمت « محاكم تجارية مختلطة » ، تتكون من عدد متساو من القضاة المصريين والقضاة الأوروبيين ويرأسها قاض مصرى ، مقرها القاهرة والاسكندرية ، للنظر فى القضايا التجارية التى يكون فيها الرعية العثمانية هو المدعى عليه • وهذه المحاكم يبدو أنها قد قامت بعملها على نحو طيب فى نظر القضايا التجارية الصغيرة ، ولكن الأوروبيين رفضوا الالتجاء اليها فى كثير من القضايا التى تكون الحكومة المصرية فيها هى المدعى عليها أو حين يكون بعض الأعيان المصريين من ذوى النفوذ هم المدعى عليهم • فقد جرى العرف على أن تسوى هذه الدعاوى بطريق التحكيم ، أو بطريق المفاوضات بين المدعى والمدعى عليه ، وفى مثل هذه المفاوضات كان المدعى يلقى عادة مساندة قنصله ، وفى بعض الأحيان ، وخصوصا فى الدعاوى التى تكون فيها الحكومة المصرية هى المدعى عليها ، كان يحدث ضغط دبلوماسى شديد ، وتسوى المسألة على أسس تكون لمصلحة المدعى دون حق ، ويصل ذلك أحيانا الى حد فاضح • وقد سبب هذا استياء الحكومة المصرية ، التى كثيرا ما أرغمت على دفع تعويضات لا مبرر لها كنتيجة لممارسة ضغط دبلوماسى دنىء عليها ، كما سبب أيضا استياء عديد من أصحاب القضايا الأوروبيين الذين كانوا يفتقرون الى الخيوط التى تشد اليهم تأييد قناصلهم أو تأييد الوالى ، ولم يستطيعوا لذلك الحصول على حكم فى قضاياهم فتركت تسوية وحدها •

ثالثا — بالنسبة للضرائب : ومنذ أن بدأ الأجانب فى تملك العقارات فى مصر خلال حكم محمد على ، بدأ النزاع يدور حول الضرائب التى يدفعونها على هذه العقارات • فمن الناحية النظرية ، كان من المعترف به أن الأجانب الأوروبيين يخضعون لنفس الضرائب والخدمات الأخرى مثل الرعايا العثمانيين فيما يتصل بمثل هذه الملكية • وقد اعترفت بريطانيا بذلك فيما يختص بالرعايا البريطانيين ، فى البروتوكول الذى أبرم بين بريطانيا العظمى وتركيا سنة ١٨٦٨ ، والذى يعترف بنصوص القانون العثمانى الذى صدر فى عام ١٨٥٦ ، وجدد العمل به عام ١٨٦٧ ، وهو يسمح رسميا للأجانب بتملك العقارات فى الولايات العثمانية بشرط خضوعهم لنفس الضرائب وغيرها التى يخضع لها الرعايا العثمانيون فيما يتعلق بتلك الملكيات •

ولكن من الناحية العملية ، فان خضوع الأجانب لمثل هذه الضرائب وغيرها كانت جهة الفصل فيه فقط فى مصر هى المحاكم القنصلية ، نظرا لأنه فى معظم هذه المنازعات كان الأجنبى هو المدعى عليه والحكومة هى المدعى • وكما أن الحكومة كانت تكره تقديم هذه القضايا الى المحاكم القنصلية ، فكذلك كانت المحاكم القنصلية تكره ارغام رعاياها على دفع ضرائبهم ، الا اذا كان ذلك نتيجة حكم صادر من المحكمة القنصلية • وفى عام ١٨٧٤ أخبر ستانتون حكومة صاحب الجلالة أنه « قد أصدر تعليماته الى قناصل صاحب الجلالة بأن يدفع الرعايا البريطانيون الضرائب التى تفرضها الحكومة المصرية على المنازل والممتلكات الأخرى •• وأنه فيما يختص بالضرائب الأخرى ، فليس للأجانب أن يزعموا بأن لهم الحق ، فى ظل الامتيازات الأجنبية أو المعاهدات التجارية الأخرى القائمة والمبرمة بين الباب العالى والدول الأخرى ، فى الاعفاء من مثل هذه الضرائب الداخلية » (٣) • على أن صدور التعليمات من

القنصل البريطاني العام شيء ، وحمل الغير على اتباعها شيء آخر . فحين أبلغ نوبار ستانتون أنه من واجب القناصل مساعدة الحكومة المصرية على ارغام رعاياهم على دفع الضرائب ، رفض ستانتون القيام بهذه المساعدة وأوضح أنه ، « على الرغم من أن حكومة صاحب الجلالة يمكنها ان تعترف بحق الحكومة المصرية فى فرض الضرائب على الأجانب ، الا أنه على هذه الحكومة المصرية اتخاذ الاجراءات اللازمة لجبايتها .. وردا على سؤاله (نوبار) عما يجب اتخاذه من خطوات فى حالة رفض الرعايا البريطانيين دفع الضرائب ، أجبت قائلا : « ان المحاكم القنصلية مفتوحة أمامه » ! (٤) .

فى ذلك الحين كانت تجرى عدة محاولات لاصلاح حالة الخلل والفوضى التى تفاقمت . وكانت المحاولة الأولى فيما يتصل بالسلطة الجنائية . ففى نحو عام ١٨٥٨ ، اجتذبت فرص العمل المربحة والاعفاء من كل قيد من قيود القانون ، الذى كان يميز حياة الأجانب فى مصر ، عددا كبيرا من الأجانب للقدوم الى مصر والى الاسكندرية بالذات . وكان هؤلاء الأجانب من أسوأ العناصر فى بلادهم وممن كانت للكثيرين منهم صحيفة سوابق حافلة بالجرائم فى أوطانهم . وقد استغل هؤلاء الحصانة التى تمتعوا بها فى فتح مواخير الشرب وبيوت الدعارة والعمل بالتهريب الى غير ذلك . وقد أصدرت الحكومة المصرية بايحاء من بعض القناصل الذين شكوا من سوء حالة الأمن العام نتيجة لنشاط هؤلاء الأوربيين ، لائحة للبوليس تحد من دخول الأجانب الى مصر عن طريق نظام جوازات السفر ، وتقضى بسريان حق تفتيش المنازل دون انذار الى محال العمل الأجنبية . وعلى الرغم من أن هذه اللائحة قد أيدها اثنا عشر قنصلا عاما من سبعة عشر ، الا أن معظم التجار الأجانب اعترضوا عليها . كما اعترضت عليها حكومة صاحب الجلالة ، بعد استشارة مستشاريها القانونيين

ورات أنها لا تتفق مع معاهدات الامتيازات الأجنبية (٥) . كما اعترضت عليها أيضا حكومات اجنبية أخرى ، وانتهى الأمر بهذه اللائحة الى أن أصبحت حبرا على ورق !

وكانت حكومة صاحب الجلالة فى الأربعينيات قد حاولت ارغام القناصل البريطانيين العموميين على التخلى عن ممارسة السلطة الجنائية ، والعودة الى حرفية معاهدات الامتيازات . ولكنها لم تلبث بعد ذلك أن دارت على عقبيها ، مما نتج عنه الغاء التنازلات المحدودة جدا التى جرت فى هذا الاتجاه فى سنة ١٨٥٢ . وأخذت تعارض تطبيق لوائح البوليس المصرية على الرعايا البريطانيين . بل انها حتى اعترضت على ممارسة الحكومة المصرية أية رقابة على دخول الرعايا البريطانيين الى مصر ، مرتكزة فى ذلك على ممارسة القناصل البريطانيين العموميين سلطاتهم فى ابعاد الرعايا البريطانيين . على ان القناصل البريطانيين العموميين بصفة عامة قد اتخذوا مع ذلك وجهة النظر التى ترى أنه من واجبهم التأكد من مراعاة الرعايا البريطانيين للقوانين الجنائية الصادرة كما يجب ، حتى ولو كانت هذه القوانين لا تتفق مع القوانين البريطانية . وفى سنة ١٨٦٤ حدثت مشادة حادة بين كولكهون ونائب القنصل البريطانى القانونى الذى رفض اتخاذ اجراءات ضد أحد الرعايا البريطانيين الذى تحدى قانونا للصحافة أصدرته الحكومة المصرية ، وأصدر صحيفة تتضمن نقدا فاحشا للوالى . وقد تخطى كولكهون نائبه واتفق مباشرة مع البوليس المصرى على غلق صحيفة هذا الرجل . وكانت وجهة نظر كولكهون أنه اذا كان من غير الممكن معاقبة أحد الرعايا البريطانيين بسبب انتهاكه قانونا مصريا ، الا اذا كان مخالفته تعتبر انتهاكا أيضا للقانون البريطانى ، فلا أقل من العمل على منعه من انتهاكه القانون المصرى واذا اقتضت الضرورة ، طرده من البلاد (٦) . ولكن هذا الرأى لم يكن يعتنقه كل القناصل العموميين ! .

أما بالنسبة للمنازعات المدنية ، فان رأى حكومة صاحب الجلالة فى هذا الصدد كانت قد عبرت عنه فى ايجاز بليغ عندما كانت توجه فى عام ١٨٦٤ تعنيفا الى القائم بأعمال القنصل البريطانى العام « ريد » Reade ، لانسياقه وراء الحماس أكثر من الفطنة فى تأييد أحد الرعايا البريطانيين الذين كانوا يحاولون التهرب من الخضوع للقوانين المصرية بخصوص اقامة آلة ضخ بخارية . فقد قالت : « فى كل نصوص القانون الدولى يعتبر الأجانب ملزمين باطاعة قوانين ولوائح البلاد التى يقطنون فيها ، ولا شىء يعفيهم من الخضوع لهذه اللوائح الا معاهدة تخول لهم الحق فى التمتع بمزايا خاصة .. وطبقا للعرف فى مصر فان الأجانب قد اعتادوا الحصول على مزايا واعفاءات لا تطبق فى القسطنطينية أو فى أى جزء من أجزاء الولايات العثمانية ، وربمـــا يكون من الحق تماما بالنسبة لمندوب بريطانيا أن يطالب للرعايا البريطانيين بالتمتع بما يتمتع به الأجانب الآخرون من امتيازات واعفاءات . ولكن حتى هذا لا يعطيه الحق فى مثل تلك المطالبة الا من قبيـــل الفضــل والاحسان » (٧) .

ولقد كان الأمر الذى أصبحت البلاد فى حاجة اليه فى ذلك الحين هو قيام نظام قضائى يوفر قدرا من الثقة ، بحيث يضع حدا لعادة تدخل القناصل فى المنازعات المدنية . وكان القنصل البريطانى العام فى ســـنة ١٨٥٦ قد اقترح تعزيز المحاكم التجارية بمحكمة استئناف عليا « تتمتع بسلطة النظر فى جميع القضايا المدنية التى ترفع اليها من المحاكم الأدنى التى تتعلق بالأجانب » وقد اقترح أن يكون القضاة الأوروبيون الذين يعينون فيها جزءا من المؤسسات القنصلية .. وأن تكون موافقة القنصل الأوروبى ، الذى يمثـــل الأجنبى الواقع طرفا فى القضية ، ضرورية لكى يصبح الحـــكم صحيحا وقانونيا » (٨) . ولكن هذا الاقتراح لم يلق قبولا من الحكومة المصرية ولم يتمخض عن شىء .

وفى ســـنة ١٨٦٠ اقترح شريف باشا ، وزير الخارجية المصرية ، على القناصل العمـــوميين للدول الكبرى الخمس انشاء محاكم مدنية « تختص بنظر القضايا التى تزيد على ١٠,٠٠٠ جنيه مصرى » . وقد وافق القناصل العموميون « على الالتقاء مع الحكومة بروح من العدل والانصاف ، فقد كانت هذه القضايا بالنسبة لمعظمنا مصدرا لمضايقات كبيرة ، وسوف نكون جد سعداء لو أزيح هـذا العبء عن عاتقنا » (٨) . وبناء على ذلك قدم شريف باشا للقناصل العموميين الخمسة مشروع اقتراح وزعوه على زملائهم الاثنى عشر الآخرين ، ويقضى بانشاء محكمة تتكون من رئيس ، وقاضـــيين ومثمنين اثنين يعينهم الوالى ، ومثمن واحد يعينه قنصل كل دولة من الدول الخمس التى وقعت معاهدة ١٨٤١ ، ويصدر الحكم بأغلبية الأصوات ، مع حق الاستئناف فى القسطنطينية . وقد قوبل هذا الاقتراح بمعارضة عظيمة من بعض القناصل العموميين . فقـــد رفض « دى ليون » ، قنصل الولايات المتحدة ، « الاعتراف بالمشروع بأى حال » (٩) . ولكن « كولكهون » ، القنصل البريطانى العام ، كان فى صـــف الاقتراح ، وأرســـل الى حكومة صاحب الجلالة يؤيده (١٠) . وقد أعقب ذلك بعض المفاوضات فى التفاصـــيل ، استبدل فى أثنائها ذو الفقار باشا بشريف باشا كوزير للخارجية . وبعد عام تقريبا ، كتب « كولكهون » يذكر حكومة صاحب الجلالة « بالأسلوب المخزى الذى يتبعه زملائى ، بتأييد دعاوى ضد الحكومة لا يمكن عرضها أمام محكمة مختصة ! » ، وأشار الى أن « المبالغ التى سوف تدفع لتسوية هذه الدعاوى يمكنها تسديد ربع ديون الحكومة تقريبا » . ثم مضى فوصف نوع المحكمة التى اقترحها شريف فى المشروع الذى قدمه . بأنها « محكمة للفصـــل فى القضـــايا المختلطة التى يكون الأوروبى فيها هو المدعى ، وسيكون مندوبنا حاضرا فى كل قضية للتأكد من صحة الاجراءات ، كما يكون له الحق فى الحضور أثناء مداولة القضاة واصدار الحكم ، ويكون له الحق

ايضا فى الاعتراض فى حالة انتهاك القانون أو العدل » . ثم أخبر « كولكهون » حكومة صاحب الجلالة أنه قد أوصى بانشاء مثل هذه المحكمة ، وأنه « لا يوجد من بين زملائى من يؤيدنى أكثر من اثنين ، وكنت آمل أن يكون زميلى الفرنسى متفقا معى فى طريقة تفكيرى .. ولكن مسيو بوفال Beauval عرج على هذا المســاء وأخبرنى أنه استشار مواطنيه ولكنهم صرحوا له بأنهم سوف لا يرفعون دعاواهم امام محكمة مصرية . واعتقد أن القنصــلين الروسى والهولندى يتفقان معى كلية » (١١) . وقد كانت النتيجــة الوحيدة لمبادرة شريف باشا فى النهاية ، هى اعادة تنظيم المحاكم التجارية القائمة وانتهاج أسلوب محدد للاجراءات يتفق مع القانون التجارى العثمانى (المستمد من القانون التجارى الفرنسى) والذى كان قد صدر فى القسطنطينية عام ١٨٦٠ . وقد ظل اختصاص المحاكم التى أعيد تنظيمها قاصرا على النظر فى الدعاوى التى يكون فيها أحد الرعايا العثمانيين هو المدعى عليه . أما الدعاوى الأخرى فقد استمر نظرها امام المحاكم القنصلية التى يتبعها المدعى عليهم .

أما أول محاولة حقيقية لمعالجة فوضى النظام القضائى الأجنبى فقد جرت على يد نوبار باشا وزير الخارجية فى عام ١٨٦٧ . فحين كان فى القسطنطينية ، وفيما بين فترات المفاوضات مع الباب العالى للحصول على قسط آخر من اســتقلال مصر ، قدم نوبار مشروعا للاصلاح القضائى وصفه البعض بأنه « عمــل دبلوماسى فريد ، ذو منطق ســديد ، فياض فى التعبير ، وقاس وجارح فى التنديد بالعيوب القائمة ، مفحم فى اعتماده على المبادىء الأساســية ، ثاقب النظرة فى التنبؤ بالأخطار التى يجب تحاشيها ، بارع الى أقصى حدود البراعة في مخاطبته للمصالح الذاتية لأولئك الذين يعتمد نجاح البرنامج الجديد على موافقتهم » (١٢) .

وقد بدأ نوبار فى شرح هذا المشروع ، الذى كان فى شكل

مذكرة الى اســماعيل ثم أبلغت الى حكومات الدول الأوروبيــة الرئيسية ، بايضاح أنه لا يقوم على أساس الامتيازات الأجنبية ، التى لم تعد قائمة من الناحية الفعلية ، لأن هذه الامتيازات قد حل محلها تشريع جائر قائم على أساس العرف ، صــاغه تحيز الوكلاء الأجانب ، تشريع قائم على سوابق فاسدة تقريبا أدخلتها الى مصر قوة الظروف ـ ظروف الضغط الدبلوماسى من جهة ، وظروف الرغبة فى تسهيل استقرار الأجانب فى مصر من جهة أخرى . وقد أظهر الحكومة فى مظهر العجز ، وحرم السكان من العدل فى علاقاتهم مع الأجانب . وأن هذا الوضع لم يعد يحقق أية منفعة ، لا للمصالح العامة للجاليات الأجنبية ، ولا لمصلحة الأفراد الشرفاء ، ســواء كانوا مصريين أم أجانب . وأن كلا من الحكومات والقناصل متفقين على مبادىء الاصلاح وانما الخلاف حول التفاصيل . ولقد تعرضت الحكومة لمضايقات سببها الدعاوى التى وصفها القناصل أنفســهم بأنها دعاوى « شائنة » ، وقد فقد الشعب ثقتــه فى الأجانب ، وأصبحت الحكومة ، على الرغم من ادراكها أن وجود الأجانب شرط أساسى للتقدم ، مضطرة الى التعامل معهم بتحفظ . لقد دفعت الحكومة خلال السنوات الأربع الأخيرة تعويضات قيمتها ٧٢ مليون فرنك ، نتيجة للضغط القنصلى .. كما انتهت جميع العقود تقريبا التى ابرمت لاقــامة مشروعات عامة فى مصر بطلبات للتعويض ! ولقد كان الأوروبيون لمدة تزيد على أربعين سنة يسمح لهم بتملك العقارات فى مصر ، وكانوا من الناحية النظرية يخضعون فى هذه الملكية لقوانين ولوائح البلاد ، وكان القناصل يعترفون بذلك من الناحية النظرية أيضا ، ولكن من الناحيــة الفعلية فان الأجانب كانوا يستعينون بالامتيازات للتهرب من دفع الضرائب على هذه العقارات ، وقد كانوا ينجحون على الدوام تقريبا فى هذا التهرب بسبب حصولهم على تأييد قناصلهم » .

ثم مضى نوبار فى شرح الغرض من مشروعه ، فذكر أنه :
« الفصل التام بين القضـــاء والادارة · وكما فعلت مصر بالنسبة للجيش والسكك الحديدية ، فســـوف تعين الأجانب فى محاكمها لتدريب المصريين · ولقد ادخلت القسطنطينية المحاكم التجـــارية المختلطة التى تنظر فى جميع القضايا التجارية بين الرعايا العثمانيين والاجانب بغض النظر عن من هو المدعى ومن هـــو المدعى عليه ، وهدفنا هو سريان هذا النظـــام بحيث يطبق على القضايا المدنية والجنائية ، وتكون المحاكم التجارية الحالية هى أساس هذا البناء » ·
ثم أوضح أن هذه المحاكم لا تنظر حاليا الا فى القضايا التى يكون فيها أحد الرعايا العثمانيين هو المدعى عليه فقط ، وذلك بسبب اصرار القناصل على سلطتهم القضائية حين يكون المدعى عليه أحد الرعايا الأوروبيين ·

وبعد هذه الملاحظات التمهيدية أخذ نوبار فى طرح مقترحاته المحددة وهى :

١ ـ الاحتفاظ بالمحاكم المختلطة التجارية الحالية فى القاهرة والاسكندرية ، ولكن بدلا من تكوينها الحالى من ثلاثة أعضاء مصريين وثلاثة اعضاء يختارون بواسطة القناصل ، فقد اقترح محكمة تتكون من قاضيين مصريين وقاضيين أجنبيين ، ورئيس مصرى ، والجميع يعينهم الوالى ·

٢ ـ قيام محاكم مدنية من الدرجـــة الأولى فى القـــاهرة والاسكندرية تتكون من قاضـــيين مصريين وقاضيين أوروبيين ، والجميع يعينهم الوالى ·

٣ ـ قيام محكمة استئناف مقرها الاسكندرية تتكون من ثلاثة [illegible]ـــاة مصريين وثلاثة قضاة أجانب ، ورئيس مصرى · والجميع يعينهم الوالى · وترفع اليهـــا الأحكام من المحاكم المقترحة فى [illegible] (١) ، (٢) ·

(٤) بعد أن أشار الى أن الامتيازات الأجنبية لا تخول حقوقا [illegible] فوق العادة فى المسائل الجنائية ، وانما تخول فقط للأجنبى الحق فى حضور قنصله أثناء محاكمته أمام محكمة عثمانية ، وأن الى حكومة لها الحق الذى لا منازع فيه فى تطبيق قوانينها الجنائية على جميع سكان القطر ـ اقترح نوبار ، فى عبارات عامة ، قيام محاكم مختلطة جنائية فى القاهرة والاسكندرية ، مع محكمة استئناف يكون مقرها الاسكندرية · وفى مذكرة أخرى اضاف أنه « يمكن نظر المنازعات البوليسية البسيطة أمام مامورين قضائيين أوروبيين [illegible] المحكمة المدنية ، اما المنازعات الأكثر خطورة فتنظرها محكمة تتكون من ثلاثة مامورين قضائيين ، اثنان منهم من الأوروبيين ، ومعهم أحد المحلفين اذا اختار المتهم واحدا » (١٣) ·

(٥) يتم تعيين القضاة لمدة خمس سنوات ولا يجوز عزلهم خلال هذه المدة ·

٦ ـ فى القضايا التجارية يكون القانون هو القانون الفرنسى التجارى كما هو الحال فى المحاكم التجارية فى القسطنطينية ، اما فى القضايا المدنية الأخرى فيطبق قانون نابليون ·

وقد كانت فكرة نوبار هى اخضاع جميع الجاليات الأجنبية فى مصر للولاية القضائية المصرية عن طريق تقديم ضمانات فى شكل

نظام أوروبى قانونى وقضائى يكون ، على الرغم من تعيينه بواسطة رئيس الدولة ، مستقلا عن السلطة التنفيذية ، ويتضمن عددا كبيرا من العناصر الأوروبية . وهذا النظام يهدف الى وضع حد للامتيازات الأجنبية (فيما عدا استبقاء السلطة القضائية القنصلية فى الأحوال الشخصية) . وقد سوغ ذلك بتزويد المحاكم المصرية بمستويات من القانون والاجراءات تكون مقبولة من الأوروبيين . ومن المفهوم ضمنا فى المشروع افتراض خضوع الوالى المصرى والحكومة المصرية للأحكام التى تصدرها المحاكم المقترحة . وكان هذا أمرا ضروريا مقابل احلال الاجراءات القضائية محل الضغط الدبلوماسى فى القضايا التى يكون الوالى أو الحكومة طرفا فيها . وقد كان من مزايا المشروع من وجهة نظر نوبار – كما يمكن ادراكه – هو انه سوف يستخدم لاحتواء استبداد الخديوى . فان أحد الأسباب فى تشكك الحكومات الأوروبية والقناصل ، وحتى المقيمين الأوروبيين فى السلطة القضائية ، هو انهم لم يكونوا يؤمنون بان هذه السلطة القضائية يمكن أن تنفصل من الناحية الفعلية عن السلطة التنفيذية .

ومع انه لا يوجد ما يحمل حتى على الظن بان نوبار كان يعتقد أن مشروعه سوف يقبل برمته ، الا أنه يبدو بصفة خاصة انه كان يعتبر مقترحاته الجنائية مما يمكن قبوله . وقد قدر له أن يمضى السنوات السبع التالية فى مفاوضات مع القسطنطينية ومع معظم العواصم الأوروبية على أساس مشروعه هذا . وقد وصف أحد الكتاب النجاح الذى حققه فى هذا الصدد بقوله : « انه يستحق أن يدرج بين أعظم الانجازات الدبلوماسية فى التاريخ الحديث » (١٤) .

وقد كان رد فعل حكومة صاحب الجلالة تجاه المشروع هو التأييد بشكل معتدل . فقد كتب اللورد ستانلى Stanley ، وزير الخارجية البريطانية ، يقول : « ان النظام الحالى فى مصر فيما يتعلق

بالقضايا التى تخص الأجانب ، يعتبر ضارا بمصالح جميع الأطراف ، كما هو الحال تماما بدون ضمان من أية ارتباطات تعاهدية . وان حكومة صاحب الجلالة .. لترغب كل الرغبة فى مساعدة الحكومة المصرية على اقامة نظام أفضل » . ولكن ، وكما لاحظ نوبار من أن الجميع يوافقون على مبادىء الاصلاح ولكنهم يختلفون على التفاصيل ، فقد مضى ستانلى بعد ذلك يبدى رأيه بأنه كان من الأفضل عدم محاولة سن قانون جديد ، وانما تطبيق شكل جديد من الاجراءات على القانون القائم . وبعد أن أوضح أن حكومة صاحب الجلالة ليس فى نيتها الاصرار على ادخال مبادىء القانون الانجليزى فى أى نظام يطبق على الأجانب بشكل عام ، استطرد قائلا : « ان الأساس الذى يمكن ان تبدأ به الاجراءات القضائية هو التوفيق بين المبادىء التى تضمنتها الامتيازات الأجنبية ، وهى التى أدى الابتعاد عنها بدرجة كبيرة الى المساوىء التى حدثت ، وبين الظروف المتغيرة .. ذلك ان الامتيازات الأجنبية لا تهدف الى حرمان الحكومة المحلية من السلطة القضائية على الأجانب فى الشئون الجنائية .. أو المدنية ، التى يصطدمون فيها بالقوانين المحلية ، ولكنها تحتفظ ببعض الحق فى الاشراف بما يصلح ليكون حاجزا ضد اساءة استخدام السلطة . على ان مثل هذه الحواجز بمرور الوقت قد تحولت بدورها ، وخصوصا فى مصر ، الى أكبر استغلال للسلطة ، وبالتدريج أخذت سلطة المحاكم المحلية تنتهك وتطغى عليها سلطة قضائية أخرى تتمتع بسلطة اقليمية فوق العادة .. هذا هو الوضع الذى ترغب الحكومة المصرية فى معالجته وهذه الرغبة من جانبها فى بذل هذه المحاولة ليست بأقل من رغبة حكومة صاحب الجلالة فى تعضيدها » . ثم اختتم كلامه بقوله انه « على الرغم من ان حكومة صاحب الجلالة لا تميل الى الوقوف فى وجه سلطة قضائية لا تملك ازاءها اية حقوق تعاهدية ، الا ان الدول الأجنبية لها الحق فى أن تأمل فى ضرورة أن يتضمن اى نظام جديد ضمانات كافية للأجنبى ، بحيث اذا تقدم

الى اية محكمة مصرية ، لا يكون لديه ما يخشاه من طمع قضاته أو من جهلهم وتعصبهم ، وأن يكون القانون واضحا ، والاجراءات القانونية محددة تماما » . ثم أشار الى أن حكومة صاحب الجلالة سوف تكون مستعدة للمشاركة فى اى بحث يمكن به الوصول الى شىء ما يكون عمليا من الناحية الفعلية وليس الى شىء يكون مرغوبا فيه ولكنه نظرى » (١٥) ومن الواضح من هذا الاسهاب الكبير ، أن حكومة صاحب الجلالة لم يكن لديها اية نية للتخلى عن الحقوق التى خولتها معاهدات الامتيازات الأجنبية ، وأنها تنظر الى الاصلاح ، ليس على أنه الحلول محل الامتيازات الأجنبية ، كما كان يراه نوبار ، ولكن على أنه ازالة للمساوىء التى نتجت عن الامتيازات الأجنبية .

وقد قابل ستانتون ، الذى راى فى مشروع نوبار فى البداية مشروعا « على درجة كبيرة من الفاعلية » (١٦) ، نوبار فى باريس فى نوفمبر ١٨٦٧ ، ويبدو أنه اتخذ وجهة نظر أكثر تأييدا . فقد وافق على أن مثل هذه المحاكم التى سوف تنشأ ، يجب أن تكون مستقلة تماما عن القنصليات ، وأن تملك السلطة لتنفيذ ما تصدره من أحكام بواسطة ضباطها الخصوصيين دون الرجوع الى القنصليات. كما وافق على أن يعين الوالى القضاة . وأبلغ ستانلى أن نوبار يوافق على أن يكون القضاة الأوروبيون أغلبية فى كل محكمة (١٧) . وقد سجل ستانلى موافقته على ذلك ، ولكنه اضاف بتعقل أنه « قد يكون سابقا لأوانه الوصول الى رأى محدد دون أن نسمع ما تقوله القوى الدولية الأخرى » . ولم يلبث بعد أسابيع قليلة ، وبنـاء على نصيحة مندوبيه القانونيين ، أن أبلغ ستانتون أن حكومة صاحب الجلالة لا ترغب فى النظر فى تغيير السلطة القنصلية الحالية فى القضايا الجنائية ! (١٨) .

وقد كان من الطبيعى أن يثير أى تغيير مقترح للنظام القضائى

القائم فى مصر المتعلق بالاجانب ، شكوك الجاليات الأوروبية فى مصر ، وكانت هذه الجاليات فى ذلك الوقت قد كثر عددها ، وكان اكبرها الجاليـــة اليونانية ، التى كان عـــددها يبلغ ٣٥٫٠٠٠ تقريبا (١٩) ، وكان من المعروف بصفة عامة ان القنصلية اليونانية [illegible] استغلال الامتيازات الممنوحة للرعايا الاجانب بدرجة فاضحة اكثر مما تفعل اية قنصلية لدولة كبرى (٢٠) . ولكن راى الحكومة اليونانية لم يكن من المنتظر ان يكون له وزن ثقيل فى مجالس الدول الكبرى . وكانت الجالية التى تليها فى العدد هى الجالية الفرنسية ، التى كانت تبلغ نحو ١٨٫٠٠٠ ، وبعض هؤلاء كان لهم صلات مع اصحاب النفوذ فى فرنسا ، وكثير منهم له مصالح هامة فى مصر . وكانت معظم امتيازات المرافق العامة فى أيدى المصالح الفرنسية ، وكان قدر كبير من الأموال التى استدانها الخديوى والحكومة المصرية من يد فرنسية ، كما كان عدد كبير من الفرنسيين موظفين فى خدمة الحكومة المصرية .. وكان من الطبيعى أن يعلق هؤلاء أهمية كبرى على الضمانات والمزايا التى يمنحها لهم « الوضع القائم » فى مصر ، كما كان كل من الحكومة الفرنسية والقناصل الفرنسيين على درجة كبيرة من الحساسية تجاه اى ضغط يأتى من المصالح الفرنسية فى مصر .

اما الجاليات الأجنبية الكبرى الأخرى فهى الجالية الايطالية ، والتى كان يبلغ عددها نحـــو ١٤٫٠٠٠ . والجاليتان البريطانية والنمساوية ، وكان عدد كل منها يبـــلغ ٦٠٠٠ . وكانت معظم التجارة الانجليزية في مصر في أيد بريطانية ، وكانت الجالية البريطانية التجارية فى الاسكندرية جالية ثرية وذات نفوذ . على ان اعضاءها كانوا اقل بكثير ، فى علاقات التعاقد مع الخديو او الحكومة المصرية ، من اعضاء الجالية الفرنسية . ومع ذلك فان البريطانيين كانوا سواء فى رفع عقيرتهم بالاعتراض على التغييرات التى اقترحها نوبار ، مع

جميع الجاليات الأجنبية الأخرى ، على الرغم من أن احتجاجاتهم لم
تكن تلقى اهتماما كبيرا من حكومة صاحب الجلالة .

وقد كان من المعروف مسبقا أن الحكومة الفرنسية سوف تكون
أول من يعترض على مشروع نوبار ، وخصـوصا بعد أن حدثت
اشتباكات بين مسيو دى موستييه de Moustier ، وزير الخارجية
الفرنسية ، وبين نوبار فى اثناء المفاوضات على قناة السويس قبل
ذلك بعامين عندما كان يشغل منصب السـفير الفرنسى فى
القسطنطينية . وكان رد فعل « موستييه » هو تعيين لجنة لدراسة
المشروع . وكان احد أعضاء هذه اللجنة هو أوترى (Outrey)
القنصل الفرنسى العام السابق فى مصر ، والذى كان الخديوى قد
أعلن أنه « شـخص غير مرغوب فيه » . وقد دعى نوبار ليشرح
مشروعه أمام هذه اللجنة عندما بدأت جلساتها فى نوفمبر ١٨٦٧ .
وقد قرر فى مذكرة قدمها اليها بقبوله أن تكون الأغلبية فى المحاكم
المقترحة للقضاة الأوروبيين ، كما وافق على ادماج المحاكم التجارية
والمدنية الابتدائية المقترحة معا . ولكنه اصر على ضرورة فصل المحاكم
كلية عن القنصليات ، سواء بالنسبة لتعيين القضاة ، أو تنفيذ
الأحكام ، أو التمثيل القنصلى لأطراف القضية . وقد أوصت اللجنة
التى اعتبرت نفسها قد اهينت بدرجة كبيرة بسبب انتقادات نوبار
لنظام القضاء الأجنبى القائم فى مصر ، بأن تقتصر المحاكم المقترحة
على النظر فى القضايا المدنية والتجارية المختلطة التى يكون فيها المدعى
عليه عثمانيا (الا فى القضايا الصغيرة التى تتعلق بالاسـتئجار
والتأجير والقضايا التى يوافق فيها الطرفان على الالتجاء الى المحاكم
المختلطة) ، وبقاء الاجراءات القضائية فى جميع القضايا الأخرى
كما هى دون تغيير . وقد قبل « موستييه » توصيات اللجنة التى
قدمتها اليه فى ديسمبر ١٨٦٧ ، وأوضح لنوبار ، بعد عدة مقابلات
عاصفة بينهما فى الأسابيع القليلة التى تلت ذلك ، انه لن يوافق

على أى شىء أبعد مما أوصت به اللجنة . كما رفض أيضا الموافقة
على الاشتراك فى لجنة دولية اقترح نوبار عقدها فى الاسكندرية ،
الا على اساس توصيات اللجنة .

وبعد أن وصل نوبار الى حائط مسدود فى باريس ، توجه
الى لندن فى مايو ١٨٦٨ ، حيث شـجعه فى البداية اسـتقبال
« ستانلى » لمشروعه على الأمل فى مساعدة حكومة صاحب الجلالة
له فى وجه المعارضة الفرنسية . ولكنه لم يلبث أن أصيب بخيبة
أمل حين أخذ ستانلى ، تحت تأثير مستشاريه القانونيين فى المكتب
القانونى الدائم بوزارة الخارجية ، وتحت تأثير الجالية البريطانية
فى الاسكندرية التى أرسلت اليه مذكرة تحتج فيها على مشروع
نوبار ، يتراجع سريعا فى اضطراب الى موقف « موستييه » الحصين !
وكان أساس هذا الموقف أن العرف الذى نما فى مصر قد اكتسب
نفس الحصانة التى تتمتع بها معاهدات الامتيازات ذاتها ولم يعد
من الممكن انتهاكه . وأن أية ترتيبات جديدة يجب أن تتفق مع
[illegible] . ذلك . فعلى الرغم من وجهة النظر التى عبر عنها ستانلى
فى البداية ، الا أنه غير رأيه . فقد أصر على الاحتفاظ بالسـلطة
القضائية للمحاكم القنصلية على جميع البريطانيين فى مصر . ثم
بعث رسالة الى اللورد « ليونز Lyons » ، السفير البريطانى
فى باريس ، لابلاغها الى الحكومة الفرنسية ، أوضح فيها أنه يوجد
فى مصر ، فيما يتعلق بالمزايا التى يحصل عليها الأجانب ، « عادات
عرفية قديمة قد استقرت تماما حتى أصبحت تمثل بدورها حقوقا
مكتسبة يجب اعتبارها حقوقا مقدسة تماما كمعاهدات الامتيازات
الأجنبية » (٢١) . ثم أضاف قائلا ان هذه العادات ، مع ذلك ،
لا يجب اعتبارها جميعها حقوقا مقدسة ، بل انه يجب أن تسند الى
لجنة دولية مهمة تحديد أية عادات منها تعتبر مقدسة وأية عادات
لا تكون كذلك . ومع أن حكومة صاحب الجلالة لم تقبل جميع

توصيات اللجنة الفرنسية ، الا أنها وافقت على أن هذه التوصيات يجب أن تكون الأساس فى بحث أية لجنة دولية (٢٢) ٠

وعندما أبلغ نوبار نتيجة مفاوضاته الى اسماعيل ، تقرر الحصول على موافقة أكبر عدد ممكن من الدول صاحبات الامتيازات (٢٣) على تعيين ممثلين لها لحضور اجتماع لجنة دولية فى الاسكندرية ، سواء وافقت فرنسا على الحضور أم لم توافق ، ومع أنه تقرر قبول توصيات اللجنة الفرنسية لتكون أساس المناقشة ، الا أنه كان من المأمول أن تكون هذه التوصيات حدا أدنى يمكن الانطلاق منه الى مزيد من المكاسب ٠ وعلى ذلك فقد زار نوبار الحكومة البروسية فى برلين ، والحكومة الايطالية فى فلورنسا ، وحصل على موافقتهما على ارسال ممثلين لهما ٠ كما حصل اسماعيل أثناء زيارة له الى القسطنطينية على موافقة مماثلة من الحكومة الروسية عن طريق السفير الروسى هناك ٠ وفى ديسمبر ١٨٦٨ عين المركيز دى لافاليت Marquis de la Valette وزيرا للخارجية الفرنسية بدلا من « موستييه » ، فزالت بذلك احدى العقبات ٠ واستؤنفت المفاوضات فى باريس فى فبراير ١٨٦٩ ٠ وقد حقق نوبار مع « فاليت » نتائج أفضل مما حققه مع « موستييه » ، واستطاع ، بمساعدة ديليسبس (الذى وافق على تأييده فى مسألة الاصلاح القضائى فى مقابل ما تقدمه الحكومة المصرية من معونات لشركة القنال) ، الحصول على موافقته على ارسال ممثل لحضور اجتماع اللجنة ، على ان يكون مفهوما ان هذه اللجنة لن تكون لها السلطة فى تقرير أى شىء ، وانما فى تقديم توصيات فقط ٠

وعند هذه النقطة ، هب الباب العالى ، الذى كان يحاط علما بالمفاوضات منذ البداية ، يبدى اعتراضه على المسألة برمتها على أساس أنها تعد انتهاكا لتسوية ١٨٤١ ٠ على أن الحكومتين البريطانية والفرنسية ، ولم تكونا قد أثارتا اطلاقا هذا الاعتراض

فى مباحثاتهما مع نوبار ، تغلبتا على هذه الاعتراضات العثمانية ، فقد أشارت الحكومة البريطانية الى أنه لا شىء مما جرى التفاوض بشأنه يمكن أن يعد حقيقة اعتداء على حقوق السلطان ٠ وازاء ذلك أعلن الباب العالى رضاءه ، وعقدت اللجنة الدولية أولى جلساتها فى القاهرة فى أكتوبر ١٨٦٩ ، بينما كانت الاحتفالات الباذخة بافتتاح قناة السويس لا تزال مستمرة ٠

وقد تكونت اللجنة من ممثلين عن الدول الكبرى الخمس الموقعة على تسوية ١٨٤١ ، وهى : بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والنمسا (دولة النمسا والمجر) وروسيا ، وبروسيا ، (التى كانت تشمل حينذاك الاتحاد الألمانى الشمالى) مضافا اليها ايطاليا (التى كانت قد حققت استقلالها الوطنى منذ عام ١٨٤١ ، وكانت تشمل الدويلات القديمة فى توسكانيا وسردينيا ونابولى) ٠ وقد مثل الحكومة البريطانية الكولونيل ستانتون ، القنصل البريطانى العام فى مصر ، والسير فيليب فرانسيس Philip Francis القاضى القنصلى فى القسطنطينية والذى كان من قبل نائب القنصل القضائى فى مصر ٠ وكانت التعليمات التى صدرت اليهما من حكومة صاحب الجلالة تتكون من مجرد خطوط عريضة ، فلم يكونا ملزمين بتأييد توصيات اللجنة الفرنسية أو اية لجنة أخرى ، ولم يكن من حقهما قبول أى اقتراح ينقص من سلطة الباب العالى ٠ وكان عليهما ضمان عدم المساس بالحقوق البريطانية التى تخولها اياها معاهدات الامتيازات ، على أساس أن هذه الحقوق لا تتكون مما تنص عليه معاهدات الامتيازات فقط ، وانما تتكون أيضا من العرف الذى يمكن اعتباره مترتبا عليها ٠

وبعد أن شرح الوفد الفرنسى موقفه ، وكانت تعليماته تقضى بعدم تجاوز توصيات اللجنة الفرنسية ، أصدرت اللجنة قراراتها التى صدرت فى يناير ١٨٧٠ ، والتى كانت تميل الى الاصلاح أكثر

مما كان متوقعا • فقد نصت هذه القرارات على : (١) أن تكون غالبية القضاة في المحاكم من الأوروبيين ، ويتم تعيينهم من جانب الوالى من قوائم ترشيح تقدمها له حكومات القوى الدولية • (٢) انشاء محاكم من ثلاث درجات : ابتدائية ، واستئناف ، ونقض • (٣) تعيين اثنين من المثمنين الأوروبيين في القضايا التجارية (٤) تعيين أوروبيين كضباط أصليين في المحاكم • كما أوصت بأن تختص المحاكم المقترحة بـ (أ) النظر في كل القضايا المدنية والتجارية بين الرعايا العثمانيين والأوروبيين فيما عدا القضايا التى تتعلق بالملكية غير المنقولة ، فتنظرها المحاكم العثمانية (ب) تعيين مامورين قضائيين للنظر في المخالفات (القضايا الجنائية البسيطة) التى يتهم فيها الأوروبيون ، ويحتفظ بالقضايا المدنية والتجارية بين الأوروبيين من مختلف الجنسيات لتنظر فيها المحاكم القنصلية التى يتبعها المدعى عليه كما كان الأمر من قبل (وكان نوبار قد أبدى استعداده لنقل حق المحاكم العثمانية في النظر في القضايا « المختلطة » فيما يتعلق بالملكية غير المنقولة الى المحاكم المقترحة ، اذا قبلت الدول الكبرى اختصاص المحاكم المقترحة بالنظر في القضايا المدنية الأخرى بين الأجانب من مختلف الجنسيات) • اما القضايا الجنائية الخطيرة ومسائل الأحوال الشخصية ، فيحتفظ بحق النظر منها لاختصاص المحاكم القنصلية • على أن يتوقف انشاء المحاكم المقترحة على موافقة الدول الكبرى على « قانون مدنى » مناسب • وقد أشارت وفود أربع دول كبرى هى : بريطانيا العظمى ، ودولة النمسا والمجر ، وبروسيا ، وايطاليا الى استعدادها للموافقة على تولية المحاكم المقترحة اختصاص النظر في جميع القضايا الجنائية التى تتعلق بالأوروبيين ، على شرط موافقة الدول الكبرى على « قانون جنائى » مناسب • ولكن الوفدين الفرنسي والروسى عارضا ذلك •

وبعد أن أعدت اللجنة تقريرها ، سارع نوبار الى القسطنطينية حيث حصل على موافقة الباب على « مشروع ترتيب المحاكم المختلطة في مصر » مبنى على أساس توصيات اللجنة • وقد أرسل الصدر الأعظم على باشا هذا المشروع الى حكومات الدول الست ، وبذلك بدا أن النهاية تلوح في الأفق • على أن الحكومة الفرنسية لم تلبث تحت تأثير سلسلة من الاحتجاجات العنيفة التى وصلتها من رعاياها في مصر ، أن قامت بتعيين لجنة أخرى لفحص المشروع الجديد ! ولكن هذه اللجنة ، التى كانت فيما يبدو واقعة تحت تأثير وساطة شركة القنال لصالح الاصلاحات المقترحة ، وأعدت مشروعا مضادا كان مطابقا بدرجة وثيقة لمشروع نوبار الجديد ، ولكنه أوصى بالغاء محكمة النقض المقترحة ، واشترط اعتبار النظام الجديد في موضع التجربة خلال السنوات الخمس التالية لتنفيذه •

وقد وافقت جميع الدول على المشروع الفرنسي المضاد من ناحية المبدأ ، فيما عدا اقتراح قدمته دولة النمسا والمجر بأن تتمتع المحاكم الجديدة بالولاية القضائية على جميع القضايا المدنية التى تتعلق بالأجانب من مختلف القوميات (٢٤) • وقد أبلغ اللورد جرانفيل Granville ، وزير الخارجية البريطانية ، الحكومة الفرنسية في يولية سنة ١٨٧٠ بأن نوابه القانونيين ، ولو أنهم لم يوافقوا بالضرورة على جميع تفصيلات هذا المشروع ، الا أنهم يرون أنه قد أعد فيما يبدو بعناية فائقة ، وأنه قد أرسى مبادىء تتطابق مع مبادىء الفقه الأوروبى بدرجة تكفى لتخويل حكومة صاحب الجلالة الحق في تبنيه كأساس للاصلاح القضائى في مصر » (٢٥) •

وعند هذه النقطة نشب نزاع حول أى الطرق يتبعها السلطان إزاء شأن الاصلاحات المقترحة • فقد رأى نوبار ، تؤيده في ذلك دولة النمسا والمجر ، أن يأذن السلطان باقامة المحاكم المختلطة على

قاعدة المشروع الفرنسى المعتاد ، على أن تتفاوض الدول الكبرى فى التفاصيل مع الحكومة المصرية مباشرة · ولكن الباب العالى ، تؤيده فى ذلك الحكومتان البريطانية والفرنسية ، رأى أن التفاصيل يجب أن تجرى المفاوضات عليها بين الدول الكبرى والباب العالى ، ثم يفوض السلطان بعد ذلك الخديوى فى وضع المشروع المتفق عليه موضع التنفيذ · وكانت نقطة النزاع الحقيقية تتمثل فى الاستقلال الواسع الذى حصلت عليه مصر بمقتضى فرمان ١٨٦٧ · ولذلك فضل اسماعيل ارجاء تنفيذ الاصلاحات على الخضوع لوجهة النظر التركية والبريطانية والفرنسية · وعلى هذا ففى أغسطس ١٨٧٠ ، تذرع اسماعيل ببعض الاعتراضات البسيطة من جانب الباب العالى ودولة النمسا والمجر وايطاليا ، وأبلغ القنصل الفرنسى العام انه قد تخلى عن مسألة الاصلاح القضائى برمتها فى الوقت الراهن · وفى ذلك الحين كانت الحرب قد نشبت بين فرنسا وبروسيا ، فانشغلت الحكومة الفرنسية بمسائل أخرى أكثر الحاحا وضرورة ·

وقد استؤنفت المفاوضات بعد عامين ، فى خريف ١٨٧٢ ، بعد هزيمة فرنسا أمام بروسيا ، وبعد موت على باشا ، وبعد أن نال اسماعيل عن طريق الرشاوى رضاء السلطان عبد العزيز · فانعقدت لجنة دولية أخرى فى القسطنطينية للنظر فى الاصلاح القضائى ، وقام نوبار فى فبراير ١٨٧٣ ، بتقديم مشروع تفصيلى الى الدول الكبرى الست مبنى على التوصيات التى قدمتها اللجنة ، ويقضى باقامة محاكم مختلطة فى مصر ، على الأسس العامة التى اتفق عليها فى عام ١٨٧٠ ، وعلى تشريعات مستمدة من قانون نابليون قام بوضعها « م· مانورى M. Manoury » ، المحامى الفرنسى المقيم فى مصر · وقد قبلت الدول الكبرى الست هذا المشروع فيما عدا فرنسا · ثم جاءت الموافقة الفرنسية فى نوفمبر ١٨٧٤ ، مقيدة بتعديلات عديدة ، وعلى شرط تصديق الجمعية الوطنية ·

فى ذلك الحين ، كان نوبار ، مهندس الاصلاح القضائى ، قد ترك الحكومة المصرية ، وترك المسألة لشريف باشا ، وزير الخارجية الجديد ، لاتمامها · وقد قامت الجمعية الوطنية الفرنسية بتعيين لجنة جديدة لفحص المشروع ، واتخذت هذه اللجنة توصيات بعدم قبوله · ولكن الحكومة المصرية بعد أن تأكدت من تأييد القوى الكبرى الأخرى ، (التى أصبحت أقل مراعاة لفرنسا بكثير مما كانت عليه من قبل الحرب الفرنسية البروسية) مضت فى طريقها قدما · وفى ٢٨ يوليو ١٨٧٥ افتتحت المحاكم المختلطة رسميا · وعندما ووجهت الجمعية الوطنية الفرنسية بالأمر الواقع ، صدقت على المشروع فى ديسمبر ١٨٧٥ · ولكن الحكومة الفرنسية لم تلبث أن عدلت هذا التصديق فى أكتوبر ١٨٧٦ بتصريح أعلنت فيه النقاط الآتية :

١ ـ عدم اعترافها بحق المحاكم المختلطة فى اتخاذ قرارات تضفى الشرعية على أية ضرائب جديدة تطبق على الأجانب فى مصر ·

٢ ـ احتفاظها بحق التدخل الدبلوماسى لايقاف أو تصحيح أية اجراءات تتناقض مع المعاهدات أو مع حقوق الانسان ترتكبها الحكومة المصرية أو وكلاؤها ضد الرعايا الفرنسيين ·

٣ ـ استمرار القناصل الفرنسيين العموميين فى مصر فى ممارسة نفس ولايتهم القضائية السابقة ، الا فيما عدا القضايا التى تحول بصورة خاصة الى المحاكم المختلطة بمقتضى اتفاق دولى ·

٤ ـ استمرار معاهدات الامتيازات الأجنبية ، والعرف المنبثق عنها ، نافذ المفعول فيما يختص بجميع أنواع العلاقات بين الحكومة المصرية والرعايا الفرنسيين ، الا من حيث حلول سلطات المحاكم المختلطة محلها بصفة تجريبية ·

وبالنسبة للتعديل الأول ، وعلى الرغم من أنه صدر من جانب واحد ودون ابرام اية معـــاهدة ، الا أن الدول الكبرى صاحبة الامتيازات قد قبلته ضمنيا بطريقة السكوت • وكان يعنى من الناحية الفعلية أنه من الضرورى قبل اصــــدار أى مشروع قانون ضريبى جديد ، أن توافق عليه حكومات الدول الكبرى الأربع عشرة صاحبة الامتيازات • أما التعديل الثانى فيعنى أن المحاكم المختلطة لا تعتبر عوضا عن الضغط الدبلوماسى فى تسوية المسائل المتنازع عليها بين الحكومة المصرية والأجانب ، وانما بديلا ممكنا • وباختصار فان التعديلات الفرنسية كانت تعنى أن المحاكم المختلطة ، فى حين أنها لم تحرر الحكومة المصرية من قيودها التشريعية السابقة تجاه الأجانب ، فانها زادت هذه القيود من جهة الواقع •

على أنه من الناحية العملية فان المحاكم المختلطة ، التى بدأت عملها فى فبراير ١٨٧٦ ، تعد تحسينا للنظام القديم • فقد انخفض عدد الدعاوى المبالغ فيها والمفتراة ، وأصبح الفصـــل فى القضايا الحقيقية يتم بسرعة أكثر • ولم تتحقق المخاوف التى ثارت من أن هذه المحاكم سوف تصبح خاضعة لارادة الوالى • كما أن مخاوف نوبار المقابلة من أن هذه المحاكم ، بسبب افتقارها الى الضمانات التى أجبر على التخلى عنها ، سوف تقع تحت نفوذ القناصل ، لم تتحقق أيضا بصفة عامة •

مع ذلك ، فان المحاكم المختلطة ، عند افتتاحها فى سنة ١٨٧٦ ، كانت تفتقر لحد كبير الى نظام الاصلاح الشـــامل الذى كان نوبار قد رسم خطوطه العامة سنة ١٨٦٧ • فقد ظلت الحكومة المصرية لا تملك السلطة القضائية على الأجانب فى المسائل الجنائية ، كما أن العرف السابق الذى نشأ من هذه الحصانة قد استمر دون ان يكبح جماحه شىء ، كما استمرت أيضا أحوال الفوضى التى نشأت نتيجة وجود عدة سلطات قضائية متنـــازعة بين الأجانب المختلفى

الجنسيات • وبذلك حبطت آمال نوبار فى تحويل المحاكم المختلطة الى نظام شامل للسلطة القضائية المدنية والجنائية يطبق على جميع السكان فى مصر (٢٦) •

ولقد كان من أهم وأسوأ نتائج تأسيس المحاكم المختلطة فى مصر ، هو تشريع رهن الأراضى لضمان القروض ، ونزع ملكيتها فى حالة عدم الدفع • وكان التشريع الاسلامى يمنع نزع الملكية (وان كان ذلك كثيرا ما يتم بطرق مختلفة) • ولكن تأسيس المحاكم المختلطة أسفر عن انتقـــال ملكية مساحات كبيرة من الأراضى الى الأجانب عن طريق نزع ملكيتها بسبب الرهن •

ولقد كان امتداد السلطة القضائية للمحاكم المختلطة الى أعمال الحكومة المصرية ، كما هو موضح فى المادة الثانية من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، والتى تنص على أن المحاكم لها السلطة القضائية على « أعمال الادارة التى تجحف بالحقوق المكتسبة للأجانب » مما سبب كثيرا من المتاعب والارتباك • ذلك أن المسألة التى ثارت فى ذلك الحين هى : « الى أى مدى تملك الحـــكومة المصرية سلطة التشريع ؟ وما اذا كان من الضرورى بالنسبة لكل قانون .. يجحف بالأجانب أن توافق عليه حكومات الدول الممثلة فى المحاكم المختلطة قبــــل تطبيقه عـــلى رعاياها ، أو يعتبر قانونا شرعيـــا فى الحقيقة ؟ » (٢٧) وقد انقسم الرأى القانونى فى ذلك • فقد تمسك بعض القانونيين بأن اللائحة انما أعطت فقط المحاكم المختلطة حق الولاية القضائية على الأعمال التشريعية التى يقصد بها الأجانب على وجه التحديد ، ولا يمكن أن تشمل هذه الولاية التشريع الذى يطبق على جميع سكان مصر والذى يمس الأجانب عرضا فقط • ولكن الرأى الفرنسى الرسمى كان يرى أن جميع التشريعات المالية التى تمس الأجانب ، حتى ولو كان ذلك عرضا ، تتطلب موافقة جميع الدول صاحبة الامتيازات لكى تصبح قانونية عند تطبيقها على

الأجانب . وكما سوف نرى ، فان الحكومة الألمانية سوف تعجل من عزل اسماعيل عن العرش فى سنة ١٨٧٩ بتفسير مشابه لأحد المراسيم المالية . وقد فسرت محكمة الاستئناف المختلطة المادة التالية من اللائحة تفسيرا أرحب فى حكم أصدرته فى مرحلة مبكرة ، ولكنها عادت فنقضته بعد ذلك فى حكم لاحق . أما فى انجلترا فان قاضى القضاة فى ذلك الحين قبل التفسير الواسع للمادة ولكن النواب القانونيين اختلفوا معه فى ذلك .. وعلى وجه العموم فقد اتبعت الدول الكبرى التفسير الذى يتناسب مع مصالحها بشكل أفضل فى ذلك الوقت .

حواشى الفصل العاشر

(١) لمعرفة المراسلات الرسمية البريطانية التى تغطى المفاوضات عن انشاء المحاكم المختلطة ، انظر FO 78/2742-2749 :

(٢) Reade-Stanton, 2.11.67, FO 78/1877.

(٣) Stnaton-Derby, 15.3.74, FO 78/2342.

(٤) Ibid., 8.5.74, Ibid.

(٥) Malmesbury-Green, 30.6.58, FO 78/1401.

(٦) انظر المراسلات فى FO 78/1818.

(٧) Russell-Reade, 31.8.64, FO 78/1817.

(٨) Colquhoun-Russell, 25.6.50, FO 78/1522.

(٩) Ibid., 27.7.60, ibid.

(١٠) Ibid., 3.10.60, Ibid.

(١١) Ibid., 12.8.61, FO 78/1591.

(١٢) Brinton, The Mixed Courts of Egypt, pp. 13-14

(١٣) Stanton-Stanley, 1.1.68, FO 78/2038.

(١٤) Brinton, op. cit., p. 19.

(١٥) Stanley-Stanton, 18.10.67, FO 78/1975.

(١٦) Stanton-Lyons, 27.3.67, FO 78/1926.

(١٧) Stanton-Stanley, 4.11.67, FO 78/1977.

(١٨) Stanley-Stanton, 15.1.68, FO 78/2037

(١٩) وقد استقيت هذه الأرقام وغيرها من الأرقام عن عدد من الجاليات الأجنبية فى مصر من : Brinton, op. cit., p. 28.

(٢٠) انظر أيضا Douin, op. cit., vol. II. p. 168.

(٢١) وهذا على الرغم من حقيقة أنه لا شئ من هذا العرف أو العادات الراسخة يعود الى أكثر من أربعين عاما !

(٢٢) Douin, op. cit., vol. II, pp. 224-5.

(٢٣) كانت الدول السبع عشرة صاحبة الامتيازات قد نقص عددها فى ذلك الحين الى أربع عشرة ، وذلك بعد أن اندمجت كل من نابولى وساردينيا وصقلية فى ايطاليا ، وضمت بروسيا اليها الاتحاد الألمانى الشمالى .

(٢٤) ويرجع ذلك الى أسباب داخلية تتصل باصرار المجر على تطبيق كل من القوانين النمساوية والمجرية فى المحاكم القنصلية النمساوية - المجرية .

(٢٥) Douin, op. cit., vol. II. p. 537.

(٢٦) هذا المشروع الشامل قد أعده نوبار عند انعقاد اللجنة الدولية فى القاهرة ، ولكنه رفض برمته دون مناقشة .

(٢٧) Malet-Granville, 19.12.81, FO 141/141.

الفصل الحادى عشر

يوم الحساب

عندما عين المستر « كيف » Cave رئيسا للبعثة البريطانية فى مصر · كتب اليه اللورد « ديربى » Derby فى خطاب تعيينه يقول : « على الرغم من أن الغرض الأول لبعثتك هو المداولة مع الخديو فيما يطلب من نصيحة ومساعدة ، الا أنه لا يمكن أن يفوتك أن تتصيد المعلومات الوفيرة ذات القيمة العظيمة لكل من مصر وهذه البلاد ·· ان حكومة صاحب الجلالة لا ترى من الضرورة تزويدك بتعليمات تفصيلية ، فهى تفضل أن تدع لفطنتك ادارة البعثة ، معتمدة على أنك سوف تكون حذرا فلا تلزمهم باتباع اى أسلوب اجرائى ، سواء بطريق النصيحة أو غيرها ، يمكن أن يؤخذ على أنه يحتوى على رغبة منا فى التدخل دون وجه حق فى الشئون الداخلية المصرية » (١) ·

وقد كان غرض اسماعيل من طلب البعثة واضحا تماما · فقد كان يرغب فى اثارة غيرة فرنسا من بريطانيا العظمى ، والعكس بالعكس ، وذلك للحصول على المساعدة المالية التى كان يحتاج اليها

بشكل ملح ، سواء من المصادر الفرنسية أو الانجليزية ، أو من الاثنين معا ، دون التعرض لأى انتقاص من استقلاله ، أو أية رقابة حقيقية على ماليته · وكانت احتياجاته المالية قد أصبحت ماسة · فبصفة عاجلة كان فى حاجة الى قرض قصير الأجل يبلغ عدة ملايين من الجنيهات لكى يواجه به سندات الخزانة التى تستحق الدفع · وبصفة آجلة فقد كان فى حاجة الى توحيد دينه السائر وتحويل دينه الثابت بحيث يحرر جزءا من ايراداته المخصصة لأقساط الدين ، وبذلك يفسح الطريق أمام قرض آخر طويل الأجل ·

وقد وصل « كيف » ورفاقه الى مصر فى ١٧ ديسمبر · ولم يضيع الخديو وقتا فى توضيح الأمر له · فقد ذكر له « انه ليس فى سلطته اطلاقا السماح له باجراء تحقيق رسمى فى مالية مصر » ، حيث ان مثل هذا التحقيق « سوف يسمح من الناحية الفعلية بالتدخل الأجنبى فى شئون البلاد الداخلية ، وهو لا يستطيع أن يفترض ان حكومة صاحب الجلالة لديها مثل هذه النية · ولكن اذا جرى التحقيق الذى يفكر فيه المستر كيف ، فلن يكون فى وسعه رفض منح تسهيلات تحقيق مماثلة لأية دولة أخرى ، وبذلك تكون قد تأسست لجنة دولية للرقابة على ماليته ، وسوف يحذو الباب العالى حذو اللجنة غالبا ، وعندئذ فان استقلاله الذاتى الادارى يكون قد انتهى » · ثم مضى اسماعيل فاوضح أنه عندما يصل الخبيران الماليان اللذين طلبهما الى مصر ، « فسوف يضع تحت تصرفهما كل تفصيلة من تفاصيل الواردات والمصروفات فى الدولة ، حيث انه ليست عنده أية نية لاخفاء شئ · ولكن هذين الخبيرين سوف يكونان موظفين فى خدمته ، وليس فى خدمة أية دولة أخرى » · (٢) · وقد طمأن « كيف » الخديو الى انه لم يحضر لاجراء تحقيق رسمى ، وانما للحصول على صورة عامة للموقف

المالى • وقد وافق الخديو على اعطائه مثل هذه المعلومات العامة التى يطلبها (٣) •

وبعد أن سوى اسماعيل هذه النقطة بالشكل الذى أرضاه ، اعتزم استغلال كيف كوسيلة للحصول على الدعم المالى من الحكومة البريطانية • فقد تركه يعرف ما لديه من مشروعات عديدة متتالية للحصول على المال من مصادر أخــرى • فأبلغه أن ديليسبس قد عرض عليه تدبير قرض له بمبلغ مليونين من الجنيهات بفائدة ٩ فى المائة وبضمان أسهم شركة قناة السويس الممتازة ، (التى تخول للحكومة المصرية الحصــول على ١٥ فى المائة من صــافى أرباح الشركة) • كما أبلغه بمشروع آخر برهن هذه الأسهم الممتازة مقابل مليونين من الجنيهات بفائدة ٨ فى المائة • ومشروع آخر أيضــا بتأجير السكك الحديدية لمدة ثلاثين عاما مقابل ١٬٢٥٠٬٠٠٠ جنيه انجليزى ســنويا ، وتأجير التلغرافات لنفس المدة بمبلغ ٥٠٬٠٠٠ جنيه انجليزى ، ورسوم التبغ مقابل ٣٠٠٬٠٠٠ جنيه انجليزى فى العام (٤) • وهناك مشروع آخر يتعلق بالأسهم الممتازة قيــل ان البــارون هيرش Hirsh قد قدمه ، وفيه يعرض اقراضــه مبلغ مليونين من الجنيهات بضمان هذه الأسهم بفائدة قدرها « ٥ » فى المائة • وقد كان الســير جورج اليــوت George Elliot ، وهو عضو البرلمان عن دائرة ديرهام Durham ومقــاول اشغال ميناء الاسكندرية التى كانت مستمرة فى ذلك الحين ، راغبا فى استئجار السكك الحديدية والميناء • كذلك فان اوترى Outrey ، القنصل الفرنسى العام السابق فى مصر ، على وشك الوصول نيابة عن أحد الاتحادات فى باريس ليعرض استئجار السكك الحديدية والاتفاق على قرض •

وقد أبلغ « كيف » كل ذلك فى حينه الى حــكومة صاحب الجلالة (٥) ونظرا لأن اسماعيل كان قد عقد العــزم دون ريب على

الاستدانة ، فقد أوصى « كيف » حكومته بمساعدته فى الحصول على قرض لتسديد دينه السائر قائلا : « ان الوضع المالى الحالى فى مصر يسمح بمد يد المساعدة المالية الفعالة • ولكن الانقاذ سوف يأتى متأخرا ، اذا حملت مواردها بالرهونات لحد كبير • فربما هى فرصة للمساعدة الحقيقية قد لا تسنح مرة أخرى • وان الوالى قد يرتب اموره قريبا بدون مساعدة انجلترا ، وبذلك يتغلب على صعوباته ، ولكنه سوف يواصل حينذاك اسرافه السابق دون أن تستطيع كبح جماحه • فاذا حصلت له حكومة صاحب الجــلالة الآن على شروط سهلة ، فسوف يكون لها الحــق فى فرض رقابة مناسبة تضمن استقرار الدخل » (٦) •

وقد كانت فكرة « كيف » الأصلية تقوم على عقد قرض مشمول بالرعاية البريطانية بضمان ايرادات السكة الحديدية • ولكنه لم يلبث أن اكتشف أن هذه الايرادات مرهونة من قبل لحساب اقساط قرض ١٨٧٣ • وبعد عشرة أيام أخرى ، اقترح موافقة حكومة صاحب الجلالة على « عملية أكثر شمولا » • فبعد ان أشار الى « الضــغط المالى المباشر الناتج عن عجز سموه عن دفع قيمة ســندات الدين السائر غير الثابت التى تستحق الدفع الآن على فترات قصيرة ، والتى يقدرها سموه به ١٢ مليون » والى أنه « بدون ايجاد وسيلة لمواجهة الدين السائر فان أزمة خطيرة سوف تنشأ وتكون قاضية على مصــالح حملة السندات » ، اقترح مشروعا بتخصيص ايرادات « المقابلة » لأقساط قرض ١٨٦٤ ولقرضى الدائرة الســنية عامى ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ ، وتخفيض أصل القروض الثابتة الأخرى بنسبة ٢٠ فى المائة ، أى من ٤٤ مليون جنيه انجليزى الى ٣٥ مليون ، ثم اضافة ١٢ مليون جنيه انجليزى من الدين السائر ، وتحويله الى دين جديد قيمته ٤٨ مليون جنيه انجليزى يسدد على أربعة عشر عاما بقسط سنوى يقدر بـ ٥٬١١٦٬١٢٨ جنيهــا انجليزيا (٧) •

وبعد أسبوع آخر أبلغ حكومة صاحب الجـلالة بمشروع مشابه ، اقترحه على اسماعيل « السير جـورج اليوت » ، ويتضمن تحويل الدين الثابت اجباريا بسعر السوق فى ذلك الحين . ثم أخبر «كيف» حكومة صاحب الجلالة أنه يحبذ هذا الاقتراح الذى أبدى اسـماعيل استعداده لقبوله ، وطلب اليهـا الموافقة اما على مشروعه أو على مشروع « اليوت » ، نظرا لأن « الضغط الواقع على الخديو يتطلب حلا سريعا حتى لا يقبل عروضا تهيىء له اسعافا سريعا ، ولكنهـا تؤدى به الى ارتباكات مالية اخطر بكثير فى المستقبل » (٨) .

على أن حكومة صاحب الجلالة لم تابه لأى من هذين المشروعين . فقد أشر اللورد « تنتردن » Tenterden ، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية ، بأن كلا من المشروعين يصلان الى مرتبة الامتناع الجزئى عن الدفع ، وأنه يستطيع أن « يتنبأ بوضوح بنوع الضجة التى سوف تعصف بوزارة الخارجية ، اذا نصحت حكومة صاحب الجلالة الخديو بقبول مشروع يتضمن امتناعا جزئيا عن الدفع . ولا أقصد بذلك القول بأن أى مشروع منهما ربما لا يكون صالحا لحد كبير ، أو أن اناقش فى حق المستر « كيف » فى النصح لصاحب السمو بقبول احدهما ، ولكن أن تنصحه حكومة صاحب الجلالة بأن يفعل ذلك فهذا أمر آخر » (٩) . وقد وافق « ديربى » على رأى « تنتردن » ، واخطر « كيف » بأن « حكومة صاحب الجـلالة لا تستطيع الادلاء برأيها فى أى مشروع من هذه المشروعات المقترحة على الخديو ، أو أن تتحمل أية مسئولية فيما يتعلق بها » (١٠) . وفى ذلك الحين كان « ديربى » يحس بالقلق تدريجيا للمدى الذى ذهب اليـه « كيف » كما يبدو فى توسيع نطاق تعليماته ، وفى ٢٦ يناير أبرق اليه للعودة الى انجلترا بأسرع ما يمكن (١١) . ولكن « كيف » رد محتجا بأن استدعاءه سوف يحدث أثرا مشئوما على المالية المصرية ، وأكد أنه لم يربط حكومة صاحب الجـلالة بأى التزام . وازاء

ذلك لم يصر « ديربى » على عودة « كيف » ، وبقى هذا فى مصر ثلاثة اسابيع أخرى .

فى ذلك الحين ، كانت الأحداث تتحرك فى اتجاهات أخرى . ففى ٥ يناير استقال نوبار مرة أخرى من منصبه كوزير للخارجية وحل محله شريف باشا ، وبعد أسابيع قليلة اضطر الى الخروج من مصر . وكان منذ عودته واستئناف منصبه ناظرا للخارجية قبل ذلك بعدة اسابيع فقط ، قد أصبح على علاقة سيئة باسماعيل . وفى اجتماع له مع بعثة « كيف » ، عقب وصولها الى مصر ، انتقد سياسة الخديو المالية بصراحة ، وندد بسوء استغلاله للسخرة ، وبادارته لأطيانه (١٢) . وكان قد انتقد أمام أناس آخرين ، تصرف اسماعيل فى قبوله بعثة كيف . ولم يلبث أن رتب مع الحكومة الفرنسية ، عن طريق صديقه جول باستريه Jules Pastré فى البنك الانجليزى المصرى ، ايفاد « أوترى » M. Outrey الى مصر فى بعثة مالية لموازنة بعثة كيف . وقد استاء اسماعيل من ذلك ، نظرا لأنه كان قد سبق له ان اعتبر « أوترى » شخصا غير مرغوب فيه منذ اعوام قليلة ، حين كان يشغل منصب القنصل الفرنسى العـام فى مصر . واخبر « كيف » انه أقـال نوبار من منصب ناظر التجارة (وهو منصب يقترن عادة بمنصب ناظر الخارجية) لهذا السبب ، وان نوبار قد استقال من منصب ناظر الخارجية كذلك ، بعد أن تحقق من أنه فقد ثقة سيده فيه (١٣) .

(ومن المحتمل أن السبب الحقيقى الذى أفقد نوبار مركزه هو أن اسماعيل كان قد أخذ يدرك الورطة التى ورطه فيها بقيام المحاكم المختلطة . وكان نوبار هو الذى خطط لها ، مما أدى الى خضـوع الحكومة المصرية ودوائر أملاك الخديو للسلطة القضائية لهـذه المحاكم ، وامكانية مقاضاتها امامهـا ، وأدى الى اجتثاث سلطة اسماعيل المطلقه من الجذور) .

وقد كان رد فعـــل اسماعيل الأول لدى ســـماعه عن بعثة « أوترى » أنه سوف لا يسمح بدخول الرجل البلاد · على أنه لم يستطع الاصرار على هذا الموقف ، فلقد كان فى حاجة الى المال ، وكان واضحا فى نهاية شهر يناير انه سوف لا يحصل عليه عن طريق بعثة « كيف » ، بل ان وجود البعثة فى حد ذاته قد قلل من فرصة الحصول عليه من مصادر أخرى (١٤) ! ·

وكانت الحـــكومة الفرنسية قد نظرت الى بعثة كيف بمنظار الشك الشديد · فقد أبلغ السفير الفرنسى فى لندن « ديربى » بأن حكومته قد أقلقها بدرجة خطيرة ما يبدو أنه « تدخـل مالى من جانب الحكومة البريطانية فى ادارة مصر الداخلية ، يصل الى حد انتهاك استقلال مصر » (١٥) · ولم يتأثر السفير بما أبداه « ديربى » من انكار · والى جانب ذلك فان الحكومة الفرنسية كانت قلقة بشـــأن الكميات الكبيرة من سندات الخزانة المصرية التى كانت فى حوزة « الكريدى فونسييه » · وكان شراء الحكومة البريطانية لأســهم شركة القناة قد أحبط خطط « الكريدى فونسييه » فى تمويل هذه السندات بضمان أسهم القنال ، وأصبح من الضرورى بشكل أكثر الحاحا من ذى قبل اتخاذ اجراء آخر · وقد وضعت خطط تتعلق بالأسهم الممتازة ، وتم رهنها فيها بعد ، للكريدى فونسييه كضمان جزئى لقرض قدره «٥» مليون جنيه انجليزى ·

ونظرا لهذه الاعتبارات ، فقد رحبت الحكومة الفرنســية باقتراح نوبار الذى قدمه فى نهاية شـــهر ديسمبر بارسال بعثة فرنسية الى مصر للتفاوض على قرض سريع قصير الأجل لدفع سندات الخزانة التى حان ميعاد استحقاقها ، والاتفاق على اجـــراء طويل الأجـــل لتوحيد الدين الثابت والدين الســـائر · وعندما تحقق اسماعيل من أنه لا أمل فى شىء يمكن أن يأتى عن طريق البعثة الانجليزية ، قبل التعامل مع « أوترى » و « باستريه » ، اللذين

كانا مخولين من قبل « الكريدى فونسييه » فى عمل بعض الترتيبات فى شأن الضمان الكبير للدين السائر ·

وفى بداية شهر فبراير ، اقترح اسماعيل على « ستانتون » ، فى محاولة أخيرة لاستغلال بعثة « كيف » فى تدعيم ماليته المنهارة ، أن تصدر حكومة صاحب الجلالة بيانا تقتبس فيه كلمات « لكيف » يعبر فيها عن ثقته فى المالية المصرية (١٦) · وقد قدم هذا الاقتراح الى « ستانتون » دون علم « كيف » أو موافقته · وقد رفضته الحكومة البريطانية فى سخط · فقد علق عليه « تنتردن » قائلا : « انه لاقتراح مهين أن يضع الخديو الكلمات عمدا فى فم « كيف » ، ثم يطلب منا نشرها لمساعدته فى الحصول على المال » · وقد وافق « ديربى » على هذا الرأى وأبلغ « ستانتون » أن « حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع التعهد بالموافقة على طلب الخديو ، وهى تثق فى أن سموه لن يعود مرة أخرى الى هذه المسألة » (١٧) ·

فى ذلك الحين كان اسماعيل يقـــوم بالفعل بمفاوضات مع « باستريه » ومع « أوترى » ، اللذين وصلا الى مصر فى منتصـــف يناير · وفى يوم ٢٨ يناير ارسل « كيف » الى حكومته يخبرها أن الخديو يحاول عقد قرض قدره ١٤ مليون جنيه انجليزى بفائدة ٩ فى المائة ، « ويتولى الفرنسيون تمويله » (١٨) · على أن هـــذا الانذار ثبت زيفه ، ولكن فى أول فبراير أبرق « كيف » بأن الخديو «سوف يحتـــاج الآن الى خبير مالى واحـــد فقط من انجلترا وليس الى خبيرين » (١٩) · وفى رسالة أخرى شرح المسألة قائلا انه فى أثناء الحاحه على الخديو للحصول منه على مزيد من المعلومات بخصوص وظائف الخبيرين البريطانيين اللذين طلبهما ، أوضح اسماعيل أن « هناك مفاوضات تجرى الآن مع السير جورج اليوت من جهة ، ومع الفرنسيين من جهة أخرى ، حول عقد قرض فورى قيمته ٢٪ مليون جنيه انجليزى · وأن المسألة تتوقف على من منهما سوف يأتى أولا·

فاذا دبر « اليوت » المال ، فان مشروع توحيد الدين (وهو المشروع الذى اقترحه « اليوت » لتحويل الدين الثابت) سوف ينفذ ، وسوف تنشأ « المصلحة » الجديدة · على ان التفكير الآن يجرى ، طبقا لهذا الترتيب ، فى تعيين عضو فرنسى فى مصلحة المراقبة ، ولذلك فقد اقترح سموه ·· مطالبة حكومة صاحب الجلالة بتعيين موظف واحد فقط » · وعندما الح « كيف » عليه لمعرفة اختصاصات هذا الموظف ، اخبره الخديو ان « المسألة كلها قد أثارت من التعليقات الأجنبية الكثيرة ما يجعله يريد بكل بساطة موظفا للعمل كمستشار مالى بدون اختصاصات تنفيذية » (٢٠) ·

وعندما تسلمت حكومة صاحب الجلالة برقية « كيف » فى أول فبراير ، وقبل أن تتسلم توضيحه المحير لحد ما – وكان من الواضح أنها لم تعد تثق كثيرا فى صواب أحكامه – ابلغت « ستانتون » أنها قد أوصت « بمستر ريفرز ويلسون C. Rivers Wilson للمساعدة فى اعادة تنظيم نظارة المالية المصرية » · وأوضحت أن « المستر ويلسون يشغل الآن منصب مراقب الدين العام » ، وأنه اذا كان سيحصل على وظيفة فى حكومة الخديو « فسوف يتخلى عن وظيفة عامة تدر عليه ايرادا طيبا » ولكنها رأت أنه من الأفضل أن يذهب الى مصر « ويتحرى بنفسه عن الوظيفة التى سيشغلها » (٢١) ·

ويبدو أن يأس حكومة صاحب الجلالة من الحصول على معلومات متماسكة من « كيف » ، وقلقها من الاشاعات التى كانت تصلها من كثيرين (ومنهم روتشيلد) عن نشاط اوترى ، قد جعلها ترتب ارسال « ويلسون » الى مصر ، دون اية نية جدية للعمل فى خدمة الخديو ، وانما « ليتفقد الميدان ، ومعرفة ما يدبره » أوترى ورفاقه · وقد ظل « ويلسون » طوال زيارته يتبادل الرسائل مع « ستافورد نورثكوت » Stafford Northcote ، وزير المالية،

ومع بيت روتشيلد ، اللذين كان على صلة وثيقة بهما بحكم اختصاصاته كمراقب للدين الوطنى · وكان بيت روتشيلد يعد بعلم حكومة صاحب الجلالة عرضا لاسماعيل لمنافسة العرض الذى يقدمه « أوترى » وأصحابه ، وكانت احدى مهام « ويلسون » العمل كوسيط فى هذا العرض ·

وفى خلال شهر مارس ، وبينما كان « ريفرز ويلسون » فى طريقه الى مصر ، اخذت حكومة صاحب الجلالة تحث الخديو على عدم الارتباط بالمصالح الفرنسية قبل وصول ويلسون ، حيث أن لديها من الأسباب ما يجعلها « تعرف أن هناك مقترحات يعدها الماليون الانجليز ربما تؤدى الى تسوية مرضية لمشاكله » (٢٢) · كما أبلغت « ستانتون » أيضا أن يخبر الخديو بصفة غير رسمية أنه فى حالة دعوة موظف فرنسى للمعاونة فى اعادة تنظيم المالية المصرية ، فان ذلك سوف يؤدى الى « استدعاء ويلسون » وتعطيل تسوية كان من الممكن تحقيقها لولا ذلك (٢٣) ·

وكانت المفاوضات الفرنسية التى أدت الى محاولة الارتباط بين حكومة صاحب الجلالة وبيت روتشيلد ، تجرى فى القاهرة منذ منتصف شهر يناير · وكان أول مشروع فرنسى يقضى بتأسيس « بنك وطنى » يتسلم الايرادات ويتولى تسديد أقساط الدين ، كما يتولى دفع الدين السائر بفائدة ٦ فى المائة بحيث تسدد هذه القيمة على ثلاثين عاما ، وترهن فى مقابلها الايرادات الأخرى التى لم يسبق رهنها من قبل وهى ، عوائد الدخولية وايرادات سكة حديد الوجه القبلى وجمارك ميناء الاسكندرية ، وكذلك أسهم قناة السويس الممتازة · وقد اشترط لهذه التسوية تعيين مستشار مالى فرنسى لموازنة المستشار الانجليزى ، وأن يعهد بادارة البنك الى مندوبين ثلاثة تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والايطالية · وقد ارسلت الحكومة الفرنسية هذا المشروع الى حكومة صاحب الجلالة

وأوصت بقبوله (٢٤) . على أن حكومة صاحب الجلالة ، بعد أن تلقت تفصيلات من « ستانتون » ، رفضت المشروع قائلة : « ان حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع ارسال مندوب للاشتراك في ادارة البنك . ولكن اذا قدم الينا مشروع عملي لتسلم الايرادات واستغلالها في دفع الدين فسوف نوليه عنايتنا » (٢٥) .

وقد رأينا فيما سبق رد الفعل لدى الحكومة البريطانية تجاه تعيين مستشار مالي فرنسي . وقد وصل هذا المستشار ، واسمه « فيليه » Villet الى مصر في منتصف شهر مارس ومعه مشروع تؤيده الحكومة الفرنسية يستبدل بفكرة البنك الوطني « صندوقا للاستهلاك » ، يديره أربعة من المندوبين الدوليين ، ويتولى استلام وتوزيع الحصص « المخصصة » من الايرادات ، بعد توحيد الدين واعادة تسويته على الأسس التي يتم التفاوض عليها .

وقد جرت هذه المفاوضات دون تبليغ أية معلومات عنها الى حكومة صاحب الجلالة ، لا من جانب الحكومة الفرنسية ولا من جانب الحكومة المصرية . وقد علمت الحكومة بما جرى بطريق غير مباشر من تقارير « ستانتون » ، ومن الصحف ، ومن بيت روتشيلد على وجه الاحتمال (لم يكن « ويلسون » قد وصل بعد الى مصر وكان « كيف » قد غادرها) . ولذلك فقد كتبت الى « ستانتون » في نوع من الاستياء تطلب اليه معرفة كل شيء عن « صندوق الدين » المقترح ، وما اذا كان المندوبون الفرنسيون والايطاليون قد تم تعيينهم ، وأية ترتيبات أعدت – اذا كان ثمة شيء منها – لتوحيد الدين واستبداله (٢٧) .

وفي ذلك الحين كان « كيف » قد عاد الى انجلترا وكتب تقريره بتاريخ ٢٢ مارس ولكنه لم ينشر حتى ٣ أبريل . ويرجع التأخير في النشر الى سوء فهم وقع من الخديو وكان له انعكاسه السيء على المالية

المصرية . ففي ٢٠ مارس أبرق « ديربي » الى « ستانتون » يخبره بأن تقرير « كيف » قد انتهى ، وأن محتوياته من ناحية مضمونها معلومة للخديو من قبل ، وأننا « نرى من المستحسن عرضه على البرلمان فورا ، ونعتقد أن ذلك سوف يكون له تأثير حميد » (٢٨) . على أن اسماعيل عارض هذا على الفور على أساس أن التقرير قد بني على معلومات أعطيت الى « كيف » بصفة سرية (٢٩) . وفي ٢٣ مارس أبلغ ديزرائيلي ، رئيس الوزراء ، مجلس العموم أن التقرير لن ينشر بسبب اعتراض الخديو على النشر (٣٠) . وقد أدى هذا التصريح الى تأكيد المخاوف التي كانت شائعة حول حالة المالية المصرية ، فانهارت أسعار أسهم قرض ١٨٧٣ من ٦٣ الى ٥١ (٣١) . وفي ٢٥ مارس أبرق « ديربي » الى « ستانتون » يقول ان « رفض الخديو الموافقة على نشر تقرير « كيف » قد أضر بسمعته في هذه البلاد . وأنه من الحكمة بالنسبة له أن يسحب معارضته » (٣٢) . وقد قبل الخديو ذلك وتم نشر التقرير في ٣ أبريل ، وكانت محتوياته على وجه العموم مطمئنة وبشكل منصف ، ولكنها لم تصلح الضرر الذي وقع بسبب معارضة اسماعيل الأول في نشر التقرير وبسبب تصريح ديزرائيلي بخصوص هذه المعارضة في البرلمان (٣٣) . ففي ٦ أبريل ، أي بعد نشر التقرير بثلاثة أيام ، أصدرت الحكومة المصرية مرسوما تعلن فيه تأجيل دفع السندات والأقساط المستحقة في أبريل ومايو لمدة ثلاثة أشهر ، على أن تدفع فائدة ٧ في المائة عن المدة المؤجلة ، حتى تتم الاجراءات المالية لتسوية الدين (٣٤) .

وكان « كيف » قد بدأ تقريره (٣٥) بالقول بأن « الوالي قد حاول بموارده المحدودة وفي سنوات قليلة ، أن ينجز مشروعات تقتضي مدة أطول ومن شأنها أن ترهق موارد ميزانيات بلاد أكثر ثراء لحد بعيد » . ثم أورد بعض الاشارات الى التبذير والاسراف ، ولكنه علق عليها قائلا انه « ربما لم يحدث في مصر ما يقترب

مما حدث من النفقات الفاحشة التى تميز بها بدء ادخال نظام السكة الحديد فى انجلترا » . ثم تحدث عن نظام الزراعة والرى وحيازة الأراضى فى مصر ، ووصف مصروفات اسماعيل بأنها « غير منتجة » وانتقد اصدار قانون المقابلة الذى يتسم بالطيش . وقدر « كيف » الدخل السنوى ب ١٠٫٦٩٨٫٠٧٠ جنيها انجليزيا (٣٦) . ولكنه أوضح أنه يتضمن مبلغ ١٫٥٢١٫١١٨ جنيهـا انجليزيا ايرادات المقابلة التى تدفع بصفة مؤقتة ، والتى سوف تنتهى طبقا لقانون المقابلة بتخفيض جوهرى فى ايرادات « الميرى » . ثم حدد مصروفات الدولة ب ٩٫٠٨٠٫٦٨١ جنيهـا انجليزيا سنويا ، منهـا مبلغ ٥٫٠٣٦٫٦٧٥ جنيها لأقساط الدين . وأوضـح أن قرضى الدائرة اللذين عقدا فى ١٨٦٦ و ١٨٦٧ ، وكذلك دين الدائرة السائر وقيمته ٣٫٤ مليون جنيـه انجيزى « قد حولت الى الدولة مقابل تحصيل قيمتها » ★ ـ وهو ما لم يكن معروفا من قبل . ثم وصف التقدم المادى الكبير الذى حدث فى خلال عهد اسماعيل ، وقرر ان نتائجه ربما تؤدى الى زيادة صغيرة ولكن ثابتة فى الدخـل فى المستقبل . وأعطى تفصيـلات عن القروض الأجنبية المختلفة والترتيبات التى أعدت لتسديدها . وقال : « انه لا يوجد بين هذه القروض قرض يكلف أقل من ١٢ فى المائة سنويا ، بينما البعض الآخر يكلف ١٣½ فى المائة ، وقرض السكة الحديد يكلف ٢٦٫٩ فى المائة بما فيه مال الاستهلاك » . وعندما تناول قانون المقابلة ذكر أنه فى مقابل ايرادات قدرتها الحكومة ب ٢٦٫٣٦٥٫٨٧٨ جنيهـا انجليزيا عند تمام دفع الأقساط الاثنى عشر فى ١٨٨٥ ، تنازلت الحكومة الى الأبد عن ٢½ مليون جنيها سنويا من دخلها ! ثم علق على الأرقام التى قدمتها الحكومة المصرية لايراداتها ومصروفاتها خلال عهد اسماعيل ، فقال « ان المبلغ الوارد عن الايرادات أقل بقليل مما

★ من ايرادات الدائرة (المترجم) .

انفق على الادارة ، والجزية ، والأعمال التى لاشـك فى نفعها . أما بالنسبة للمقدار الكبير الحالى من الديون فلا يوجد ما يوضحه اطلاقا سوى قناة السـويس ، فان جميع ايرادات القروض والدين السائر قد استنفدت فى دفع الفائدة واستهلاك الدين فيما عدا المبالغ التى انفقت على قناة السويس » .

أما بالنسبة للمستقبل القريب فقد كتب « كيف » يقول : « ان الضغط الحالى ناشىء من عجز الخديو عن دفع سـندات الدين السائر غير الثابت التى يستحق الآن على فترات قصـيرة ، ويقدره سموه ب ١٨٫٢٤٣٫٠٧٦ جنيها انجليزيا (٣٧) . وهذا الوضـع التعس يرجع بدرجة كبيرة الى الشروط الباهظة التى تم بها قرض ١٨٧٣ » . وبعد أن شرح « كيف » هـذا الكلام ، قدم مشروعا بتوحيد وتسوية الدين اقترح فيه توحيد قروض ١٨٦٢ ، ١٨٦٨ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٣ ، مضافا اليها دين الدولة السائر البالغ ١٨ مليونا ، وكذا دين الدائرة البالغ ٣ مليون جنيه ، فى دين موحد جديد قيمته ٧٢ مليونا ، بفائدة ٧ فى المائة ويسدد على خمسين عاما . وقدر تكلفة اسـتبدال الدين ب ٤٫٤٧٣٫٠٠٠ جنيه انجليزى . واقترح تخصيص حصيلة المقابلة لتسديد القروض القصـيرة الأجل ، وتخصيص مبلغ ٤ مليون جنيه انجليزى سنويا لنفقات الادارة ، بما فيها مخصصات الخديو . وقد اعتبر « كيف » مشروعه مشروعا عمليا بناء على أن الدخل يقـدر ب ١٠٫٦٨٩٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، ولكن « بشرط جوهرى ... هو ان يعين الخديو شخصا يتمتع بثقة الجميع ، مثل المندوب المالى الذى أرسلته حكومة صاحب الجلالة ليعمل فى خـدمة الخديو على رأس مصـلحة للمراقبة تتسلم من مأمورى التحصيل فروع الايرادات التى يتم تحديدها ، بحيث تشـمل الضريبة العقارية والمقابلة ، ويكون لها اشراف عام على فرض وتحصيل الضرائب » . وانتهى التقرير بالقول بأن مصر قادرة على تحمل أعباء

ديونها برمتها ، بسعر فائدة معقول ، ولكنها لا تستطيع الاستمرار في تجديد الديون السائرة بسعر ٢٥ في المائة والحصول على قروض جديدة بسعر ١٢ في المائة ، ١٣ في المائة لمواجهة هـذه الزيادات في ديونها بدون أن يدخل قرش واحد منها في خزانتها » .

وكنا قد رأينا كيف ان نشر تقرير كيف قد سبقه مباشرة تقريبا اعلان تأجيل دفع الديون المستحقة لمدة ثلاثة اشهر . وقبـل ذلك بشهرين تقريبا كان تسديد سندات الخزانة المستحقة يتم بمساعدة « أوترى » ، وجماعته ، الذين أقرضوا اسماعيل حوالى ٥ ملايين جنيه انجليزى بفائدة ١٤ فى المائة ، وكان مفهوما أن هذا المبلغ سـوف يدخـل ، بشروط مناسبة ، فى التسوية المالية التى كان يجرى التفاوض معه بشأنها . وقد صـدر اعلان تأجيل الدفع بناء على نصيحة « ريفرز ويلسون » ، الذى اعتبر ذلك أقـل ضررا من **الاستمرار فى اقتراض الأموال بمثل تلك الشروط** .

على أن اسماعيل فيما يبدو كان يود التخلص من الفرنسيين والاتفاق مع بيت روتشيلد . ففى ١٥ ابريل سـلم « ستانتون » مشروعى مرسومين ، أحدهما يقضى بتسوية الدين على الأسس التى اقترحها تقرير « كيف » ، والآخر يقضى بانشـاء صندوق للدين يديره مندوبون أوروبيون ويتولون اسـتلام وتوزيع الايرادات « المخصصة » للدين (٣٨) . وكانت الفكرة أن يمول بيت روتشيلد الدين وتسويته . وقد أعربت حكومة صاحب الجلالة بحـذر عن موافقتها على المشروع وابلغت الخديو انه « فى الوقت الذى يصبح قادرا على الحصول على الوسائل الضرورية لتنفيذه » ، فسـوف « يسرها مساعدته بترشيح أحـد المندوبين » ثم طلبت المزيد من التفصيلات ، وطلبت تأكيدا بأن حصيلة أسهم شركة القناة السنوية سوف تدخل فى التوحيد (٣٩) . وأكثر من ذلك فان حكومة صاحب

الجلالة لن تقدم على شىء ، ولن يمس روتشيلد الدين ، الا اذا وافق اسماعيل على ذلك القدر من الرقابة الذى تصر عليه .

وعندما رأى اسماعيل انه لن يستطيع الحصول على المسـاعدة من حكومة صاحب الجلالة أو من بيت روتشيلد . لم يجد مفرا من بذل اقصى ما فى وسعه للتوصل الى احسن الشروط مع « أوترى » وجماعته . وقد أعطى تفصيلات هذه الشروط الى « ستانتون » فى ٢٥ ابريل ، واصدرها فى مرسومين مؤرخين ٢ ، ٧ مايو . ويقضى اول هذين المرسومين بانشاء صندوق للدين يتولى ادارته مندوبون فرنسيون وبريطانيون ونمساويون وايطاليون ، على الاسس التى ابلغها الى « ستانتون » قبل ذلك بعشرة أيام . أما المرسوم الثانى فيقضى بتحويل الدين الثابت والدين السـائر (٤٠) والذى تقدر قيمتهما الاجمالية بـ ٩١ مليون جنيه انجليزى ، الى دين موحـد بفائدة قدرها ٧ فى المائة ويسدد على خمس وستين سنة . وكانت الخطوط الرئيسية لمشروع توحيـد الدين على النحـو الآتى : (١) تحويل سـندات قروض ١٨٦٢ ، ١٨٦٨ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٣ بالسعر الأصلى (٢) تحويل سندات قروض ١٨٦٤ ، ١٨٦٦ ★ ، ١٨٦٧ بواقع خمسة وتسعين منها لكل مائة من السندات الجديدة . وبذلك حصل حملة هـذه السندات على زيادة قدرها ٢٥ فى المائة (٤) ابطال المقابلة ، واستقطاع ٥ر٤٦٩ر١٨٨ جنيهـا انجليزيا من مبلغ الـ ١١ر٧٥٨ر١٤٠ جنيها انجليزيا الذى قيل انه تم تحصيله ، وذلك مقـابل متأخرات الضرائب ، وادماج مليون جنيه فى الدين الموحد ، وتسديد الرصيد على ٦٥ عاما بفائدة ٧ فى المائة (٥) تحديد

★ هكذا فى الأصل وصحتها سنة ١٨٦٥ بدلا من ١٨٦٦ (انظر صورة الأمر العالى الصادر بجمع الديون المصرية وجعلها دينـا واحدا وافراغها فى صـورة منتظمة) . على انه يلاحظ على الدوام ان المؤلف يشير الى قرض الدائرة السنية الأول المذكور بقرض ١٨٦٦ . كذلك نلاحظ ان مرسوم ٢ مايو المشار اليه فى المتن لم يتعرض لجنسيات مندوبى صندوق الدين (المترجم) .

الايرادات المخصصة للدين العمومى ب ٦ر٤٤٣ر٦٠٠ جنيه انجليزى سنويا ، يدفع منها مبلغ ٥ر٧٩٠ر٨٤٥ جنيها انجليزيا من ايرادات الدولة و ٦٨٤ر٤١١ جنيها انجليزيا من ايرادات الدائرة · واتفق على أن تتولى جماعة من الماليين الفرنسيين عملية تحويل الدين ، وخصصت لهذا القرض ايرادات مقررة قدر أنها تكفى لتأدية قسط الدين ، على أن تدفع مباشرة الى الصندوق (٤١) ·

على أن حكومة صاحب الجلالة لم تقتنع بكل ذلك · فقد تساءلت كيف أن مجموع الدين الذى قدره « كيف » ب ٧٦½ مليون جنيه انجليزى قبل أسابيع قليلة ، قد زاد الى ٩١ مليون جنيه ؟ وقد أجيبت بأن الفرق يرجع سببه الى عقد قرض قيمته ٣ مليون جنيه انجليزى فى هذه المدة ، وكذلك يرجع الى قرض قدره ٥٠ مليون جنيه انجليزى أضيفت اليه زيادة قدرها ٢ر٧٤٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى · ثم مبلغ ٦ر٤٤٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى قيمة تعويض حملة سندات الدين السائر عن تحويل سنداتهم من قصيرة الأجل الى طويلة الأجل · وقد أعربت حكومة صاحب الجلالة عن أسفها لأن « سموه لم يستطع اقناع البيوت المالية الرئيسية فى أوروبا بمساعدته ، وانه لم يتبين صلاحية التوصيات التى قدمها المستر « كيف » لمعالجة ديونه » · وأبدت انزعاجها للزيادة الواضحة التى طرأت على مبلغ الدين ، ولم تقتنع بالتفسيرات التى قدمت لها ، « فان جزءا كبيرا من الزيادة المعترف بهـا يرجع الى تعويض حمـلة سندات الدين السائر - وهو تنازل اقل ما يقال فيه انه ملىء بالشـبهات · ومن الناحية الأخرى ، فان حملة سندات القروض القصيرة الأجـل قد عوملوا معاملة طائلة · وأكثر من ذلك أنه يبدو ان هناك قرض جديد يجرى التدبير له ، سوف تكون تكاليفه ثقيلة بما يتجاوز حـدود العقل (٤٢) · وأشارت الى أن الغاء المقابلة سوف يتضمن تعويضات تؤدى الى زيادة فى الدين تصل الى نحو ١٢ مليون جنيه ، والا لكان

الحكومة تكون قد نكثت عهدها · وفى النهاية أوضحت حـكومة صاحب الجلالة أنها ، تأمل فى اخلاص فى أن يؤدى المشروع الذى أرسله سموه الى حدوث تحسن فى الادارة المالية ، ولكن لن يكون فى وسعها قبول مسئولية تتطلب منها ترشيح احد المندوبين » (٤٣)·

وقد اعرب « ريفرز ويلسون » عن عدم موافقته على المشروع · فقد رأى انه يضع حملا ثقيلا على دافع الضرائب المصرى ، وأنه كان سيعاملها بشكل غير مناسب مع حملة سندات الدين السائر · وقد أخبر نورثكوت ، وزير المالية انه اذا رشحته حكومة صاحب الجـلالة فسوف يعمل مندوبا لمدة محددة ، وبشرط ان يعين رئيسا ، والا فانه سوف يفضل العودة الى انجلترا حيث انه : « نظرا لتفوق النفوذ الفرنسى ، فان الاحتمال كبير الا يعرض على شىء يمكننى قبوله »(٤٤)· وقد انتهى الأمر بأن عرض عليه اسماعيل رئاسة صندوق الدين ، ولكن « نورثكوت » أبلغه أن عمله فى مصر سوف يسىء فهمه اذا لم يقدم استقالته من خدمة الحكومة البريطانية ، فعاد الى رقابة الدين العام » (٤٥) · على أن علاقته بمصر لم تنقطع تماما كما سوف نرى·

وقد رشحت الحكومات الفرنسية والنمسـاوية والايطالية مندوبيها لصندوق الدين ، وقام الخديو بتعيينهم ، وفى ١٠ يونيه ١٨٧٦ بدأ عمل صندوق الدين رسـميا · ثم أنشىء « مجلس أعلى للمالية » مكون من رئيس ايطالى وخمسة اعضاء من المصريين وخمسة من الاوروبيين ، دون اختصاصات محددة للاشراف على المالية · ولكن التسوية الجديدة سقطت قبـل أن تحلق · فلم تكن ثمة رقابة حقيقية على الايرادات والمصروفات ، نظرا لأن السـلطات الممنوحة لصندوق الدين كانت مقصورة على توزيع المبالغ التى قررتها الخزانة المصرية ووضعتها تحت تصرفاتها · وكان قسط الدين السـنوى ، الذى قدر على أساس مبالغ فيه للايرادات ، قسطا ثقيلا وبشـكل يستحيل تحقيقه · ولم يكن ثمة شىء يوقف الدائنين الآخرين ، الذين

لم يدخلوا فى التسوية ، عن مقاضاة الحكومة أو الدائرة أمام المحاكم المختلطة الجديدة ، ولكن لم توافق على ذلك حكومة صاحب الجلالة ، ولا حملة السندات البريطانيين ، وعديد من البيوت المصرفية الدولية القوية ، بما فيها بيت روتشيلد ، وفروهلنج وجوشن ، وأوبنهايم .

وقد أبلغ اسماعيل ، « تشالى كوكسون » Cookson (٤٦)، القائم بأعمال القنصل البريطانى العام ، أنه « لم يقبل مقترحات المجموعة الفرنسية الا تحت ضغط الحاجة ، والا بعد أن فقد الأمل فى تحويل الدين عن طريق بيت مالى أوروبى كبير (٤٧) ، وقد استمر فى ابقاء خطوطه مفتوحة مع حكومة صاحب الجلالة . فقد عين « أكتون » Acton ، وهو موظف بريطانى فى نظارة التجارة ، فى « مجلس المالية الأعلى » (٤٨) . وكان من الواضح انه يتوقع أن تخطو اليه حكومة صاحب الجلالة قبل مضى وقت طويل ، وذلك لاعادة التوازن الذى اختل بالسيطرة الفرنسية . وكان يأمل بهذه الطريقة فى تقليل عبء الدين دون أن يضطر الى قبول نظام مراقبة يكون شديدة الوطأة عليه . ولحد ما فقد كانت آماله وتوقعاته لها ما يبررها .

فلقد أدى الغاء المقابلة الى استياء أصحاب الأطيان المصريين لدرجة أن الحكومة قررت وجوب اعادتها . وكان هذا ، فى حد ذاته ، كفيلا بقلب التسوية الفرنسية من اساسها . ثم لم تلبث الحكومة المصرية أن ووجهت بحكم اصدرته محكمة استئناف المحاكم المختلطة ، كان من شأنه لو قبلته أن يقلب التسوية أيضا رأسا على عقب . وكانت محكمة الدرجة الأولى قد أصدرت فى شهر ابريل حكما ضد « الدائرة » فى احدى الكمبيالات المستحقة التى لم تدفع، وأمرت بصرف قيمتها فورا أو يوقع الحجز على أملاك الدائرة . ثم أصبحت الكمبيالة بعد ذلك جزءا من الدين السائر الذى توحد طبقا للمرسوم المذكور . ولكن محكمة الاستئناف بعد صدور المرسوم

ألغت حكم محكمة الدرجة الأولى ، وبنت حكمها على أن لائحة ترتيب المحاكم المختلطة تنص على أنها تختص بالنظر فى « أعمال الادارة التى تمس بالحقوق المكتسبة للأجانب » . وكان معنى ذلك أنه أصبح من حق الأجنبى بعد انشاء المحاكم المختلطة أن يتحدى أى « اجراء ادارى » تصدره الحكومة المصرية يكون ماسا بالأجانب أمام المحاكم المختلطة .

وقد حذر « كوكسون » حكومة صاحب الجلالة ، فى تعقيبه على حكم محكمة الاستئناف من أن « مثل هذه التصرفات الموجهة ضد الدائرة ، يمكن أن يترتب عليها متاعب خطيرة ، وربما تسبب صداما بين الحكومة والمحاكم يمكن أن يؤثر تماما على نجاح النظام القضائى الجديد » (٤٩) . وبعد بضعة أسابيع ، كتب يقول ان « أكثر من خمسين حكما يترتب عليها دفع ألوف الجنيهات ، قد صدرت ضد الدائرة والحكومة . وبالتفاهم مع أصحاب الدعوى لم تتخذ أية خطوة لتنفيذ الأحكام حتى وقت قريب . ولكن المسألة الآن أصبحت تتجه نحو أزمة خطيرة » (٥٠) . ثم روى كيف أن محاولة قد جرت للحجز على خزانة محافظ الاسكندرية ، ولكن أمكن ايقاف التنفيذ بأمر الحكومة . وبعد أيام قلائل جرت محاولة أخرى للتنفيذ على محتويات قصر الرمل فى الاسكندرية وفاء لحكم بمبلغ ٣٫٠٠٠ جنيه انجليزى ضد الدائرة . وقال كوكسون ان « محكمة الاستئناف يبدو أنها تذعن أمام تحدى سلطاتها » (٥١) . وعندما أعلن أحد القضاة الأجانب فى المحكمة الابتدائية احتجاجا علنيا لم يلق تأييد زملائه .

فى ذلك الحين ، كانت حكومة صاحب الجلالة قد عرضت الأمر على نوابها القانونيين الذين أعربوا عن رأيهم بأن مرسوم ٧ مايو ، ولو أنه انتهاك للاتفاق الذى جرى مع الدول الكبرى التى اشتركت فى الموافقة على تأسيس المحاكم » ، الا أنه أبطل حق المدعى فى

النقاضي ، وتكون الأحكام الصادرة ضد الخديو خاطئة » (٥٢) . على أن ، قاضي القضاة لم يوافق على رأى النواب القانونيين وتمسك بأن محكمة الاستئناف كانت على حق . وعلى ذلك وجهت حكومة صاحب الجلالة نشرة الى جميع الدول صاحبة الامتيازات توضح فيها أنها ترى « من المرغوب فيه لحد كبير أن تتحد الدول التى اشتركت في اقامة المحاكم فى تقديم احتجاج مشترك على تصرف الخديو وحكومته الذى يضعف من مركز قضاته ويدمر فاعلية المحاكم » (٥٣) . وقد تبع ذلك مراسلات مطولة مع الدول الكبرى ثم مذكرة تفسيرية من الحكومة المصرية . وفى اكتوبر ، أبلغ « فيفيان » ، الذى عين قنصلا بريطانيا عاما فى مصر ، حكومة صاحب الجلالة ان المحاكم المختلطة قد أجلت جميع القضايا ضد الحكومة المصرية والدائرة حتى يوم ٧ نوفمبر ، وذلك « لاعطاء الوالى الوقت الكافى للتفاوض على تسوية ودية مع دائنيه ، وللتعرف على وجهات نظر الحكومات الأوروبية بخصوص سلطات المحاكم » . وألح فى ضرورة تبليغ وجهات النظر هذه الى القناصل العموميين قبل ٧ نوفمبر (٥٤) . وفى ذلك الحين كانت هناك ٢٢٢ قضية فى الانتظار ضد الحكومة والدائرة يطالب فيها رافعوها بمبالغ تصل تقريبا الى نصف مليون جنيه استرليني .

وفى تلك الأثناء ، وفى أغسطس ١٨٧٦ ، تعهد المستر (اللورد فيما بعد) جوشن Goshen ، احد أصحاب البيت المالى « فروهلنج وجوشن » Fruhling and Goshen ، والوزير السابق فى وزارة الأحرار فى انجلترا ، بتمثيل مصالح حملة السندات (البريطانية) ، والحصول على بعض التعديلات فى المرسوم الأخير الذى أصدره الخديو ، والذى أثر على وضع حملة سندات الدين الثابت » (٥٥) . وقد تلقى « فيفيان » تعليمات من حكومته « ببذل أقصى ما يستطيع من تأييد للمستر » جوشن « بصفة غير

رسمية » ، ويخبر الخديو أن « المستر جوشن كان وزيرا فى الوزارة الأخيرة وانه رجل ذو سمعة عالية ومركز رفيع فى البلاد » (٥٦) .

وقد توجه « جوشن » الى باريس فى نهاية شهر اغسطس للتباحث مع « م. جوبير » M. Joubert ، الذى كان يمثل الدائنين الفرنسيين ، وأصدرا معا مشروعا حظى بتأييد الحكومة الفرنسية . وفى سبتمبر ، أوصى « البارون دى ميشيل » Baron des Michels ، القنصل الفرنسى العام الجديد فى مصر ، الخديو بأن يدعو كلا من « جوشن وجوبير » الى القاهرة . وعندما أبدى الخديو ملاحظته بأن حكم المحكمة المختلطة قد قلب التسوية الفرنسية تماما ، أشار « دى ميشيل » الى ان حكومته تصر على تنفيذ مرسوم ٧ مايو ما لم يعدل نتيجة للوصول الى تسوية مع « جوشن وجوبير » . وقد نقل فيفيان الى حكومة ما رواه له اسماعيل من الصلات دى ميشيل به ، وعلق عليها قائلا : « يبدو أنه من المستحيل حل التناقض القائم بين عزم (فرنسا) على ارغام الحكومة المصرية على تنفيذ المرسوم المالى دون تعديل من جهة ، وبين عزم حكومة صاحب الجلالة على التمسك بقرار المحاكم من جهة أخرى . ويبدو انه من العبث دعوة جوشن وجوبير الى مصر ، اذا اتحدت الحكومتان على ارغام سموه على تنفيذ مرسومه المالى » (٥٧) .

على ان حكومة صاحب الجلالة ، التى كانت فى ذلك الحين وبعد ذلك تتحلل من أية مسئولية رسمية عن بعثة جوشن وجوبير ، قد تركت فيما يبدو « جوشن » ، الذى وصل مع « جوبير » الى مصر فى منتصف شهر اكتوبر ، يوضح « لفيفيان » « التناقض البادى السالف الذكر . ولكن ما حدث فى الحقيقة كان واضحا ولم يكن ليخفى ادراكه عن فيفيان ـ ذلك انه فى مواجهة اصرار الحكومة الفرنسية على تنفيذ التسوية المشمولة بالرعاية الفرنسية فى ٧ مايو من جهة ، وتمسك الحكومة البريطانية بصحة حكم محكمة الاستئناف من جهة أخرى ، لم يكن أمام اسماعيل الا الموافقة على

التسوية المعدلة التي تم الاتفاق عليها بين جوشن وجوبير ، والتي كانت الحكومة الفرنسية توافق عليها بصفة رسمية ، وكانت الحكومة البريطانية توافق عليها بصفة غير رسمية ! ولم يكن موقف حكومة صاحب الجلالة من حكم محكمة الاستئناف تمليه اعتبارات قانونية ، وانما يمليه عزمها وتصميمها على اغراق التسوية الفرنسية التي تمت في ٧ مايو واجبار الحكومة الفرنسية على الموافقة على تعديل هذه التسوية تعديلا يضطر اسماعيل الى قبوله ٠

وفي ٣ نوفمبر ، وبعد اجراء بعض المفاوضات في القاهرة ، أمكن التوصل الى مشروع معدل تم تسريبه الى « رويتر » ونشره في اوروبا ٠ وقد قدمه جوشن وجوبير الى الخديو ، وينص على :

١ ـ فصل الدين الموحد عن دين الدائرة ، الذي ستعقد تسوية منفصلة بشأنه ٠

٢ ـ تخفيض الزيادة المقررة لحملة الدين السائر من ٢٥ في المائة الى ١٠ في المائة ٠

٣ ـ استهلاك ١٥ مليون جنيه انجليزي من الدين الموحد باصدار سندات جديدة ★ بنفس القيمة ، بضمان ايرادات السكك الحديدية ٠ وبفائدة ٥ في المائة ، وانشاء لجنة تتكون من انجليزيين وفرنسي واحد لادارة السكك الحديدية (٥٨) ٠

٤ ـ اعادة المقابلة وتخصيص ايراداتها لتسديد القروض القصيرة الأجل ٠

وقد خفض هذا المشروع الدين الموحد من ٩١ مليون جنيه انجليزي الى ٥٩ مليون ، بفائدة ٧٠، في المائة يخصص منها ١٪ مع رصيد ايرادات المقابلة لاستهلاك الدين حتى عام ١٨٨٥ ، وذلك لتخفيضه الى ٤٠ مليون جنيه انجليزي ، وبعد ذلك تدفع نسبة

★ ممتازة (المترجم) ٠

ال ٧ في المائة كاملة لحاملي السندات ٠ (وكانت الفكرة وراء ذلك انه مع افتراض استمرار المقابلة ، فان الدخل سوف ينخفض بعد عام ١٨٨٥م بنسبة الميري المرفوع طبقا للمقابلة ، وبالتالي فانه يكون من المستحسن تخفيض رأس مال الدين بعد ذلك التاريخ) ٠ وقد تقرر تعيين مندوب انجليزي عضوا في صندوق الدين ، وتعيين مراقبين أحدهما انجليزي والآخر فرنسي ، للاشراف على الايرادات والمصروفات ٠ وكما كان الأمر في تسوية ٧ مايو ، فقد خصصت بعض مصادر الايرادات لخدمة الدين وبحيث تدفع مباشرة الى الصندوق ٠

وقد بلغت قيمة أقساط الدين الثابت بمقتضى هذا المشروع ٥٫٤٨٠٫٠٠٠ جنيه انجليزي سنويا ، فيما عدا دين الدائرة الذي يخضع لاتفاق منفصل ٠ وهو قسط اقل بدرجة لا تذكر من قسط التسوية الفرنسية الأصلية ، ولكنه مثل تلك التسوية ، يقوم على تقدير مبالغ فيه لايرادات مصر الحقيقية ٠ وهنا يكمن اللوم الذي يقع على الحكومة المصرية ، لأنها هي التي قدمت الأرقام ورفضت اجراء أي تحقيق في صحتها ٠

ولقد كان الرجل الذي يقف وراء الخديو في هذا الرفض هو اسماعيل صديق ، أو اسماعيل المفتش كما كان معروفا ، وهو وزير المالية منذ عام ١٨٦٨ ٠ وكان اسماعيل المفتش محل رهبة وكراهية الناس في جميع أنحاء مصر بسبب الضرائب الثقيلة التي فرضها بالنيابة عن سيده (وكان هو نفسه قد أصبح على درجة كبيرة من الثراء) ٠ وكان « جوشن وجوبير » قد رفضا التعامل معه ، باعتباره مسئولا عن الاضطراب المالي ، « وأبلغا الخديو بما كشفته تحرياتهما من حسابات زائفة ، وتناقضات شنيعة ، وتلاعب واضح في الايرادات الى غير ذلك من الفضائح الأخرى الأشد خزيا » (٥٩) ٠ وكان رأيهما ، وربما كانا متأثرين في ذلك بفيفيان ، ان العقبة

الوحيدة فى طريق قيـــام مراقبة سليمة على المالية ، وفى طريق تنفيذ أية تسوية يتفق عليها تنفيذا أمينا ، لم يكن الخديو نفسه ، وانما اسماعيل المفتش . وفى ذلك كانا مخطئين . ولكن اسماعيل لم يكن لديه ما يمنعه من الاستماع الى شكواهما من وزير ماليته ، والتصرف وفقا لها . لقد كان يريد التسوية واستعادة ثقة القوى الدولية به ، وربما وجد من المصلحة ، نظرا للاستياء المتزايد فى البلاد بسبب فرض الضرائب الثقيلة (٦٠) ، تحويل الكراهية الموجهة ضده الى اسماعيل المفتش . وفى الحقيقة يبدو أنه كانت هنـــاك صفقة صامتة بين الخديو من جانب وبين جوشن وجوبير من جانب آخر على التخلص من المفتش كشرط أساسى للتسوية .

وعلى ذلك ففى يوم ٩ نوفمبر ★ ، اى بعد أن قـــدم جوشن وجوبير مشروعهمـــا للخديو ، وقبـــل أن يقبله ، ألقى القبض على اسماعيل المفتش بتهمة التآمر ضد الخديو . وما حـــدث بعد ذلك ما زال سرا الى الآن ، فطبقا للرواية الرسمية فان اسماعيل المفتش قد حوكم أمام محكمة خاصة ، وصدر الأمر بنفيه الى دنقله ، وتم ترحيله الى هناك فورا بطريق النيل ، وبعد بضعة أسابيع أعلن موته فى دنقله بسبب الافراط فى الشرب ! وعلى وجه العموم ، فالمعتقد انه اغتيل فى قصر الجزيرة بأمر اسماعيل بعد اعتقاله مباشرة (٦١) .

وقد خلف اسماعيل المفتش فى وزارة المالية حسين باشا كامل ، وهو الابن الثانى للخديو (٦٢) ، وكان عبارة عن دمية تقريبا . وفى ١٤ نوفمبر قبل الخديو مقترحات جوشن وجوبير رسميا ، ببعض التعديلات الصغيرة . فتم الحد من عملية اســـتهلاك الدين لتدبير

★ فى الأصل الانجليزى ديسمبر وصحتها نوفمبر (انظر احمد شفيق باشا : تقويم النيل وعصر اسماعيل ، المجلد الثالث ، الجزء الثالث ص ١٤٤٧ - ١٤٤٩ (المترجم) .

مبلغ ٤ر٢٠٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى سنويا للمصروفات الحكومية . وزادت السندات الجديدة الممتازة المضمونة بايرادات السكة الحديد من ١٥ مليونا الى ١٧ مليونا . وفى مقـــابل ذلك آلت الى الخديو سندات من الدين الموحد قيمتها مليونان من الجنيهات لتمكينه من الحصول على المال اللازم لتسديد مقاولى ميناء الاسكندرية (٦٣) . وقد اتفق على تأجيل تنفيذ الأحكام الصادرة ضـــد الدائرة لتهيئة الفرصة لابرام اتفاق لتسوية ديون الدائرة . واشترط منح المراقبين الماليين العامين البريطانى والفرنسى حق تعيين مأمورى تحصـــيل الضرائب فى الاقاليم وفصلهم ، وألا تعقـــد أية قروض أخـــرى الا بموافقتهما وموافقة صندوق الدين . وقد صدرت التســـوية بمرسوم مؤرخ ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ .

كانت نتيجة تسوية جوشن وجوبير ايجـــاد ثلاثة أنواع من السندات هى :

١ ـ سندات موحدة قيمتها ٥٩ مليون جنيه بفائدة ٧ فى المائة وبكوبونات نصف سنوية قيمتها نحو مليونين من الجنيهات تدفع كل ١٥ يناير و ١٥ يوليو .

٢ ـ سندات ممتازة قيمتها ١٧ مليون وكوبوناتهـــا نصف سنوية قيمتها نحو ٤٥٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى وتستحق الدفع كل ١٥ ابريل و ١٥ أكتوبر ★ .

٣ ـ سندات قصيرة الأجل تبلغ قيمتها نحـــو ٤ مليون جنيه انجليزى بفائدة قدرها ٧ فى المائة وكوبوناتها نصف سنوية قيمتها ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى مع ٢ فى المائة لاستهلاك الدين وتستحق الدفع كل أول ابريل وأول أكتوبر . وقد اقتضى ذلك تخصيص نحو

★ فائدتها ٥ فى المائة (المترجم) .

٥٪ مليون جنيه انجليزى سنويا لخدمة الدين الثابت ، فيما عدا دين الدائرة · وقد اتفق فيما بعد كاجراء مؤقت على أن يدفع الكوبون الموحد نصف السنوى الثالث الذى يستحق الدفع فى أبريل ١٨٧٨ على قسطين ، أولهما مقدما فى أول نوفمبر ١٨٧٧ والثانى مؤخرا فى أول مايو ١٨٧٨ ·

وكان الموظفون الاوربيون قد أخذوا يصلون الى مصر قبل التسوية · ففى يوم ٤ نوفمبر وصل المستر رومين Romaine المراقب الانجليزى للايرادات ، ومعه الجنرال « ماريوت » Marriott ، رئيس قومسيون السكك الحديدية · ثم عين بعد ذلك الكابتن ايفلين بيرنج Evelyn Baring (اللورد كرومر) عضوا انجليزيا فى صندوق الدين · وكان من قبل سكرتيرا لنائب الملك فى الهند وعضوا فى الأسرة المصرفية · وقد وصل الى مصر فى مارس ١٨٧٧ · كما عين انجليزى آخر هو المستر Scrivener مديرا عاما للجمارك ، ولم ترشح حكومة صاحب الجلالة هؤلاء الموظفين البريطانيين ، وانما رشحهم جوشن نيابة عن حملة السندات الانجليزية ، ثم عينهم الخديو · وعندما اخطرت حكومة صاحب الجلالة بالترشيحات ، أجابت بأنها « لاتتحمل المسئولية ، ولكنها لا تعترض » (٦٤) · وكان جوشن قد اقترح قبل ذلك أن تقوم حكومة صاحب الجلالة بترشيح الموظفين فى مقابل ادراج أرباح أسهم قناة السويس السنوية فى المشروع ، ولكنها رفضت هذا العرض · أما الحكومة الفرنسية فقد قامت بترشيح الموظفين الفرنسيين ، ولكن كانت هناك عقبة حول المراقب الفرنسى العام · فقد كانت الحكومة الفرنسية ترغب فى ترشيح دى بلنيير de Blignieres عضو صندوق الدين · ولكن اسماعيل اعترض عليه شخصيا ، فعين البارون « مالاريه » Malaret بدلا منه ، وبقى « دى بلنيير » فى صندوق الدين ·

مع ذلك فلم يكن جوشن كثير التفاؤل بشأن تنفيذ هذه التسوية · فبعد عودته من مصر فى ديسمبر أخبر « ديربى » أنه « يعتقد أن الخديو سوف يتملص منها اذا أتيحت له الفرصة » ، وأن هناك « من الأسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنه (الخديو) يخفى ايرادات أخرى » ، وحث حكومة الجلالة على « الاعراب عن ارتياحها للاتفاق الذى تم بين سموه ودائنيه ، وعن أملها فى أن يحافظ عليه » · وقد أبلغ ديربى فيفيان أنه وان كان « من غير المرغوب منه أن ترتبط حكومة صاحب الجلالة برأى فى المشروع الذى منحه الخديو موافقته ، الا أن الأمر لا يمكن الا أن يكون مبعث ارتياح لانتهاء جهود جوشن وجوبير الى اتفاق بين سموه ودائنيه مقبول من جميع الأطراف · وان الحكومة لتحس بأنه ليس ثمة شك فى أن سموه انما كانت تدفعه رغبة شريفة فى الوفاء بالالتزامات التى تعاقد عليها ، وهى تثق فى أنه سوف يثبت على ذلك مهما صادفته من مصاعب صغيرة ، وذلك لمصلحة مصر التى سوف تتعرض لخطر حقيقى فى حالة حدوث أى فشل فى هذا الصدد » (٦٥) ·

وفى أوائل عام ١٨٧٧ عاد « جوشن » الى مصر للتفاوض بخصوص تسوية دين الدائرة · وقد استغرق ذلك بعض الوقت ، ولكن تم التوصل أخيرا الى اتفاق فى يولية ١٨٧٧ ، حدد الدين الاجمالى بنحو ٩ مليون جنيه انجليزى ، وأسند الاشراف على الدائرتين الى مراقبين ، أحدهما رشحه « جوشن » والآخر رشحه « جوبير » · وقد خصصت ايرادات الدائرتين السنية والخاصة ، والتى قدرت بـ ٤٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى كحد أدنى ، يضاف اليها ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى سنويا من مخصصات الخديو ، لتسديد الدين ، بفائدة ٥ فى المائة ، منها «١» فى المائة خصصت لاستهلاك الدين · وفى حالة زيادة الايرادات على ٤٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى سنويا ، فان الزيادة تسلم للخديو ·

وقد اختصت هـــذه التسوية بالدائرتين الخاصة والسنية اللتين كانتا تديران نحو ٤٨٥ر٠٠٠ فدان من مجموع الأطيان الملكية التى تبلغ بين ٩٠٠ الف ومليون فدان . اما الدوائر الأخرى فقد تركت تحت اشراف الخديو . كذلك فقد حددت التسوية مخصصات الخديو الرسمية بـ ٣٩٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى سنويا . وفى الحقيقة فقد قدر المبلغ الاجمالى الذى كان يحصـــل عليه الخديو وعائلته بـ ٧٠٠ر٠٠٠ مليون جنيه انجليزى سنويا (٦٦) .

وقد كان هناك قسم آخر من الدين لم يدرج فى الاتفاقات المالية السابقة ، يتمثل فى المبالغ المطلوبة من الخزانة والدائرتين السنية والخاصـــة بخصوص الاستجرارات والمشتريات والخدمات . وقد قدرت لجنة عينت لهذا الغرض هـــذه المبالغ بـ ٣½ مليون جنيه انجليزى ، ومنها ١½ مليون مطلوبة للأوروبيين . وقد أعدت الحكومة المصرية ، بعد مماطلة كبيرة ، وبعد ممارسة بعض الضغط من جانب القناصل العموميين ، مشروعا لتسديد الدائنين الأوروبيين على ثلاث سنوات ونصف بسندات قابلة للتداول بفائدة ٥ فى المائة ، بشرط موافقة صندوق الدين والمراقبين على أن هذا الاجراء يتفق مع تسوية جوشن وجوبير التى اشترطت عدم عقد أى قرض دون موافقة صندوق الدين والمراقبين . وبعد أن لاحظ فيفيان أن الاتفاق يقضى بتسديد جميع الدائنين الأوروبيين أولا ، أشـــار الى أن « القيمة الكلية للمشروع تعتمد على وجود الايرادات المرهونة بالفعل ، وهى التى يقال انها « ضرائب متاخرة لم تسدد » ثم أعرب عن شكوكه فيما اذا كانت هذه الموارد موجودة حقيقة . وفى النهـــاية لم يتمخض المشروع عن شئ . وفى اغسطس ١٨٧٧ انذر « فيفيان » شريف باشا ، وزير الخارجية ، بان الدائنين الواقفين فى الانتظار « سوف يتكفلون على حقهم الذى لا منازع لهم فيه ، ويقاضون الحكومة امام المحاكم » (٦٨) . وفى نهاية اغسطس ، كانت جميع البيوت التجارية

الاجنبية ترفض البيع للحكومة الا بطريق الدفع نقدا عند التسلم ، وكانت بعض الديون المعروضة امام المحاكم ضد الحكومة « ينادى عليها علنا بخصم ٥٠ فى المائة » ! (٦٩) .

فى ذلك الحين كان قد أصبح واضحا أن تسوية جوشن وجوبير لم تعد قابلة للتنفيذ . فقد ازدادت الاضطرابات المالية للحـــكومة المصرية بقيام الحرب بين تركيا وروسيا فى أبريل ١٨٧٧ . وفى يناير ، أى عندما أصبح احتمال قيام الحرب كبيرا ، وعندما أصبح متوقعا ان يطلب السلطان (٧٠) الى الخديو المساعدة ، رأى فيفيان ان « الوضـــع المالى فى مصر ، والاعتماد المحدود المخصص لادارة البلاد ، والتزام الخديو بمقتضى الاتفاق بعدم زيادة هذا الاعتماد ، يمنعه من التورط فى اية مصروفات أخرى لتعزيز الفرقة العسكرية التى أرسلتها مصر » (٧١) . وبعد نشوب الحرب نصح القنصلان الفرنسى والروسى الخديو بتجاهل اى مطلب ياتى من الباب العالى لارسال مساعدات عسكرية ، وحذراه من احتمال فرض حصار روسى على مصر اذا هو حاول ارسال مثل هذه المساعدة . ولكن فيفيان تلقى تعليمات بان « يتجنب بحذر الاشتراك فى اى ضغط يمكن أن يتعرض له الخديو بخصوص حجم المســـاعدة التى يرسلها الى البـــاب العالى » (٧٢) .

وعندما تحقق اسماعيل من أنه ســـوف لا يلقى تاييدا من حكومة صاحب الجلالة فى رفض ارسال المساعدة الى الســـلطان ، وعندما تحقق من أنه ، فى ضـــوء الموقف البريطانى ، فان التهديد بفرض حصـــار روسى لن يكون له قيمة ، أبلغ القسطنطينة ان مصر ، فى حدود استطاعتها ، ومع مراعاة ارتباطاتها المالية ، سوف تقدم كل ما يمكنها من مساعدة » (٧٣) . وقد امد اسماعيل تركيا بـ ٢٥ر٠٠٠ جنديا ، ولكنها كانت تطلب المزيد باستمرار . وقد حذر فيفيان حكومة صاحب الجلالة من تاثير هذه المساعدة على المالية

المصرية قائلا أن « استنزاف مثل هذا الحجم من التعزيزات من مصر لابد أن يصيب البلاد بالكساح ، ولكن نظرا لما أصدرتموه الى من تعليمات ، فلم أر من حقى أن أبدى اى اعتراض » (٧٤) . وبعد أيام قليلة أبلغ « ديربى » أن التعزيزات الاضافية التى جرى ارسالها « لا يبدو من المحتمل أنها تتفق مع محافظة الخديو على ارتباطاته المالية » ، وان « الوضع المالى للحكومة المصرية كان خطيرا بدرجة كافية قبل نشوب الحرب ، ولكن النفقات العسكرية المتزايدة .. تضيف بسرعة الى هذه الصعوبات وتلتهم موارد البلاد » .

وفى الحق أنه فى الوقت الذى كانت حكومة صاحب الجلالة تشجع اسماعيل على ارسال المساعدات الى تركيا ، كان المراقبان الأوروبيان يعارضان ضرائب الحرب المفروضة ، وكان « فيفيان » يعارض فى فرض « رسوم حرب اضافية » قيمتها ١٠ فى المائة على رسوم ميناء الاسكندرية .

وفيما عدا نفقات الحرب ، فان أجهزة المراقبة المالية الأوروبية التى أسسها جوشن وجوبير لم تكن تؤدى عملها على ما يرام . وقد شكا فيفيان من أن مرتبات الموظفين الأوروبيين ، التى كانت تتراوح بين ٢٠٠٠ جنيه انجليزى و ٣٠٠٠ فى العام ، قد زادت من النفقات دون أن تزيد من كفاءة الادارة . وكان قد أبلغ اسماعيل فى اكتوبر ١٨٧٦ أنه « يشك فيما اذا كان تعيين موظفين انجليز يتقاضون مرتبات عالية فى مراكز ثانوية لا يتمتعون فيها بسلطة حقيقية لاعادة التنظيم والاصلاح » ، هو أحسن ضمان لتحسين الأوضاع المالية ! (٧٥) . ولم يكن متحمسا لبعض الموظفين البريطانيين الذين عينوا . وقد شكا بصفة خاصة من انعدام كفاءة رومين Romaine ، مراقب الايرادات البريطانى ، وأبلغ «ديربى» أن زميله الفرنسى البارون دى مالاريه « قد وضعه فى الظل » ، وأن « دى مالاريه » « يعرف بمهارة الدبلوماسى القديم كيف

يستفيد باقترابه يوميا من الخديو حتى أصبح مستشاره المالى فى جميع الأمور » (٧٦) . وأخبر « ديربى » أن رواتب الموظفين الأوروبيين تبلغ ٣٣٫٥٠٠ جنيه انجليزى ، منها ١٥٫٠٠٠ جنيه سنويا يحصل عليها الموظفون البريطانيون ، وأنه على الرغم من هذا النوع الباهظ من « المراقبة » ، فان حصيلة ايرادات الدخل المخصصة للدين قد نقصت ! ، ولم يكن الا بفضل جباية الضرائب مقدما حين امكن دفع كوبونات الدين الثابت فى ميعاد استحقاقها ! . وقد علقت حكومة صاحب الجلالة على كل هذه الوقائع بأنها « ليست مسئولة بأى حال عن مرتبات السادة الذين عينوا حديثا فى بعض المناصب فى الادارة المدنية » (٧٧) .

ويرجع السبب جزئيا فى هبوط الايرادات المخصصة لسداد الدين ، الى السرقات التى كانت تقع فى الطريق بين دافع الضرائب وصندوق الدين . ولكنه يرجع بصفة رئيسية الى أن المبلغ المحدد لقسط الدين كان يتجاوز مقدرة مصر المعقولة على الدفع . وقد ادرك فيفيان ، الذى كان يؤيد التسوية ، هذه الحقيقة سريعا ، ففى يوليه ، أبلغ « ديربى » أن المراقبين لم ينجحا فى « الحد من انتشار سوء الاستغلال والابتزاز السائد فى الأقاليم بأى درجة من الدرجات » ، وأنه يشك فى انهما يستطيعان معرفة « ما اذا كانت الضرائب القانونية فقط هى التى تجبى وتدفع » أو أن « البلاد تبتز أموالها بما يتجاوز مواردها ؟ » . وأعرب عن رأيه بأنه « من العدل ومن الأهمية بمكان أن يتولى المراقبان حماية الفلاحين كما يحميان حملة السندات ، ومنع قتل الأوزة التى تبيض ذهبا » (٧٨) . ثم حذر حكومة صاحب الجلالة من « أن ضررا عظيما قد يصيب البلاد ، كما يصيب سمعتنا نحن نظرا لما لنا من دور قيادى بين المستشارين الأوروبيين ، بسبب استمرار سوء الاستغلال والقهر تحت حماية سلطتهم . ولسنا

بمفتقرين الى النقد العدائى للتنبيه الى عجزهم » . وبعـد أيام قليلة ، عندما أبلغ فيفيان ديربى أنه قد تم تسليم أموال كوبون الدين الموحد الى الصندوق ، كتب يقول ان « هذه النتيجة ربما تكون قد تحققت على حساب التضحيات المهلكة التى قام بهـا الفلاحون ، ومن خلال البيع الاجبارى للمحاصيل النامية والضرائب التى تجبى مقدما ، ومرتبات الموظفين الوطنيين الموقوفة منـذ شـهور » (٧٩) . ثم أعرب عن خشيته أن يكون « المستشارون الأوروبيون دون وعى منهم يوافقون على خراب الفلاحين المطلق ، مع أن الفلاحين هم خالقو ثروة البلاد ، التى نتحمـل مسئولية خطيرة عنها بحكم أن العنصر الانجليزى هو العنصر المسيطر » .

وفى نهاية يولية أبلغ فيفيان حكومة صاحب الجلالة أن تحليله لحصيلة الدخل قد أدى به الى هذه النتيجة ، وهى أن تسـوية جوشن وجوبير لم تعد تؤدى وظيفتها (٨٠) . وعزا هبوط ايرادات الجمارك جزئيا الى « التهريب الذى يجرى على أوسع نطاق ، ويقوم به الأوروبيون الذين تحميهم الامتيازات الأجنبية ، أو بالأحرى : سوء استغلال الامتيازات الأجنبية ... وانه ليبدو لى أنه من الظلم أعظم الظلم أنه بينما نقبض بأيدينا على عنق مصر لانتزاع آخر مليم من ديونها ، نسمح فى الوقت نفسه بفقد جزء عظيم من ايراداتها التى هى من حقها دون ريب ، عن طريق الغش والخداع ، مع أن هذه الايرادات من الممكن استخدامها فى تسديد هـذه الديون » .

وفى سبتمبر ١٨٧٧ أخبر اسماعيل ، الذى كان أثناء الأيام التى يتطلع فيها الى القروض ، يصر على المبالغة فى حجم ومقدرة ايرادات مصر ، ولكنه أصبح الآن يظهر تشاؤمه بنفس الدرجة من الاصرار ــ فيفيان أن تسوية جوشن وجوبير قد أصبح من الواجب اعادة النظر فيها ، ولكن الخطوة الأولى فى ذلك يجب أن تأتى من المراقبين الماليين . وقد كتب فيفيان يقول ان اسماعيل لم يعد

يبالغ فى الأمور ، وأن نفقات الحرب وانخفاض النيل قد أديا الى أزمة مبكرة لم تكن فى الحسبان . وأن مندوبى صندوق الدين يرون أنه « من الضرورى اجراء تحقيق شامل ودقيق لمعرفة الوضع الحقيقى للبلاد ، وذلك لاجراء بعض التعديلات فى مرسـوم ١٨ نوفمبر فيما يبدو . وأن الكابتن « بيرنج » يرى أن يتم ذلك عن طريق لجنة تتكون من المراقبين الماليين والمندوبين الفرنسى والانجليزى فى صندوق الدين أما الخديو فيرى أن يتولى هذا التحقيق المراقبان الماليـان فقط . واذا تم اجراء التحقيق ، فانه يجب أن يتناول مسألة تخفيض النفقات وزيادة الايرادات ، كما يجب أن يقترح الطرق الضرورية للوصول الى مراقبة قوية فى الأقاليم على تحصيل ودفع الضرائب ، وحماية الفلاح من الطغيان وابتزاز ماليته بطريقة غير قانونية ، وضرورة تغيير مواعيد دفع الكوبونات بحيث تتفق مع مواعيد الحصاد ، ويجب أن نبتكر فوق ذلك أسلوبا عمليا لمواجهة المبالغ الكبيرة من الدين السائر » .

كانت هذه المبالغ الكبيرة من الدين السائر ، تتألف من ديون الحكومة وديون الدائرة التى لم تشملها تسوية جوشـن وجوبير ، وكانت هذه الديون تقدر بنحـو ١١ر٥ مليون جنيه انجليزى منها ٧ر٢ مليون جنيه مضمونة ببعض أصول الدخل ، ٤ر٣ مليون جنيه غير مضمونة . وكانت عدة أحكام قد صدرت من المحاكم المختلطة برد هذه الديون ، ولكنها لم تنفذ ، مما سبب استياء عظيما للدائنين ، وأدخل فى الموقف مشكلة ملحة تتطلب العلاج السريع من الحكومتين البريطانية والفرنسـية . ذلك أن أصحاب الدين الثابت ، والجزء المضمون من الدين السائر كانوا فى غالبيتهم من الرعايا البريطانيين والفرنسيين (٨١) ، أما الجزء غير المضمون من الدين السائر . فكان بصفة أساسـية يخص

الرعايا الإيطاليين والنمساويين والألمان ، الذين بدأت حكوماتهم تحس بالغضب لعدم تنفيذ أحكام المحاكم المختلطة ، وتركيز الدفع على كوبونات الدين الثابت . وكان من الواضح انه اذا لم يسو هذا الموقف سريعا فان هذه الحكومات سوف لا تقنع بترك ادارة الشئون المصرية فى يد بريطانيا العظمى وفرنسا ، ومن ثم فقد كان من صالح انجلترا أو فرنسا ايجاد بعض الوسائل لارضاء حملة الدين السائر بدون اجحاف بحملة السندات المضمونة لو أمكن (٨٢) .

وفى نهاية ١٨٧٧ قدم « بيرنج » ، المندوب الانجليزى فى صندوق الدين ، مشروعا بقرض قيمته ١١٫٥ مليون جنيه انجليزى وبفائدة ٥ فى المائة ، بضمان الحكومتين البريطانية والفرنسية ، لتسديد جميع الدين السائر المضمون وغير المضمون (ويشتمل على مبلغ ½ مليون جنيه قيمة المرتبات المتأخرة للموظفين ورجال الجيش) . وقدر أنه ، مع توفر الرقابة المناسبة ، وعن طريق تخفيض فعال فى مبلغ الـ ٧٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى الذى يحصل عليه الخديو من الدخل لأغراضه الشخصية ، فانه يمكن تخفيض المصروفات الحكومية الى ٣٫٥ مليون جنيه انجليزى سنويا ، وتدبير الوفاء بأقساط الدين كله ، بما فى ذلك القرض الجديد .

على أن حكومة صاحب الجلالة رفضت النظر فى فكرة ضمانها لأى قرض . ولكن نظرا لالحاح مسألة الدين السائر ، وتزايد صعوبة تدبير تسديد الدين الثابت ، فقد كان من الضرورى اتخاذ اجراء ما . وفى ذلك الحين كان الرأى منعقدا بين الدائنين بصورة مضطردة على أن مثل هذا الاجراء يجب أن يتضمن ايجاد رقابة على الخديو أكثر صرامة من أى شىء جرى التفكير فيه الى ذلك الحين . (وربما كان هذا الانعقاد فى الرأى يغذيه نوبار الذى كان منفيا

حينذاك ، وكان يقضى وقته فى اذاعة الروايات فى لندن وباريس عن الخديو وأساليبه) .

وفى خلال الشهور الثمانية عشر التالية كان مسرح الأحداث فى مصر يحتدم بصراع ارادات يدور بين اسماعيل ودائنيه . وفيه كان الأخيرون يحاولون فرض نوع فعال من التفتيش والرقابة على مصر ، بينما كان الأول يحاول منع اقامة هذا النظام . وقد هزم اسماعيل فى النهاية ، ولكن بعد أن قاتل قتالا جيدا استخدم فيه كل سلاح يائس أمكنه استخدامه . فقد استغل ادراكه لحقيقة أن حكومة صاحب الجلالة كانت أقل اهتماما بالدائنين فى مصر منها بوضع مصر الاستراتيجى كموقع استراتيجى على الطريق الى الهند ، وحاول ارضاءها بتعيين الموظفين البريطانيين فى خدمته ، والتعاون معها فى اجراءات قمع تجارة الرقيق ، وخدمة المصالح البريطانية فى البحر الأحمر ووسط أفريقيا . كما استغل المنافسة القائمة بين الموظفين البريطانيين والفرنسيين ، كما لعب على حبل المصالح المتناقضة لكل من حملة سندات الدين الثابت وحملة سندات الدين السائر . وقد استخدم ادعاءات قضاة المحاكم المختلطة ضد ادعاءات القناصل العموميين والعكس بالعكس . وقد جنى ثمار النزاع بين المراقبين الماليين ومندوبى صندوق الدين . واستعان ببعض الشخصيات الأوروبية والبارزة مثل « جوردن » و « ديليسبس » ، اللذين كانا متعاطفين معه لأسباب مختلفة . كما طلب مساعدة الباب العالى ضد التدخل الأوروبى ، واستغل سخط الأعيان على المشروعات الأوروبية فى زيادة الضرائب المفروضة عليهم ، كما شجع التذمر بين ضباط الجيش من التخفيض الذى فرضه الأوروبيون على الجيش . وقد لعب على أوتار القومية المصرية الناشئة والتعصب الاسلامى التقليدى لاثارة السخط والغضب ضد الأساليب الأوروبية . وحاول أن يزيح عن نفسه الكراهية

والبغض لما انزله بالبلاد من شـــدائد ومحن ، ويلقيه على عاتق الموظفين الأوروبيين .. ولقد أدى دوره أداء فنان ، وكان مثـــلا كلاسيكيا لبراعة المدين المفلس فى التخلص من دائنيه .

وقد نشبت المرحلة الأولى من الصراع حول شروط تعيين لجنة التحقيق وعضويتها . وكان معظم الذين يعنيهم الأمر قد استقر رأيهم على ضرورة قيام هذه اللجنة (٨٣) . فقد أصر مندوبو صندوق الدين ، يؤيدهم فى ذلك القنصلان البريطانى والفرنسى ، على أن يشمل التحقيق المصروفات كما يشمل الايرادات ، وأن يشترك صندوق الدين فى اللجنة . على أن الخديو أصر على أن التحقيق يجب ان يقتصر على الواردات ، وأن يستبعد مندوبو صندوق الدين من اللجنة . ولم تكن الحكومتان البريطانية والفرنسية براغبتين فى ممارسة ضغط على اسماعيل . فبالنســـبة لحكومة صاحب الجلالة فانها كانت ماتزال راغبة فى أن تنـــأى بنفسها بعيدا بدرجة ما . واما الحكومة الفرنسية فلانها كانت تعتقـــد ان أى تحقيق يجرى ربما يسفر عن تخفيض حجم المبالغ التى تســدد للدائنين ، وكانت تشك فى أن اسماعيل مايزال يخفى داخل أكمامه بعض الموارد الخفية ، ومن ثم فلم تكن متحمسة بأى حال لاجراء تحقيق . وفى النهاية ، استطاع فيفيـــان التغلب على اعتراض حكومة صاحب الجلالة بتحذيرها من أنه اذا ســـمح للأمور بأن تستمر على النحو الذى تسير به ، ! فان دولا أخرى ربما تتدخل نيابة عن الدائنين الذين حصلوا على أحكام (٨٤) .

وكما حدث فى حالة تسوية جوشن وجوبير ، فان اسماعيل لم يلبث أن خضع فى النهاية ، نتيجة للضغوط المتشعبة التى أخذت تمارسها عليه الحكومتان البريطانية والفرنسـية ، اللتان كانتا تعملان بالاتفاق فيما بينهما بدرجة أو بأخرى . فقد صدرت التعليمات الى فيفيان للاشتراك مع القناصل الآخرين فى تقديم

احتجاج الى اسماعيل لعدم تنفيذ الأحكام التى اصدرتها المحاكم المختلطة ضد الحكومة والدائرة . ومن جهة اخرى ، فقد طلب اليه ، أن يعمل بالاتفاق مع زميله الفرنسى فى تأييد مطلب حمـــلة السندات بتمثيلهم فى لجنة التحقيق بدرجة كافية ، وأن يقول ان حكومة صاحب الجلالة ترى أن يكون التحقيق تاما وشاملا ، وأن الكابتن « بيرنج » يجب أن يكون عضوا ، واذا دعت الحاجة الى عضو بريطانى آخر ، فيجب أن يكون اسماعيل مستعدا لتعيين مستر « ريفرز ويلسون » (٨٥) .

وكما هى العادة ، فعندما تتحد بريطانيا وفرنسا ، فان اسماعيل لا يلبث ان يرضخ . فبعد قليل من المساومات ، صدر مرسوم بتعيين أعضاء لجنة التحقيق فى ٣٠ مارس ١٨٧٨ * وقد عين « ديليسبس » رئيسا لها ، وريفرز ويلسون » وكيلا للرئيس ، ورياض باشا ، وهو سياسى تركى مصرى ، وكيلا ثانيا للرئيس . اما الأعضاء الأربعة الآخرون فهم مندوبو صندوق الدين الأربعة وكان مفهوما أن « ديليسبس » سوف لا يشترك فى العمل التفصيلى للجنة ، وأن الرئيس الفعلى هو « ريفرز ويلسون » . ويبدو أن اسماعيل كان ينظر الى ذلك نظرة تفاؤل ، فقد كان يميل ، بعد تعامله مع « ريفرز ويلسون » فى ١٨٧٦ ، الى اعتباره حليفا . ولكنه لم يلبث طويلا أن انكشف عنه هذا الوهم !

ذلك أن نوبار كان أثناء ترويجه للروايات ضد اسماعيل فى لندن وباريس ، قد تقابل كثيرا مع « ريفرز ويلسون » الذى كان

* فى الأصل الانجليزى ٢٧ مارس وصـــححتها ٣٠ مارس ، كما اثبتنا فى المتن . كما أن المرسوم المذكور خاص بتعيين لجنة التحقيق كما اثبتنا فى المتن وليس خاصا بتشكيل اللجنة كما فى الأصل . (انظر الدكريتو الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ بتعيين أعضاء قومسيون التحقيق ، وكذا الأمر الصادر فى ٢٧ يناير ١٨٧٨ بتشكيل قومسيون التحقيق) (المترجم) .

مستشار حكومة صاحب الجلالة فى شئون المالية المصرية ، وقد أثر فيه برواياته عن الجوانب السيئة فى تصرفات اسماعيل ، واقتعه بأن سلطة اسماعيل المطلقة هى العقبة الأولى فى وجه أى اصلاح ، وأن الحل يكمن فى اجباره على التنازل عن سلطته لحكومة دستورية يدخلها بعض الأوروبيين (٨٦) . وقد قدم نوبار لويلسون ، بصفة خاصة ، تفصيلات عن أساليب القهر التى حصل بها اسماعيل على أملاكه وعلى زراعتها ، ونبهه الى أن أطيـــان الدائرة الخاصة والدائرة الســـنية ، التى رهنت ايراداتهما فى تسوية جوشن وجوبير ، انما تمثل نحو نصف الأملاك الخديوية الاجمالية . كما نبهه الى أن النصف الآخر من الأملاك يمثل المصادر الوحيدة الباقية تقريبا التى يمكن رهنها ضمانا لأى قرض جديد لتسديد حملة سندات الدين السائر .

وقد نص مرسوم ٣٠ مارس على أن تجرى اللجنة البحث فى جميع عناصر الحالة المالية مع مراعاة ما للحكومة من الحقوق الحقة ... وعلى نظار ومستخدمى دواوين الحكومة تزويد اللجنة مباشرة بناء على طلبها وفى أقرب وقت بجميع المعـــلومات التى تطلب منهم » .

وقد أرسل فيفيان يقول ان « دى ميشيل ودى بلنيير » قد تمكنت من رءوسهما فكرة أن الخديو يخادع دائنيه ، وهما متلهفان لاثبات أن البلاد تستطيع تسديد كل ما عليها من ديون ، ومن الصعب حملهما على النظر الى المسألة من زاوية أخرى » . وأبدى اعتقاده بأنهما « متحاملان بشكل مرير ضد الخديو لدرجة أنهما لا يستطيعان تحقيق العدل له » . ثم أدلى بوجهة نظره ووجهة نظر بيرنج » فى الموضوع فقال انه « على الرغم من أنهما لا يريدان أن يريا حملة السندات يتعرضون للغش والخداع ، الا أنهما أيضا لا يريدان أن يريا الفلاحين يتعرضون للقهر . وأنه فى حالة قيام

أية تسوية جديدة ، فمن الضرورى أن توضـــع رفاهية مصر فى الاعتبار جنبا الى جنب مع مصلحة الدائنين الأجانب » (٨٧) .

وقد صح تقييم فيفان لوجهات النظر المتعارضة هذه عندما حان ميعاد سداد كوبون الدين الموحد « الاضافى » ، والذى كان يبلغ مليون جنيه انجليزى . وكان كوبون الدين الموحد نصف السنوى الذى يستحق فى أبريل ، قد قسم الى نصفين بالاتفاق مع صندوق الدين ، النصف الأول الذى تم دفعه ، وكان يستحق الدفع مقدما فى نوفمبر السابق ، والنصف الثانى ، ويستحق الدفع مؤخرا فى أول مايو . ففى ١٣ أبريل كتب فيفيان يقول ان « هناك تشعبا كبيرا فى الآراء بين زملائى فيما يختص بمعاملة مراتب الدين المختلفـــة . فيرى زميلى الفرنسى ضرورة دفع الـكوبون (الموحد) التالى قبل أى شىء آخر .. وتؤيده حكومته فى هذا الرأى . أما قناصل ألمانيا والنمسا وايطاليا فيرون أن الحاجة الى دفع الكوبون التالى لا يجب أن تتخذ ذريعة لعدم الدفع لأصحاب الأحكام من الدائنين . أما الخديو فسوف يماطل لأطول وقت ممكن حتى لا يدفع لأى من الفريقين ! وقد وصلت تعليمات الى القنصلين النمســـاوى والايطالى تخول اليهما تنفيذ أحكام المحاكم » . ثم أشار فيفيان أيضا الى المرتبات المتأخرة المستحقة لموظفى الحكومة ، وقال ان « الكثيرين منهم يتضورون جوعا بالمعنى الحرفى للكلمة » ، « وأن الموقف ملىء بالصـــعوبات .. فمن جانب فان عدم دفع الكوبون يعتبر خرقا للاتفـــاق ويتضـــمن معنى الافلاس ، ومن جانب آخر فان التأييد الرسمى القوى الذى يلقاه الدائنون المحكوم لهم ، وشدة حاجة موظفى الحكومة ربما تجبر الخديو على أن يفضل الاستجابة لهم على الدفع لأصحاب السندات » . ثم أبلغ حكومة صاحب الجلالة أن القنصل الفرنسى العام طلب اليه معاونته فى الاصرار على دفع كوبون أول مايو . وطلب التعليمات فى هـــذا

الشأن (٨٨) • وبعد يومين أرسل فيفيان برقية يؤكد فيها أن دفع كوبون مايو « سوف يستنفد كل مورد متاح من موارد الحكومة ولن يترك وراءه شيئا لدفع الجزية التى تلقينا التعليمات بالمطالبة بدفعها رسميا (٨٩) ، أو لدفع المرتبات المتأخرة لموظفى الحكومة الذين يعيشون فى محنة عظمى • وفى تفكيرى أن دفع الكوبون سوف تترتب عليه نتائج مليئة بالكوارث ، ولكنى أشك فيما اذا كان بوسعى أن أفعل شيئا آخر أكثر من تحذير الخديو من العواقب الوخيمة للدفع ، تاركا له كامل المسئولية فى تقرير ما يفعل » (٩٠) • وقد رد اللورد ساليسبرى • Salisbury ، الذى حل محل اللورد « ديربى » فى وزارة الخارجية ، على ما كتبه فيفيان ، فأخبره أن الحكومة الفرنسية قد أبلغته أن « جميع الشواهد القائمة تدعو الى الاعتقاد بأن الخديو يستطيع دفع كوبون الدين الموحد الذى يستحق الدفع فى مايو اذا هو ارتأى ذلك » ، وأن « قيام لجنة التحقيق لا يجب أن يتخذ ذريعة لتأجيل دفع هذه الديون طالما أنه (الخديو) فى وضع يمكنه من ذلك » ومضى يقول : « ولقد أبدى م• وادنجتون M. Waddington رغبته فى أن تتعاون مع زميلك الفرنسى على حث الخديو على الدفع • ولذلك فقد أرسلت اليك هذا الصباح تلغرافا يخول اليك القيام بهذا العمل ، وفى نفس الوقت فانى أشدد عليك بضرورة أن تضع فى ذهنك ، وأنت تنفذ هذه التعليمات ، أن حكومة صاحب الجلالة تعتبر دفع الجزية وفوائد أسهم شركة القناة المملوكة لبريطانيا ذات صفة الزامية أكثر من أى شىء آخر ، وأن لها مصلحة خاصة فى تحقيقها » (٩٠) •

وطبقا لما أورده اللورد كرومر ، الذى كان يشغل حينذاك ، بوصفه الماجور بيرنج ، وظيفة المندوب البريطانى فى صندوق الدين ، فان « المندوبين كانوا يرون أنه من الأفضل عدم دفع الكوبون •• لقد كنا ندرك أن المال لن يمكن دفعه الا عن طريق تحصيل الضرائب مقدما ، وهى طريقة كنا نعارضها لما فيها من ارهاق للفلاحين ،

ولتعارضها مع المصالح الحقيقية لحملة السندات • وعلى ذلك فلم نمتنع فقط عن ممارسة أى ضغط على الخديو ليدفع الكوبون ، بل اننا حتى تناقشنا فى أنه يحسن بنا الاحتجاج على الدفع » • وعلق على اصرار حكومة صاحب الجلالة على الدفع بقوله أنها « أصبحت مسئولة بدرجة ما عن القهر الذى لابد أن يصحب جباية الضرائب » • ثم ناقش الأسباب التى دعت حكومة صاحب الجلالة الى التخلى عن خط سياستها العام الذى يقضى بأن « الرعايا البريطانيين الذين يستثمرون أموالهم فى بلاد أجنبية يجب أن يفعلوا ذلك على مسئوليتهم الخاصة » ، فقال : انه « من الواضح أن هناك سببا خاصا لهذا التحول الشديد والمفاجىء عن المبادىء التى كانت متبعة • فان مؤتمر برلين فى ذلك الحين كان على وشك الانعقاد •• وكان على المصالح المصرية أن تتوارى جانبا أمام اعتبارات دبلوماسية أوسع نطاقا • لقد كان من الضرورى مصالحة الفرنسيين » (٩١) •

وعلى كل حال فلم يملك « فيفيان » ، الذى صدمته التعليمات التى صدرت اليه ، الا الاذعان لها ، وكتب الى سالسبورى يقول : « طبقا لتعليماتكم ، قمت بحث الخديو على دفع كوبون مايو ، وطلبت اليه بذل أية تضحية شخصية فى هذا السبيل • وكان رده أنه اذا أصرت الحكومتان البريطانية والفرنسية على ذلك ، فسوف يحاول دفع الكوبون بأى ثمن ، ولكن المسئولية عما يترتب على ذلك من العواقب تقع عليهما • وقال ان العجز الكبير * لن يمكن تعويضه الا بتضحيات مدمرة » • « ومهما يقول الفرنسيون • فانى أعلم أن البلاد فى أعظم محنة ، وأن الكوبونات اذا دفعت ، فلن يكون ذلك الا عن طريق اعتصارها من دافع الضرائب التعس الحظ

* أى مبلغ الكوبون (المترجم) •

بتضحيات مهلكة ، وأنه قد قدمت مقترحات بجباية ضرائب العام كله مقدما • اننى لا أكاد أصدق ان حكومة صاحب الجلالة تستصوب مثل هذه الأساليب • واذا كان الوالى يحتفظ ببعض الأمـــوال حقيقة ، فانه لن يتقياها الا عن طريق اجراءات أقوى مفعولا من أية اجراءات فرضتها عليه أية حكومة الى الآن ، وسيقع العبء كله على البلاد » (٩٢) •

وقد رد سالسبورى قائلا : « لقد فعلت الآن ما فيه الكفاية لصالح حملة السندات • ولن يكون من الضرورى فيما يتصل بك دفع الأمور الى أبعد من ذلك • ويجب أن تضـــع أمام ناظريك هدفين اثنين لن يكون من السهل التوفيق بينهما • فانه لمن الأهمية العظمى بالنسبة لنا أن تقتنع الحكومة الفرنسية بقدر الامكان باننا نتعاون معها تعاونا قلبيا • ومن الناحية الأخرى ، فلا يجب أن تفقد نفوذك لدى الخديو بالالحاح عليه دون وجه حق بمطالب يعتقد هو نفسه أن لا مبرر لها » (٩٣) • ثم أضاف قائلا انه « لا توجد اجراءات من جانبك لصالح حملة السندات يمكن أن يلتمس فيها دفاع عن أية قسوة أو ارهاق ينزل بالفقراء •• فمن المرغوب فيه أن يدفع الخديو ديونه اذا استطاع بدون مساس باكثر واجباته الزاما ، وهى تحقيق العدل لرعاياه » (٩٣) • وبعد أسبوعين آخرين ، أى بعد دفع كوبون مايو ، كانت حكومة صاحب الجلالة تثير فى الحاح مسألة دفع فائدة أسهمها فى شركة القناة التى كانت تستحق الدفع فى أول يونية (٩٤) •

وفى ٤ مايو كتب فيفيان يقول : ان الكوبون قد دفع بمعاونة بعض قروض مصرفية مستترة (وكانت الحكومة المصرية ممنوعة بمقتضى تسوية جوشن وجوبير من عقد القروض علانية) • وقال : « والعملية كلها عملية شائنة للغاية • فالبلاد قد امتصت الى آخر

قطرة ، ومرســـوم ١٨ نوفمبر قد ضرب صفحا عنه ، ان لم يكن قد انتهك • والصعوبات المالية فى ازدياد » (٩٥) •

وفى ذلك الحين كانت لجنة التحقيق برئاسة وكيل الرئيس « ريفرز ويلسون » ، قد عقدت جلساتها فى ١٤ أبريل • ولم تلبث أن استدعت شريف باشا ، ناظر الخارجية والحقانية ، للادلاء بشهادته امامها شـــخصيا ، حيث كانت مخولة فى ذلك بمقتضى المرسوم • ولكن شريف باشا قدم استقالته ليجنب نفسه هـــذا الموقف • وحل محله رياض باشا ، وهو عضو فى اللجنة •

وكان مقـــررا أن تجتمع اللجنـــة حتى أغســـطس ، ثم تؤجل جلساتها حتى أكتوبر ، على أن تقـــدم قبل تأجيل جلساتها ، تقريرا مبدئيا الغرض منه خلق الظروف التى تمكن من الحصول على قرض لمواجهة الديون الصادر بتنفيذها أحكام ، والديون السائرة غير المضمونة بصفة عامة • وقد كان بسبب وجود فكرة عقد هذا القرض فى أذهان مندوبى لجنة التحقيق ، ان كان تركيزهم على نقطتين : الأولى ، تنازل الخديو عن سلطته المطلقة لمجلس نظار يتكون بصورة يقبلها المصرفيون الأوروبيون ، والثانية تنازل الخديو عما بقى من أملاكه الى الدولة • وكانت هاتان النقطتان شرطين اساسيين للقرض • كذلك كان واضـــحا فى اذهانهم ان نوبار سوف يكون رئيس مجلس الوزراء الجديد •

ولقد كانت هذه هى «البرشامة» المرة التى كان على اسماعيل أن يبتلعها بعد ظروف طرد نوبار من الحـــكم فى سنة ١٨٧٦ • وقد ابتلعها بالفعل ، ربمـــا لانه كان يفكر فى امكان استخدام نوبار لتخليصه من الصعوبات التى تكبله ، ثم التخلص منه فى النهـــاية كما فعل من قبل • وعلى ذلك بدأت المفاوضات مع نوبار ، عن طريق البرنس حسين كامل ، وزير المالية ، ليعود الى مصر •

على ان اسماعيل كان أكثر عنادا فيما يختص بممتلكاته ، وهى التى طلب اليه اعطاء معلومات تفصيلية عنها • فقد لجأ الى الخداع

والروغان فى جميع الاتجاهات وماطل فى الاجابة على الأسـئلة ، ثم عرض التنازل عن املاك الدائرة الخاصة والدائرة السـنية ، ولكن نظرا لأن هذه الأملاك كانت مرهونة بالفعل وبالكامل بمقتضى تسوية جوشن وجوبير ، فان التضحية التى عرضها كانت تضحية شكلية أكثر منها حقيقية . ثم عرض التنازل عن مائتى فدان من أراضى الدوائر الأخرى التى تبلغ ٤٥٠٫٠٠٠ فدان .. وفى النهاية عرض التنازل عن ٢٨٨٫٧٦٢ فـدان ، يقدر دخلها السـنوى ب ١٦٦٫٩٨٦ جنيها انجليزيا ، محتفظا لنفسه ب ١٤٣٫١٥٣ فدان ، يقدر دخلها السنوى ب ٢٢٣٫٦٤٥ جنيها انجليزيا . ولكن هـذه العروض المتتالية رفضتها لجنة التحقيق ، واصرت على تنازله عن جميع أملاكه سواء فى الريف أو فى المدن مقابل تقرير مخصصات له . ولذلك فقد شكا اسماعيل الى فيفيان من أن أعضـاء اللجنة يعادونه شخصيا ، وأنهم بذلك قد فقدوا أهليتهم للحكم على اعماله، ولكنه لم يتلق عطفا من فيفيان الذى كان يرى انه « ينبغى على الخديو أن يرد ، على نطاق واسع ، الثروات الذى اغتصبهـا من الدولة ، لتسديد الديون التى تورطت فيهـا الدولة » . ثم طلب تفويضا لممارسة الضغط على الخديو لكى يقبل مطالب اللجنة (٩٦)، على أن (سالسبورى) كان مترددا ، فقد كتب على رسالة فيفيان يقول : « ان لدى انطباعا بأن تصرفات اللجنة تفتقر تماما الى الذوق، فلو انهم كانوا يريدون خلع الخديو ، فلربما أدت سياستهم الى هذا الغرض . ولكنهم لا يريدون خلع الخديو ، فاى فائدة ترجى اذن من دفعه الى اليأس ؟ ان ذلك لن يشدد من قبضتنا عليه ، كما أن هذه المكاسب التى يتم الحصول عليها بمثل هذه الطريقة السيئة تعتبر أداة لا قيمة لها للضغط ، لأنه بمجرد أن تتحقق هذه المكاسب تكون أداة الضغط قد انتهت » . وكانت وجهة نظر سالسـبورى انه من الضرورى ممارسة ضغط كاف على الخديو لجعله تابعـا للسياسة الانجليزية الفرنسية ، ولكن ليس الى تحطيمه .

على أن وجهة النظر المالية ، وهى التى كان يمثلهـا « ريفرز ويلسون » ، كانت أكثر اهتماما بالجانب المالى المباشر . وفى ذلك كان يحظى بتاييد الحكومة الفرنسية . وقد انتصرت وجهة النظر المالية ، وادت على المدى الطويل الى خلع اسماعيل . وفى ذلك الحين ابلغ « سالسبورى » ، الذى كان فى مؤتمر برلين ، فيفيان انه اتفق مع « وادنجتون » Waddington ، وزير الخارجية الفرنسية، على أن « نؤيد سويا وبشكل ودى لجنة التحقيق ، ولكن مع تحاشى الاجراءات المتطرفة والمقتضيات التى قد تدفع الى عزل اسماعيل عن العرش » (٩٧) .

وفى نهاية شهر يوليو ، وعندما كان نوبار فى طريقة الى مصر، بعد أن تأكد من أن الخديو يستدعيه لتاليف الوزارة ، قام بزيارة لوزارة الخارجية البريطانية ، وأكد على ضرورة تنازل الخديو عن كل اطيانه ، وذكر أنه يتطلع الى تعيين « ويلسون » وزيرا للمالية . وقد اوضحت له وزارة الخارجية انه اذا رغب ويلسون فى ذلك فيمكن اخلاء سبيله لهذا الغرض . ثم كررت تحذير سالسبورى بعـدم الضغط على اسماعيل أكثر من اللازم وقالت ، انها فى الوقت الذى سوف لا توافق على تعيين فرنسى مع ويلسون فى منصب ناظر المالية، فانها سوف لا تعترض على تعيين فرنسى فى اى منصب وزارى آخر.

وقد مضى « ريفرز ويلسون » ، الذى لم يكن يتراسـل مع سالسبورى وانمـا مع وزير المالية البريطانية ونوبار ، قدما فى سياسته ، دون اعتبار كبير لرأى وزارة الخارجية البريطانية . وكانت تسوية الدين السائر قد اخذت تزداد الحاحا ، واستطاعت اللجنة بصعوبة اقناع القناصل العموميين بعدم ممارسة ضـغوط عاجلة لتسوية الديون التى صدرت فيها أحكام ، حتى يتم التوصـل الى تسوية عامة ، حيث أن ذلك يعنى أن جميع حملة سـندات الدين السائر سوف يلجأون الى المحاكم للحصول على احكام ، مما يؤدى

بالبلاد فى النهاية الى الافـــلاس . وفى ٢ اغسطس كتب فيفيان يقول ان اللجنة لا تزال مصرة على ضرورة تنازل اسماعيل عن جميع أطيانه . وفى ١٨ اغسطس ، وردا على تحذير سالسبورى بعـدم الضغط على اسماعيل أكثر من اللازم ، أوضح أنه متفق مع اللجنة، وأشار الى أن اسماعيل ليس لديه نية للتنازل عن العرش ، وأنه لو فعل ذلك فلن يكون للأمر أهمية . وقد أدى هذا التضامن بين اللجنة والقناصل العموميين (وكان دى ميشيل أكثر عداء لاسماعيل من فيفيان) الى تنازل اسماعيل عن أملاكه .

وفى ١٨ اغسطس قدم « ويلسون » الى اسماعيل تقرير اللجنة الأولى . وقد نددت فى القسم الأول منـــه بالادارة المالية فى مصر تنديدا قاسيا وجارحا ، ووصفت نظام جباية الضرائب فى مصر بأنه نظام تعسفى ، وأن كثيرا من الضرائب المفروضة لا مبرر لهـــا وغير عادلة . وقالت ان السخرة والتجنيد العسكرى يمثلان عبئا ثقيلا ، وقد تسببا فى تأخر عملية الانتاج ، وان اقطاعيات الخديو كانت تزرع جميعها بطريقة السخرة . واقترحت اللجنة اقتصار السخرة على «الأعمال الحكومية الملحة» ، واعادة تنظيم نظام الضرائب، واصلاح المحاكم الأهلية .

وعند مناقشة تنفيذ تســوية « جوشن وجوبير » ، أوضحت اللجنة أنها تبينت أن المراقبين الماليين قد فشــلا فى كبح جماح المساوىء ، وأنه من الضرورى عدم جبــاية أية ضريبة الا بمقتضى قانون رسمى ، ويجب توفير الضمانات لممارسة السلطة التشريعية لتحقيق تطبيق القوانين المالية على جميع الســكان فى مصر تطبيقا عمليا دون نظر الى جنسياتهم . وأوصت اللجنة بتخصيص رصـيد احتياطى لمواجهة المصروفات غير العـادية وانخفاض الضرائب فى أوقات انخفاض النيل . وأوصت بعدم جباية الضرائب مقدما ، واعادة النظر فى الميرى بعد مسح الأراضى لفرض ضرائب كافية على الأراضى العشورية ، واعادة النظر فى تعريفة الرسوم الجمركية .

اما فى القسم الثانى من التقرير ، فقد قدرت اللجنة مقدار الديون غير المضمونة التى لم تسدد ، والتى تتطلب اتخاذ اجراءات لواجهتهـــا ، بمبلغ ٦٫٢٧٦٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، منهـــا مبلغ ١٫٣٦١٫٠٠٠ جنيه انجليزى يقـــال ان الخزانة مدينة به لدوائر الخديوى ، وترى وجوب حذفه . وقبلت اللجنة تقديرات النفقات الحـــكومية ب ٤٫٤٧٤٫٥٥٩ جنيهـــا انجليزيا عن سنة ١٨٧٨ ، ٤٫٥٢٩٫٥٥٩ جنيها انجليزيا عن عام سنة ١٨٧٩ . وقدرت الدخل فى هذين العامين ب ٨٫٤٥٣٫٠٠٠ جنيه انجليزى و ٩٫٩٤٩٫٠٠٠ جنيه انجليزى على التوالى . وعلى هذا الأساس أعدت كشفا بالميزانية يظهر عجزا متراكما مقداره ٩٫٢٤٣٫٩٢٨ جنيها انجليزيا فى نهاية عام ١٨٧٩ . وأوضحت ان الحسابات المضطربة ونظام الضرائب غير المنتظم مازالا يجعلان من المستحيل تقدير الدخل الحقيقى لمصر أو عمل شىء أكثر من الكشف عن وجود ديون ثقيلة يجب الوفاء بها » ، وان « السلطة المطلقة والهيمنة التى مازال يمارسها الخديو الى الآن تلقى على عاتقه مسئولية هذه الحالة » ، وأنه « لا يمكن اعفاؤه من هذه المسئولية حتى يأتى الوقت الذى يسمح فيه بادخال نظام جديد من الادارة يقوم على مبدأ أساسى هـــو الحد من السلطة المطلقة للخديو التى أدت الى هذا الوضع الحالى » . ثم قــررت اللجنة أنه « قبل فرض أية أعباء جديدة على دافع الضرائب ، أو مطالبة الدائنين بمزيد من التضحيات ، فان أملاك الخديو الخاصة وأملاك أسرته يجب أن تقوم بالوفاء بهذا الدين » . ومضت اللجنة فأشارت الى المساوىء المترتبة على تراكم الملكية العقارية بهذه الدرجة العظيمة فى أيدى الأسرة المالكة ، وسجلت عرض الخديو التنازل عن جزء منهـــا ، وانتهت بمطالبته بالتنازل عن جميع ما بقى من أملاكه سواء أكانت أراضى أم عقارات فى مقابل تحديد مخصصات له (٩٨) .

وبعد ان أتمت اللجنة تقريرها وقدمته ، أوقفت نشاطها حتى اكتوبر ، وقام نوبار ، الذى عاد الى مصر فى ١٥ اغسطس ، بالالحاح

المستمر على الخديو لقبول تقرير اللجنة فيما يختص بالحد من سلطانه ، واعادة أملاكه الى الدولة لتصفية الدين » (٩٩) ، وقبل نهاية اغسطس كان فيفيان قادرا على ابلاغ حكومته أن اسماعيل قد قبل تقرير اللجنة بغير شرط ، « وبدون ممارسة أى ضغط عليه من جانبى » (١٠٠) ، واضاف أن نوبار سوف يستدعى لتاليف الوزارة ، وسيستدعى « ريفرز ويلسون » لمنصب وزير المالية ، وسيعين أحد الفرنسيين فى أحد المناصب الوزارية ،

وفى ٢٨ اغسطس أصدر اسماعيل أمره الى نوبار بتاليف النظارة ★ ، وقد ورد فى أمره هذا ما يلى : « أريد عوضا عن الانفراد بالأمر سلطة يكون لها ادارة عامة على المصالح ، تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار ، بمعنى أنى أروم القيام بالأمر باستمالة مجلس النظار والمشاركة معه ، وعلى هذا الترتيب .. يلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا » ، وقد قبل نوبار الدعوة لتاليف الوزارة ، وقام بترشيح النظار المصريين الذين كان منهم رياض باشا فى نظارة الداخلية ، وطلب من الخديو « ابقاء منصب ناظر المالية الهام شاغرا بعض الوقت » ،

وفى ٣٠ اغسطس غادر كل من « ويلسون » و « فيفيان » مصر الى أوروبا فى اجازة ، وسافر فرانك لاسل Frank Lascelles

---

★ كان يطلق على الوزارة اسم « النظارة » ويطلق على « الوزير » اسم « الناظر » ، على أن اسم « الوزارة » مع ذلك كان معروفا ومتداولا فى ذلك الحين ، ومن الواضح أن وظيفة « الوزير » أو « الناظر » كانت موجودة قبل انشاء وزارة نوبار ، وانما الجديد هو استقلال الوزارة الجديدة عن الخديو ، ومسئوليتها وتضامن النظار فى المسئولية ؛ وصدور قرارات المجلس بالأغلبية ، وكون رئاسة المجلس لرئيسه وليس للخديو ، مع ذلك فلم تكن الوزارة الجديدة مسئولة امام مجلس شورى النواب ، وانما كانت مسئولة أمام نفسها ! وبمعنى آخر ! كانت تمثل دكتاتورية تمارس الحكم نيابة عن حملة السندات والماليين الاوروبيين (المترجم) ،

وهو من البعثة البريطانية فى أثينا الى مصر لتولى الوكالة البريطانية ،

ولم يلبث أن تلا ذلك بعض المشاورات المعقدة حول تعيين « ويلسون » والوزير الفرنسى ، نظرا لأن الحكومة الفرنسية ، التى لم تكن تثق فى نوبار ، كانت تعقد الأمور ، وأخيرا وبعد قدر كبير من المساومات التى استمرت حتى نوفمبر ، عين ويلسون رسميا ناظرا للمالية ودى بلنير ـ المندوب الفرنسى فى صندوق الدين ـ ناظرا للأشغال العامة ،

فى تلك الأثناء ، كان ويلسون ، بوصفه ناظر المالية المعين ، يقوم فى لندن وباريس بالتفاوض لعقد قرض بضمان اطيان الخديو الذى وعد بالتنازل عنها ، ولم تكن المهمة سهلة ، فقد أخذ الخديو يماطل حتى يوم ٢٦ أكتوبر حين أصدر مرسوما يحول فيه الى الدولة « من أجل اتاحة الفرصة لتنظيم الوضع المالى » كل املاكه وأملاك أسرته التى تتكون من ٤٢٥٫٧٢٩ فدان من الأراضى الزراعية والعقارات ، وتدر دخلا قدره ٤٢٢٫٤٢٦ جنيها انجليزيا سنويا ، مقابل تقرير مخصصات له ، ومع ذلك فقد اشترط بيت روتشيلد ، الذى كان « ويلسون » يتفاوض معه من أجل القرض ، الحصول على ضمان مشترك من الحكومة البريطانية والفرنسية ، وأخيرا وبعد مباحثات مستفيضة ، وبعد أن رفضت الحكومتان اعطاء أى ضمان ، وافق بيت روتشيلد على أن تقوم لجنة دولية بادارة أملاك الخديو ، ووافقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على ترشيح مندوبين ، بريطانى وفرنسى ، لهذا القرض ، وأصبحت هذه الأملاك تعرف بأراضى «دومين الدولة » ، وقد ثارت عقبة أخرى عندما هددت الحكومة الفرنسية بسد الطريق فى وجه القرض مالم تقبل طلباتها بخصوص تعيين الوزير الفرنسى ، وفى ٣١ أكتوبر ، عندما بدا أن كل الأمور قد سويت ، أبرم عقد بقرض قيمته الاسمية ٨٫٥٠٠٫٠٠٠

جنيه انجليزي بين ويلسون ، نيابة عن الحكومة المصرية ، وبيت روتشيلد . ولم تكن شروط العقد شروطا مناسبة بصفة خاصة ، فقد كان سعر الفائدة الاسمية ٧ في المائة ، وكان سعر الاصدار ٧٣ في المائة ، وبلغ صافي القرض المدفوع ٥٫٩٩٢٫٠٠٠ ، وهو مبلغ كاف لمواجهة جميع الديون السائرة غير المضمونة . ولكن قبل أن يدفع بيت روتشيلد المبلغ كله ، قامت عقبة أخرى ، ففي ديسمبر تبين أن بعض الأراضي المرهونة لصالح الدين كانت عليها أحكام صادرة من المحاكم المختلطة ، ولذلك رفض بيت روتشيلد تقديم أي مزيد من المال ، بعد أن كان قد دفع مليون جنيه ، حتى يتم فك الحجز على هذه الأراضي . وفي خلال مدة هذا التأخير ، التي كانت الحكومة المصرية فيه عاجزة عن ابرام تسوية مع أصحاب الدين السائر ، كانت مضطرة لدفع اقساط القرض ، التي بلغت حوالي ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزي سنويا ، والتي أصر بيت روتشيلد على تحويلها اليه طبقا للعقد .

وقد اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على أن تعيين الوزيرين البريطاني والفرنسي ينبغي أن يتبعه ايقاف « المراقبة الثنائية » التي نص عليها مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ الذي تضمن تسوية « جوشن وجوبير » ، على أن يكون مفهوما عودة هذه المراقبة الثنائية في حالة اقالة أحد الوزيرين من الوزارة دون موافقة حكومته . وقد صدر مرسوم بايقاف المراقبة الثنائية على هذه الشروط في ١٢ ديسمبر ★ .

وقد عاد كل من « ويلسون » و « دي بلنيير » الى مصر في نهاية شهر نوفمبر ، وبدأت الحكومة الجديدة أعمالها بنشاط منذ

* في الاصل الانجليزي ١٥ ديسمبر وصحته ١٢ ديسمبر كما أوردنا في المتن (انظر الدكريتو الصادر في ١٢ ديسمبر ١٨٧٨ بالغاء نصوص بند ٧ الى ١٧ مؤقتا من دكريتو ١٨ نوفمبر ١٨٧٦) (المترجم) .

ذلك التاريخ ، على أن الظروف التي عملت فيها كانت ظروفا سيئة ، فلم تكن تتمتع بتأييد شعبي قليل أو كثير . وكان نوبار ، الأرمني المسيحي ، مكروها من كل من الارستقراطية التركية والفلاحين المصريين على السواء . ولم يتمتع بالوقت الكافي لاصلاح المساوئ التي نددت بها لجنة التحقيق . كذلك فقد ورثت الحكومة وضعا ماليا ميئوسا منه ، زاده سوءا فيضان النيل في خريف ١٨٧٨ ، الذي اثبت أنه لا يقل عن انخفاض النيل في العام السابق له تخريبا من الناحية الاقتصادية . ولم تكن أموال قرض روتشيلد قد دفعت بعد لتسديد الدين السائر . وقد اكتسبت الحكومة بعض الشعبية بدفع مرتبات موظفي الحكومة المتأخرة (على اقساط) ، ولكنها خسرت الكثير بسبب الاجراءات الاقتصادية العديدة التي أدخلتها ! فقد خفضت عدد الجيش ، وقذفت بذلك بما يقدر بنحو ٢٥٠٠ ضابط خارج الخدمة .

وسرعان ما أصبح واضحا أن اسماعيل ما يزال هو المسيطر الحقيقي على الموقف ، وأن الحكومة لا تستطيع البقاء والاستمرار الا اذا أيدها بنفوذه وسلطانه ، وقد رأى فيفيان ذلك بوضوح ، وأدرك أن هذا التأييد من الخديو لن يمكن الحصول عليه ، ان لم يكن اطلاقا ، الا اذا حاد الوزراء عن طريقهم ليستشيروه ويسألوه التعاون . كما تحقق « ويلسون » أيضا من ذلك نظريا . فبينما كان في باريس يتفاوض مع بيت روتشيلد قال لسالسبوري ! « اذا أتيحت لنا فقط فرصة عادلة للعب ، فلن أشك في النتيجة ، ولكن اذا وقف الوالي ضدنا ، أو حتى وقف موقفا فاترا ، فان مصاعبنا سوف تكون عظيمة » (١٠١) . على أن الحكومة ، من الناحية العملية ، أبدت اصرارها على استبعاد الوالي من أي مشاركة في عملية الحكم .

وقد كان نتيجة ذلك ، وكما تنبأ سالسبورى ، أن « أداة الضغط كانت قد انتهت » ، ولم تعد هناك اية اداة أخرى يمكن بها دفع اسماعيل ، ولم تلبث أن جاءت الأزمة المحتومة فى منتصف شهر فبراير ١٨٧٩ ، وكان « فيفيان » فى ذلك الحين يحذر حكومة صاحب الجلالة من المتاعب المحدقة ، فان الضرائب والايرادات التى كانت تاتى من اقسام الدخل المخصصة للدين كانت ترد ببطء ، وكان هناك من الأسباب ما يدعو الى الاعتقاد بان الخديو يشجع الموظفين المصريين المختصين على التباطؤ • وقد دعا اسماعيل مجلس شورى النواب ، ليعرض عليه ظاهريا مشروعا بزيادة الميرى ، ومن الناحية الفعلية ، وكما كان فيفيان يعتقد ، لاستغلال احتمالات زيادة الضرائب فى اثارة المعارضة ضد الحكومة • كما كتب فيفيان أيضا يقول ان « سخطا خطيرا ينتشر الآن بين ضباط الجيش نتيجة احالة عدد كبير منهم الى الاستيداع بنصف مرتب كاجراء اقتصادى ، فى الوقت الذى كانت لهم متاخرات ثقيلة • وقد أبلغت هذه المعلومات بصفة خاصة الى علم الوزراء دون نتيجة • وقد تسلمت بالأمس خبرا أكيدا بان السخط خطير وانه موجه ضد نوبار ويلرز ويلسون » • ثم مضى يقول انه أبلغ ذلك للخديو ، فرد قائلا ان « افتقار نوبار الى النفوذ فى البلاد ، وجهل زملائه الأوروبيين بكل ما يتصل بشئون الادارة الداخلية » يؤدى بالحكومة الى الصعوبات • ثم شكا الخديو من أن نوبار « قد دبر بعناية الحط من سلطته دون أن تكون لديه سلطة أخرى يقيمها مكانها » • وقد أبلغ فيفيان ، الذى كان متعاطفا بوضوح مع الخديو وعلى خلاف مع ويلسون ونوبار ، سالسبورى ، أنه « من أجل نجاح النظام الجديد ، ••• من الضرورى تماما تدعيم مداولات مجلس الوزراء بنصائح الخديو وسلطته ، كما يجب أن يعد مسئولا بصفة مباشرة وشخصية عن النتيجة » (١٠٢) •

وفى يوم ١٨ فبراير ، وبينما كان نوبار فى طريقة الى مكتبه ، قطع عليه الطريق عدد من الضباط المحالين على الاستيداع وهاجموه وتجمهروا عليه • وقد قدم « ويلسون » لنجدته ، وكان يقود عربته وراءه ، واستطاع الوزيران ، ببعض الصعوبة ، وبعد بعض الاشتباكات ، ادراك مكتبيهما دون اصابات خطيرة ، ولكن هناك حاصرتهما مجموعة من الضباط الغاضبين ، حتى أطلق سراحهما الخديو ، الذى استجاب لطلب فيفيان واستولى على زمام الموقف وفرق الضباط •

وقد كان عقب هذا الحادث أن دعا الخديو الى عقد اجتماع للقناصل ، واخبرهم أن وضعه الحالى كمسئول دون سلطة يجب أن يتغير ، وأن نوبار ملوم لما حدث • وقد وصف فيفيان الحادث برقيا وأبلغ حكومة صاحب الجلالة انه « يوجد على وجه التحقيق شعور كامن بالقلق والسخط والغيرة الشديدة من النفوذ الكبير والمرتبات العالية التى يحظى بها الوزراء والموظفون الأوروبيون ، منذ أن سحبت يد السلطة القوية • ان حادث الأمس يظهر مدى ضعف الحكومة وقوة الخديو ، وانى لأقترح بكل قوة السماح له بالاشتراك بقسط من الرأى فى مجلس وزرائه » (١٠٣) • وفى اجتماع ثان بين اسماعيل والوكيلين البريطانى والفرنسى ، قال اسماعيل ان استقالة نوبار تعتبر ضرورية للأمن العام ، وانه سوف يرأس بنفسه مستقبلا اجتماع مجلس وزرائه • وعندما أبلغ نوبار بذلك ، قدم استقالته ، فقبلها الخديو • وكتب فيفيان يقول : « وبناء على ذلك حذرنا الخديو من أننا نعتبره الآن شخصيا مسئولا عن الأمن العام ، نظرا لأن أحداث الأمس قد أثبتت ان الوزارة كانت قد فقدت كل سلطة وأن الخديو وحده هو الذى يستطيع المحافظة على النظام ، وان الجنود لم يكونوا ليقاوموا الشعب لولا أن الخديو هو الذى امرهم بذلك » • ثم أضاف أن الحكومة الفرنسية قد امرت

« دى بلنيير » بالبقاء فى منصبه ، وأنه قد نصح بدوره ويلسون بالبقاء أيضا ، » ولكن يبدو أنه يميل الى تقديم استقالته فورا . وفى هذه الأثناء فان الخديو يقترح أن يرأس مجلس الوزراء ، مع المحافظة على الوضع الراهن حتى يعرف رأى الحكومتين البريطانية والفرنسية » ثم مضى فيفيان فاقترح ارسال سفينة حربية الى الاسكندرية .

وفى اليوم التالى اظهر ويلسون لفيفيان تلغرافا أرسله الى بيت روتشيلد ينسب فيه سقوط نوبار الى تخلى حكومة صاحب الجلالة عنه . وقد أبلغ فيفيان سالسبورى أن هذا الاتهام « لا مبرر له اطلاقا ولا يمكن ان أعترف بان سقوط نوبار يرجع الى افتقاره الى التأييد المناسب من جانبى أو من جانب زميلى الفرنسى » (١٠٤) . ثم اضاف أنه قد حذر نوبار وويلسون من المتاعب ، وأن الأخير كان يعتبره مثيرا للفتن . وقرر أنه لا يشارك نوبار وويلسون رأيهما فى أن حادث ١٨ فبراير كان مسرحية دبرها الخديو .

ويبدو أن حكومة صاحب الجلالة قد انزعجت للعداوة التى نمت بين ويلسون وفيفيان ، والتى كانت معروفة وشائعة فى القاهرة ولذلك فلم تكد تسمع من فيفيان نبأ حادث ١٨ فبراير ، حتى أصدرت اليه تعليماتها « ببذل أقصى ما يمكن من التأييد الودى لسياسة ريفرز ويلسون » وان « كل نفوذ حكومة صاحب الجلالة يجب وضعه تحت تصرفه » (١٠٥) . وفى نفس اليوم أرسلت الحكومتان البريطانية والفرنسية مذكرة ذات صيغة واحدة الى كل من وكيليها فى مصر تنص على الآتى : « عليك أن تبلغ الخديو ان الحكومتين البريطانية والفرنسية مصممتان على الاشتراك معا فى العمل فى كل ما يتعلق بمصر . ولا يمكن أن تسمحا بأى تعديل من ناحية المبدأ فى السياسة او التسويات المالية التى وافق عليها الخديو مؤخرا . وان استقالة نوبار باشا تعتبر فى نظرهما مسألة تغيير فى الأشخاص ولا تنطوى على أى تغيير فى النظام . ابلغ

ريفرز ويلسون أن الحكومة ترى أن استقالته فى اللحظة الراهنة سوف تضر تماما مصر والصالح العام بصفة عامة ، وان حكومة صاحب الجلالة سوف تمنحه كل ما فى وسعها من تأييد اذا هو بقى فى منصبه » (١٠٦) .

وقد فهم « ويلسون » من عبارة منحه « كل ما فى وسعها من تأييد » ، أنها تتضمن اصراره على عودة نوبار ! ولكن حكومة صاحب الجلالة كانت راغبة فى الموافقة على مسألة استقالته ، وربما يرجع ذلك الى الآراء التى عبر عنها فيفيان والى حقيقة أن الفرنسيين لم يكونوا متحمسين لنوبار . ولكن بعد بضعة أيام كانت الحكومة البريطانية تتخذ سياسة اشد ، تحت تأثير بيت روتشيلد غالبا الذى كان واقعا تحت تأثير ويلسون ، وبسبب انزعاجها كذلك من لهجة البرقيات التالية التى أرسلها فيفيان ، والتى سحب فيها اقتراحه بارسال سفينة حربية ، ولم يوجه فيها اطلاقا اى لوم الى اسماعيل لما حدث ، كما أنه لم ينطق بكلمة عطف نحو ويلسون ونوبار . فقد أبلغت فيفيان أنه قد فات الأوان لالغاء أمر السفينة الحربية « حتى ولو كان ذلك امرا مستحسنا » . ولم توافق على ما أبداه اسماعيل من نية فى ترؤس مجلس الوزراء ، ورأت أن وضع ويلسون سوف يكون « صعبا ان لم يكن مستحيلا اذا لم يرجع نوبار الى الحكومة فى شكل ما » (١٠٧) .

على ان الفرنسيين رفضوا تأييد البريطانيين فى اصرارهم على رجوع نوبار . كما أوضح فيفيان أيضا أن « اى اقتراح بعودة نوبار الى الوزارة .. سوف يكون خطأ » .. واقترح النصح للخديو بتعيين شريف باشا بدلا منه . ولكن حكومة صاحب الجلالة رفضت ذلك على أساس ان فيفيان نفسه قد انتقد ، قبل أشهر قليلة ، شريف باشا بوصفه تابعا أكثر من اللازم للخديو . وفى النهاية ، وافقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على « قبول ما أعرب عنه الخديو من تأكيد رغبته فى الانصياع الى آراء انجلترا وفرنسا » بشرط

(١) ألا يحضر الخديو اجتماعات مجلس الوزراء · (٢) وأن يتولى البرنس توفيق ، اكبر أبناء الخـديو وولى عهده ، رئاسة مجلس الوزراء · (٣) وأن يكون للوزيرين البريطانى والفرنسى حق الفيتو المطلق فى المجلس · وفى مقابل ذلك فقد اتفق على عدم ممارسة اى ضغط من اجل عودة نوبار ، وتحذير الخديو من أن « أية متاعب او اضطرابات فى المستقبل سوف ينظر اليها باعتبارها نتيجة لأعماله وستكون العواقب وخيمة عليه » (١٠٨) · وبذلك استقرت الامور فى ذلك الحين ·

وقد تألفت الوزارة الجديدة وعلى رأسـها توفيق · واحتفظ فيها كل من « ويلسـون » و « دى بلنيير » و « رياض » بمناصبهم السـابقة فى المالية والأشغال والداخلية على التـوالى · وبعد تأليفهما بقليل كتبت حكومة صاحب الجلالة الى فيفيان تقـول انها وجدت « من الصعب فهم التباين المستمر فى السـياسة التى تنصحون بها وتلك التى ينصح بها مستر ريفرز ويلسون » . ولذلك فقد استدعت فيفيان الى لندن لاستشارته · ومرة أخرى أرسلت « لاسل » Lascelles من أثينا الى مصر ليشغل منصبه (١٠٩) ·

وفى خلال الشهرين التاليين ، قام اسماعيل بمخاطرة أخرى محسوبة لاستعادة مركزه كحاكم على مصر ، ولكنها ادت هذه المرة الى القضاء عليه ·

فحين تألفت وزارة نوبار ، كانت لجنـة التحقيق ما تزال قائمة ، وبعد فض اجتماعاتها فى الخريف ، عادت الى استئناف عملها مرة أخرى · وفى بداية شهر ابريل ، كان تقريرها النهائى ، الذى اعده بصفة رئيسية « برنج » جاهزا فى شكل مسودة · ولا حاجة بنا هنا الآن الى ايراد مشروع التسوية المالية الذى تضمنه بالتفصيل نظرا لأنه لم يقدر له التطبيق المباشر ، ولكن التقرير انطلق من

فرضية ان مصر أصبحت مفلسة وأنها كانت فى حالة افلاس منذ ١٨٧٦ · واقترح اجـراء تسوية مع دائنى مصر تتضمن تخفيض الفائدة على الدين الثابت الى ٥ فى المائة ، وتسديد أصحاب الدين غير المضمون بسعر ١١ شلن تقريبا للجنيه الانجليزى (٥٥ فى المائة) والغاء المقابلة عمليا ، وأوصت اللجنـة بالغاء عدد من الضرائب المجحفة التى فرضت خلال السنوات العشر السـابقة · ولكنها اقترحت زيادة الميرى على الأراضى العشورية ·

ولما كانت مصر لا تكتم فيها الأسرار الرسمية ، فلم تلبث معظم التوصيات التى وردت فى تقرير اللجنة أن عرفت على نطاق واسع قبـل ان يحين موعد نشره · وقد اغضب ذلك الجزء من التوصيات الخاص بالغـاء المقابلة وزيادة الضرائب على الأراضى ، كبار ملاك الأراضى ، الذين كانوا ممثلين بدرجة قوية فى مجلس شورى النواب الذى كان الخديو قد دعاه الى الانعقاد · وقد استفاد اسماعيل من ذلك استفادة تامة فى الانقلاب الذى كان يدبره ·

ففى منتصف شهر مارس كتب فيفيان يقول ان الخديو يحاول التخلص من رياض من الوزارة · وقد أمرته حكومة صاحب الجلالة فى ردها بالاشتراك مع الوزيرين الأوروبيين فى الاصرار على بقـاء رياض · وقد بقى رياض فى ذلك الحين ، ولكن اسماعيل لم يعر اهتماما للانذار الضمنى الذى نقل اليه ·

وفى بداية ابريل ، وبعد أن ترك فيفيان مصر ، كتب «لاسل» يقول ان العلماء والأعيان يحركون نار العداوة والبغضاء ضد رياض والوزيرين الأوروبيين ، وأن الخديو يتفاوض مع الأعيان للحصول على تأييدهم لمشروع مالى آخر يتجاهل توصيات لجنة التحقيق بالغاء المقابلة وزيادة الميرى على الأرض العشورية (١١٠) ·

وفى يوم ٦ ابريل طلب كل من ويلسون ودى بلنير مقابلة الخديو ، وسلماه صورة من تقرير لجنة التحقيق • « وقد تقبل الخديو ملاحظاتنا بمجاملة ظاهرية » (١١١) • ولكنه بعد قليل بعث الى كل منهم خطابا قصيرا يقيله فيه من منصبه • وفى نفس اليوم استدعى شريف باشا وطلب اليه تاليف الوزارة •

وفى يوم ٩ ابريل دعا الخديو الى عقد اجتماع للقناصل ، وأبلغهم ، فى حضور عدد من أعضاء مجلس شورى النواب ، ان « الأمة » قد طلبت تاليف نظارة مصرية خالصة مسئولة أمام مجلس شورى النواب ، وبناء على ذلك ، فان توفيق « انصياعا منه لارادة الأمة » قد قدم استقالته ، وحل محله شريف باشا الذى سيؤلف النظارة طبقا لمرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ الذى قرر مبدأ المسئولية الوزارية • وأضاف اسماعيل ان « الأمة » قد احتجت على اعلان الافلاس الذى تضمنه تقرير لجنة التحقيق وأن هناك مشروع تسوية مالية آخر « رفع اليه موقعا من جميع طبقات السكان » سوف يصدر ، وهو يتفق مع شروط تسوية جوشن وجوبير • ثم وزعت بعد ذلك على القناصل ثلاثة وثائق • الوثيقة الأولى ، وهى كتاب من مجلس شورى النواب الى الخديو يحتج فيه على تصرفات النظارة السابقة • والوثيقة الثانية وهى عريضة الى الخديو من عدد من العلماء والأعيان يطالبونه فيها بحكومة دستورية ويحتجون على المقترحات التى تضمنها تقرير لجنة التحقيق الذى قدم الى أصحاب العريضة ، الذين أعدوا مشروع تسوية مالية مضاد لعرضه على مجلس شورى النواب • أما الوثيقة الثالثة ، فهى مشروع التسوية المالية المضاد نفسه •

وقد قدر مشروع التسوية المالية المضاد الدخل فى عام ١٨٧٩ بما يزيد على تقدير لجنة التحقيق ب ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه انجليزى • ونص فيه على تسديد جميع التزامات مصر تسديدا تاما (على أساس تخفيض فائدة الدين الموحد الى ٥ فى المائة « بصفة مؤقتة ») ،

واستمرار المقابلة • ولم تتضمن نصا عن تقرير مخصصات للخديو او عن اصلاح الادارة • وكان من الواضح أن تنفيذه أمر مستحيل ، وانه لا توجد أية نية لدى اسماعيل لتنفيذه ، وأنه كان حيلة مؤقتة من الحيل التى كان اسماعيل يناور بها أثناء قتال المؤخرة الذى كان يخوضه • وقد صدر به مرسوم فى ٢٢ ابريل وفيه عين شريف باشا رئيسا لمجلس النظار وطلب اليه تاليف نظارة تشكل من أعضاء مصريين ★ تكون مهمتها اعداد الدستور وتنفيذ المشروع المالى الذى تم اعداده •

وطبقا للمرسوم الذى يقضى بانه فى حالة اقالة أحد الوزيرين الأوروبيين فان الرقابة الثنائية على المالية المصرية تعود من جديد ، فقد دعا شريف باشا كلا من « بيليج دى بوغاص » Bellaigues de Bughas ، الذى حل محل « دى بلنير » فى صندوق الدين ، و « بيرنج » لتولى منصبى مراقبى المصروفات والايرادات ، ولكنهما رفضا على أساس انهما لا يستطيعان الارتباط بمشروع مالى يعتبرانه مشروعا غير عملى ، ولأن التغيير الذى حدث فى النظام يتناقض مع التعهدات الأخيرة تجاه الحكومتين البريطانية والفرنسية • وازاء ذلك طلب شريف باشا الى القنصلين البريطانى والفرنسى دعوة حكومتيهما لترشيح مراقبين آخرين • وفى نفس الوقت استقال عدد من الموظفين البريطانيين والفرنسيين من وزارة المالية • وفى الشهر التالى استقال « بيرنج » من منصبه فى صندوق الدين وخلفه

★ يلاحظ ان المؤلف قد خلط بين مرسوم ٢٢ ابريل ١٨٧٩ الذى تضمن مشروع التسوية المالية المضاد لمشروع لجنة التحقيق ، وبين مرسوم ٧ ابريل الصادر لشريف باشا بتشكيل النظارة الجديدة (انظر دكريتو ٢٢ ابريل ١٨٧٩ بخصوص تسوية ديون الحكومة ، ودكريتو ٧ ابريل لشريف باشا بتشكيل نظارة جديدة) وقد نص الدكريتو الأخير لشريف باشا على ان « تكون النظارة مشكلة من اعضاء اهليين مصريين » (المترجم) •

المستر (السير فيما بعد) أوكلند كولفن Auckland Colvin ، الذى كان قد خدم فى الادارة المدنية فى الهند وكان قد استقال قبيل ذلك من وزارة المالية ·

ولم يحدث من جانب الحكومة البريطانية او الحكومة الفرنسية فى ذلك الحين ردود فعل عنيفة ضد الانقلاب الذى قام به اسماعيل · ففى رسالة حكومة صاحب الجلالة الى « لاسل » ، وبعد أن شكت مما اعتبرته ، انتهاكا دوليا واضحا وخطيرا لقواعد المجاملة الدولية ازاء دولتين صديقتين » من جانب الخديو ، هـــددت فقط بأنه اذا استمر اسماعيل فى « تجاهله للالتزامات التى تفرضها عليه قراراته السابقة ·· فسوف تحتفظ كل من الحكومتين لنفسها بمطلق الحرية فى تقدير الموقف واتخاذ اللازم » (١١٢) ·

« وفى ذلك الوقت كان نجاح المناورة التى حـــدثت يبدو كاملا ·· فلقد تحـــدى الخديو حكومتين قويتين ، كما تخلص من المستشارين الأوروبيين ، وعين فى مكانهم عددا آخر من الرجـــال يطيعون اوامره دون أدنى جدال ·· ولربما تلقى عليه الحكومات الأوروبية محاضرة طويلة ، ولكن التنافس الدولى كان من القوة بحيث لم يكن ثم ما يدعو الى الخوف من اتخاذ عمل مشترك تكون له صفة الخطورة · وفى الحق لقد اعتمد اعتمادا كبيرا على امكانية خداع اوروبا ·· ومع ذلك فان الخطة ربما كان من الممكن أن تنجح لو ان التسوية المالية الذى تعهد الخديو بتنفيذها قد ارسيت على اساس متين · فلو أنه تمكن من تسديد ديونه لما وجدت هناك ذريعة لمزيد من التدخل الخارجى · ولكن لسوء حظ الخديو ، فان مشروعه المالى كان مستحيل التنفيذ » (١١٣) ·

ويبدو أن المحرك الأول فى القضاء على اسماعيل كان بيت روتشيلد ، الذى كانت تهمه بصفة خاصة المالية المصرية نظرا

[illegible] حديثا على قرض بمبلغ ٨½ مليون بضمان أملاك الخديو · فقد كان بيت روتشيلد على اتصال وثيق بويلسون الذى من الطبيعى أنه كان يحس تماما بالمرارة للطريقة التى عومل بها · وسواء أكان بيت روتشيلد مدفوعا بويلسون أم لا ، فقد حاول أن « يشد الخيوط فى كل من داوننج ستريت Downing Street و « الكيه دورسيه » · Quai d'Orsay دون جدوى » (١١٤) ، ولما فشل فى ذلك لجأ الى بسمارك ونجح فى اقناعه بتدخل الحكومة الألمانية ·

ففى يوم ١٥ مايو أبلغ السفير الألمانى فى لندن وزارة الخارجية [illegible] ان القنصل الألمانى العـــام فى مصر قد صـــدرت اليه التعليمات بالاحتجاج على المرسوم الجديد ★ الذى يعتبر « فى تقدير الحكومة الألمانية منافيا للاصلاح القضائى » (١١٥) · وقد اثار ذلك بصورة حادة جدا مسالة ما اذا كانت المحاكم المختلطة لها سلطة قضائية على « اعمال الادارة التى تجحف بالحقوق المكتسبة للأجانب » ، أو أن الأعمال التى لا يقصد بها الأجانب بصفة خاصة وانما تصيبهم عرضا [illegible] تعتبر من أعمال السيادة ولا يمكن الاعتراض عليها أمام المحاكم ؟ وكانت محكمة الاستئناف المختلطة قد أصدرت من قبل حكما يتمسك بهذه السلطة القضائية ، وقد أيدته بصفة عامة الحكومات الأوروبية · وكان واضحا أن اجراء الحكومة الألمانية سوف يشجع أصحاب الدين السائر على الضغط من أجل تنفيذ الأحكام التى صدرت فى قضاياهم ، أو المطالبة بصدور احكام فيها اذا لم تكن قد صـــدرت بعد · وأن الحكومة الألمانية ربما كانت مستعدة تماما فى ضـــوء احتجاجها ، للتدخل لصالح الرعايا الألمان الذين صدرت لهم أحكام ، وربمـــا تتبعها فى ذلك حكومات أخرى ، وبذلك تتعرض مسالة انفراد انجلترا وفرنسا بالسيطرة على مصر للخطر ·

★ هو مرسوم ٢٢ ابريل ١٨٧٩ بخصوص تسوية ديون الحكومة المشار اليه (المترجم) ·

وعلى ذلك ، ففى يوم ٢٠ مايو ، أرسلت الحكومتان البريطانية والفرنسية مذكرة مماثلة لوكيليها فى مصر تعلنان فيها ان « مرسوم ٢٢ ابريل ١٨٧٩ ، الذى خولت به الحكومة المصرية لنفسها بمحض رغبتها تسوية الديون المصرية ، والغت بذلك الحقوق القائمة المعترف بها » يعد « انتهاكا صريحا ومباشرا للعهود الدولية التى صدرت عند تأسيس القضاء المختلط » ، وأن الوالى « يعتبر مسئولا عن نتائج أعماله المخالفة للقوانين » . وان حكومة صاحب الجلالة قد عرفت ان القنصل الألمانى والنمساوى قد أصدرا بيانات بهذا المعنى .. وهى من نفس الرأى بأن انتحال صاحب السمو لنفسه حـق تعديل التعهدات التى عقدها مع الأجانب بمحض رغبته المطلقة ، ووضعه هذه التعديلات فوق سلطة المحاكم المختلطة لا يتفق مع المبادىء التى اقيمت على أساسها هذه المحاكم . وان الأوامر قد صـدرت لك للاشتراك فى الاحتجاجات الألمانية والنمساوية على مرسـوم ٢٢ أبريل » (١١٦) . ومما لاشك فيه أن حكومة صاحب الجلالة لم تكن سعيدة كل السعادة لأنها أجبرت على الوقوف هذا الموقف فى تفسير سلطات المحاكم المختلطة ، وهو التفسير الذى لم يكن يتفق معها فيه نوابها القانونيون أو المستشار القانونى لوزارة الخارجية .

وقد اشتركت جميع دول أوروبا الكبرى فيما عدا ايطاليا فى الاحتجاج على المرسوم ، مقتفية فى ذلك أثر الحكومة الألمانية . وقد أبرق « لاسل » بعد تقديم احتجاجه يقـول ان « الحكومة المصرية ستعرض الآن الترتيبات المالية التى تضمنها المرسـوم على الدول الكبرى طلبا لموافقتها ، فاذا تمت هذه الموافقة فان ذلك سوف يعطيها صفة الالزام دوليا ، وعندئذ تصدر فى مرسوم آخر .. وسـوف تسدد الحكومة المصرية الدائنين الذين صدرت لهم الأحكام بالكامل ، وكذا جميع دائنى الدين السـائر الأوروبيين » (١١٧) ثم فصـل « لاسل » برقيته هذه فى رسالة أخرى قال فيها : « لقد احتججنا على انتحال الخديو لنفسه حق تعديل الحقوق المكتسبة للأوروبيين فى

مصر بطريقة تعسفية وبمحض سلطته وسحبها من اختصاص المحاكم المختلطة . وقد عرضت الحكومة المصرية تسـديد أصحاب الدين السائر الأوروبيين بالكامل وعرض بقية المقترحات المالية على الدول الكبرى .. وانه لمن الظلم كما هو واضح أن تعامل حكومة مفلسة اى فريق من دائنيها معاملة أفضل من الفريق الآخر ، بينما يعتبر استبعاد دائنيها الوطنيين أمرا مجحفا . ولست بمستطيع ان ارى كيف يمكن أن توافق الدول الكبرى على مشروع مالى وتمنحه قـوة القانون اذا لم تملك الفرصة لاختباره . ومن الناحية الأخرى ، فانها ملزمة بمساعدة الخديو على الوصول الى تسوية عادلة مع دائنيه ، والطريقة السليمة أمام الحكومة المصرية لاتباعها هى أن تطلب موافقة الدول الكبرى على تعيين لجنة تصفية » (١١٨) .

على أن الحكومتين البريطانية والفرنسية كان قد أصـبح لديهما ما يكفى من اسـماعيل . ففى ذلك الحين كانت المفاوضات تجرى فى القسطنطينية لخلعه . ولم يكن السـلطان عبد الحميد ليمتنع عن استغلال هذه الفرصة لاستعادة السيطرة العثمانية على مصر ، التى كانت قد تهاوت حتى لم تعد شيئا مذكورا نتيجة لفرمان ١٨٧٣ الذى أصدره سلفه السلطان عبد العزيز . فقد أوضـح أنه سوف يخلع اسماعيل ، وسيلغى الفرمانات التى منحها له السلطان عبد العزيز ، ويعود الى نصوص تسوية ١٨٤١ ، ويعطى الخديوية الى عم اسماعيل الأمير حليم الذى يعتبر ولى العهد بمقتضى تسوية ١٨٤١ (وكان مصطفى فاضل قد مات) . على أن ذلك لم يكن مما يوافق الحكومتين البريطانية والفرنسية ، اللتين اعتبرتا أن الغاء فرمان ١٨٧٣ واستعادة السـيطرة العثمانية على مصر أمر يعوق السيطرة المالية والادارية الانجليزية الفرنسية عليها ، وهى التى كانت الحكومتان عازمتان على توطيدها . ويبدو أنهما أيضا قد فكرتا فى أن توفيق سوف يكون أداة أكثر خضوعا للسـيطرة الانجليزية والفرنسية من الأمير حليم ، الذى كان واقعا تحت النفوذ العثمانى

بدرجة كبيرة ، وكان أسرافه الشخصى وعجزه عن ادارة شئونه المالية الخاصة أمرا معروفا • وعلى ذلك فقد حاولنا اقناع اسماعيل بأن يسبق الخلع بالتنازل عن العرش لابنه توفيق • ووعدناه بأنه اذا تنازل عن العرش فسوف يحصل على مخصصات كافية ، وسوف يكون انتقال العرش الى ابنه توفيق أمرا مضمونا • أما اذا رفض التنحى وأجبر السلطان على خلعه ، فان أية ميزة من هاتين الميزتين لن تصبح مضمونة • على أن اسماعيل ، وهو المقامر حتى الرمق الأخير ، لجـأ الى المخادعة والمراوغة ، وأخـذ يحيك الخطط فى القسطنطينية ويوزع الرشاوى عن طريق وكيله فيها ابراهام بك ، الذى كان ينفق بالنيابة عنه فى سخاء فى الماضى • كما أخذ يتطلع حوله فى مصر طلبا للتأييد الشعبى ، الذى كان منذ أسابيع قليلة فقط يبدو متاحا له بدرجة كافية • على أن ذلك كله ذهب عبثا • ففى يوم ٢٦ يونية تلقى برقية من السلطان موجهة الى الخديو السابق يعلن فيها عزله • وفى نفس الوقت ، وصل تلغراف آخر الى توفيق بتعيينه خديويا • وفى يوم ٣٠ يونية غادر اسماعيل مصر على اليخت الملكى المحروسة ، وانتهى بذلك عهد زاخر بالأحداث •

حواشى الفصل الحادى عشر

(١) Derby-Cave, 6.12.75, FO 78/2538.
(٢) Stanton-Derby, 24.12.75, FO 78/2404.
(٣) Cave-Derby, 25.12.75, FO 78/2538.
(٤) Ibid., 20.12.75 and 1.1.76.
(٥) Ibid.
(٦) Ibid.
(٧) Ibid., 15.1.76.
(٨) Ibid., 21.1.76.
(٩) Minute in FO 78/2539 A.
(١٠) Derby-Cave, 26.1.76, ibid.
(١١) Derby-Cave, 26.1.76, FO 78/2539.
(١٢) Cave-Derby, 25.12.75, FO 78/2538.
(١٣) Ibid., 5.1.76, FO 78/2539 A.
(١٤) Cave-Derby, 12.2.76, ibid.
(١٥) Documents Diplomatiques Français, 1871-1914, 1ère série, T. II, D.
(١٦) Stanton-Derby, 6.2.76, FO 78/2500.
(١٧) Derby-Stanton, 23.2.76, FO 78/2498.
(١٨) Cave-Derby, 18.1.76, FO 78/2539 A.
(١٩) Ibid., 1.2.76.
(٢٠) Ibid., 5.2.76.
(٢١) Derby-Stanton, 10.2.76, FO 78/2498.

(٢٢) Derby-Stanton, 14.3.76, ibid.

(٢٣) Ibid., 13.3.76.

(٢٤) Ibid., 10.3.76.

(٢٥) Ibid., 6.3.76.

(٢٧) Derby-Stanton, 27.3.76, FO 78/2498.

(٢٨) Ibid., 20.3.76.

(٢٩) Stanton-Derby, 22.3.76, FO 78/2500.
وكان ويفرد ويلسون يرى أن اسماعيل كان محقا في اعتراضه • انظر مذكراته ،
Chapters from my Official Life, p. 91.

(٣٠) Hansard, PDC, vol. 22, p. 1418.

(٣١) Sabry, L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérence anglo-française, p. 174.

(٣٢) Derby-Stanton, 25.3.76, FO 78/2498.

(٣٣) بعض الكتاب ، مثل صبرى ؛ يعتبرون أن تصريح دزرائيلى فى مجلس العموم كان محاولة مدبرة منه لدفع مصر الى الافلاس ، وانه كان خطوة جديدة فى السياسة البريطانية المكيافيلية للسيطرة على مصر • وفى الحقيقة انه لايبدو ان احدا قد أبلغ اسماعيل بوجود نية لنشر التقرير حتى اللحظة الأخيرة من النشر • ولقد كان الأمر جديرا بأن يكون افضل على وجه التحقيق ، لو أن للفـــراف ٢٥ مارس : المقتبس منه فى المتن ، قد سبق ؛ ولم يعقب ، تصريح دزرائيلى فى مجلس العموم • اذن ، فلربما كان دزرائيلى قد تنبأ بالأثر الذى ســوف يحدثه مثــل هذا التصريح •

(٣٤) Stanton-Derby, 16.4.76, FO 78/2500.
وقد نشر المرسوم يوم ٨ ابريل

(٣٥) ويوجد نص تقرير كيف فى :
Parliamentary Papers Commons, 1876; LXXXIII, 99, In FO 78/2539 A.

(٣٦) مع عمل حساب الفرق بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترليني • وهذه التقديرات خاصة بميزانية ١٨٧٥ – ٧٦ •

(٣٧) وكان فى محادثة له مع « كيف » قبل اسابيع قليلة قد قدره بـ ١٢ مليون جنيه انجليزى •

Stanton-Derby, 17.4.76, FO 78/2502.

(٣٨) Derby-Stanton, 21.4.76, FO 78/2498.

(٣٩)
ويكون « دخل أسهم شركة القناة » من فائدة الـ ٥ فى المائة على الأســهم التى اشترتها حكومة صاحب الجلالة ، والتى كانت محرومة من كوبوناتهـــا حتى عام ١٨٩٤ ، كنتيجة للتسوية بين ديليسبس واسماعيل عام ١٨٦٩ (انظر :
Marlowe, The Making of the Suez Canal, pp. 253 and 303 London, 1964.
والتى وافقت الحكومة المصرية على أن تدفعها لحكومة صاحب الجلالة حتى ذلك التاريخ •

(٤٠) ويتكون الدين السائر المقرر توحيده من سندات الخزانة وسندها التى كانت غالبيتها العظمى قد صدرت فى مقابل قروض عاجلة • ولم يكن يشمل ديون الحسابات الجارية الخاصـــة بتوريد مهمــــات او خدمات الى الحكومة المصرية او الدوائر الملكية •

(٤١) لمعرفة التفاصيل انظر Stanton-Derby, 8.5.76, FO 78/2502.
ويوجد نص المراسيم فى نفس المجلد •

(٤٢) هذه فيما يبدو اشارة الى قرض الـ ٥ مليون جنيـه انجليزى الذى كان قد قدمه الكريدى فرنسييه؛ والذى أضيفت اليه علاوة قدرها ٢٧٤٠٨٠٠ر٢جنيه •

Derby-Stanton, 26.5.76, FO 78/2498.

(٤٣)

(٤٤) Wilson-Northcote, 8.5.76 and 13.5.76, FO 78/2502 and 2503.

Northcote-Wilson, 18.5.76, FO 78/2499.

(٤٥)

(٤٦) وكان ستانتون قد قام باجازة قبل نقله ، وقام كوكسون باعمـــال القنصل حتى وصول فيفيان ، الذى عمل قنصلا عاما لمدة ثلاث سنوات •

Cookson-Derby, 7.6.76, FO 78/2503.

(٤٧)

(٤٨) نفس المصدر فى ١٨٧٦/٦/١٩ • وقد حل محله فى وزارة التجارة انجليزى آخر اسمه مالان Malan كان الخديو قد جنده فى انجلترا لخدمته •

Cookson-Derby, 20.5.76, FO 78/2750.

(٤٩) Ibid., 3.7.76.

(٥٠) Ibid.

(٥١)

(٥٢) انظر الرأى بنصه فى FO 78/2750.

(٥٣) انظر نص النشرة المؤرخة ١٨٧٦/٨/٣٠ فى نفس المصدر •

(٥٤) Vivian-Derby, 21.10.76, ibid.

(٥٥) ويحتوى خطاب جوشن موجود فى :
Vivian-Derby, 18.8.76, FO 78/2503.

(٥٦) Derby-Cookson, 7.8.76, FO 78/2499.

(٥٧) Vivian-Derby, 23.9.76, FO 78/2503.

(٥٨) وقد عدلت هذه التسوية فيما بعد لتتضمن اصدار سـندات جديدة أخرى بمبلغ ٢ مليون جنيه انجليزى بفائدة ٥ فى المائة ، بحيث يكون المبـلغ الاجمالى ١٧ مليون . وفى مقابل ذلك تنزل الى اسماعيل سندات قيمتها مليونان من الجنيهات من سندات الدين الموحد . الغرض من هـذه المناورة اتاحة الفرصة لاسماعيل لبيع هذه السندات فى السوق ليدفع الدين المطلوب لمقـاولى ميـنـاء الاسكندرية البريطانيين . على ان سعر هذه السندات كان اقل مما يكفى لتسوية هذا الدين . وأخيرا استخدمت هذه السندات من الدين الموحد البالغ قيمتهـا ٢ مليون جنيه ، مضافا اليها أسهم شركة القنـاة الممتازة (الـ ١٥ فى المائة) كضمان لمبلغ الـ ٥ مليون جنيه انجليزى الذى قدمه الكريدى فونسييه ، اما مقاولو ميناء الاسكندرية ، جرينفيلد واليوت Greenfield and Elliot فقد احتفظوا لأنفسهم بحق الحجز على رسوم ميناء الاسكندرية المعطاة تأمينا لهم حسب العقد . ولما كانت هذه الرسوم جزءا من ضمان سندات أخرى قد صدرت ، لذلك كان على اسماعيل ان يرد الى صندوق الدين مبلغ الـ ٢ مليون جنيه من سندات الدين الموحد الذى سبق أن آل اليه ، مع دفع فائدة ٧ فى المائة عليه ، حتى يأتى الوقت الذى يمكنه فيه تسديد المقاولين . والمناورة كلها كانت حيلة لتسـهيل الدفع « لجرينفيلد واليوت » . واليوت هذا هو السير جورج اليوت الذى اشرنا اليه .

(٥٩) Vivian-Derby, 11.11.76, FO 78/2503.

(٦٠) انظر ايضا فى Vivian-Derby, 20.11.76, ibid.
« يسود بعض الهياج وشعور السـخط بين الاهالى بسبب الضرائب الباهظة التى تفرض عليهم ، وبسبب عدم دفع الأجور والمرتبات وشدة البؤس وقسوة المعاناة . وهذا الشعور من الطبيعى أنه موجه ضد الخديو » .

(٦١) لمعرفة الأسباب انظر تفاصيل مفصلة فى :
McCoan, Egypt under Ismail, pp. 191-204.

(٦٢) وقد أصبح حسين كامل بعد ذلك سلطانا على مصر تحت الحمـاية البريطانية فى سنة ١٩١٤ بعد خلع عباس الثانى .

(٦٣) انظر حاشية ٥٨ .
Derby-Vivian, 12.12.76, FO 78/2499.

(٦٤)
Ibid., 13.12.76.

(٦٥)

(٦٦) انظر تقرير برنج المرفق بخطاب :
Vivian-Derby, 22.12.77, FO 78/2634.

Ibid., 13.8.77.

(٦٨)
Ibid., 24.8.77.

(٦٩)

(٧٠) كانت قد حدثت ثورة فى تركيا فى سنة ١٨٧٦ ! أسـفرت عن خلع السلطان عبد العزيز وتولية السلطان مراد الخامس مكانه ، وفى عهـد مراد اعلن مدحت باشا ، الصدر الأعظم ، الدستور ، وقد أعقب ذلك ثورة مضـادة ؛ ولم خلع مراد ؛ وخلفه على العرش السلطان عبد الحميد الثانى ، وأجل الدسـتور ونفى مدحت باشا .

Vivian-Derby, 6.1.77, FO 78/2631.

(٧١)
وقد كتب اللورد تنتردن ، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية يقول : « اننى أخشى فيما اذا كانت نصيحة فيفيان نصيحة صـائبة . فلن يكون من الحكمة من جانب الخديو ان يرفض . انه يعرف جيدا كما يعرف كل انسان كيف يتهرب من مثل هذا الالتزام ، ولكن رفضه له قد يعرضه للخطر شخصيا ! كما يعرض أيضـا مصالحنا التى ترتبط باستتباب السلام فى مصر .

Derby-Vivian, 25.4.77, FO 78/2630.

(٧٢)
وقد اقيم هذا الرد على اساس مذكرة كتبها تنتردن يقول فيها : « ان الخـديو فى ورطة . فاذا هو لم يقدم الجنود ، فقد يلغى السلطان فرمان الوراثة وقد يدبر ثورة ضد الخديو . ومن الجانب الآخر فان تهديد الوكيلين الفـرنسى والروسى بفرض حصار يعتبر اجراء عنيفا . ومن المشكوك فيه أن يفرض الروس الحصـار على القناة وعلى الاسكندرية فى وجه الأسطول التركى . ولكن كلمـا تم الاسراع فى الاشارة اليهم بعدم اللجوء الى هذه المحاولة كلما كان ذلك أفضل ! لأننا لن نتحمل اغلاق الطريق الى الهند ، وسيكون الصدام مع روسيا امرا لا مناص منه . والله لن العبث الكلام عن ممارسة ضغط فى القسطنطينية » (كان فيفيـان قد اقترح ممارسة ضغط على السلطان لكيلا يطلب المسـاعدة من الخديو) « فان السلطان له الحق فى طلب المساعدة ، وانه لمن غير المحتمل ان نتوصـل الى شئ

بمطالبتنا له بغير ذلك » ، وقد ارسل اسماعيل ـ فى النهاية ـ المساعدة الى تركيا ولم تتخذ روسيا أى اجراء عدائى ضد مصر ؛ على الرغم من وجود السفينة الحربية الروسية « بترو فالوفسك » Petrovalovsk فى البحر المتوسط ، لقد ابلغت حكومة صاحب الجلالة روسيا أن « اية محاولة لفرض الحصار عن القناة أو مداخلها أو التدخل باى شكل ، سوف تعتبره تهديدا للهند » ،

(٧٣) Vivian-Derby, 30.3.77, FO 78/2631.

(٧٤) Ibid., 9.8.77.

(٧٥) Vivian-Derby, 27.10.76, FO 78/2503.

(٧٦) Ibid., 26.5.77, FO 78/2632 and 11.8.77, FO 78/2633.

وقد وصف ريفرز ويلسون رومين Romaine بانه « مسيد فاضل ، طيب الخلق ومحترم جدا ؛ ولكنه لا يملك الحزم اللازم لمنصبه » Wilson, op. cit., p. 121. ، بينما كان برنج يراه « مجنونا خطرا يجب حبسه » ، Baring-Goshen, 28.12.77, FO 78/2633.

(٧٧) Derby-Vivian, 23.10.77, FO 78/2630.

(٧٨) Vivian-Derby, 7.7.77, FO 78/2633.

(٧٩) Ibid., 12.7.77.

(٨٠) وكان اللورد كرومر ، (كابتن برنج فى ذلك الحين) يشاطر فيفيان رايه ، انظر Cromer, Modern Egypt, vol. I, pp. 20-7.

بينما كان بعض الانجليز الآخرين الذين هم أقل اتصالا بالموقف مثل : Edward Dicey, England and Egypt, p. 247.

يرون أن تسوية جوشن وجوبير كانت ما تزال قابلة للتطبيق ، وأن تقدير الدخل بـ ١٠ مليون جنيه انجليزى ؛ وهو الذى ارسيت عليه التسوية كان تقديرا صحيحا ، ويبدو ان « ديسى » يعتقد أن « كيف » و « جوشن وجوبير » قد توصلوا الى تقدير مستقل للدخل ، ولكن الحقيقة ان كلا منهما قد استقى نفس الأرقام من الميزانية المصرية لعام ١٨٧٤ ـ ٧٥ دون أى استقصاء مستقل ،

(٨١) وقد ورد فى تقرير أعده برنج فى الصيف التالى ، وارسله الى حكومة صاحب الجلالة مع رسالته : Vivian-Derby, 30.3.78, FO 78/2854. الأرقام الآتية :

يبلغ الدين الموحد ٥٧٫٨ مليون جنيه انجليزى ؛ منه ٢٧٫٩ مليون جنيه انجليزى من انجلترا ، و ٢٢٫٩ مليون جنيه انجليزى من فرنسا ، ٦٫٣ مليون جنيه

انجليزى من مصر ، ويبلغ الدين الممتاز ١٦٫٩ مليون جنيه انجليزى ؛ منه ٨٫٩ مليون جنيه من انجلترا ، ٥٫٦ مليون جنيه من فرنسا ، ٦٫٠ مليون جنيه من مصر ، ويبلغ الدين الخاص ٤٫٥ مليون جنيه وجميعه من انجلترا ، وفى تقرير سابق (انظر : (Vivian-Derby, 22.12.77)

قرر برنج أن معظم الدين غير الثابت المضمون وقدره ٧٫٢ مليون جنيه انجليزى قد تم الحصول عليه اما من الكريدى فونسييه أو من الكونتوار دى كونت ،

(٨٢) وكانت هناك عقدة أخرى تتمثل فى ان حكومة صاحب الجلالة كانت مهتمة بدفع فائدة الأسهم التى تملكها بانتظام (انظر حاشية ٣٩) والتى تبلغ نحو ٢٫٠ مليون من الجنيهات سنويا ؛ وكانت كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية مهتمة بدفع الجزية العثمانية التى كانت مخصصة لدفع اقساط قروض قدمتها البنوك البريطانية والفرنسية الى تركيا ،

(٨٣) لم يكن هذا الاتفاق مجمعا عليه تماما ، فان كثيرين جدا من اصحاب الدين الثابت والمضمون ، والى حد ما ايضا الحكومة الفرنسية ، كانوا يرون أن مصر قادرة على تسديد ديونها بالكامل ؛ وان ازاحة اسماعيل وفرض رقابة اوروبية فعالة هو كل المطلوب لضمان قيامها بذلك ،

(٨٤) Vivian-Derby, 23.2.78, FO 78/2853.

(٨٥) Derby-Vivian, 8.3.78, FO 78/2851.

وتوضح ملاحظة مسجلة على المسودة أن البرقية قد وافق عليها كل من وزير المالية البريطانى ومستر جوشن ،

(٨٦) ولم يكن نوبار ممن يهتمون « بالحركة الدستورية » بالشكل الذى جرى فى تركيا وفشل ، وانما كل الذى كان يبغيه هو قيام حكومة قوية يدخلها الأوروبيون كبديل لحكم اسماعيل الاستبدادى ، ويكون هو على راس هذه الحكومة ،

(٨٧) Vivian-Derby, 30.3.78, FO 78/2854.

(٨٨) Ibid., 13.4.78.

(٨٩) ارسلت حكومة صاحب الجلالة تعليمات الى فيفيان للتأكد من دفع الجزية انظر : Derby-Vivian, 12.3.78, FO 78/2851.

(٩٠) Ibid., 15.4.78.

(٩٠م) Salisbury-Vivian, 30.3.78, FO 78/2851.

(٩١) Cromer, Modern Egypt, vol. 1, p. 35.

(٩٢) Vivian-Salisbury, 18.4.78, FO 78/2854.

(٩٣) Salisbury-Vivian, 20.4.78, FO 78/2851.

(٩٤) Ibid., 1.5.78.

(٩٥) Vivian-Salisbury, 4.5.78, FO 78/2854.

(٩٦) Ibid., 8.6.78.

(٩٧) Salisbury-Vivian, 17.7.78, FO 78/1851.

(٩٨) ونص التقرير موجود في FO 78/2876.

(٩٩) Vivian-Salisbury, 22.8.78, FO 78/2856

(١٠٠) Ibid., 23.8.76.

(١٠١) Wilson-Salisbury, undated, FO 78/2852.

(١٠٢) Vivian-Salisbury, 15.2.79, FO 141/125.

(١٠٣) Ibid., 19.2.79.

(١٠٤) Ibid., 20.2.79.

(١٠٥) Salisbury-Vivian, 21.2.79, FO 141/123.

(١٠٦) Ibid.

(١٠٧) Ibid., 27.2.79.

(١٠٨) Ibid., 18.3.79.

(١٠٩) Ibid., 15.3.79.

(١١٠) Lascelles-Salisbury, 4.4.79, FO 141/125.

(١١١) Salisbury-Lascelles, 25.4.79, FO 141/123.

(١١٢) Wilson, op. cit., p. 191.

(١١٣) Cromer, op. cit., vol. 1, pp. 108-9.

(١١٤) انظر : Blunt, W.S., Secret History of the British Occupation of Egypt, p. 65.

ويروي « بلنت » ، وهو ليس على الدوام مصدرا يعتمد عليه ؛ أن « ويلسون » قد أخبره بنفسه أنه عند عودته من مصر ، توجه فورا الى بيت روتشيلد في باريس ، وشرح له الخطر الذي سوف تتعرض له أموالهم من انقلاب الأحوال في القاهرة والاسكندرية ، وان الخديو ينوي الامتناع من دفع الدين كله ، ويحمي نفسه بما يقوم به من اعلان قيام حكومة دستورية في مصر .. وبذلك نجح

في بث الذعر في بيت روتشيلد وحملهم على استخدام نفوذهم السياسي الهائل لسلطة التدخل بشكل فعال » .

(١١٥) (السفير البريطاني في برلين) Salisbury-Lord Odo Russell 15.5.79, Copy in FO 141/123.

(١١٦) Salisbury-Vivian 30.5.79, FO 141/123 .

(١١٧) Lascelles-Salisbury, 15.6.79, FO 141/125.

وقد سلم ڤيڤيان منصبه كقنصل عام الى « لاسل » في منتصف يولية ؛ بعد عودته الى مصر من مشاوراته في لندن في نهاية شهر ابريل .

(١١٨) Lascelles-Salisbury, 15.6.79, ibid

● **الفصل الثانى عشر**

الضربة القاضية

كان عزل اسماعيل بناء على اشارة من الحكومتين البريطانية والفرنسية ، أول ثمرة من ثمرات التعاون السياسى بين بريطانيا وفرنسا ضد مصر فى تلك الفترة الوجيزة ، وهو التعاون الذى بدأ فقط منذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وحل محل المنافسة السابقة المستوطنة تقريبا بين البلدين ٠ والأمر الذى حدث ، باختصار ، هو ان الحكومة البريطانية التى كان رئيسها دزرائيلى ووزير الخارجية فيها سالسبورى ، وكانت تتبع كالعادة السياسة البريطانية التقليدية فى المحافظة بقدر الامكان على وحدة الامبراطورية العثمانية ، اشتركت مع الدول الكبرى الأخرى فى التدخل لصالح تركيا لاعادة النظر فى شروط معاهدة سان ستيفانو ، التى فرضتها روسيا على تركيا بعد هزيمتها لها فى الحرب التى نشبت بينهما عام ١٨٧٧ ٠ ونتيجة لهذا التدخل عقد مؤتمر من القوى الكبرى فى برلين دعا اليه بسمارك ٠ وقد حدث أن استطاع سالسبورى فى محادثات تمهيدية أجراها فى القسطنطينية ، ابرام اتفاقية سرية مع تركيا تقضى بتأجير

جزيرة قبرص الى حكومة صاحب الجلالة ، واقامة قناصل عسكريين بريطانيين فى آسيا الصغرى ، وذلك مقابل وعد من بريطانيا للباب العالى بمساعدته فى المؤتمر ٠ على أن تفاصيل هذه الاتفاقية السرية لم تلبث أن تسربت فى لندن بسبب رعونة أحد موظفى وزارة الخارجية ، وكان ذلك أثناء انعقاد المؤتمر ، مما ترتب عليه أن ثارت ثائرة الحكومة الفرنسية ، التى كانت تشك دوما فى المخططات البريطانية فى الليفانت ، وأوشكت أن تقوض المؤتمر ٠ على أن بسمارك سعى الى تهدئة ثائرة الفرنسيين لمساعدتهم على الانصراف باذهانهم عن الالزاس واللورين ، فتوسط بينهم وبين البريطانيين ، ونجح بوساطته هذه فى الوصول الى اتفاقية بين سالسبورى ووادنجتون (وزير الخارجية الفرنسية) تطلق حكومة صاحب الجلالة بمقتضاها من الناحية الفعلية ، يد فرنسا فى تونس (التى كانت قد ضمتها قبل ثلاث سنوات) ، وفى مقابل ذلك تكون لبريطانيا « حقوق » متساوية مع فرنسا فى مصر ٠ ولم تلبث هذه « الحقوق » المتساوية ان فسرتها كل من الحكومتين ـ وقبلت هذا التفسير تقريبا الدول الأوروبية الأخرى ـ على أنها تخول لبريطانيا العظمى وفرنسا ما يشبه احتكار التدخل السياسى فى مصر ، بشرط أن يمارس هذا التدخل دائما بالتشاور مع الدول الكبرى جميعها ، ويكون لخدمة مصالحها المشتركة ٠ وبمعنى آخر ان الوصاية على الامبراطورية العثمانية التى أسبغتها الدول الكبرى على نفسها فى معاهدة باريس ١٨٥٦ أصبحت ، فى حالة مصر فى يد بريطانيا العظمى وفرنسا بالتفويض !

ولقد كان رد فعل حكومة صاحب الجلالة لانقلاب اسماعيل ، كما وصفه سالسبورى فى رسالة له الى نورثكوت Northcote وزير المالية يوم ١١ مايو ١٨٧٩ ، قبل أن يدفع التدخل الألمانى عجلة الأحداث ، على النحو الآتى : « ان المسألة المصرية مرض معقد

يحتاج الى علاج طويل . فنحن نرغب فى بلوغ أهداف عديدة تقتضى منا الوصول اليها ،ولكنها ليست متجانسة جميعا فيما بينها ، ونحن نرغب فى البقاء بعيدا عن التورط ــ وهذا معناه تحاشى اقامة علاقات مع الخديو تجعل فى امكانه اهانتنا كلما تلقى منا الوحى بذلك . ولكن لو كان هذا كل شيء ، لكان أبسط طريقة لتحقيق ذلك هى ان نقلل من تدخلنا فى شئونه الداخلية كما نفعل بالنسبة لايطاليا . ولكنا نملك ماضيا لا يمكننا التخلص منه كلية .. فلقد ساعدنا على اقامة لجنة التحقيق ، وقد أبلغنا بمرسومه للاصلاح ويقرض روتشيلد . وفوق ذلك فلنا مصالح مالية تتمثل فى دفع الجزية وفوائد أسهم شركة القناة ، كما أن أصحاب رءوس الأموال البريطانيين لهم مصالح فى ميناء الاسكندرية لا نستطيع أن نتغاضى عنها . ولكن فوق هذا كله يوجد الخوف من أننا اذا وقفنا جانبا فان فرنسا سوف تكون لها السيطرة فى مصر كما لها فى تونس ... واذا لم يكن فى امكاننا أن نقطع حبل السيطرة الفرنسية .. فينبغى ان نكون جنبا الى جنب مع فرنسا فى أى عمل تشدد به قبضتها على ادارة البلاد .. ان الخديو فى طريقه الى السقوط ، ولا يمكننا أن نبقى بعيدا عن الطريق عندما يصل الى أسماعنا صوت الارتطام ! »(١)

ولم يتأخر صوت الارتطام طويلا ، وعندما جاء ، كانت حكومة صاحب الجلالة جنبا الى جنب مع فرنسا فى المفاوضات فى فى القسطنطينية التى أدت الى خلع اسماعيل . وقد كانت الحكومتان مصممتان على منع السلطان عبد الحميد من انتهاز الفرصة لالغاء « أقساط » الاستقلال التى انتزعها اسماعيل من السلطان عبد العزيز . ذلك انه لم تعد للحكومتين أية مصلحة فى ذلك الحين فى استعادة السيادة العثمانية بشكل فعال . لقد كانتا تريدان السيطرة على مصر بنفسيهما ، وكان الاستقلال عن القسطنطينية الذى أحرزه اسماعيل هو أداتهما لتحقيق هذه

السيطرة . وعلى ذلك فقد حصلنا على خلع اسماعيل ، وعلى تولية توفيق ، بشروطهما تقريبا . وقد اجبرنا الخديو الجديد الذى كان من الواضح انه أكثر انصياعا وخضوعا ، على تعيين مراقبين اثنين ، أحدهما بريطانى والآخر فرنسى ، ومنحهما من السلطات ماكانتا تأملان أن تكون كافية لاعادة بعض النظام الى المالية المصرية، وتحقيق مصالح حملة السندات ، ومراعاة ألا يهب المصريون لاحداث قلاقل . على أن سالسبورى لم يكن مخدوعا فيما يتعلق بضعف هذه الرقابة . فقد قال للسفير البريطانى فى باريس : « بالنسبة للسلطة الفعلية فنحن لانستطيع ممارستها . فقد اثبت الضباط المسرحون ، فى وجود الوزيرين الأوروبيين ، ان زوجين من السواعد لايغنيان شيئا فى مواجهة الفين . ان كل ما نملكه من سيطرة لا يعدو ان يكون نفوذا أدبيا . وهذا النفوذ الأدبى عند الممارسة لا يعدو أن يكون مزيجا من الهراء والتوبيخ والتهديد . ونحن ما زلنا متفوقين بهذا المزيج ، ولدينا اشكال عديدة لتطبيقه تتمثل فى : مذكرات دبلوماسية ، ومقابلات يقوم بها القناصل ، وكتب ملونه . وعلينا أن نكرس انفسنا لتطوير هذا السلاح حتى يصل الى الكمال . ومن الضرورى لنا أن نعرف تماما كل ما يجرى » (٢) .

على أن كل ذلك كان يعتمد على استمرار رضوخ حاكم مصر والشعب المصرى لشكل من الرقابة لم يكن تسنده قوة مسلحة ، وانما هو عبارة ــ على حد تعبير سالسبورى ــ عن « مزيج من الهراء والتوبيخ والتهديد » .

وفى البداية كان يبدو أن هذا الرضوخ قريب الحدوث ، فقد حاول شريف باشا ، رئيس النظار اقناع الخديو باصدار الدستور ، ولكن توفيق ، ومن خلفه القنصلان البريطانى والفرنسى، رفض ذلك ، فاستقال شريف باشا وحل محله رياض باشا ، الذى كان عضوا فى لجنة التحقيق وفى الوزارة الأوروبية ، وكان

يعد رجلا قويا . وفى خلال العامين التاليين ، حكم رياض ومعه المراقبان الماليان ، « برنج » و « دى بلنيير » ، مصر ! كحكومة ثلاثية، بنفس الأسلوب الاستبدادى تقريبا الذى كان يحكم به اسماعيل، ولكن مع مزيد من الفطنة ومع عناية أعظم بالشئون الاقتصادية والمالية ، لأن مصر كانت من الناحية الاصطلاحية مفلسة ، وكان المراقبان الماليان يعتبران نفسيهما ممثلين بالدرجة الأولى للدائنين فى ادارة ضيعة مفلسة ، وكانت الحكومتان البريطانية والفرنسية قد عينتهما لهذا الغرض .

ولقد كانت المهمة الأولى هى الوصول الى « تصفية » يتم الاتفاق عليها لديون مصر . وكانت لجنة التحقيق قد نفضت كل شىء ووضعت تقريرها . وكان كل عضو من أعضاء الحكومة الثلاثية عضوا فى لجنة التحقيق . وقد تأجل تنفيذ توصيات اللجنة بسبب انقلاب اسماعيل . والآن أصبح من الممكن استئناف السير فى هذه المهمة من النقطة التى انتهت اليها اللجنة . وقد أمكن ، بعد التغلب على عدد كبير من الصعوبات ، تعيين « لجنة للتصفية » بمرسوم صدر من الخديو ، للقيام بمهمة تسوية جميع المسائل المالية تسوية نهائية . على أن الوضع كان قد تغير عما كان عليه وقت قيام لجنة التحقيق ، من حيث أن كلا من الحكومتين البريطانية والفرنسية قد اعتبرت نفسها مسئولة عن مصر . وبالتالى أصبحت تقع على عاتقها مسئوليات تجاه شعب مصر كما هو الأمر تجاه حملة السندات . ولذلك فقد أصدرتا التعليمات الى قنصليهما بمنح « تأييدهما الحار » « للحكومة الوطنية » أثناء مداولات اللجنة التى يرأسها « ريفرز ويلسون » والذى منح وسام القديسين ميخائيل وجورج KCMG تعويضا عما تعرض له من مهانة . وقد أسفر هذا « التأييد الحار » من الناحية الفعلية عن اتفاق على تقدير للايرادات المتاحة أكثر واقعية من التقدير الذى اعتمدت عليه تسوية جوشن وجوبير ، وعن

تخفيض فى نسبة فائدة الدين الثابت . على أنه فيما عدا الغاء المقابلة الغاء فعليا (وكانت فى يد المصريين برمتها تقريبا) لم يحدث تخفيض فى أصول المبالغ المدينة بها مصر .

وفى يوم ١٧ يوليو ١٨٨٠ صدر قانون التصفية الذى تضمن أحكام اللجنة ، وقد قدر ايرادات مصر بمبلغ ٨٫٣٦١٫٦٢٢ جنيها مصريا فى العام ، يخصص منه مبلغ ٤٫٩٨٧٫٩٨٨ لمصروفات الحكومة ، والباقى وقدره ٣٫٤٦٣٫٧٣٤ جنيها مصريا لخدمة الدين الذى خفضت فائدته الى ٤ فى المائة . وقد ألغيت المقابلة واتخذت ترتيبات لدفع تعويض عنها لأولئك الذين اشتركوا فى دفعها . كما تقرر تخصيص كل فائض فى الايرادات المخصصة لخدمة الدين لاستهلاك الدين ، وتخصيص كل فائض فى بقية الايرادات ★ مع أى زيادة فى الايرادات المخصصة لهذا الدين لتكملة ما يساوى ½ فى المائة من قيمة مجموع الدين الموحد ، فاذا حدثت زيادات أخرى فى الايرادات غير المخصصة للدين توضع تحت تصرف الحكومة المصرية ★★ . وتعويض أى عجز فى الايرادات المخصصة للدين من الايرادات غير المخصصة للدين ، سواء أكان هناك فائض فى هذه الايرادات أم لا .

★ غير المخصصة للدين (المترجم)

★★ نعتقد ان نص ما ورد فى البند ١٦ من « قانون التصفية العمومى » يوضح باقى « المتن » بصورة أفضل وهو على النحو الآتى : « اذا كانت زيادة الايرادات المخصصة للدين لا تصل لنصف فى المائة من قيمة مجموع الدين الموحد ، أعنى مبلغ ٢٨٣٫٠٠٠ جنيه مصرى ، فما يلزم لتكملة نصف فى المائة يصير دفعه لصندوق الدين من فائض الزيادات فى الايرادات الغير مخصصة للدين ؛ فاذا لم يكن هناك احتياج لدفع شىء على سبيل التكملة ، فكامل الزيادات فى الايرادات الغير مخصصة للدين تبقى لمصاريف الحكومة » (المترجم) .

لقد كانت تسوية قاسية ، فرضت على الحكومة المصرية ، أو بالأحرى على المراقبين الماليين ، اتباع نظـام اقتصادى صـارم ، ومنعتهما من تخصيص أية مبالغ كبيرة للاصلاحات فى البلاد • وفى مثل هذه الأحوال ، فان نظام الحـكم ، وهو الذى عرف باسـم « المراقبة الثنائية » لا ينتظر منه أن يكون محبوبا ، وبقاؤه يعتمد على استمرار عادة الخضوع للحاكم التى تركها اسـماعيل ميراثا للحكام الجدد • ولكن ثبت أن هذه العادة كانت قد اخـذت فى التحلل • ذلك أن أحداث السنوات القليلة الأخيرة ، ورياح الحـكم الدسـتورى التى كانت تهب عـلى مصر من اوروبا ، وحتى من القسطنطينية ، ونشاط الصحافة التى كانت تتمتع بالحرية تقريبا ، وتزايد نفوذ الطبقة الوسـطى الوطنية المصرية المكونة من ملاك الأراضى ، فى وجه الارستقراطية التركية الألبانية ـ الشركسية ، واستغلال اسماعيل لمجلس شورى النواب فى الأسابيع الأخيرة من حكمة ، وشعور الاستياء ضد الموظفين الأوروبيين من أصحاب المرتبات العالية الذين عينتهم المراقبة الثنائية ـ كـل ذلك قد تحالف على تفتت عادة الخضوع للحكام وتعرية قاعدة السلطة التى تعمل منها المراقبة الثنائية •

ولم تلبث سلسلة من الفتن العسكرية أن قذفت برياض خارج الحكم ، وأتت بشريف باشا رئيسا للنظار • وقد استدعى شريف باشا ، بموافقة الحـكومتين البريطانية والفرنسية اللتين كانتا تعملان من خلال قنصليهما ومراقبيها (٣) ، مجلس شورى النواب للانعقـاد فى محاولة لتهدئة الرأى العـام عن طريق اقامة واجهة دستورية • ولكن الأعيان أثبتوا أنهم أقل خضوعا من سـابقيهم فبينما اعترفوا بشرعية التسوية التى تضمنها قانون التصفية ، فقد أصروا على ضرورة اشراف المجلس على الجزء من الميزانية غير المخصص للدين • على ان هذا الطلب اعتبره البريطانيون والفرنسيون تهديدا

لأساس قانون التصفية ، من حيث أنه يؤدى الى احتمال حـدوث سلسلة من العجز فى الميزانية ، وخلق مقدار ضخم من الدين السائر من جديد ، ومن ثم فقد رفض هذا الطلب بغير لبس أو ابهام • ليلتقى بالأعيان وبقسم كبير من الرأى العام فى أحضان الجيش المتمرد • ولم يلبث أن اتضح أنه لم يعد ممكنا السيطرة على مصر « بمزيج » سالسبورى الذى سبقت الاشـارة اليه من « الهراء والتأنيب والتهديد » • وأخذت تثور هذه المسألة الكبيرة ، وهى ما اذا كان من الضرورى لحماية وتدعيم المصالح الأوروبية الخاصة المعقدة التى نمت فى مصر خلال الستين عاما السابقة اللجوء الى القوة المسلحة الأوروبية ؟ • ولم يكن لدى ممثلى هذه المصالح أى شك فيما يختص بهذه المسألة ، واخذت أعمدة الصحف تمتلئ ، وعقول السياسيين تتشرب ، بالمطالبة بالتدخل العسكرى • ولكن الحكومات الأوروبية كانت مترددة متخوفة ، وكل منها ممتلئة غيرة من الأخرى • وكانت برلمانات أوربا يحركها العامل الاقتصادى • واحيانا يحركها شعور العطف على الشـعب المصرى • ولمدة أسابيع قليلة خلال شـتاء ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ ، بدا وكأن الحكومة الفرنسية وعلى رأسها جمبتا Gambetta ، مصممة على اجبار الحكومة البريطانية المحجمة ، على القيام باحتلال مشترك لمصر ، باعتباره البديل الوحيد لاحتلال فرنسى منفرد • ولكن جمبتا سقط عن منصبه وتألفت حكومة فرنسية جديدة برئاسة « دى فريسينيه » de Freycinet ، واخـذت ، تحت نفوذ « الجمعية » المصطبغة عقليتها بالصبغة الاقتصادية ، فى التفكير فى شروط تسوية ممكنة مع الثورة المصرية • ولكن الدول الكبرى الأخرى ، وبينها بريطانيا ، كانت تميـل الى العودة الى الصيغة القديمة التى اثبتت نجاحها مع محمد على منذ اربعين عاما مضت ، صيغة استعادة السيطرة العثمانية بشـكل فعال •

في ذلك الحين كانت الثورة المصرية قد وصلت الى نقطة تهاوت معها سلطة المراقبة الثنائية الى الصفر • فعلى الرغم من بقاء الواجهة الخديوية ، الا أن « الجيش » ، الذى كانت تؤيده حركة شعبية جماهيرية تقريبا ، كان قد انتزع فى يده السلطة الحقيقية • وبذا بات واضحا أنه لابد من الالتجاء الى قوة عسكرية من الخارج « الجيش » • ولم يلبث أن ظهر أن الباب العالى ، الذى كان يسير على تقليد المصالحة مع الثورات الناجحة ، بدلا من محاولة قمعها واخضاعها ، سوف لا يرضى بالالتجاء الى القوة المسلحة لمصلحة دائنى مصر الأوروبيين • وعلى الرغم من انه كان يظهر تأييده للسلطة الخديوية التى لم تعد قائمة تقريبا ، الا انه أخذ يتفاوض سرا مع أحمد عرابى قائد الحركة المصرية الشعبية ، الذى تقلد منصب ناظر الحربية ولكنه كان فى الحقيقة رئيس الحكومة •

فى ذلك الحين كانت مخاوف حكومة صاحب الجلالة ، من الناحية الرسمية ، والى حد كبير من الناحية الواقعية ، مخاوف استراتيجية ، غير متأثرة بقلق كبير على مصالح دائنى مصر الانجليز • ذلك أن افتتاح قناة السويس منذ اثنى عشر عاما مضت كان قد زاد من اهمية مصر كحلقة حيوية فى نظام المواصلات الامبراطورية البريطانية • وكما أشار « ديلك » Dilke ، وكيل وزارة الخارجية البريطانية فى مجلس العموم • لقد كانت لانجلترا « مصلحة مزدوجة فى قناة السويس : مصلحة تجارية ، نظرا لأن نسبة ٨٢ فى المائة من التجارة عبر القناة كانت انجليزية • ومصلحة سياسية ، نظرا لأن القناة تعد الطريق الرئيسى الى الهند ، وسيلان ، والمضايق وبورما البريطانية ، حيث يعيش ٢٥٠٫٠٠٠٫٠٠٠ من البشر تحت حكمنا ، والى الصين أيضا حيث لنا هناك مصالح ضخمة •• كما أن القناة تعد أيضا واحدة من الطرق التى توصل الى مستعمراتنا الامبراطورية فى استراليا ونيوزيلاندا » (٤) • وعندما

تلقت حكومة صاحب الجلالة الأخبار من ماليت Malet القنصل العام ، وكولفن Colvin ، المراقب المالى ، رأت أن الاحتمالين البديلين اللذين يواجهان مصر هما : فوضى التعصب ، أى السلب وبغض الأجانب من جهة ، ومن الجهة الأخرى ، الدكتاتورية العسكرية المعادية لانجلترا والتى قد تلجأ الى عقد الصفقات مع تركيا والدول الكبرى ، أو مع بعضها ، من وراء ظهر حكومة صاحب الجلالة • وكلا البديلين يهددان القناة كطريق مفتوح للمواصلات •

ويبدو أن الاحتمال الأول قد تأكد بمذبحة الأجانب الأوروبيين التى وقعت فى الاسكندرية فى منتصف شهر يونية • ومن ثم ، وازاء تباطؤ الباب العالى والدول الكبرى فى مؤتمر دولى عقد فى القسطنطينية ، والخوف من احتمال ابرام صفقة سرية مع عرابى يقوم بها الباب العالى ، أو تقوم بها فرنسا أو يقوم بها كلاهما ، والانزعاج بنفس الدرجة من تهديد الدهماء فى مصر ومن التحركات المعادية من جانب الجيش المصرى الذى أشيع أنه أخذ يقيم سلسلة من الطوابى فى مواجهة الأسطول الانجليزى الذى كان موجودا منذ بضعة أسابيع فى ميناء الاسكندرية — فان حكومة « جلادستون » Gladstone أخذت تتحرك مكرهة لاتخاذ قرار بغزو مصر •

ووقف « جلادستون » فى مجلس العموم يقول : « علينا أن نقيم حكم القانون فى مصر مقام العنف العسكرى ، سواء بالاشتراك مع الدول الكبرى الأخرى اذا أمكن ، أو بمفردنا اذا تطلب الأمر » • وراح يلطف الأمر على مؤيديه من الليبراليين والراديكاليين ، الذين أزعجهم منظر حكومة الأحرار وهى تتبع سياسة امبريالية ، فى وقت كانت كلمة الامبريالية ما تزال مصطلحا بذيئا بين الليبراليين الحقيقيين ، فذكر أن التدخل البريطانى سوف يكون وسيلة يحقق بها للشعب المصرى « الأمل •• فى دساتير حرة •• و •• الحصول على مزايا تلك الحياة المتحضرة التى تحققت فى أقطار عديدة فى أوروبا » (٥) •

وفى يوم ١١ يوليو كان الغزو المسلح البريطانى لمصر قد اصبح أمرا مقضيا ، وأخذ الأدميرال سيمور Seymour ، قائد الأسطول البريطانى فى ميناء الاسكندرية ، بعد أن حصل على تفويض من حكومة صاحب الجلالة ، أعطته اياه بشيء من الاحجام ، فى ضرب الطوابى المصرية ، بعد أن تجاهلت الحكومة المصرية انذارا نهائيا كان قد قدمه اليها يطلب فيه ازالتها • وقد انسحب الأسطول الفرنسى الذى كان موجودا فى ميناء الاسكندرية بناء على تعليمات الحكومة الفرنسية بمجرد ارسال « سيمور » انذاره النهائى ، وبعد شهر آخر ، غزت قوة عسكرية بريطانية مصر بقيادة « سير جارنيت ولزلى » Garnet Wolseley • وفى يوم ١٣ سبتمبر نزلت الهزيمة بالقوة الرئيسية للجيش المصرى فى التل الكبير ، على حافة الدلتا بين قناة السويس والقاهرة ، وبذلك بدأ الاحتلال البريطانى لمصر ، الذى استمر لمدة سبعين عاما • لقد أفضت سلسلة الأعمال الاستعمارية المالية والاقتصادية ، دون وعى وببطء ، ولكن بشكل ثابت ، الى الغزو المسلح !

وقد أصبح البريطانيون بهذا الاحتلال ، طوعا أو كرها ، الأوصياء والضامنين لكل المصالح الأوروبية المعقدة من الامتيازات والممتلكات التى نمت خلال الستين عاما السابقة فى مصر ، وبالنسبة للحكومة البريطانية ففى ذلك الحين لم تكن لهذه الامتيازات أهمية من الناحية النسبية • فان كل ما كان يهم الحكومة البريطانية حقيقة هو حرية المرور فى قناة السويس • وقد كان الاهتمام بذلك هو الذى دفع الى بداية الاحتلال البريطانى ، وهو الذى عجل بالنهاية • ولكن بالنسبة للشعب المصرى ، فان انشاء القناة لم يكن سوى حلقة فى سلسلة طويلة من الأحداث التى استدامت عبوديته وشددت من وطأتها •• هذه العبودية التى كان يبدو أن لا نهاية لها •

حواشى الفصل الثانى عشر

(١) Iddesleigh Papers, vol. VII, BM Add. MS 50019.

(٢) Salisbury-Lyons, 15.7.79, Lady Gwendolen Cecil, Salisbury, vol. II, p. 355.

(٣) وقد حل المستر (السير اوكلند فيما بعد) كولفن محل بيرنج كمراقب مالى فى عام ١٨٨٠ •

(٤) Hansard PDC, 3rd series, CCLXXII, 1720, 25.7.82.

(٥) Hansard PDC, 3rd series, CCLXXII, 1586-90, 24.7.82.

المصادر

مصادر غير منشورة

Public Record Office.
FO 78 series.
FO 141 series (From 1879).
FO 633 series (Cromer Papers), vol. II, 1877-1880.
Quai d'Orsay, Service des Archives.
Mémoire et Documents, vols. 1-18.
Correspondance Politique d'Egypte, vols. 1-46 (1828-1869).
Documents Diplomatiques. Affiares d'Egypte, vol. 1-20 (1870-1882).
British Museum, Department of Manuscripts.
Iddlesleigh Papers, BM Add. MS 50019.

مصادر منشورة

● أوراق رسمية

Parliamentary Papers (Blue Books), indexed in A Century Diplomatic Blue Books, edited by Harold Temperley and Lilian Penson, Cass, 1956.

…h and Foreign State Papers, vols. 29-74, edited by Mr. Lewis Hers-
…et (until 1870) and by Sir E. Herslet (1870-1896), published by
Messrs. Ridgway and Co.

● كتب

عبد الرحمن الرافعي : عهد اسماعيل ، جزءان ، القاهرة ١٩٤٨

…aroul, Victor, Nubar Pasha (1825-1899), Cairo, undated.

امين سعيد : تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية ١٧٩٨ الى …
الملكية ١٩٥٢ القاهرة : ١٩٥٩

…, Gabriel, A History of Landownership in Modern Egypt (1800-1950), Oxford, 1962.

…, Moberly, Khedives and Pashas, London, 1884.

…an, Samuel, Sand and Canvas, London, 1849.

…nt, W.S., Secret History of the British Occupation of Egypt, London, 1906.

…nton, J.V., The Mixed Courts of Egypt, USA, 1930.

…tier, A.J., Court Life in Egypt, London, 1887.

…arles-Roux, F., La Production du Coton en Egypte, Paris, 1908.

…arles-Roux, F., Bonaparte, Gouverneur d'Egypte, Paris, 1910.

…udy, Jean, Histoire Financière de l'Egypte depuis Saïd Pasha (1854-1876), Paris, 1878.

…ot Bey, Aperçu Général sur l'Egypte, Bruxelles, 1840.

…abites, P., Ismail the Maligned Khedive, London, 1933.

…mer, Lord, Modern Egypt, 2 vols., vol. 1, London, 1908.

…chley, A.E., The Economic Development of Modern Egypt, London, 1938.

… Leon, Edwin, The Khedive's Egypt, London, 1877.

… Lesseps, F., Journal et Documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez, Paris, 1875-81.

…enon, D.V., Travels in Upper and Lower Egypt, 1798-99 (tr.), London, 1803.

Dicey, Edward, England and Egypt, London, 1881.

Dicey, Edward, The Story of the Khedivate, London, 1900.

Douin, G., Règne du Khédive Ismail, 4 vols., Cairo, 1933-38.

Duff Gordon, Lucie, Letters from Egypt, 1863-65, London, 1875.

Duff Gordon, Lucie, Last Letters from Egypt, London, 1902.

Egypt Exploration Society, Who Was Who in Egyptology, Lond… 1951.

Farman, E.E., Egypt and its Betrayal, USA, 1908.

Gliddon, C.R., A Memoir on the Cotton of Egypt, London, 1841.

Greener, Leslie, The Discovery of Egypt, London, 1966.

Hamza, A.M., The Public Debt of Egypt, Cairo, 1944.

Herold, J.C., Bonapart in Egypt, London, 1963.

Hoskins, H.L., British Routes to India, London, 1928.

Jerrold, B., Egypt under Ismail Pasha, London, 1879.

Landes, D.S., Bankers and Pashas, London, 1958.

Lane Poole, S., The Life of R.H. Stratford Canning, 2 vols., London, 1888.

Lesage, Charles, L'Achat des Actions de Suez, Paris, 1906.

McCoan, J.C., Egypt under Ismail, London, 1889.

Malortie, Baron de, Egypt, Native Rulers and Foreign Interference, London, 1882.

Marlowe, John, The Making of the Suez Canal, London, 1964.

Mervan, Paul, L'Egypte Contemporaine, Paris, 1858.

Muskau, Prince Puckler, Egypt under Mehemet Ali, 2 vols., London, 1845.

Owen, E.R.J., Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1924, Oxford, 1969.

Paton, A.A., A History of Egyptian Revolution, 2 vols., London, 186…

Rifaat, M., The Awakening of Modern Egypt, London, 1863.

Rivlin, Helen, A., The Agricultural Policy of Mohamed Ali, Oxf… 1953.

Rothstein, Theodore, Egypt's Ruin, London, 1910.

Sabry, M., L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérence anglo-française (1863-1879), Paris, 1933.

ott, J.H., The Law Affecting Foreigners in Egypt as a result of the Capitulations, Edinburgh, 1908.

mperley, H.W.V., England and the Near East, USA, 1964 (originally published, London, 1936).

ilson, Sir C. Rivers, Chapters from my Official Life, London, 1926.

مقالات منشورة ونشرات وغيرها

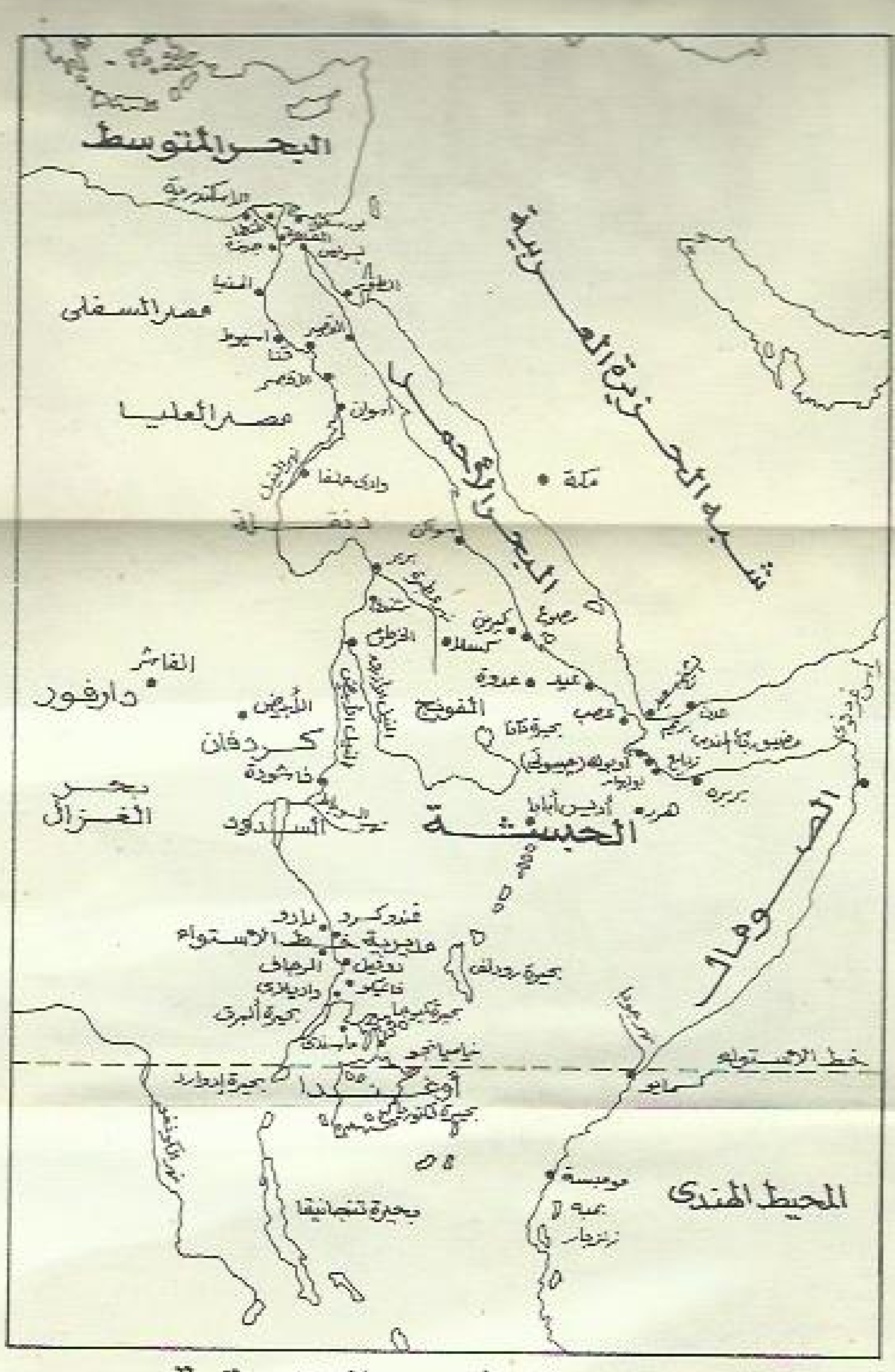
ker, Sir Samuel, « The Reform of Egypt », Fortnightly Review, London, November, 1882.

ulhall, M.G., « The Egyptian Finance », Contemporary Review, London, October, 1882.

ppenheim, Henry, Notes sur le Budget Egyptien, pendant les années 1873-74, Paris, 1874.

aghorn, T., Egypt 1837, London Library Pamphlet 106, 1837.

aghorn, T., Egypt 1838, London Library Pamphlet 110 (1838).



إمبراطورية إسماعيل الإفريقية

فهرس

صفحة

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٦/٤٤٧٥

ISBN ٩٧٧ - ٢٠١ - ١٤٩ - ٢